ماجد الزير
إبراهيم العلي

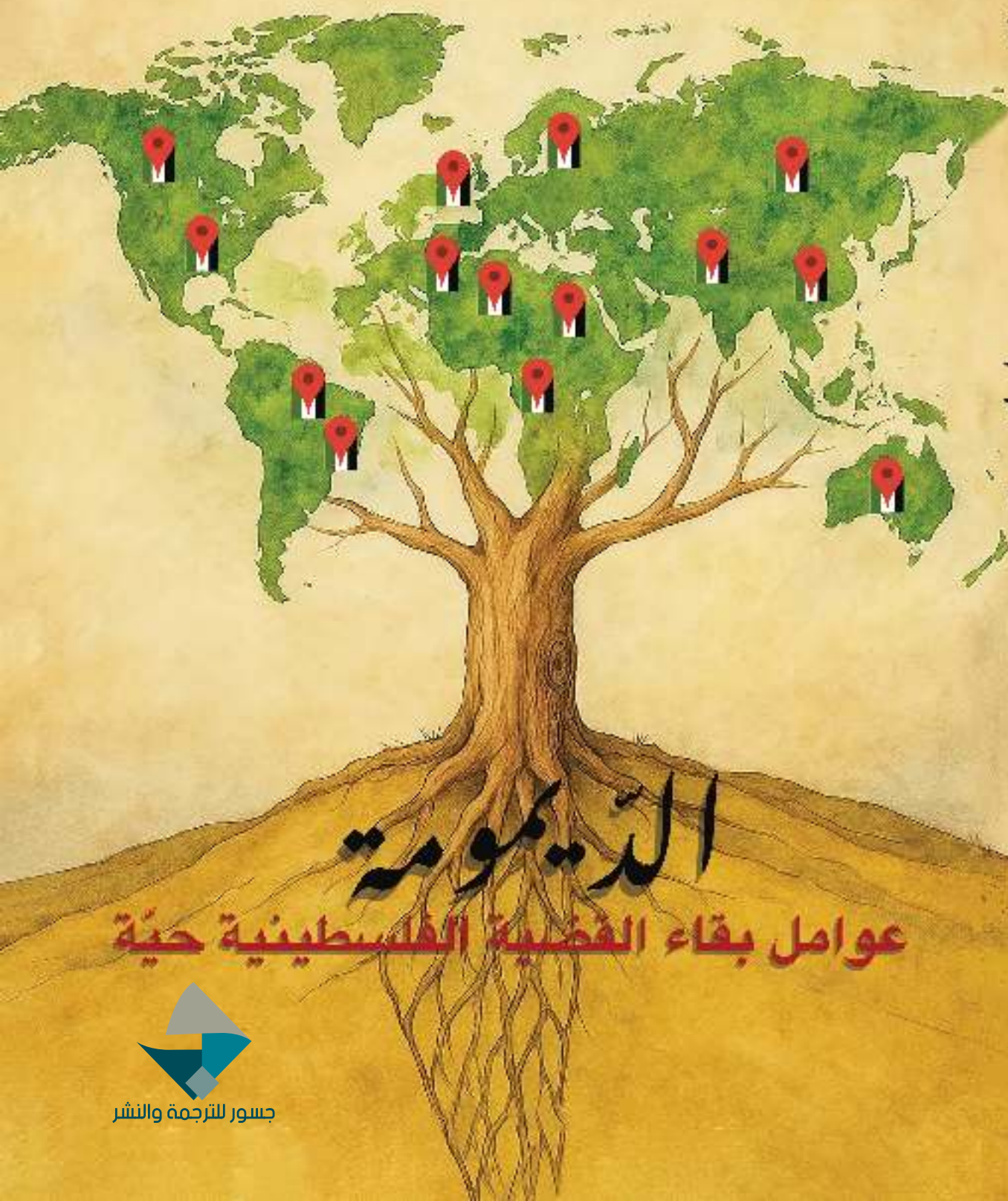

الدّيمومة

عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة

جسور للترجمة والنشر

الدّيمومة

عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة

الدّيمومة

عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة

ماجد الزير إبراهيم العلي

تقديم

د. المنصف المرزوقي

مراجعة وتدقيق

ياسر علي

جسور للترجمة والنشر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد جسور للترجمة والنشر

الدّيمومة: عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة/ ماجد الزير وإبراهيم العلي؛ مراجعة وتدقيق ياسر علي.
٣١٢ص.
ببليوغرافية: ص٢٨٣ ـ ٣٠٩.
ISBN 978-614-431-623-8
١. القضية الفلسطينية.
٢. النكبة الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨.
956.94

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جسور للترجمة والنشر»

رسم وتصميم الغلاف: د. علاء اللقطة

©حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلفين
الطبعة الأولى، بيروت، أيار/ مايو ٢٠٢٥

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من المؤلفين

جسور للترجمة والنشر

لبنان ـ بيروت
josour.pub@gmail.com

المحتويات

بين يدي الكتاب ٧

تقديم ..... د. المنصف المرزوقي ١١

مقدمة ١٥

الباب الأول: العوامل الذاتية ودورها في بقاء القضية الفلسطينية حيّة ٢٣

أولاً: الوجود التاريخي الممتد والمتصل ٢٣

ثانياً: جغرافية فلسطين وموقعها ٢٥

ثالثاً: المكانة الدينية لفلسطين ٢٥

رابعاً: الديمغرافيا ٣١

خامساً: وحدة الشعب الفلسطيني ٣٩

سادساً: فلسطينيو الداخل وتجذّرهم في الأرض ٤٢

سابعاً: روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني ٤٥

ثامناً: تضحيات الشعب الفلسطيني (الشهداء والأسرى والجرحى) ١٠٧

تاسعاً: متانة الأواصر الاجتماعية وروح التكافل (العائلة والقرية والمدينة) ١٠٩

عاشراً: الروابط العائلية ١١٢

حادي عشر: حفظ التراث والعادات والتقاليد ١١٨

الباب الثاني: العوامل المكتسبة ودورها في بقاء القضية الفلسطينية حيّة ١٢٥

أولاً: العوامل القومية والإسلامية ١٢٥

الإسناد العربي الجمعي للقضية الفلسطينية ١٣٠

١ ـ جامعة الدول العربية ١٣١
٢ ـ مجلس التعاون الخليجي ١٣٤
الإسناد القُطري العربي للقضية الفلسطينية ١٣٥
ثانياً: البعد الإسلامي ١٤٩
الإسناد الإسلامي الجمعي للقضية الفلسطينية ١٥٠
الإسناد الإسلامي القُطري للقضية الفلسطينية ١٥٠
ثالثاً: العوامل الدولية ١٥٢
العوامل المباشرة ١٥٣
العوامل غير المباشرة ١٧٦
رابعاً: بُعد العدو ١٩٢
١ ـ الرؤية الإسرائيلية: الجذور والآفاق ١٩٢
٢ ـ تطبيقات الاحتلال لرؤيته وسياساته ١٩٦
الباب الثالث: العوامل المشتركة (الذاتية والمكتسبة) ودورها في بقاء القضية الفلسطينية حيّة ٢١٩
أولاً: التمثيل القيادي المؤسساتي الفلسطيني الشامل ٢١٩
ثانياً: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ٢٢١
ثالثاً: الانتشار الفلسطيني والعربي والإسلامي في العالم ٢٣٠
رابعاً: التعليم وأثره في بقاء القضية حيّة ٢٣٨
خامساً: الإعلام ودوره في بقاء القضية حيّة ٢٤٤
سادساً: مراكز الدراسات والبحوث الفلسطينية ٢٦٧
التوصيات ٢٧٣
خاتمة ٢٧٧
المصادر والمراجع ٢٨٣
السيرة الذاتية للمؤلفين ٣١١

بين يدي الكتاب

مقدمة المؤلفين ماجد الزير وإبراهيم العلي

بعد سبع وسبعين سنة على نكبة فلسطين، وفي دراسة تاريخية بأبعاد سياسية لأسباب نشوء القضية الفلسطينية والمؤامرة التي حدثت على الشعب الفلسطيني وأدّت إلى احتلال أرضه واقتلاعه منها وتشتّته في بقاع الأرض، وفي ظل استمرار التآمر العالمي عليه بعد ذلك إلى الآونة الحديثة بتقديم الدعم لدولة الاحتلال الذي لم ينقطع بأشكاله المختلفة، السياسية والقانونية والاقتصادية، وتسهيل هجرة اليهود والدعم العسكري والإعلامي والاجتماعي والثقافي، لضمان تغيّبه وشطب حقوقه وتخلية الطريق لدولة الاحتلال، ضماناً لاستقرارها..

في ظل ذلك كله أضحى الشعب الفلسطيني مشتتاً على امتداد خريطة العالم أجمع، في أكثر من ١٠٠ دولة في القارات الست، في مجتمعات منوعة ومختلفة بشكل حادّ من الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية واللغوية. وقد كان الظن أن يكون الشعب ـ خلال تلك العقود الثمانية وما قبلها ومع كل عوامل الطرد بعيداً عن وطنه والجذب لسواه ـ قد انقسم معها وأصبح شعوباً مختلفة داخل شعب واحد، وأن تكون اهتماماته قد اختلفت وأهدافه وأولويات حياته قد تباينت، بل وطباعه وسلوكه وطريقة تفكيره وارتباطه بالموروثات قد تحولت، وأن توجد أجيال متعاقبة عاشت منذ ولادتها هذا التنوع والبيئات المتباعدة، ولا تعرف بعضها، ولم تلتقِ في حياتها، ولا يوجد في الغالب كيانات منسجمة تحتضنها.. أن تكون قد نسيت القضية الفلسطينية.

ولكن النتيجة، وفي حالٍ ظاهرٍ جليّ، وفي مفارقة تعاكس كل تنبؤات آباء مشروع الاحتلال ومنظّري فكرته وصانعيه وداعميه، أن القضية الفلسطينية ما زالت حيّة لناحية مطالبة الشعب الفلسطيني بحقه، وأنه ما زال شعباً واحداً بأهدافه وآماله وكل ميزاته؛ ما يعزز وحدته ويدعم تحقيق أهدافه وتحديد مصيره.

والسؤال الاستراتيجي الذي يطرح أمام كل دارس وباحث ومهتم بالقضية الفلسطينية، تاريخاً وحاضراً واستشرافاً لمستقبلها: ما الذي يجعل القضية تعيش وتدوم بأحرف الصراع الأولى كل هذه العقود، رغم الظروف التي من المفترض أن تكون قد انتهت أو شارفت لصالح القوة الأعظم في الميزان المباشر للصراع، وهو الاحتلال ومن يدعمه؟

ويصبح السؤال ذاته أكثر إلحاحاً على الفلسطينيين أنفسهم، أصحاب الحق المباشرين والمُكتوين بنار الاحتلال، وجروح النكبة ما زالت غائرة في أجسادهم. وهم الذين يعملون لاسترجاع حقوقهم، ومعهم يأتي السؤال بالسياق نفسه لمناصري حقوقهم من إخوتهم العرب والمسلمين ومناصري الحق والعدل في العالم.

لقد وجد كاتبا هذه السطور، ومنذ وقت مبكر، نفسيهما في خضمّ بيئة الإجابة عن ذلك السؤال بكل تفاصيله، وهما اللذان ينتميان إلى فلسطين وطناً، ويتبنيان الفكر القومي الإسلامي أيديولوجيةً في تناولهما القضية. فهما الناشطان لعدة عقود في ساحة العمل لأجل عدالة القضية واسترجاع الحقوق. ومن ضمن أولويات عملهما مع عشرات المؤسسات الشعبية التي انخرطا فيها، حيثما حلّا وارتحلا بطابعها السياسي والقانوني والإعلامي والثقافي والاجتماعي والدبلوماسي، رَفعُ هِمم الشعب الفلسطيني واستنهاضه.

وكحال معظم أبناء الشعب الفلسطيني، وخلال سني حياتهما، وخاصة نشأتهما في مراحل حياتهما الباكرة بين الكويت وسورية، امتلك كل منهما تجربته التي سيرى القارئ أثرها في ثنايا هذا الكتاب.

كان اللقاء بين كاتبي هذه السطور، والذي نبعت في أجوائه فكرة الكتاب، خلال نشاط مشترك بين مركز العودة الفلسطيني ومقره لندن،

وتجمّع العودة الفلسطيني (واجب)، ومقرّه في سورية، وذلك في مخيم اليرموك، إذ اجتمعت رؤية المؤلفَيْن بشأن عوامل إبقاء القضية الفلسطينية حيَّة.

بعد ذلك اللقاء انشغل المؤلفان في عملهما السياسي والانخراط في العمل الشعبي المؤسساتي حول العالم وكذلك الاستمرار بأعملهما الصحافية والبحثية وبإلقاء المحاضرات والمشاركة في المؤتمرات وبالحضور الإعلامي هنا وهناك، ما تطلّب عدة سنوات لكي ينجزا سوياً هذا المشروع الوطني ويخرج إلى النور.

إن أصل فكرة الكتاب، كما سبقت الإشارة، هي محاولة للإجابة عن سؤال بسيط قد يجول في أذهان الكثير من الناس، وهو: بعد مرور هذه السنوات الطويلة على نكبة فلسطين، تجد الأجيال الجديدة أكثر تمسكاً بقضيتها، وكأن القضية قد ولدت بالأمس! فما العوامل التي جعلتها كذلك؟ وما تفسير التصرّفات الجمعية الفلسطينية تجاه قضايا الوطن؟ ولماذا لا يزال الفلسطيني متمسكاً بحقه في العودة، رغم مرور هذا الزمن الطويل نسبياً؟ وكيف نفسّر سلوك الجيل الفلسطيني الذي وُلد ونشأ على بُعد آلاف الأميال عن حدود فلسطين في قارات العالم التي يحملون جنسياتها ويتكلمون لغاتها ويدافعون عنها بحكم واجب المواطنة، إلا أنهم لا يتأخرون في الانتفاض نصرةً لقضيتهم الأم، فتجدهم يملؤون الميادين والساحات، معلنين تضامنهم مع فلسطين، ويبحرون في السفن المتجهة لكسر حصار غزة، أو يُسيّرون قوافل لجبر كسر الشعب الفلسطيني في المخيمات والمدن والمناطق المنكوبة؟

من هنا بدأت رحلة البحث من أجل الإجابة عن هذا السؤال، وذلك من خلال تحليل الواقع الفلسطيني وما يدور حوله واستكشاف العوامل المؤثرة فيه بأبعادها المختلفة، سواء الذاتية أو المكتسبة أو المشتركة التي أدّت إلى بقاء القضية حية، ووضع الأفكار الرئيسية.

ولقد قرّر المؤلفان أن يتناولا الموضوع من بوابة النظر الإيجابية مع عدم تجاوز السلبيات، خصوصاً ما يتعلق بالعلاقات التي ربطت فلسطين وقضيتها بمحيطها العربي والإسلامي، فتقصّدا عرض المعلومات من مصادرها لتعزيز

موضوع الكتاب والتخفيف من حدة النقد المتوقع الذي يبرره أصحابه ببعض الممارسات التي تركت ندبات على الجسم الفلسطيني، وشوهت العلاقة بين الفلسطينيين والدول المضيفة عبر سنوات اللجوء.

وما إن أوشك العمل في هذا الكتاب على الانتهاء حتى جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أعقاب عملية طوفان الأقصى التي اندلعت يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، والذي لا يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور، ليعطي أدلة ومؤشرات على ما ذهب إليه المؤلفان في كل فصول الكتاب بأن عوامل إبقاء القضية الفلسطينية حيَّة لا تزال تعمل.

نسأل الله أن يجد هذا الجهد، الذي لا يخلو من القصور البشري، طريقه إلى ما ينفع أبناء الشعب الفلسطيني والعاملين لفلسطين من أبناء الأمة العربية والإسلامية، وداعمي الحق والعدل حيثما كانوا، وأن يمتدّ نفعُه لبقية الشعوب التي تتعرض للظلم والعدوان على امتداد العالم.

تقديم

د. المنصف المرزوقي

«إن أصل فكرة الكتاب كما سبقت الإشارة هي محاولة للإجابة عن سؤال بسيط قد يجول في أذهان الكثيرين من الناس وهو بعد مرور هذه السنوات الطويلة على نكبة فلسطين نجد الأجيال الجديدة أكثر تمسكاً بقضيتها كأن القضايا قد ولدت بالأمس، فما العوامل التي جعلتها كذلك؟ وما تفسير التصرفات تجاه قضايا الوطن؟ ولماذا لا يزال الفلسطيني متمسكاً بحقه في العودة رغم مرور هذا الزمن الطويل نسبياً؟ وكيف نفسر سلوك الجيل الفلسطيني الذي ولد ونشأ على بعد آلاف الأميال من حدود فلسطين في قارات العالم التي يحملون جنسيتها ويتكلمون لغاتها ويدافعون عنها بحكم واجب المواطنة إلا أنهم لا يتأخرون في الانتفاض لنصرة قضيتهم الأم فتجدهم يملكون الساحات معلنين تضامنهم مع فلسطين ويبحرون في السفن المتجهة لكسر حصار غزة ويسيرون قوافل لشبر كسر الشعب كسر الشعب الفلسطيني في المخيمات والمدن والمناطق المنكوبة؟».

يطرح المؤلفان ماجد الزير وإبراهيم العلي هذه الأسئلة بنكهة من الاستغراب والإعجاب في نفس الوقت.

فعلاً كيف لا نعجب ولا نتعجب أمام كل هذا الصمود، كل هذا الثبات، كل هذا الإصرار جيلاً بعد جيل على التشبث بنفس الحلم، بنفس المشروع، بنفس النضال ألا وهو العيش أحراراً في وطن حرّ اسمه فلسطين، هذه الأرض المقدسة الموروثة من الآباء والأجداد الموعودة للأطفال والأحفاد؟

يقرأ الكاتبان الموضوع من داخل فلسطينيتهم الطبيعية، لكن كيف تُقرأ الظاهرة من قبل من ليس فلسطينياً بالمولد، ولكنه فلسطيني بالهوى مثلي؟.

من وجهة نظر خارجية، نحن أمام آخر شعب على سطح الأرض لم ينل بعد استقلاله الأول أي تحرره من ربقة الاستعمار الغربي.

لقد شكّل التوسع الأوروبي منذ القرن الخامس عشر أكبر ظاهرة استعمارية عبر التاريخ باجتياحه القارات الخمس والاستيلاء على أراضي السكان في إفريقيا وآسيا وحتى تدمير أمم وشعوب عديدة كما حصل في الأمريكيتين واستراليا ونيوزيلندا وناميبيا.

في هذا الإطار اندرج المشروع الصهيوني تقليداً ومحاكاة وطمعاً في أن يكون ليهود أوروبا الشرقية نصيب من الكعكة التي استولى على جلها الأوروبيون المسيحيون.

نحن لا نفهم تعاطف اليمين الأوروبي والأمريكي مع إسرائيل اليوم إن لم نفهم أن الصهيونية بالنسبة إليهما ليست إلا بضاعتهما في شكل آخر أي الإيدولوجيا الاستعمارية التي حكمت تصرفات الغرب طوال القرنين الماضيين.

كيف لا يتماهى الأمريكيون مع الغزو الصهيوني والدولة التي بنوها تأسّست هي أيضاً على احتلال أراضي الشعوب الأصلية وإبادتهم واستبدالهم بالمهاجرين الذين يشبهونهم؟ كيف لا يتماهون مع هذا الغزو وهم أيضاً رفعوا الإنجيل على فوهة البنادق وقالوا إن الله هو الذي قاد خطاهم في هذا العالم الذي سمّوه جديداً وهو أقدم منهم بكثير؟

كيف لا نرى أن إسرائيل اليوم هي آخر ما تبقى من ملحمة غزو أوروبا للعالم وإخضاع الشعوب لإرادتها وتسخيرها لخدمة مصالحها؟

المشكلة التي واجهها المشروع الصهيوني وما زال هي نفس المشكلة التي واجهها المشروع الاستعماري الغربي في كل مكان ألا وهي المقاومة الطبيعية والشرعية للشعوب المستعمرة والتي وضعت أمام الخيار الأزلي : تكون أو لا تكون، أي تقاوم الغزو الاستعماري أو تندثر.

إنها معركة رهيبة ليس النصر فيها حليف المظلومين دائماً، فقد سحقت شعوب الأمريكيتين ولم يبق منها إلا أشلاء قبائل لا يحسب لها حساب. لكن أغلبية الشعوب في آسيا وإفريقيا تخلصت من الاستعمار الغربي بثمن باهظ، وكان القرن العشرين هو قرن هذا الصراع الجبار.

ما يوثّقه هذا الكتاب بكثير من الدقة والمهنية العلمية وأيضاً بمعطيات جديدة هو صراع الشعب الفلسطيني من أجل حقه ككل شعوب العالم في وطن ودولة. هو يستعرض بكثير من التفاصيل المهمة والجديدة على كثير من القراء وأنا من بينهم كل ما قدمته «المقاومات» لكي ينتصر الشعب الفلسطيني في معركة الوجود هذه.

هناك المقاومة الثقافية بالدفاع عن التراث، والمقاومة الإعلامية بالتصدي لسرديّة المستعمر ـ وهذا الكتاب المهمّ جزء منها ـ والمقاومة المدنية بهذا الكم الهائل من الجمعيات والمنظمات والهيئات المجندة عالمياً لنصرة القضية المقدسة، وهناك المقاومة المسلحة التي واجهت القوة بالقوة، والمستعمر لا يفهم في آخر المطاف إلا هذه اللغة.

ما يشدّ في هذه المقاومة المتعددة الطبقات والأشكال أنها تزايدت عبر الزمان قوّة، حيث لم تكفّ عن التوسع والتعمق واكتساب مهارات وطاقات جديدة أربكت كل خطط المستعمر، وهو الذي راهن على إنطفاء النور الخافت تدريجياً، ليكتشف أن النور تحول للهب واللهب إلى حريق كالذي فاجأه في السابع من أكتوبر وكان على قناعة أنه لم يبق تحت بعض الجمر إلا الكثير من الرماد.

هذا التصاعد في المقاومة الذي نجح الكاتبان في توثيقه بصفة جامعة هو المؤشر الذي يفرق بين كل الشعوب التي افترسها الاستعمار مثل شعوب الأمريكيتين أو استراليا أو نيوزيلندا التي قاومت ما استطاعت ثم انهارت مقاومتها وانهارت معها كل مقومات وجودها، وبين الشعب الفلسطيني الذي ما انفك منذ قرن يصعّد من كل أشكال المقاومة.

لنذكّر هنا أن الاستعمار الأوروبي اتخذ شكلين : الاستعمار الاستيطاني المؤقت والاستعمار الاستيطاني المؤبد. وفي النوع الأول يمكنه التراجع إلى

قواعده كما فعلت فرنسا، أو إيطاليا، أو البرتغال، أو بريطانيا باسترجاع مواطنيها من الأراضي التي احتلتها والاعتراف لشعوب هذه الأراضي باستقلالها.

أما النوع الثاني فهو الذي لا وجود فيه لخطّ الرجعة ولا مجال إلا للاستقرار النهائي في الأراضي المستعمرة كلّف ذلك ما كلّف أي في نهاية المطاف إبادة الشعوب الأصلية وتعويضها في الأراضي المغتصبة إلى الأبد. إنه نموذج أمريكا الشمالية أو استراليا أو نيوزيلندا.

يأخذ الاستعمار الصهيوني من الشكلين، فهو استعمار استيطاني هدفه التخلص بالإبادة أو التهجير من السكان الأصليين، وهو استعمار مؤقت تؤكّده ظاهرة احتفاظ الكثير من الإسرائيليين بجوازات سفر بلدانهم الأصلية وتفاقم ظاهرة الهجرة العكسية خاصة بعد حرب السابع من أكتوبر.

كل هذا يحمل في طياته خبراً سيئاً وخبراً سارّاً. أما الخبر السيء فهو أن الشعب الفلسطيني ما زالت أمامه محن كثيرة، لأن عقلية الاستعمار الاستيطاني هي عقلية «إباديّة» بامتياز، وما نراه اليوم في غزة والضفة ليس إلا بلورة لخاصية أساسية من هذا النوع من الاستعمار والذي ذهبت ضحيته شعوب كثيرة.

الخبر السارّ هو أن العقلية المجرمة هذه ارتطمت وسترتطم بصفة متزايدة بمقاومة صلبة ذكية متصاعدة الخبرة والقوة كما يظهر ذلك الكتاب بكل موضوعية، ومن ثمّ ستزداد الهجرة العكسية وسيُجبر النظام الصهيوني عن البحث عن حلّ مع الشعب الذي لا يُقهر، إما بالاعتراف له بالدولة المستقلة التي يريد، أو بحلّ مثل الذي توصّل له المستوطنون الأوربيون مع السكان الأصليين في جنوب إفريقيا.

نعم، صدق الإمام علي بن أبي طالب في مقولته الشهيرة: «ما ضاع حق وراءه مطالب...».

وخاصةً إذا كان ذلك المطالب هو الإنسان الفلسطيني، وما أدراك ما الإنسان الفلسطيني: عنادٌ من صخر، وصبرٌ من نار، وإيمان لا ينكسر.

مقدمة

بدأت فصول النكبة الفلسطينية تُرسَم منذ أواسط القرن التاسع عشر، عندما انطلقت فكرة قيام كيان يهودي على أرض فلسطين. فمع ظهور الفكر الصهيوني وامتداده في الأوساط الاستعمارية الغربية نشأت فكرة تأسيس هذا الكيان في المنطقة العربية، لكي يحافظ على المصالح الغربية بصورة دائمة في منطقة استراتيجية عالمية في آسيا وأفريقيا (هي فلسطين)، تطلُّ على البحرَين، الأبيض والأحمر، وتقع في قلب العالم العربي والإسلامي والدولة العثمانية، وتحاذي الممر المائي التجاري العالمي. وانعقد العزم على تأسيس هذه الدولة الاستيطانية التي عُرفت فيما بعد باسم إسرائيل، ليُنقَل إليها يهود العالم من جهة، وتقوم بوظيفة حيوية هي الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة من جهة أخرى.

ولم يكن وعد بلفور البريطاني عام ١٩١٧ هو الوعد الأول لليهود بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بل سبقه العديد من التصريحات التي أصدرها الساسة الغربيون، التي يربطون فيها بين اليهود وفلسطين ويدعونهم إلى الاستيطان فيها. فعلى سبيل المثال كانت فرنسا أول مَن طرح جدياً فكرة توطين اليهود في فلسطين، إذ أعدّت حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨ خطة سرية لإقامة «كومنولث يهودي في فلسطين» حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي «بما فيه فلسطين»[١]. وفي عام ١٧٩٩ دعا نابليون بونابارت اليهود للاستيطان في «بلاد أجدادهم»[٢].

---

(١) عبد الله محمود، أمين، «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى»، **سلسلة عالم المعرفة**، (العدد ٧٤ شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص١٢.

(٢) الضامن، روان، «النكبة ـ الجزء الأول ـ خيوط المؤامرة على فلسطين»، **قناة الجزيرة على** =

كذلك صدرت وعود بلفورية أخرى من ألمانيا، كان أهمها خطاب من دوق إيلونبرغ باسم حكومة القيصر إلى ثيودور هرتزل، مؤرَّخاً في أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨، جاء فيه أن جلالته على استعداد لأن يأخذ على عاتقه محمية يهودية حال تأسيسها. أيضاً أصدرت حكومة روسيا القيصرية وعداً بلفورياً أخذ شكل رسالة وجهها فون بليفيه، وزير داخلية روسيا، إلى هرتزل، يعبّر فيها عن تأييد روسيا المعنوي والمادي للحركة الصهيونية. ويمكن النظر إلى مشروع توطين الفائض البشري اليهودي في شرق أفريقيا ـ الذي تبنته إنكلترا عام ١٩٠٥ ـ باعتباره وعداً بلفورياً آخر. والجدير بالذكر أيضاً، أن صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ لم يكن من بريطانيا فحسب، بل كانت صياغته وصدوره جهداً بريطانياً أمريكياً مشتركاً، كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأخرت في توقيع موافقتها على صكّ الانتداب الفرنسي والبريطاني على فلسطين والأردن وسورية ولبنان مدة سنتين، ولم توقعه إلا بعد أن حصلت من بريطانيا وفرنسا على حقوق اقتصادية متساوية معهما في الشرق العربي[٣].

فالدولة الصهيونية، وفق هذا السياق، هي صفقة استراتيجية رابحة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وتشكل استثماراً استراتيجياً مهماً لها، وهذا ما يفسر في جانب منه قراراتها الداعمة لإسرائيل والمستندة إلى حسابات دقيقة داخل إطار خيارها الاستراتيجي المبدئي لحماية المصالح الغربية الأميركية والأمن القومي الأميركي[٤].

يلفت المفكّر عبد الوهاب المسيري صاحب موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية إلى أن «كل الشخصيات التي كانت وراء إصدار الوعود البلفورية كانت معادية لليهود، تودّ ترحيلهم من أوطانهم إلى أي مكان آخر. فبلفور ـ

= **اليوتيوب**، ٠٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، (تاريخ الدخول ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٤):
https://www.youtube.com/watch?v=rFYmRX7A_Fc

(٣) المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩)، الطبعة الأولى، ج ٠٧، ص١٧.

(٤) المسيري، عبد الوهاب، «اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية»، **موقع قناة الجزيرة**، ٠٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/8lqzq

على سبيل المثال ـ لم يكن يضمر كثيراً من الحب والاحترام لليهود، وقد اعترف هو نفسه لوايزمان بدوافعه المعادية لليهود. وفي المقدمة التي كتبها لتاريخ الصهيونية الذي ألفه سولوكوف يتحدث بلفور عن اليهود باعتبارهم عبئاً على الحضارة الغربية. ونفس القول ينطبق على الآخرين ابتداءً بنابليون وانتهاءً بقيصر ألمانيا»[٥].

ومن الدلائل على ترابط المشروع الصهيوني في فلسطين بأطماع الدول الاستعمارية، وخصوصاً بريطانيا العظمى والمصالح المتبادلة آنذاك، ما صرّح به بعض منظري الحركة الصهيونية وزعمائها. فعلى سبيل المثال، صرّح ماكس نوردو[٦] في خطاب له في لندن في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ بأنه يرى «أن الدولة الصهيونية ستكون بلداً تحت وصاية بريطانيا العظمى، وأن اليهود سيقفون حراساً على طول الطريق الذي تحفّ به المخاطر ويمتدّ عبر الشرقين الأدنى والأوسط حتى حدود الهند»[٧]. وكذلك كان حاييم وايزمان كثير الإلحاح في تأكيد أهمية الجيب الاستيطاني الصهيوني الاستراتيجية (لا الاقتصادية فحسب)، فهذا الجيب سيشكل ـ حسب رأيه ـ «بلجيكا آسيوية»، أي خط دفاع أول لإنكلترا، ولا سيما فيما يتعلق بقناة السويس. وفي خطاب للكاتب الإنجليزي إسرائيل زانجويل في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٤، بيّن أن من البديهي أن إنكلترا بحاجة إلى فلسطين لحماية مصالحها. وقد عرض ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٨، القضية بشكل دقيق عام ١٩٤٧ في خطاب له ألقاه في مونتريال بكندا قال فيه: «إن الدولة الصهيونية سوف تؤسس في فلسطين، لا لاعتبارات دينية أو اقتصادية، بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها مركز القوة السياسية العالمية الحقيقي والمركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم». وكان هرتزل يرى أنه إذا وافقت

---

(٥) المرجع السابق.

(٦) زعيم صهيوني، وفيزيائي، كاتب، وناقد اجتماعي، كان مشاركاً في تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧ إلى جانب تيودور هرتزل، ورئيس أو نائب الرئيس للعديد من المؤتمرات الصهيونية.

(٧) المسيري، عبد الوهاب، «اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية»، **موقع قناة الجزيرة**، مرجع سابق.

إنكلترا على مشروعه الصهيوني، فإنها ستحصل «في ضربة واحدة» على عشرة ملايين تابع (عميل) سري في جميع أنحاء العالم يتّسمون بالإخلاص والنشاط، وبإشارة واحدة سيضع كل واحد منهم نفسه في خدمة الدولة التي تقدم إليهم العون[٨].

لقد أدّت بريطانيا، بصفتها القوة الاستعمارية العظمى في تلك الحقبة، والوصية على فلسطين، دوراً كبيراً في نشوء القضية الفلسطينية ومأساة شعبها وتشريده، ابتداءً من وعد بلفور الذي وجد له تعبيراً لاحقاً في صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، الذي تضمّن (في المادة الثالثة منه) تهيئة الأوضاع في فلسطين لإقامة كيان يهودي فيها، بخلاف ما تضمنته صكوك الانتداب الأخرى على غير فلسطين التي نصّت على تمكين الشعوب ذات العلاقة من الوصول إلى مرحلة الاستقلال الوطني[٩].

واتضح الإسناد البريطاني للمشروع الصهيوني بشكل واضح على فلسطين، من خلال البريطاني الصهيوني هربرت صموئيل (١٨٧٠ ـ ١٩٦٣)، أول مندوب سامٍ بريطاني في فلسطين، الذي عمل على تمكين العصابات الصهيونية، فاستولت سلطة الانتداب على مساحات كبيرة وشاسعة من الأراضي بعد انتزاعها واقتلاعها من أيدي ملّاكها وأصحابها العرب، وشجعت على هجرة اليهود من شتى أنحاء العالم تحت ذريعة أن اليهود القادمين ذوو كفاءات فنية وعلمية وتقنية ومهنية عالية، وباستطاعتهم الإسهام في تقدم البلاد ورقيّها. كذلك خصّت سلطة الانتداب الشركات والمنشآت الصهيونية بالكثير من امتيازات المشروعات الاقتصادية التنموية الكبرى في فلسطين، لتصبح وتتحول فيما بعد إلى بؤرة القطاع التنموي والاقتصادي والإنمائي والصناعي مع قيام الدولة.

وسمحت سلطة الانتداب للوكالة اليهودية بشراء الأراضي وبناء مستوطنات في المناطق المهمة، واستجلاب العمالة اليهودية إلى فلسطين، وعملت على تدريب كوادر عسكرية يهودية في الجيش البريطاني في

(٨) المسيري، «اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية»، مرجع سابق.

(٩) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ص١٧.

المستعمرات البريطانية، وخصوصاً الهند، وسلَّحت التجمعات اليهودية بعتاد ثقيل بذريعة حماية الممتلكات[١٠].

وفي ظل الدعم البريطاني اللامحدود، مارست العصابات الصهيونية القتل والتدمير بحق الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض الأصلية، وعملت على استخدام كل وسائل القمع والإكراه في سبيل تنفيذ أهدافها القائمة على نفي الآخر وإحلال المهاجرين اليهود من كل بقاع الأرض هناك من خلال عمليات الطرد الجماعي وارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني، ولم يقتصر إجرامها على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بل تعدّتها إلى مخيمات اللجوء.

قام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير القرى وتهجير أهلها حتى لا يعودوا للإقامة فيها، كما قام ببناء مستوطنات جديدة عليها. فدمرت ٥٣١ مدينة وقرية عام ١٩٤٨ وهجّرت سكانها، واستولى الاحتلال على ٧٨٪ من مساحة فلسطين، وارتكب ما يزيد على ٣٥ مجزرة[١١].

أما المسؤولية الدولية عن النكبة الفلسطينية، فمنذ بدايات المخطط الصهيوني الهادف إلى الاستيلاء على أرض فلسطين، أعطت عصبة الأمم الضوء الأخضر لقيام الكيان الصهيوني، عندما تبنّت وعد بلفور في صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢. كذلك غضّت الطرف عن الممارسات القمعية التي قامت بها حكومة الانتداب بحق السكان الأصليين.

في الوقت نفسه، لم ترقَ المشاريع التي طُرِحَت لحل القضية الفلسطينية في مرحلة ما قبل النكبة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مؤسساته والنهوض بدولته، إنما كانت المشاريع المطروحة آنذاك في معظمها تساوي بين الضحية والجلاد، أي بين سكان الأرض الأصليين والمهاجرين اليهود، فأخذت أشكالاً مختلفة تصبّ في نهايتها بخانة التقسيم.

---

(١٠) تايه، منير، «وعد بلفور.. بيت العنكبوت الذي صار حصناً»، **الحوار المتمدن**، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣):
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535365

(١١) أبو ستة، سلمان، «اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة»، **الجزيرة نت**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/xzkp0

وبالتالي فإن المنظومة الدولية تتحمل المسؤولية عن نشوء قضية اللاجئين عبر القرارات والمشاريع الدولية التي أدّت إلى تقسيم فلسطين، والتي نجم عنها تهجير غالبية الشعب الفلسطيني وتشريده، ومن ثم عجزها عن تقديم الحماية له وتطبيق القرارات الدولية الناصّة على عودته إلى دياره التي طُرد منها.

من خلال ما سبق من بيان لعوامل نشوء القضية الفلسطينية، وما ترافق معها لاحقاً من قيام الكيان الصهيوني على أنقاض فلسطين وحقوق شعبها، وفي سياق المقاربات التاريخية لحالات الاستعمار المشابهة في العالم، تطبيقاً لسياسات المستعمرين الغربيين عبر التاريخ القريب، كما حدث في أمريكا وأستراليا، فإنّ من المفترض أن تكون القضية الفلسطينية قد آلت إلى الانتهاء، وأن تدخل في سجل التاريخ المنسيّ، لكن ما حدث هو خلاف ذلك، فقد بقيت القضية حيّة وتتصدر الأحداث العالمية بعد هذه العقود الطويلة من محاولات تصفيتها، ولم تخلُ فلسطين للكيان الصهيوني لينجو بجريمته وسرقته للأرض وطرده للشعب، رغم عظم إمكاناته وحجم داعميه وتنوعهم في العالم.

ويُجمع المؤلفان على أن «**أهم إنجاز للشعب الفلسطيني بعد قرابة ثمانية عقود، هو بقاء قضيته حيّة، ومطالبته باسترجاع كامل حقوقه، والصدح بها في كل الأروقة وعلى الأصعدة كافة وبشتّى الوسائل بنبرة عالية لم يستطع أعداؤه وخصومه تجاوزها أو الحد منها**».

ومن خلال الجهد الميداني المتراكم في ساحات العمل المختلفة والإسهام البحثي في مجال الحراك الشعبي الفلسطيني خلال السبعة عقود الماضية، ولخدمة هذه الرؤية وتأكيدها، تولدت فكرة الكتاب في توثيق العوامل التي مكّنت الشعب الفلسطيني من أن يحقق إنجازه الاستراتيجي في مجابهة المؤامرة وبقاء القضية حية.

واعتمد الكتاب حصول النكبة في منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨، وقيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، فاصلاً زمنياً يؤرخ لعوامل بقاء القضية حيّة، حيث يُفترض بالمساعي الممتدة لقرابة قرن ونصف قرن قبل النكبة أن تكون قد بلغت ذروتها في زرع الكيان، وليبدأ العدّ التنازلي المتسارع في

إنهاء القضية. ولعظم هذا الحدث وخطورته، اعتبر كتاب «الديمومة: عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة» إنجازاً استراتيجياً فلسطينياً.

ولمعالجة عنوان الكتاب، فقد خلص المؤلفان إلى بيان العوامل التي أسهمت في تحقيق إنجاز بقاء القضية حيّة، وقُسِّمَت إلى ما هو ذاتي كامن في ميزات الشعب الفلسطيني التلقائية المتوارثة التي يصعب الانفكاك عنها وتنعكس على واقعه وأدائه وردود أفعاله على الأحداث، وما هو مكتسَب (خارجي) أثّر تأثيراً إيجابياً مباشراً لصالح إنجاز ديمومة القضية مصحوبة بالمطالبة بالحقوق، إلى جانب ما يمكن أن يكون ما بين الذاتي والمكتسب. ويوثق الكتاب كل ما هو إسهام إيجابي مهما قلّ في بقاء القضية حيّة، مع عدم إغفاله الإشارة إلى المخاطر والتحديات التي جابهت القضية وشعبها، وأثرت تأثيراً سلبياً في أن يحقق الشعب الفلسطيني نصره المرجو في دحر المحتل وتحرير أرضه وتحقيق العودة الفعلية بعد أكثر من سبعة عقود.

وينتهي إلى تسليط الضوء على ما من شأنه المساهمة في تغذية وتقوية العوامل الإيجابية والوسائل والسبل التي تساعد في التصدي للمخاطر التي تهدد بقاء القضية حية.

الباب الأول

العوامل الذاتية
ودورها في بقاء القضية الفلسطينية حيّة

لعل العوامل الذاتية الكامنة في القضية وشعبها، والتي تعتبر من جِبلّته هي الأهم بين العوامل التي ساهمت مساهمةً جديةً ومباشرةً وممتدةً في بقاء القضية حيةً وتأتي بتلقائية ضمن خصائص القضية وسماتها.

ونعتقد أن الكيان الصهيوني وصانعيه قد غفلوا عن عمق تلك العوامل وقوتها؛ فالشعب الفلسطيني ضمن هذه العوامل لا يستطيع أن ينفكّ عن قضيته والارتباط بها، وأن تكون كينونته مرتبطة ارتباطاً عضوياً بأرضه. وباستعراضنا لما نعتقد أنها عوامل ذاتية، تتعمق القناعة لدينا بأنّ من يملك هذه الطاقة الكامنة في الارتباط بأرضه قادر على استرجاعها مهما كانت التحديات.

أولاً: الوجود التاريخي الممتد والمتصل

الوجود التاريخي الممتد والمتصل لمئات السنين، وما ارتبط به من مقومات الحياة والحضارة والعمران من تجارة وزراعة وصناعة وثقافة وتراث وعلاقات ثنائية وإقليمية ودولية، وارتباط الأجيال بعضها ببعض، بالإضافة إلى الارتباط الديني والمعتقدي بالشِّقَّين الإسلامي والمسيحي، ووجود مئات المساجد والكنائس، وأهمها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وما أفرز ذلك من أحداث ووقائع مقرونة بالشعب الفلسطيني، متجذرة في التاريخ من دون انقطاع، كل ذلك شكَّل اندماجاً حقيقياً وارتباطاً عضوياً للشعب الفلسطيني بأرضه، وأصبحت فلسطينُ الأرض والشعب وحدةً واحدةً لا تتجزأ، وهذا نعتبره أساساً لتكوين الدولة الحديثة التي تشكلت خريطة العالم السياسية على أساسها: وجود شعب وأرض وكيان سياسي يحكم معادلة انتظام الشعب على

الأرض، لكن جاءت المؤامرة الصهيونية الاستعمارية على الشعب الفلسطيني، التي بدأت بصكّ الانتداب، للحيلولة دون اكتمال هذه العوامل لتشكيل «الكيان السياسي»، أسوة بالدول التي نشأت بجوار فلسطين، كما في سورية ولبنان والأردن.

وعليه، فإن الاتصال الممتد وغير المنقطع للشعب الفلسطيني، والتجذر في الأرض، يؤهلان الشعوب للتمتع بأحقيتها في تقرير مصيرها في القانون الدولي، وهذا ما يعزز الحجج الفلسطينية بأحقية الفلسطينيين بملكية فلسطين بالكامل، وهذا ما يجعل حجتهم القانونية مكتملة الأركان. وبالمقابل، يدحضان الحجج الصهيونية التي ترتكز على البعد الديني، كادعاء لقيام الدول، أو استدعاء حِقَب ما قبل التاريخ لدعم هذا الادعاء. حيث إن استدعاء البعد الديني أو التاريخي، بمعنى الضارب بالتاريخ، يسقط في المحاججة قياساً بحراك البشر عبر التاريخ وتكوين الدول، وإذا أردنا تطبيقه، ستتغير خريطة العالم.

هنا، الجمع بين الوجود المتصل، وعدم موافقة الشعب الفلسطيني على احتلال أرضه، ومطالبته المستمرة بها، تُسقط دواعي تأسيس المشروع الصهيوني، ولا تعطيه أية شرعية إلا في حالة تخلي أصحاب الأرض الشرعيين عن أرضهم، وهنا تكمن الخطورة الاستراتيجية لاعتراف الطرف الفلسطيني بدولة إسرائيل وإقراره بالتخلي عن حقوقه، فهذه هي النقطة الرئيسة التي قد تنهي الصراع.

فالطرف الإسرائيلي يعي جيداً هذه النقطة، وهي منشأ اقتناعه بضرورة عقد اتفاق مع الفلسطينيين لإضفاء المشروعية على وجوده في فلسطين. وأكثر من هذا، هي منطلق اقتناعه بوجود دولة فلسطينية، مهما كان مضمونها، والنص على ذلك باتفاقيات أوسلو.

وعليه، فإن الاصطفاف الفلسطيني الغالب الرافض لاتفاق أوسلو، والمتبني لخط المقاومة الذي أفضى إلى انتفاضات متعددة، أبرزها انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، هو من العوامل المهمة والحيوية التي أسهمت في بقاء القضية حيّة، وفي إفشال مشروع الصلح التعاقدي وتعطيله، وهو الذي كان مأمولاً الوصول إليه في نهاية تنفيذ اتفاق أوسلو.

ثانياً: جغرافية فلسطين وموقعها

إنّ موقع فلسطين على الخريطة الجغرافية وتوسّطها العالم العربي، أوجد تاريخاً متداخلاً لشعبها مع المنطقة وشعوبها، إذ رسّخ من ارتباطهم بها، وصنع لهم وقائع وأحداثاً جذّرتهم فيها.

جغرافية فلسطين بكونها على البحر المتوسط جعلتها معبراً تجارياً برياً وبحرياً، وهذا جعل جذورها ضاربة في هذه الأرض.

تنوع تضاريس فلسطين، رغم صغر المساحة (٢٧,٠٢٧ كم^{٢})، التي فيها كل أركان الجغرافيا ما بين الجبال والأودية والصحراء والخليج والسفوح والأنهار والبحيرات، أوجد طبائع للسكان وعادات مقرونة بكل هذه الجغرافية، سواء من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة والعادات والتقاليد وأنماط الحياة، ما جعلهم كياناً واحداً لا ينفصل، وعزز امتداد هذه العلاقة وتمتينها بين الأرض والشعب، ما جمع المزروعات والثمار المختلفة باختلاف التضاريس والمناخ.

ثالثاً: المكانة الدينية لفلسطين

يدين أكثر من ٩٠٪ من الشعب الفلسطيني بالإسلام، وتُعدّ العقيدة الإسلامية ومكانة فلسطين فيها عاملاً مهماً وأصيلاً في ارتباط الشعب بها، ويبرز الجمع بين ما هو ديني ووطني برباط وثيق ومتين. واسترسالاً، فإن المسجد الأقصى، القِبلة الأولى للمسلمين، يمثّل ركناً أساسياً في تكوين عقيدة كل مسلم في فلسطين، الأرض المباركة، التي نصت على بركتها آيات من كتاب الله ﷻ وأحاديث من السُّنة النبوية المشرفة. فقد أُسري بالرسول ﷺ إليها، وعُرج به منها إلى السماء قبل الهجرة النبوية، ووردت فيها آيات في القرآن الكريم، وأحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ، إذ قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وقال الرسول ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إلى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى»[١]. ومن زاوية ثانية،

(١) الراوي: أبو سعيد الخدري، المحدث: البخاري، المصدر: **صحيح البخاري**، الصفحة =

فإن ذكر حادثة الإسراء في استهلال الجزء الخامس عشر من القرآن الكريم، أي توسُّط هذا الكتاب الكريم، يمكن أن نعتبره إشارة إلى مركزية القضية الفلسطينية عند المسلمين.

يؤمن المسلمون من الشعب الفلسطيني، عقيدةً، بأن التمسك بفلسطين فرض واجب شرعاً، يحرم التفريط به أو التحايل عليه بتعويض أو تبادل أو نحوه. وهو حق يتعلق بكل فرد من الأفراد، كذلك فإنه حق عام على مستوى الأمة لا يجوز إسقاطه، بل إن إسقاطه يُعدُّ من «الخيانة العظمى»، وأية محاولة تمييع لهذا الحكم الشرعي تعتبر مخالفة لحكم شرعي مجمع عليه[٢].

كذلك، تحتل فلسطين مكانة عالية لدى أتباع الديانة المسيحية من أبناء الشعب الفلسطيني. فهي مهد السيد المسيح (عليه السلام)، وهي مهد المسيحية، واستقبلت مدينة القدس على مرّ القرون الحُجّاج المسيحيين المقيمين والعابرين، إذ تضم قرابة ١٤ كنيسة، أغلبها تاريخي، وترتبط جذورها بالحضارتين الآرامية والبيزنطية منذ البدايات الأولى للديانة المسيحية[٣]. وفي الحيّ المسيحي بمدينة القدس توجد كنيسة القيامة التي تتمتع بأهمية خاصة لدى المسيحيين في كل أنحاء العالم، فهي ـ وفقاً لمعتقدات المسيحيين ـ تقع في المكان الذي شهد موت السيد المسيح وصلبه وبعثه. ويدير هذه الكنيسة ممثلون عن مختلف الكنائس، فهناك بطريركية اليونان الأرثوذكس، والفرانسيسكان من كنيسة الرومان الكاثوليك، والبطريركية الأرمنية، فضلاً عن الأقباط، والإثيوبيين، والكنيسة السريانية الأرثوذكسية. وهي من مقاصد الحج الرئيسية للملايين من المسيحيين في أنحاء العالم الذين يزورون قبر المسيح، ويسعون لطلب العزاء والفداء من خلال الصلاة في الموقع[٤].

= أو الرقم: ١٨٦٤، خلاصة حكم المحدث: [صحيح]، التخريج: أخرجه البخاري (١٨٦٤) واللفظ له، ومسلم (٨٢٧) جزء منه.

(٢) التميمي، عبد الغني، «حتى نعود: حلقات المؤامرة تستهدف القدس وحق العودة»، **مجلة العودة** (العدد ٤١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ص٤٨.

(٣) مزاحم، هيثم، «بفعل الضغوط الإسرائيلية.. المسيحيون في فلسطين بين الهجرة والتهجير»، **موقع اليوم الثامن**، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣): https://alyoum8.net/posts/60791

(٤) بدران، وليد، «ما أهمية مدينة القدس لدى أتباع الديانات الثلاث؟»، **موقع بي بي سي** =

ونذكر هنا أن ارتباط الفلسطينيين، كل بمرجعية معتقده، وإخلاص كل منهم للأرض الواحدة، وهي فلسطين، وانتماءه الممتد إليها، كل ذلك أفرز نسيجاً اجتماعياً متماسكاً ووحدة وطنية تكتلت في وجه التحديات. وظهر ذلك في العديد من الأمثلة المتنوعة والعابرة للزمن، كما في وجود مفاتيح كنيسة القيامة في عهدة تتوارثها عائلة نُسيبة المسلمة المقدسية. وكذلك في ما قاله عضو الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة المقدسات في فلسطين، الأب مانويل مُسلَّم: «أيها المسيحيون لا تمنعوهم أن يصلوا في كنائسنا، فهم شعبنا ونحن شعبهم، وهم دمنا ولحمنا ونحن دمهم ولحمهم، وعلى المسيحي أن يحمي المسلم، وعلى المسلم أن يحمي المسيحي العربي»[٥].

يُضاف إلى الارتباط الديني، الارتباط الوطني والقومي للفلسطينيين ومسيحيي المنطقة بالأرض والقضية، ليكتمل عقد التماسك الصلب حول فلسطين وعدم التفريط بها. فلا انفصام لعُرى الارتباط الوثيق بالمدينة المقدسة من قبل كل العرب، مسلمين ومسيحيين على حدّ سواء. فالآصرة الدينية تتعاضد مع البُعد القومي ونظريته التي تقوم على تجذّر العرب في هذه الأرض لآلاف السنين، ويقتضي ذلك الاستبسال والاستماتة في الدفاع عن ثرى القدس[٦].

وللقدس موقعها البارز في الثقافة العربية الإسلامية، ما يستحيل معه النسيان والتقاعس عن استرجاعها بالنسبة إلى هذا الكمّ الكبير من البشر، خصوصاً مع انضمام مناصري الحق والعدل في العالم إليهم. لذلك، فإن لمكانة القدس ودُرَّتها، المسجد الأقصى، دوراً حيوياً ومحورياً في بقاء

= الإخباري، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣): https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42253903

(٥) زكريا، أحمد، «الأب الفلسطيني مانويل مسلم: أردوغان رفع قدر وكرامة آيا صوفيا إلى مسجد»، **وكالة أنباء تركيا**، ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣): https://tr.agency/news-105420

(٦) شكل المسيحيون ركيزة مهمة في التاريخ الفلسطيني منذ بداية القرن الماضي، وبرز منهم رواد كبار في الحركة القومية العربية، وفي حركة النضال الفلسطيني، أبرزهم جورج حبش وكمال ناصر ونايف حواتمة وقسطنطين زريق وأنيس الصايغ ووفا الصايغ والمطران إيلاريون كبوتشي والمطران عطا الله حنا والعشرات من النخب والمثقفين والكوادر السياسية والعسكرية. انظر: مزاحم، «بفعل الضغوط الإسرائيلية.. المسيحيون في فلسطين بين الهجرة والتهجير»، مرجع سابق.

القضية الفلسطينية حيّة، وأهميتها في تعسير المهمة على الكيان الصهيوني الذي لا يكلّ عن مسعاه في محو فلسطين وشعبها عن الخريطة. فالقدس عامل مركزي في إبقاء جذوة المطالبة بالحقوق مشتعلة في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، ومعهم الأمة بأسرها وأنصار الحقوق الفلسطينية في العالم. فالقناعة الدينية والارتباط العقدي بفلسطين أحد المحركات الأساسية عند الفلسطينيين لارتباطهم بأرضهم، حيث ارتبطت العديد من الثورات والانتفاضات الفلسطينية بالقدس، بدءاً من دخول الجيوش الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. فثورة البراق عام ١٩٢٩، والغضب من إحراق المسجد المبارك عام ١٩٦٩، وحتى أحداث يوم الأرض عام ١٩٧٦ التي سُميت كذلك يوم القدس، لكونها كانت موجّهة للدفاع عن الأرض وللسخط إزاء تهديد المسجد الأقصى كذلك، وصولاً إلى مذبحة المسجد الأقصى عام ١٩٩٠، وهبّة النفق عام ١٩٩٦، وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، لتمتد السلسلة إلى هبّة الأقصى وانتفاضة البوابات عام ٢٠١٧، ومحاولات تهجير سكان المدينة المقدسة من أحيائهم، وأبرزها حيّ الشيخ جراح، وما نجم عنها من اندلاع معركة سيف القدس عام ٢٠٢١، وغيرها من الأحداث كان آخرها عملية طوفان الأقصى عام ٢٠٢٣.

إن الدارس لحراك الشعب الفلسطيني في مقاومته للمحتل في الداخل والخارج دون استثناء، يجد القدس والأقصى حاضرَين بقوة ومحفِّزَين للتحرك، ويجدهما أيضاً عنوان هوية انتماء إلى فلسطين. وليس من شك أن القدس تمثل مركز التحرك عند الثورة الفلسطينية الحديثة، ولدى منظمة التحرير التي أنشأت دائرة شؤون القدس للاعتناء خصيصاً بهذا الملف. ويسري ذلك على فصائل الثورة الفلسطينية دون استثناء، بغضّ النظر عن الأيديولوجيا المستندة إليها، ولعل المثال الأوضح على ذلك، نشوء «كتائب شهداء الأقصى» من رحم حركة فتح العلمانية في خضمّ أحداث «انتفاضة الأقصى»، وكذلك «سرايا القدس» التابعة لحركة الجهاد الإسلامي. كذلك إنّ آلاف المؤسسات والمبادرات الفلسطينية ـ سواء أكانت اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية ـ قد ربطت نفسها بالقدس والأقصى، بأسمائها أو بمضامينها أو بنشاطاتها.

وإذا ما سلطنا الضوء على الأجندة السياسية للحركة الإسلامية في فلسطين الـ٤٨، فسنجد أنها حددت مهمة مركزية لها في التحرك للحفاظ على القدس والمسجد الأقصى، ومقاومة مخطط التهويد ومحاولات الاستيلاء على المسجد المبارك. وقد أبدعت هذه الحركة في مسعاها ذاك، ولعل مسيرة «بيارق الأقصى» اليومية التي يحجّ عبرها فلسطينيو الداخل إلى القدس، قد شكلت شريان حياة للمدينة، في ظل محاولات عزلها عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية. كذلك إن الشعار الخالد الذي أطلقته الحركة الإسلامية أيضاً، بقيادة الشيخ رائد صلاح، وتبنّاه الشعب الفلسطيني والعربي والأمة جمعاء: «الأقصى في خطر»، كان عنواناً لحملة تحريض واستنهاض لشعوب الأمة للدفاع عن المسجد القدس ومقدساتها.

وللبُعد الديني أثر في تعزيز ارتباط الفلسطينيين ـ بشقهم الإسلامي ـ بفلسطين والقدس، وذلك لما للبعد العربي والإسلامي للمدينة، مقروناً بالمسجد الأقصى، من أهمية، فنستذكر المبادرة السعودية في إطلاق المؤتمر الإسلامي بُعيْد إحراق المسجد الأقصى يوم ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٩، التي ما زالت مستمرة لغاية الآن، وقد استحدثت لجنة مختصة بالقدس يرأسها ملك المغرب، بالإضافة إلى الدور الأردني في رعاية المقدسات.

كذلك، إن زيارات الفلسطينيين من حاملي الجنسيات الغربية لمدينة القدس، رغبةً في الصلاة في المسجد الأقصى، أو بدوافع أخرى، كزيارة قراهم ومدنهم التي هُجِّر منها آباؤهم وأجدادهم، عززت صمود المقدسيين أيضاً. ونشير إلى البُعد الاستراتيجي في الرغبة الجامحة للأجيال التي وُلدت في المنافي البعيدة، وتأتي لزيارة فلسطين والمسجد الأقصى بدافع ديني ووطني، ما يرسّخ ارتباط شخصيتها بالأرض، ويتحوَّل ذلك إلى برامج عمل لدعم القضية في بلدانها، ويشكل مدرسة وطنية لتلك الأجيال، ما يغذي ديمومة القضية.

وهذا ينطبق من زاوية أخرى على مسلمي العالم على اختلاف جنسياتهم في زياراتهم المتكررة لفلسطين والمسجد الاقصى، رغبةً في الصلاة فيه، ما يُحدث حراكاً تجارياً ومعرفياً داعماً لصمود المقدسيين، ويُترجَم ذلك عند

كثير منهم في الارتباط الوثيق بفلسطين، وتحويل ذلك إلى برامج عمل داعمة ودائمة.

ونذكر أيضاً قيام مشروعات استراتيجية مركزية عربية إسلامية لخدمة القدس واستنهاضها لطاقات الأمة، من قبيل «مؤسسة القدس الدولية» التي نشأت بمبادرة من شخصيات مرموقة في العالمين العربي والإسلامي، ونجحت في أن تؤطر العديد من المؤسسات التي تعمل لأجل فلسطين والقدس.

وهناك أيضاً جمعيات ومؤسسات ناشطة في حقل تفعيل جموع الجالية المسلمة في أوروبا لدعم هذه القضية وصمود أهلها، مثل «جمعية أصدقاء الأقصى» البريطانية، التي نشأت من رحم الجالية المسلمة في مدينة ليستر وسط إنكلترا، وهي تُعَدّ من أنشط المؤسسات العاملة لفلسطين على مستوى القارة الأوروبية، وقامت بالعديد من الأنشطة الفاعلة عبر ما يربو على عقد من الزمن.

وأبعد من هذا، ما شكلته القدس والأقصى من عامل مهم في إيجاد مدرسة تعريفية يومية عملية للفلسطينيين والعرب والمسلمين في الغرب عموماً. ونذكر بالتخصيص ما أوجدته انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ من محضن تربوي تعريفي للأجيال الجديدة الناشئة في الغرب، التي تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من المتلقين في المنظومة التعليمية الغربية. وهكذا يتحوّل تأثير القدس إلى ما يشبه المفتاح السحري الذي يُعَدّ محفزاً لكل من يدين بالإسلام أينما كان.

بالمقابل، إن ارتباط مسيحيي العرب وبقية المسيحيين في أنحاء العالم الداعمين للحق الفلسطيني بأرض فلسطين، كمقدَّس يحجون إليه ضمن روزنامتهم الدينية، أسهم في تمكين مسيحيي فلسطين وتعزيز صمودهم، وذلك بتلقيهم الدعم المباشر لمؤسساتهم ومصالحهم التي تضمن استمرار بقائهم في أرضهم. فلأجل دعم الشعب الفلسطيني، عمد بعض مسيحيي العالم، إلى تأسيس مؤسسات وقفية دائمة، كما في مؤسسة Amos Trust- Palestine في بريطانيا، وFriends of Sabeel الشبكة العالمية لدعم مسيحيي فلسطين.

رابعاً: الديمغرافيا

اتفق مفكرو الحركة الصهيونية ومؤسسوها، والمستشارون المتعاقبون لرؤساء الحكومات في الشؤون العربية، على ضرورة تغيير الوضع الديمغرافي لمصلحة اليهود بصورة ملموسة، واعتبر بعضهم أن المشكلة الديمغرافية هي الخطر الطاغي على أسس الدولة اليهودية الصهيونية، وأن الأمر يتطلب «قرارات جريئة وصعبة لمواجهة الخطر قبل فوات الأوان». ويرى المؤرخ الإسرائيلي يغال عيلام، أن التفكير السائد في العقلية اليهودية التي كانت تشكل الوعي الإسرائيلي، هو أن «الوجود العربي في فلسطين غير لازم، وأن لا حاجة لوجودهم في هذه الأرض»[٧]. وفي رأي آخر، إن «أرحام» النساء العربيات الإسرائيليات هي الخطر الأكثر جدية الذي تواجهه إسرائيل[٨].

انطلاقاً من هذه الرؤية، عمل الاحتلال على رفع أعداد اليهود داخل فلسطين من خلال جلب يهود العالم إليها، والعمل على تهويد الأرض ومصادرة ما يمكن مصادرته بطرق عديدة، وتهيئة الظروف السياسية لطرد ما أمكن من العرب الفلسطينيين بالقوة، ومن ثم إقامة المستوطنات لفرض جغرافيا قسرية لمصلحة التوجهات الصهيونية[٩].

لقد لجأ الصهاينة في سبيل تحقيق هذا الهدف إلى حلول متعددة لإجبار الفلسطينيين على الرحيل. ففي مرحلة النكبة وما حولها، مارست العصابات الصهيونية حلولاً دموية للحيلولة دون وجود حائل بينهم وبين استكمال مشروعها الإحلالي على أرض فلسطين، حيث احتل مفهوم النقل أو الترحيل موقعاً مركزياً في الفكر الاستراتيجي للحركة الصهيونية وفي اليشوف (المجتمع اليهودي في فلسطين حتى سنة ١٩٤٨) كحلٍّ للأرض الصهيونية

---

(٧) الشوبكي، بلال، وأبو عواد، عماد، وأخرون، في مهند مصطفى (محرر)، **إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها**، (مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، ٢٠٢٠).

(٨) المصالحة، نور الدين، **أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢) ص٣.

(٩) السهلي، نبيل، «المفكرون الصهاينة وفوبيا ديموغرافيا الدولة الواحدة»، **موقع عربي ٢١**، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣):
https://arabi21.com/story/1157390/

والمشكلات (الديمغرافية العربية) والسياسية[١٠]، وهذا ما عبّر عنه المؤرخ الصهيوني بني موريس، بقوله: «... كان اقتلاعهم (الفلسطينيين) ضرورة قصوى. لم يكن ثمة خيار سوى طرد السكان. كان لازماً تطهير أرض الميعاد، وتطهير المناطق الحدودية والطرق الرئيسة. وكان من الضرورة بمكان تطهير القرى، وتمهيد الأرض لقيام مستوطناتنا»[١١] فاستولوا على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وهجّروا أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني، سواء من تلك الأراضي التي قرّرت لدولتهم بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٨١) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الذي عُرف بقرار التقسيم الذي منحهم ٥٤٪ من أرض فلسطين، في الوقت الذي كانوا يسيطرون فيه على ٦٪ منها، أو من الأراضي الأخرى التي استولوا عليها، فاستطاعوا بذلك إعادة صياغة البنية الاجتماعية والديمغرافية للأرض التي أنشأوا عليها كيانهم الإسرائيلي، فبلغ عدد السكان فيها ٨٧٢ ألفاً، منهم ٧١٦ ألف يهودي (٨٢,٢٪) و١٥٦ ألف عربي (١٨,٨٪) حتى نهاية عام ١٩٤٨[١٢].

أما في المرحلة التالية للنكبة، فقد تعددت أساليب الاحتلال الإسرائيلي الطاردة للفلسطينيين الباقين، لدفعهم إلى الرحيل عن البلاد، واستمر استعمال القوة، حيث طرد الجيش أكثر من عشرة آلاف فلسطيني ممن بقوا داخل فلسطين عبر الحدود في الأعوام الأولى، بالإضافة إلى عدة آلاف أخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين استطاعوا التسلل عائدين إلى قراهم ومدنهم.

كذلك تقدم مراكز الشؤون الديمغرافية مقترحات متعددة تهدف إلى تحقيق انخفاض في النمو الطبيعي للعرب، بما في ذلك «مشاريع تشجيع هجرة (العرب)، وتعيين الحدود الإدارية، ووضع خطط لبناء القرى العربية بطريقة ترغم القرويين على التخلي عن أساليب البناء الريفية، وتجريدهم من الأراضي وفرض الطابع الحضري، بقصد أن تقليص المساحة في أساليب

---

(١٠) السهلي، «المفكرون الصهاينة وفوبيا ديموغرافيا الدولة الواحدة»، مرجع سابق.

(١١) صادق، عدلي، «المؤرّخ حين يكذّب نفسه: بيني موريس.. نموذجاً»، **العربي الجديد**، ٣ أيار/ مايو ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/gml6a

(١٢) صالح، محسن، «قراءة في الإشكالية الديمغرافية الإسرائيلية»، **الجزيرة نت**، ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣):
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/21/

الإسكان الحضري سيؤدي إلى خفض معدل المواليد العرب»، بالإضافة إلى عشرات المقترحات والتوصيات للحكومة الإسرائيلية لاتباع سياسة «مضادة للإنجاب» بتشجيع النساء الفلسطينيات على تحديد النسل، وجعل السفر إلى الخارج للدراسة ـ خصوصاً الشباب ـ أكثر سهولة، بينما جعل العودة والعمل أكثر صعوبة[١٣]. لذلك، دخل الطرفان، الفلسطيني واليهودي، في حالة صراع على الديمغرافيا، سعياً من كل طرف للتأثير في السياسات والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة. وقد أدركت القيادة الفلسطينية طبيعة هذا الصراع، فكانت دعوة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات (١٩٢٩ ـ ٢٠٠٤) للأسرة الفلسطينية بأن تنجب ١٢ طفلاً، اثنين للزوجين وعشرة «للقضية». في المقابل، عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى تشجيع الأُسَر اليهودية على الإنجاب من خلال المنح والمساعدات المقدمة إلى الأسر اليهودية كثيرة الأولاد، علاوة على سياسة الدولة في زيادة الخصوبة اليهودية عبر تدابير مباشرة وغير مباشرة، لمكافأة الطلب على الأطفال من جانب السكان اليهود؛ ولذلك نجد أن أفراد العائلة اليهودية أخذ بالزيادة في مقابل تراجع الخصوبة في المجتمع العربي[١٤].

وبعد سبعة عقود، وبالإحصائيات الدقيقة، ثبت نجاح الرهان الفلسطيني على عامل الديمغرافيا، ورُبط هذا العامل إلى حدٍّ بعيد بالجغرافيا لمن هم داخل فلسطين، وبمجابهة المشروع الصهيوني مباشرةً، وكان من أهمّ عوامل بقاء القضية حية، حيث غذّى كل عوامل القوة الأخرى دون استثناء. حتى إن الشَّتات أصبح مع ما تميز به من اتساع بالديمغرافيا وتوزع بالجغرافيا عبر العالم، أصبح عامل قوة مساند لبقية العوامل.

المؤشرات السكانية داخل فلسطين

أشارت التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن هناك نحو ١٤,٨ مليون فلسطيني في العالم منتصف

(١٣) المصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، مرجع سابق.

(١٤) الشوبكي، وأبو عواد، وأخرون، إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها، مرجع سابق.

عام ٢٠٢٤ نصفهم خارج فلسطين التاريخية، وبلغ عددهم في دولة فلسطين نحو ٥,٦١ مليون فلسطيني، منهم ٢,٨٥ مليون ذكر و٢,٧٦ مليون أنثى، و١,٨ مليون في أراضي عام ١٩٤٨، كما تشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين في الشتات قد بلغ نحو ٧,٤ مليون منهم ٦,٣ مليون في الدول العربية[١٥].

وفي تقرير صادر عن الجهاز في منتصف عام ٢٠٢٢ قدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠ ـ ١٤ سنة) بـ ٣٨٪ من مجمل السكان في فلسطين، بواقع ٣٦٪ في الضفة الغربية و٤١٪ في قطاع غزة. ولاحظ التقرير انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر إلى ٣٪ في فلسطين، بواقع ٤٪ في الضفة الغربية و٣٪ في قطاع غزة. وانخفض معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة (٢٠١٧ ـ ٢٠١٩) إلى ٣,٨ مواليد لكل امرأة، مقارنةً بـ ٤,٦ مواليد خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣. وبلغ معدل الخصوبة في المناطق الحضرية ٣,٨ مواليد مقابل ٤,٤ مواليد في الريف و٣,٥ مواليد في المخيمات الفلسطينية. وانخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى ٤,٧ أفراد عام ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٥,٥ أفراد عام ٢٠٠٧. وفي قطاع غزة انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٦ أفراد في عام ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٦,٥ في عام ٢٠٠٧[١٦].

والجدير بالذكر أن هناك مصادر فلسطينية أخرى تعطي أرقاماً مختلفة استناداً إلى دراسة تحليلية قامت بها مؤسسة «كلنا فلسطين»، تشير إلى أن عدد المنحدرين من أصل فلسطيني المنتشرين في أنحاء العالم يفوق ٢٥ مليون نسمة[١٧]. فيما أشارت الإحصائيات الإسرائيلية بداية ٢٠١٩ إلى تساوي عدد اليهود في العالم مع عدد الفلسطينيين، إذ وصل إلى ١٣ مليون نسمة، لكن عدد اليهود في دولة الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات في عمق

---

(١٥) «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان»، **الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ١١ تموز/ يوليو ٢٠٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/lb5yop

(١٦) «تعداد الفلسطينيين في الوطن والشتات»، **وكالة سند للأنباء**، ٠٧ تموز/ يوليو ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://snd.ps/p/82719

(١٧) نهاية العام ٢٠١٨: عدد سكان إسرائيل قرابة ٨,٥ مليون نسمة»، **عرب ٤٨**، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/xge3m

الضفة الغربية والقدس المحتلة ٦,٦ ملايين يهودي[١٨]. وتختلف نسبة الخصوبة لدى اليهود اختلافاً كبيراً، حيث إنهم ليسوا قوماً متجانسين، بل يمثلون خصائص البلاد التي هاجروا منها، خصوصاً في مجموعتين: ذوي الأصل الأفريقي الآسيوي، وذوي الأصل الأوروبي الأميركي. كذلك إن اليهود المتدينين المتشددين من أكثر المجموعات البشرية توالداً، إذ بلغت النسبة ٧,٦ أطفال لكل امرأة في أواخر التسعينيات، أي أربعة أضعاف ونصف اليهود العلمانيين الروس (١,٧ طفل لكل امرأة)، وهو معدل لا يتجاوزه إلا خصوبة نساء النيجر في أفريقيا. وبالطبع، هذا المعدل يفوق خصوبة الفلسطينيات بكثير. وخصوبة المتدينات عالية لأسباب استراتيجية، وليست دينية فقط، حيث إن المجموعات المتديّنة توجد بكثرة في المستوطنات. وإذا ما أضيفت الهجرة إلى المستوطنات، فإن نسبة نموّ اليهود في المستوطنات تفوق النمو الديمغرافي الفلسطيني بشكل واضح[١٩].

وتحاول الصهيونية أيضاً زيادة الخصوبة للنساء اليهوديات بأشكال متعددة، للحدّ من الخطر الديمغرافي، كأن تُقدم جهات أهلية يهودية طعاماً وكساءً وتموينياً وتأميناً لتكاليف الولادة إلى كل امرأة يهودية تنجب طفلاً[٢٠]، كذلك أعلن ديفيد بن غوريون منح الدولة جائزة لكل أم تلد طفلها العاشر. لكن بن غوريون الذي كان لا يزال رئيساً للحكومة بعد عشرة أعوام، ألغى هذه الجائزة عندما تنبّه إلى أن الجائزة بعكس ما ترمي إليه سياسته التي تحضّ النساء اليهوديات على الإنجاب فازت بها نساء عربيات كثيرات[٢١].

إلا أنه رغم كل ما سبق، يعاني «المجتمع الإسرائيلي» من الانقسامات المتنوعة، كالإثنية بين اليهود الشرقيين «السفارديم» والغربيين «الأشكناز» داخل المجتمع، والانقسامات بين المتدينين والعلمانيين، وعلى المستوى

---

(١٨) السهلي، «المفكرون الصهاينة وفوبيا ديمغرافيا الدولة الواحدة»، مرجع سابق.

(١٩) معتوق، ازدهار، «هواجس الرعب الديمغرافي في الكيان الصهيوني»، **الوحدة الإسلامية**، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٢٣):
https://www.wahdaislamyia.org/issues/141/izdiharm.htm

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) المصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، مرجع سابق.

القومي بين العرب واليهود، علاوة على الانقسام الطبقي بين الفقراء والأغنياء. هذه الانقسامات أدت إلى حالة من عدم التجانس الثقافي، وإلى حالة من الفجوات الطبقية الاجتماعية بسبب المُركَّب العرقي أو المُركَّب الاجتماعي أو المُركَّب الثقافي[٢٢].

فبحسب التقييم الاستراتيجي الصادر في آب (أغسطس) ٢٠١٧ عن «المجلس الوطني للاقتصاد»، وهو هيئة في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية الذي يعرض توقعات بشأن كيفية تركيبة السكان في إسرائيل عام ٢٠٤٠، وفقاً لهذا التقييم الجديد، من المتوقع أن تطرأ زيادة على عدد سكان إسرائيل حتى عام ٢٠٤٠ بنسبة نحو ٥٣٪، ليصل تعداد السكان إلى ١٢ ـ ١٤ مليون نسمة. وستكون تركيبة السكان في عام ٢٠٤٠ مغايرة لما هي عليه اليوم، إذ من المتوقع أن تتقلص، بموجب تعريف هذا المجلس، شريحة السكان اليهود غير المتدينين في مقابل ارتفاع نسبة اليهود الحريديم المتشددين دينياً إلى ٢٠٪. ويعود أحد أسباب هذه التغييرات في تركيبة السكان اليهود في إسرائيل، وأبرزها مضاعفة عدد السكان اليهود المتدينين تقريباً، إلى نسب الولادة العالية غير المتجانسة بين المجموعات المختلفة، وازدياد عدد اليهود غير المتدينين، وهم علمانيون في معظمهم ينتقلون إلى العيش خارج إسرائيل.

إن الانقسام المجتمعي داخل المجتمع اليهودي، وخصوصاً بين المتدينين والعلمانيين، ينذر بالأسوأ، نتيجة فقدان جزء كبير من القدرة على التجنيد للجيش، مع تزايد نسبة عدد المواطنين المتدينين الحريديم في المجتمع الإسرائيلي التي من المتوقع أن ترتفع إلى نسبة كبيرة من ٤,٦٪ من مجمل فوج التجنيد في عام ١٩٩٠ إلى ١١٪ في عام ٢٠٠٧. وبسبب معدل الإنجاب الحريدي المرتفع جداً (حوالى ٨ أولاد للمرأة) فإنه كلما كان الأمر يتعلق بمجموعة أو فئة عمرية صغيرة أكثر، تكون نسبة المتدينين الحريديم بينها أكثر. وعلى سبيل المثال، فإن ٣٠٪ من مجموع الأطفال اليهود وُلدوا في عام ٢٠١٢ لذوي الأسر الحريدية، وهذا يعني أن معدلات التفلّت من الخدمة العسكرية يأخذ بالارتفاع، في ظل الحالة الديمغرافية الحالية، إذ لا

(٢٢) الشوبكي، وأبو عواد، وأخرون، في مهند مصطفى (محرر)، «**إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها**»، مرجع سابق.

تتجاوز نسبة المشاركين في الخدمة العسكرية من الشبان اليهود الحريديم لـ٤٠٪ من الشبان الذكور، مع غياب كبير للفتيات من أسر حريدية، ما يشكل تهديداً كبيراً لقدرة إسرائيل على حشد قواتها في الحرب التي لا تتردد القيادة الإسرائيلية السياسية في المبادرة بشنّها على أعدائها[٢٣].

وبحسب تقرير نشره موقع «واللا» العبري، صادر عن مؤتمر «مسعي إسرائيلي» أي «رحلة إسرائيلية»، فإن أكثر من ربع المواطنين اليهود، أي ٢٧٪، مستعدون للهجرة إلى خارج إسرائيل، إذا توافرت لهم فرصة مناسبة. وقد أشار التقرير إلى أن النسبة الأكبر التي يمكن أن تُقْدم على هذه الخطوة، هي في أوساط الأشخاص المقدَّر أنهم علمانيون، حيث بلغت النسبة حوالى ٣٦٪. لكن النسبة تقلّ عند المتدينين وتصل إلى مستويات منخفضة، حوالى ٧٪. هذه المعطيات تشير إلى ضعف الانتماء الوطني للمجتمع الإسرائيلي اليهودي، خصوصاً في أوساط الجمهور العلماني الذي يبدو أن شرائح منه تعيش حالة من الاغتراب في داخل المجتمع الإسرائيلي، ويبدو أنه يقاوم الهيمنة الدينية التي بدأت تسبغ كل جوانب الحياة بصورة لم يعد يطيقها العلمانيون[٢٤].

كذلك لا يمكن تجاهل التحديات الأخرى التي تدفع باتجاه الهجرة العكسية بين الإسرائيليين، حيث بلغ معدلُها ضِعفَ معدل عمليات استجلاب اليهود إلى فلسطين، فالتهديد الأمني الذي يعاني منه الإسرائيليون، وعجز دولة الاحتلال عن توفير الحماية لهم، دفعاهم إلى البحث عن بديل يحميهم في حال تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية بفعل مقاومة الشعب الفلسطيني. وتشير الإحصاءات إلى تعاظم معدلات الهجرة العكسية، واستفحال مشكلة هروب الأدمغة، إذ إن الأغلبية من اليهود الذين يغادرون إسرائيل، من الشباب ذوي المؤهلات، وتحديداً في مجال التقنيات المتقدمة، والذين يبحثون عن تحقيق الذات في الخارج، خصوصاً في أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأميركية. فقد بيَّن استطلاع الرأي العام الإسرائيلي، الذي أجراه

---

(٢٣) الشوبكي، وأبو عواد، وأخرون، مهند مصطفى (محرر)، «**إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها**»، مرجع سابق.

(٢٤) المرجع السابق.

معهد «ميدغام» للاستطلاعات عام ٢٠١٧، لمشروع «رحلة إسرائيلية» التابع لوزارة التربية والتعليم ولجيش الاحتلال الإسرائيلي، رغبة ثلث الإسرائيليين في الهجرة من دولة الاحتلال الإسرائيلي إذا ما أتيحت لهم الفرصة المناسبة[٢٥].

إلى ذلك، لم تعد إسرائيل الوجهة المفضلة ليهود العالم الذين يفكرون في مغادرة المناطق التي يقطنون فيها. فهي لم تعد قادرة على إقناع الإسرائيليين بالمجيء، ومن ثم بالبقاء، بسبب تفاقم الواقع الأمني واشتداد أزمة السكن وتراجع مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة[٢٦].

كمؤشر واضح مما يُعدّ خلاصة لحالة الصراع الديمغرافي حول الأرض الفلسطينية بين الفلسطينيين واليهود، فإن المشروع الصهيوني رغم الدعم الدولي اللامحدود وما وفّره له من إمكانات هائلة، فشل في استجلاب أكثر من نصف يهود العالم، بحسب ما ورد من المؤشرات والإحصاءات السابقة. وفي المقابل، تمدّدت الديمغرافيا الفلسطينية على أرض فلسطين، حتى باتت تفوق الديمغرافيا اليهودية، وأصبحت تهدد الكيان الصهيوني وتجعله عرضة للتفكك والانهيار.

فالصراع الديمغرافي على أرض فلسطين، من بحرها إلى نهرها يفيد بأن الفلسطينيين جادّون في البقاء على أرضهم والتمسك بها، رغم كل الإجراءات الصهيونية على مدار العقود الماضية. ويجانب الصواب كل من يرى أن المعركة قد حُسمت لمصلحة الطرف الإسرائيلي، ولو جزئياً. فالمظهر الأوضح للحسم يكون بإعلان صاحب الحق الفلسطيني تخلّيَه عن المطالبة بأرضه، إما قولاً وإما عملاً. لكن الذي يحدث هو عكس ذلك في الحالَيْن.

---

(٢٥) الصفدي، نادر، «الصراع الديمغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيلين.. من سينتصر؟»، **نون بوست**، ٢٣ آذار/ مارس٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٢٣):
https://www.noonpost.com/content/17206/

(٢٦) النعامي، صالح، «قلق إسرائيلي من الهجرة العكسية وزيادة نسبة الحريديم»، **العربي الجديد**، ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤): https:// www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/22/ قلق ـ إسرائيلي ـ من ـ الهجرة ـ العكسية ـ وزيادة ـ نسبة ـ الحريديم.

خامساً: وحدة الشعب الفلسطيني

نتجت عن تنفيذ المشروع الصهيوني بعثرة المجتمع الفلسطيني على أكثر من مائة دولة حول العالم كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المقدمة، وقد خلق هذا التشتت ظروفاً سياسية وقانونية وثقافية واجتماعية متباينة، كما أصبح الفلسطينون بموجبها منشغلين بهمومهم المعيشية في البلدان التي يقيمون فيها، وعمل المخطط الصهيوني بطريقة منهجية للإمعان في إضعاف شوكة الفلسطيني وتشويه صورته وإغراقه في حالة من الإحباط واليأس من إمكانية القيام من جديد كشعب موحد لهدف موحد ومستقبل يلمّ شتاته على أرضه. فبعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ أصبح هناك داخلٌ محتلٌ وخارجٌ انطلقت منه الحركة الوطنية الفلسطينية لتحرير الداخل من الاحتلال وإعادة فلسطين إلى الخريطة السياسية، ثم ما لبث مفهوم الداخل أن تبدل، بعد أن توسعت جغرافيته لتشمل فلسطين التاريخية، بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧[٢٧].

وعلى الرغم من هذه الظروف فإن الشعب الفلسطيني حوّل ما بدا نقطة ضعف إلى عنصر قوة كان من أهم العناصر في حفظ القضية حيةً، وقد ساعد على ذلك ميزات الشعب الفلسطيني الموصوفة في هذا الكتاب، وكذا العوامل المكتسبة، بأن كان الانتشار عاملاً مهماً في إيجاد فرص إيجابية تغذّي ديمومة القضية، وصعّب من مهمة احتواء الشعب الفلسطيني وخنقه من قبل دولة الاحتلال، وبعد سبعة عقود بقي الشعب واحداً في عنوانه وهمّه ومشروعه التحرُّري، ووظف باقتدار كل التصنيفات التجزيئية إلى نقاط تجميعية.

وتجسيداً لهذه النتيجة، فإن العلاقة بين أبناء الشعب الفلسطيني تتصف بالعلاقة التكاملية التي تحمل في طيّاتِها ذات الهموم والعناوين التي تشغل كل فلسطيني أينما كان. فهو كلٌ لا يتجزأ، سواء داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو المحتلة عام ١٩٦٧، أو خارجها في دول الطوق أو في بلاد ما

(٢٧) سليمان، جابر، «دور فلسطينيي الشتات في العمل الوطني والعلاقة بين الداخل والخارج»، **جريدة حق العودة**، (العدد ٦٢، أيار/مايو ٢٠١٥)، ص٥.

وراء البحار، وبالتالي لا يمكن الفصل أو القبول بالتقسيم بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي لِنفي هذه الصفة عنهم، والفصل بين أبناء الشعب وتفتيتهم. فالشعب الفلسطيني أفشل هذا السعي، وأثبت تماسكه وتعاضده انطلاقاً من الإيمان بأن المصير واحد، رغم تعدد الجغرافيا وتطاول الزمان، حيث لا يزال كتلة واحدة.

لقد حافظ الفلسطينيون على كينونتهم كشعب واحد طوال العقود، فكانت حالة التكافل والتعاضد الاجتماعي على اختلاف أماكن الانتشار الجغرافي سائدة بينهم، كذلك كان ملحوظاً تواصل فلسطينيي الخارج مع الداخل، وتواصل الفلسطينيين معاً على جانبي الخط الأخضر إلى الحدّ الذي استدعى تدخل سلطات الاحتلال لِسَنّ قوانين متشددة وإجراءات استثنائية تحُول دون ذلك التواصل وتعرقل حتى علاقات المصاهرة.

لقد أوجد تنوع الجغرافيا فرصاً مهمة في مختلف جوانب الحياة، التي وظفها الفلسطينيون إيجاباً، بل فوّت وجود الفلسطينيين في الداخل والخارج بثقل متوازٍ تقريباً الفرصة على الاستفراد بالشعب الفلسطيني ككتلة واحدة، أو محاصرة قراراته المصيرية، فاختلاف العناوين والظروف خلال العقود الماضية أعطى نتائج حيوية أسهمت في بقاء القضية حيّة بمفرداتها النقية، فالصراع ما زال مفتوحاً على مصراعيه، ولم يسقط الحق الفلسطيني.

وتبرز أهمية التواصل بين قطاعات الشعب الفلسطيني في المخيمات، سواء في الداخل أو الخارج الممتد، من كونه يسهم في تسهيل تدفّق المعلومات وكشف المعاناة المتبادلة وتسليط الضوء على كل جوانب الصراع، ومنها حق العودة، واللاجئون وأوضاعهم، ويؤدي إلى توحيد مضمون الرسالة السياسيّة، ويخلق حراكاً واسعاً على مستوى الدول التي يعيشون فيها، يدعم قضيتهم ويكشف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي اللاقانونية، ويزاحم ساسته في المساحة التي كانوا يعتقدون أنها حكرٌ عليهم.

إن الحراك الشعبي والانتفاض بوجه الاحتلال في الداخل الفلسطيني يشكل رافعة دائمة للهمم بين فلسطينيي الشتات لناحية التمسك بحقوقهم، ويعطي حافزاً إلى العمل النابع من التفاؤل بإمكانية النصر، إن لم يكن بحتميته، ما دفعهم إلى إيجاد أطر عمل مؤسساتي يدعم صمود الشعب

الفلسطيني في الداخل، ويرسّخ الفعل الدائم والاستراتيجي حتى لا تعتريه الارتجالية والشخصانية.

لقد نجحت مساهمات فلسطينيي الخارج في أن تكون حاضرة في تشكيل الوعي الفلسطيني بأهمية دور كل شرائح الشعب حيث حلّوا، وحققت نجاحات مهمة واختراقات على أكثر من صعيد، خصوصاً في فتراتٍ تأزَّمَ فيها وضع الداخل الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وكان بحاجة إلى الإسناد بكل الوسائل. ونذكر هنا الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة وتجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، وصندوق التعاون الدولي بكل إسهاماته في مجال الإغاثة والتنمية، وصحيفة «القدس العربي» في حقل الإعلام، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، والصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية «إنتربال»، ومركز العودة الفلسطيني، وعشرات بل مئات الجمعيات والمؤسسات والنقابات، كالمهندسين والمعلمين والمرأة والشباب، التي أثّرت في التجمّعات الفلسطينية بدرجات مختلفة.

كذلك برهن فلسطينيو الداخل المحتل سنة ١٩٤٨ أنهم جزء أصيل في الصراع بما يقدِّمونه من إسناد لإخوتهم في الضفة وغزة. بل قدّم أولئك المنزرعون في ذلك الشطر الأكبر من الأرض المحتلة، التضحيات والشهداء، على مرّ العقود، من «مجزرة كفر قاسم ١٩٥٦» إلى شهداء «يوم الأرض ١٩٧٦»، وصولاً إلى شهداء «انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠».

فالحضور الفلسطيني لأهلنا في الداخل المحتل سنة ١٩٤٨، والمجهود الواضح الذي يبذلونه للحفاظ على المقدسات ومقاومة تهويد المعالم التاريخية، تجسدا في تطوير البرامج والمشروعات وأشكال التعبير عن الانتماء وخدمة القضية. كذلك، أوجدت نشاطاتهم وفعالياتهم وانفتاحهم على العالم الغربي شيئاً من التأثير في تسليط أكبر للضوء على قضيتهم ومسألة حق العودة.

إن الدور الحيوي لفلسطينيي الداخل والخارج مثّل خزاناً لتجدّد الإرادة وللصمود وتكامل الأدوار بينهما في مشاغلة العدو وعدم تركه يصول ويجول، واستخدام جميع مخزون القوة لدى كل الشعب الفلسطيني وتعبئته لتقوية هذه المشاغلة وتضييق الخناق على المشروع الصهيوني. إن هذا الدور

بمثابة مهمة استراتيجية لجَسر الهوّة بين ضعف الحاضر وقوة المستقبل المنتظرة، وإن من شأنه ـ حال تعاظمه ـ أن يؤثر بقوة في الاحتلال الإسرائيلي. كذلك، إنّ بقاء الفلسطينيين بأغلبيتهم ـ رغم كل هذه السنين ـ في فلسطين التاريخية ودول الجوار، وتأكيد التمسك بحق العودة وعدم التفريط به، والمطالبة باسترداد كل الحقوق المغتصبة، يشكل دافعاً ومحرِّضاً ومخزوناً استراتيجياً يصب في مصلحة الفلسطينيين وقضيتهم.

سادساً: فلسطينيو الداخل وتجذّرهم في الأرض

إن بقاء قرابة نصف الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين الـ٤٨ ومقارعتهم للمحتل وجهاً لوجه، يُعَدّ العامل الأهم بين العوامل الذاتية في بقاء القضية حيّة وممتدة.

صاحَبَ ذلك، وبالإحصاءات الدقيقة، تمسُّك الشعب الفلسطيني بحقوقه وملكياته، وعدم التخلي عنها والتفريط بها، وتظهر سجلات لجنة التوفيق الدولية ٤٣٥,٠٠٠ وثيقة تشهد بالأملاك العربية المملوكة أو المستأجرة في إسرائيل[٢٨].

ويأتي هذا رغم سياسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة والتعسفية في الاستيلاء على الأرض، واستمرار سياسة تهجير الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه، ما شكل خطراً على القضية لناحية إنهائها، حيث يُعَدّ انتزاع الأراضي من أصحابها الأصليين الفلسطينيين والاستيلاء عليها، أحد أهم مرتكزات تلك السياسات، وما شاع بوصفه المشروع الصهيوني الإحلالي، الذي يستند إلى أيديولوجية أساسها نفي الآخر واقتلاعه، والذي يصل إلى حد عدم الاعتراف بوجوده. وإنفاذاً لذلك، اتبعت العصابات الصهيونية قبل النكبة كل وسائل العنف والإبادة بحق الفلسطينيين، ولجأت إلى تدمير القرى الفلسطينية وإجلاء سكانها عنها لكي لا يتمكنوا في المستقبل من العودة إليها أو الإقامة فيها مجدداً. أما بعد النكبة وقيام الكيان الصهيوني على أرض

(٢٨) فيشباخ، مايكل، «أملاك اللاجئين الفلسطينيين في سجلات لجنة التوفيق الدولية: نظرة نقدية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد ٤٥ ـ ٤٦، ربيع ٢٠٠١)، ص١٣٣ ـ ١٣٧،
https://www.palestine-studies.org/ar/node/34750

فلسطين، فقد وضعت إسرائيل أراضي اللاجئين تحت إشراف «الحارس على أملاك الغائبين» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ لكي تتقي عواقب تنفيذ القرار ١٩٤ الذي صدر في الشهر نفسه، ثم أنشأت «هيئة التطوير» وسلّمتها هذه الأراضي لتكون حاجزاً قانونياً يبعد سكانها عنها، وهذه بدورها سلمتها لـ«دائرة أراضي إسرائيل (ILA)» التي تديرها إلى اليوم من طريق تأجيرها للكيبوتز والمشاف بعقود مدتها ٤٩ سنة قابلة للتجديد. كذلك اتخذت إسرائيل أسلوباً آخر لمنع الفلسطينيين من استرجاع أراضيهم، عندما رتّب بن غوريون عقد بيع صوري للصندوق القومي اليهودي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ومرة أخرى في عام ١٩٥٠ بما مساحته ٢,٣٨٠,١٤٢ دونماً من أجود الأراضي وأخصبها وأكثرها كثافة سكانية، وذلك باعتبار الصندوق مؤسسة عالمية ليهود العالم، حتى إن انهارت إسرائيل، أو اضطرت إلى قبول عودة اللاجئين، تكون الحجة أن هذه الأراضي قد بيعت لجهات أجنبية. حيث إن قانون الصندوق يمنع بيع أو تأجير أو استعمال أيٍّ من هذه الأراضي لغير اليهود، وإن كانوا مواطنين في إسرائيل. وفي أوائل الستينيات حصل اتفاق بين الصندوق وحكومة إسرائيل، بعد خلاف امتد لحوالى عشر سنوات، على وضع كل أراضي الفلسطينيين تحت إدارة موحدة، هي «دائرة أراضي إسرائيل»، ولكن بموجب قوانين الصندوق، يُمنَع الفلسطينيون من إعادة تملّك هذه الأراضي أو استعمالها بأي شكل كان[٢٩].

على الجانب الفلسطيني، بقي داخل فلسطين بعد النكبة قرابة ١٥٠ ألف نسمة، توزعوا على قرى وبلدات صغيرة ضعيفة اقتصادياً ومعزولة عن شعبها وأمتها، إلا أنّ الفلسطينيين كانوا يدركون أن الصراع مع الكيان الصهيوني صراع وجود، وأن التمسك بالأرض من أهم الثوابت الواجب التمسك بها وعدم التفريط فيها، وبرهنوا على ذلك بالانتفاض بوجه سلطات الاحتلال الصهيونية يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ وتقديم ستة شهداء، عندما صادرت نحو ٢١ ألف دونم من أراضي عرّابة وسخنين ودير حنّا وعرب السواعد، لتخصيصها للمستوطنات الصهيونية، في سياق مخطّط تهويد الجليل، حتى

(٢٩) أبو ستة، سلمان، **طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين بالعربية والإنكليزية والعبرية**، (هيئة أرض فلسطين، لندن، ٢٠٠٧)، ص٨ وما بعدها.

أصبح هذا اليوم مَعْلماً نضالياً بارزاً أكد فيه الفلسطينيون تمسكهم بأرضهم وتجذرهم فيها، رغم بطش الاحتلال وإرهابه.

لقد شكلت نكبة عام ١٩٤٨ وحالات الانتزاع من الأرض والإجلاء القسري التي مورست بحق الشعب الفلسطيني يومئذ درساً استفاد منه الفلسطينيون عبر محطاتهم النضالية وصراعهم مع الاحتلال، فقد قاوموا وتصدّوا لمحاولات الاحتلال الساعي لانتزاع المزيد من الأراضي من أجل توسيع المستوطنات وإقامة جدار الفصل العنصري، وحققت مقاومته الكثير من الإنجازات، كما في نعلين، وبلعين، وقرية النبي صالح، والمعصرة، وكفر قدوم، وغيرها من القرى والأماكن الفلسطينية.

إن ثقافة التجذّر والارتباط بالوطن من قبل أبناء الشعب الفلسطيني، ومثالها الأوضح فلسطينيو الداخل المحتل سنة ١٩٤٨، وتمسكهم بالبقاء في فلسطين وعدم التخلي عنها، تشير إلى فشل المشروع الصهيوني في دفعهم إلى التخلي عن الأرض والركون للاحتلال، على الرغم من ممارساته بحقهم كسياسة «الأَسْرَلة» والتذويب وفقدان الهوية، حيث لم تنجح كل الإغراءات التي قدمها إليهم لشراء ما بقي من أراضٍ تقدَّر أثمانها بملايين الدولارات، فضلاً عن فشله في كسر إرادة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، الذين يعانون أشدّ أنواع البؤس والحرمان، في التخلي عن حقهم في العودة إلى ديارهم ذاتها التي طُردوا منها ـ سواء هم أو أباؤهم أو أجدادهم ـ وكذلك الحال مع أصحاب الأراضي من فلسطينيي الضفة الذين بُنيت على أراضيهم المغتصبات (المستوطنات).

يتضح مما سبق بأن دور فلسطينيي الداخل في المحافظة على القضية الفلسطينية حية يكمن في تجذّرهم في الأرض ومواجهتهم المباشرة لممارسات الاحتلال التعسفية والقمعية واللاقانونية، الأمر الذي أدام حضور القضية الفلسطينية وأبقى على تصدّرها للأحداث طوال العقود الماضية، بل وخدمها من زاوية أخرى وذلك بتفاعل بقية أبناء الشعب الفلسطيني (فلسطينيو الخارج) وأبناء الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم مع الأحداث التي شهدها الداخل الفلسطيني، عبر حراك مكثف ومنوّع لدعم صمودهم، والدفاع عن حقوقهم، ما جعل مهمة إسرائيل صعبة في الاستفراد بالأرض والتخلص من ساكنيها.

سابعاً: روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني

كحال كل شعوب الأرض في الدفاع عن ممتلكاتها بوجه أي عدوان أو اغتصاب، تصدّى الشعب الفلسطيني منذ اللحظات الأولى لمحاولات سرقة أرضه، وزادت الصفات الكامنة الموجودة في الشعب الفلسطيني في ما تعني الأرض لديه ومدى تمسّكه بها وعدم التخلي عنها وتقديم التضحيات دونها. وعليه، زخر تاريخ الشعب الفلسطيني طوال الـ ٢٠٠ سنة الماضية بحراك منظم ومستمر وغير منقطع لكل أشكال المؤامرة ومنفذيها على اختلاف مشاربهم.

وتوارثت أجيال الشعب الفلسطيني المتعاقبة منذ نعومة أظفارها، مع تنوّع ظروف الحِقب التاريخية، حبَّ الوطن وواجبَ الدفاع عنه ضد أي تهديد مهما كان مصدره، إيماناً منه بضرورة وجود مقاومة تحمي الحقوق وتذود عنها. فالحق يبقى مهيض الجناح إن لم يؤيَّد بالقوة، ويبيّن التاريخ الموثَّق كيف تصدى الفلسطينيون للهجرة اليهودية إلى فلسطين مبكراً، عندما كانت فلسطين تحت الحكم العثماني، ومن ثم وقفوا في وجه الانتداب البريطاني الذي دعم العصابات الصهيونية للاستيلاء على فلسطين.

١ ـ الحراك الفلسطيني المقاوم قبل نكبة ١٩٤٨

تنوّعت وسائل المقاومة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث أدّى رجال الفكر والثقافة والإعلام دوراً أساسياً في مقاومة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، من خلال كشف مخاطر الصهيونية وضرورة التنبيه منها، وقد تجسّد ذلك من خلال مطالبة الدولة العثمانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المهاجرين الصهيونيين من التوطن والتملك، وإنشاء الجمعيات والأحزاب لتعبئة الشعب ضد المخاطر الصهيونية، وبناء الحياة السياسية والاقتصادية بما يكفل القدرة على المقاومة(٣٠).

---

(٣٠) علوش، ناجي، «المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (١٨٩٧ ـ ٢٠٠٠)»، **مركز الناطور للدراسات والأبحاث**، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ij201

وفي عام ١٨٩١ قدّم عدد كبير من وجهاء القدس مذكرة احتجاج إلى الصدر الأعظم في الأستانة، يطالبونه بالتدخل لمنع الهجرة اليهودية وتحريم امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية.

وشهد عام ١٩٠٠ حملة ضخمة لجمع التوقيعات على عرائض تمنع بيع الأراضي للمهاجرين اليهود. ونشطت وسائل الإعلام العربية في هذه التوعية. ومن المظاهر الأخرى للمقاومة في تلك الفترة، إنشاء الجمعيات والأحزاب التي وضعت مقاومة الهجرة اليهودية على رأس برامجها، واختصّ بعض هذه الجمعيات في المقاومة الاقتصادية من طريق تشجيع الاقتصاد الفلسطيني، وشراء الأراضي المهددة بالانتقال إلى اليهود، فيما اهتمّ بعضها الآخر بالجوانب السياسية وعقْدِ المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المظاهرات والقيام بهجمات على المستوطنات الصهيونية.

وبعد صدور وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٧، الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بالعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، اتخذت المقاومة أشكالاً أكثر شمولاً وأكثر عنفاً، واكتسبت المظاهرات التي اندلعت طابع العنف، وتخللتها صدامات مع الجنود البريطانيين الذين اعتبرهم الشعب الفلسطيني مسؤولين عن الوجود الصهيوني والهجرة اليهودية.

كذلك قام الشعب الفلسطيني بالعديد من الثورات، كثورة القدس (١٩٢٠) المعروفة باسم ثورة (موسم النبي موسى)، وثورة يافا (١٩٢١) وثورة البراق الشهيرة (١٩٢٩)، وإعدام القادة الشهداء، محمد جمجوم وعطا الزير وفؤاد حجازي، الذين تخلّد إرثهم في التضحية، وانتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ في القدس ويافا، وانتشرت في باقي فلسطين. كما خاض الشعب الفلسطيني أيضاً غِمار الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، حيث عمّ الإضراب الشامل الأراضي الفلسطينية، حتى تستجيب الحكومة البريطانية لمطالبه المتمثلة بمنع الهجرة اليهودية وإقامة حكومة وطنية ووقف عمليات بيع الأراضي لليهود[٣١].

(٣١) حمود، طارق، **دليل فلسطين العام**، (أكاديمية دراسات اللاجئين، ودار النفائس، الأردن، ٢٠١٤)، ص٢٠ ـ ٢١.

وفي أعقاب تقرير اللجنة الملكية البريطانية «بيل» (١٩٣٧) الذي أوصى بتقسيم فلسطين، ثار الفلسطينيون في الريف على الاحتلال البريطاني، الذي اتبع بدوره مختلف أساليب القمع، فقصف مناطق الثوار بالطائرات، وهدم بالجرارات منازل المشتبه في تأييدهم للثوار.

ولم تكتفِ السلطات البريطانية بذلك، بل عملت على فرض ضرائب باهظة، في نوع من أنواع العقاب الجماعي. وحينما فشلت في إخماد الثورة، استدعت قرابة ٥٠ ألف جندي من الاحتياطي العام للجيش البريطاني، ولم تُغفل سلاح الفُرقة والوقيعة بين الأهالي، ونشط في ذلك بعض العملاء التابعين لها، واستطاع الجيش البريطاني في مطلع عام ١٩٣٨ إلحاق خسائر كبيرة بصفوف الثوار وإخراجهم من المدن الرئيسية ومحاصرتهم في الريف، لكنه لم يستطع إخماد الثورة تماماً.

واستمرت مقاومة الفلسطينيين لسياسة الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية لغاية إعلان الحكومة البريطانية انتهاء انتدابها على فلسطين وإعلان قيام الكيان الصهيوني في اليوم التالي، ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، فيما استمرت عمليات القتل والتهجير حتى هُجِّر ٨٥٪ من سكان ٦٧٥ بلدة فلسطينية شكلت ٩٣٪ من مساحة إسرائيل، وسُلبَت ممتلكات الفلسطينيين[٣٢]، ليدخل الشعب الفلسطيني في مرحلة جديدة من مراحل النضال الفلسطيني بعد تهجير آلاف الفلسطينيين إلى الدول المجاورة وظهور قضية اللاجئين ودخول المقاومة في طور جديد من أطوار نزال المحتل الغاصب[٣٣].

٢ ـ الحراك الثوري والشعبي والمؤسساتي المعاصر

أخذ النهوض الوطني الفلسطيني يبرز من بين ركام الاضطهاد والقمع والقهر الاجتماعي والسياسي العربي والعالمي، وانخرط العديد من أبناء

(٣٢) أبو ستة، طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين بالعربية والإنكليزية والعبرية، مرجع سابق، ص٧.

(٣٣) عبد العاطي، محمد، «المقاومة الفلسطينية... ثورة الإنسان والحجر»، **موقع الجزيرة**، ٣ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a1420287-8fd5-4c2e-9a4c-b54178af1998

الشعب الفلسطيني في الأحزاب والحركات المختلفة والقائمة على أسس اشتراكية أو قومية أو إسلامية، من مثل جماعة الإخوان المسلمين وحزب البعث وحزب التحرير والأحزاب الشيوعية والتيار الناصري، وغيرها ممن يرفع شعار تحرير فلسطين.

أ ـ الحراك الثوري

انتهت مرحلة النكبة ونتج منها تشريد قرابة مليون فلسطيني خارج ديارهم وقراهم، فاستشعر الشعب الفلسطيني الخطر الذي يهدد هويته الوطنية بالضياع والذوبان مع غياب مكون أساسي من مكونات الحفاظ عليها، وهو المقاومة الشاملة المنظمة الكفيلة بصدّ العدوان، والوقوف في وجه المشروع الصهيوني للحيلولة دون استقراره. ولكن في الوقت نفسه، كانت المقاومة الفلسطينية تتخذ أشكالاً متعددة خاضها أبناء الشعب الفلسطيني، سواء مَن بقي داخل فلسطين أو مَن كان خارجها، للدفاع عن الأرض والهوية، ولتكوين أُطر مقاومة سياسية.

ومن أوائل التنظيمات الفلسطينية المسلَّحة التي قامت بعمليات فدائية بعد حرب ١٩٤٨، وتحديداً في الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤) التنظيم الخاص للإخوان المسلمين الفلسطينيين في قطاع غزة[٣٤]. وتعترف التقارير الإسرائيلية بعشرات الآلاف من الاختراقات الحدودية، كان جزء منها مرتبطاً بالعمل المقاوم. وتعترف هذه التقارير بمقتل نحو ٢٨٠ إسرائيلياً مدنياً، ونحو ٢٦٠ جندياً إسرائيلياً في الفترة نفسها، حيث قُتل عدد كبير منهم على أيدي رجال المقاومة، أو مَن تسميهم التقارير الإسرائيلية «المتسللين»[٣٥].

فقد أشارت تقارير وزارة خارجية الكيان الصهيوني إلى أنه تعرّض منذ توقيع اتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩ وحتى حرب ١٩٥٦ لما مجموعه ٧٨٥٠ حادثاً

---

(٣٤) صالح، محسن، **الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني ـ قطاع غزة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢٠) ط ١.

(٣٥) صالح، محسن، «أوهام في العمل الفلسطيني (٧)»، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣):
https://www.alzaytouna.net/2021/10/30/

في الجبهة الأردنية، وثلاثة آلاف في الحدود مع غزة ومصر، و٦٠٠ في الحدود مع لبنان[٣٦].

ولم تكن الثورة الفلسطينية في تاريخها المعاصر ثورة فلسطينية منفصلة عن ارتباطها القومي بالساحة العربية، بل ارتبطت بالمؤسسات القومية والتقدمية وإطاراتها وحركيتها الجماهيرية ارتباطاً ثورياً وفكرياً ومصيرياً، وتجلى هذا الارتباط في المشاركة العضوية الحميمة في كل الصياغات التنظيمية والحزبية والحركية الجماهيرية التي كانت تفرزها الساحة العربية. من هنا، كان القطاع الفلسطيني في حزب البعث وفي حركة القوميين العرب وفي الحركة الجماهيرية التي تزعّمها وعبّر عنها الرئيس جمال عبد الناصر، كانت كلها مؤشرات إلى قناعة أساسية لدى الشعب الفلسطيني، بأن لا سبيل للتحرير إلا بالوحدة[٣٧]. حيث شهدت مرحلة عام ١٩٥٧ وما بعدها حوارات وصراعات سياسية بين التركيز على الوحدة أو التشديد على التحرير، وبين بناء الأحزاب أو بناء مقاومة، وتداخلت في هذا السجال قضايا أيديولوجية وسياسية وعملية، وكان الاتجاه القومي يدعو إلى الوحدة، ويعتبرها الضرورة الأولى وطريق تحرير فلسطين، وكان الاتجاه الشيوعي يرى أن المعركة مع الإمبريالية هي الأساس. وهنا برز اتجاه فلسطيني يرى في ذلك كله شتاتاً، ويدعو إلى بناء تنظيمات فلسطينية مقاومة، فاستجاب القوميون لهذه الدعوة في أواخر الخمسينيات، وانطلق فرع فلسطين في حركة القوميين العرب، الذي شكّل في أيار (مايو) ١٩٦٤ «الجبهة القومية لتحرير فلسطين» ومارس العمل الفدائي، وقدم أول شهدائه، وهو الشهيد خالد أبو عيشة في ٢/ ١١/ ١٩٦٤[٣٨].

لقد فرضت الحاجة نفسها مع بداية ستينيات القرن العشرين، وأفضت إلى تشكل هياكل تنظيمية للمبادرة والاشتباك مع الاحتلال، وهُيئت

---

(٣٦) «المقاومة الفلسطينية»، **موسوعة المعرفة**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٠ سبتمبر٢٠٢٣): https://n9.cl/jn1qj

(٣٧) مقصود، كلوفيس، «معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ١٠، حزيران/ يونيو ١٩٧٢) ص٥ ـ ٣١

(٣٨) صالح، محسن، «فتح بين الرصاصة الأولى والتسوية الأولى»، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، (تاريخ الدخول: ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣): https://www.alzaytouna.net/2011/01/03/

الأرضية بعد ذلك لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بميثاقها ومؤسساتها، وتجسدت الكيانية الفلسطينية لأول مرة بشكل مؤسسي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، عندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، وأصدر قراراً بإنشاء كيان فلسطيني يعبّر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره[٣٩]. لذلك، أضفت المنظمة ـ التي كان أحمد الشقيري (١٩٠٨ ـ ١٩٨٠) أول رئيس لها ـ على امتداد عيش الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات بُعداً مؤسساتياً للهوية الفلسطينية يعبّر عنها ويتحدث باسمها، وفوق كل ذلك ينظم الحالة الثورية، ويوحد صفوفها بتبني الكفاح المسلح منهجاً وسلوكاً كخيار وحيد لإنجاز مشروع التحرير[٤٠]، وتبديد المخاوف المهددة بذوبان الهوية الفلسطينية بعد حالة اللجوء الكبير للشعب الفلسطيني وتوزعه على جغرافيا متعددة ومتباعدة، والتّعنُّت الصهيوني حيال حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتدمير ما بقي من قرى ومدن لاستحالة تطبيق هذا الحق، وطمس معالمها.

تشكلت العديد من الفصائل[٤١] التي تبنت إيديولوجيات مختلفة لمواجهة

---

(٣٩) صالح، محسن، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٣٦٥.

(٤٠) يوسف، أسامة، «الهوية الوطنية الفلسطينية... تراكمات التاريخ والاستعمار»، **العربي الجديد**، ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٠٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/ccuspl

(٤١) من هذه الفصائل:

ـ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

انطلقت الحركة رسمياً مع بداية عام ١٩٦٥ بقيادة مؤسسها ياسر عرفات مع مجموعة من رفاقه في الكويت، وتولى عرفات زعامة الحركة حتى وفاته الغامضة عام ٢٠٠٤، ثم خلفه محمود عباس.

ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

هي امتداد للفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب التي نشأت في مطلع الخمسينيات في بيروت. ومن أبرز مؤسسيها الدكتور جورج حبش الذي أصبح أول أمين عام للجبهة الشعبية منذ إنشائها عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠٠٠، ثم خلفه أبو علي مصطفى الذي اغتالته الطائرات الصهيونية سنة ٢٠٠١، فخلفه أحمد سعدات الأسير الآن في سجون الاحتلال. تتبنى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الماركسية اللينينية إيديولوجيا فكرية لها. جناحها العسكري في فلسطين يحمل اسم «كتائب الشهيد أبو علي مصطفى». =

= **ـ الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين:**

أعلنت نفسها في شباط ١٩٦٩ بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم (الجبهة الديموقراطية الشعبية لتحرير فلسطين) بقيادة نايف حواتمة، وقد حذفت كلمة الشعبية من اسمها عام ١٩٧٥، والجبهة الديموقراطية هي صاحبة البرنامج المرحلي المعروف باسم «برنامج النقاط العشر» الذي تبنته منظمة التحرير عام ١٩٧٤، والجبهة هي أول من اتصل بقوى اليسار الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٩. تعرضت الجبهة لانشقاق عام ١٩٨٩، لها جناح عسكري داخل فلسطين يُسمى كتائب المقاومة الوطنية.

ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة:

ترجع بدايات نشوء هذا التنظيم إلى عام ١٩٥٩ عندما أنشأ أحمد جبريل حركة فدائية صغيرة باسم جبهة تحرير فلسطين، ثم اندمجت مع مجموعات أخرى لتكوين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٧، ولكن ما لبث جبريل أن انشق عنها احتجاجاً على برنامجها السياسي الماركسي، فعقدت مؤتمرها الأول عام ١٩٦٨، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة تتبنى الخطاب القومي الإسلامي كما يظهر في أدبياتها منذ التسعينيات حتى الآن.

ـ منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة:

نشأ هذا التنظيم عام ١٩٦٧ بقرار من حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، وهذا التنظيم ذو توجه قومي، تناوب على قيادته كل من: صافي الجمعاني ومحمود المعايطة، وفي عام ١٩٧١ تولى زهير محسن زعامة المنظمة، إلى أن اغتاله الموساد الصهيوني في فرنسا عام ١٩٧٩ لكونه رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير. خلفه عصام القاضي، ثم محمد خليفة. عارضت منظمة الصاعقة نهج ياسر عرفات، وقاطعت المجلس الوطني السابع عشر عام ١٩٨٤، وبذلك أصبحت عملياً خارج منظمة التحرير.

ـ جبهة التحرير العربية:

نشأت في نيسان سنة ١٩٦٩ بدعم من حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق. ارتبط دورها بالدور العراقي ومدى تأثيره في القضية الفلسطينية. تولى قيادتها على التوالي عبد الوهاب الكيالي وعبد الرحيم أحمد وركاد سالم. انشقت عنها مجموعة صغيرة مؤيدة لاتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وحملت تسمية الجبهة العربية الفلسطينية التي أصبح أمينها العام جميل شحادة.

ـ جبهة التحرير الفلسطينية:

انشق هذا التنظيم عن الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة عام ١٩٧٦، بقيادة طلعت يعقوب وأبو العباس (محمد عباس) على خلفية الأحداث في الساحة الفلسطينية، واعتبرت الجبهة يوم ٢٧ نيسان ١٩٧٧ ذكرى انطلاقتها، وهو ما يصادف استشهاد أول مناضليها.

ـ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح ـ الانتفاضة):

نشأ هذا التنظيم إثر انشقاق داخل حركة فتح، وقاد هذا الانشقاق عضوان في اللجنة المركزية لحركة فتح، هما: نمر صالح (أبو صالح)، نائب قائد قوات العاصفة (الجناح العسكري لفتح)، وسميح كويك (قدري)، مسؤول شؤون الأردن في حركة فتح، والعقيدان سعيد مراغة (أبو موسى)، وموسى العملة (أبو خالد العملة)، وأعلنوا معارضتهم لنهج ياسر عرفات السياسي.

ـ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

تنظيم فلسطيني تأسس عام ١٩٦٧، وأصبح عام ١٩٧١ تنظيماً تابعاً لحركة فتح، لكن سرعان ما انفصل عنها بعد انضمام بهجت أبو غربية إليه. شهدت الجبهة خلافات بين قادتها عام ١٩٩٢، =

= فانشقّت إلى تنظيمين: الأول بقيادة سمير غوشة، الذي استقر في رام الله، والثاني بقيادة خالد عبد المجيد، ومقره دمشق.

ـ حزب الشعب الفلسطيني:

هذا الحزب امتداد للحزب الشيوعي الفلسطيني، له برنامج نضال سياسي، وهو لا يمتلك أيّ ذراع عسكرية، وله وجود ضعيف داخل فلسطين، ويتولى الأمانة العامة فيه بسام الصالحي.

ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري:

انشق هذا التنظيم عن التنظيم الأم عام ١٩٨٧، وأعلن عن نفسه باسم (الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري) في مؤتمره الأول، ليميز نفسه عن التيار الشيوعي الفلسطيني الذي اتهمه آنذاك بالانتهازية.

ـ لجان المقاومة الشعبية (ألوية الناصر صلاح الدين):

أسسها الشهيد جمال أبو سمهدانة مع مجموعة من الشباب الفلسطينيين المنظمين سابقاً ولهم مواقع ريادية في منظماتهم، ومن ذوي التوجهات الجهادية. انطلق عمل لجان المقاومة الشعبية مع انتفاضة الأقصى التي بدأت عام ٢٠٠٠ عبر جناحها العسكري المعروف باسم (ألوية الناصر صلاح الدين).

ـ الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني ـ فدا:

حزب سياسي فلسطيني نشأ إثر انشقاق في الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، قاده ياسر عبد ربه (الأمين العام المساعد للجبهة حينذاك) سنة ١٩٨٩ تحت اسم الجبهة الديموقراطية. وبعد اتفاق أوسلو، حمل التنظيم الجديد اسم (فدا)، وكان عبد ربه أمينه العام، إلى أن فُصل من الحزب، وجاء خلفاً له صالح رأفت. ويُشار إلى أن وجود هذا الحزب ضعيف داخل فلسطين.

ـ حركة فتح «المجلس الثوري»:

قاد هذا التنظيم صبري البنا (أبو نضال) إثر انشقاق عدد من قادة حركة فتح وكوادرها عام ١٩٧٤ بحجة انحراف الحركة عن نهج التحرير. وقد مارس هذا التنظيم عدداً من الاغتيالات والتصفيات تحت عنوان تصفية الخط الانهزامي أو التسووي، مثل اغتيال عصام السرطاوي، وصلاح خلف (أبو إياد)، الرجل الثاني في حركة فتح، وهايل عبد الحميد (أبو الهول)، مسؤول أمن الـ١٧ في حركة فتح، وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية. أحاط عمل هذا التنظيم السرية والغموض، وشابهُ عدد من الشائعات عن ارتباطه بأجهزة استخبارات دولية، وانتهى هذا التنظيم بمقتل زعيمه أبو نضال الذي وُجدت جثته في شقته في بغداد عام ٢٠٠٣ وعلامات الرصاص في رأسه من دون معرفة ما إذا قُتل أو انتحر.

ـ حركة الجهاد الإسلامي:

حركة إسلامية فلسطينية تبلورت تنظيماً في مطلع الثمانينيات بعد أن كانت حواراً فكرياً وسياسياً في أوساط بعض الطلبة الفلسطينيين الدارسين في مصر. أسس هذا التنظيم الدكتور فتحي الشقاقي بعد عودته إلى فلسطين مع عدد من إخوانه. تلتزم الحركة مبدأ الإسلام في جهادها. وللحركة دور بارز في العمل الجهادي داخل فلسطين من خلال جناحها العسكري (سرايا القدس).

ـ حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

هي حركة إسلامية فلسطينية تُعدّ امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين، أسسها الشيخ أحمد ياسين مع عدد من إخوانه في الداخل والخارج، وصدر بيانها الأول في عام ١٩٨٧، متزامناً مع انطلاق الانتفاضة الأولى. تميزت هذه الحركة بشدة فتكها بالصهاينة من خلال جناحها العسكري (كتائب الشهيد عز الدين القسام) وعدد الشهداء القادة الذين قدمتهم. =

الكيان الصهيوني المحتل، وخاضت المعارك والاشتباكات معه على أكثر من جبهة، ما أسهم بقوة في بقاء جذوة المقاومة مشتعلة لدى الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وعمّق روح الانتماء، وأثّر تأثيراً جوهرياً واستراتيجياً في مشروع الاحتلال الذي لم يتردد في شنّ العدوان على أكثر من دولة انطلقت منها أعمال المقاومة، كما فعل في غزو لبنان وحصار العاصمة بيروت لمدة ٨٨ يوماً، وهذا يدل على مدى نجاح الحراك الثوري وتأثيره في الاحتلال.

كذلك مثلت «انتفاضة الحجارة» في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، وانتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، اللتان انطلقتا من المخيمات، في جوهرهما استجابة لمعادلة راسخة تقول: «ما دام هناك احتلال، فسوف تكون هناك مقاومة»[٤٢]، فكانتا حلقتين إضافيتين ضمن حلقات النضال الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها على مدى تاريخ المواجهة، وكان اللاجئون الروافد الأساسية والخزان البشري للثورة، فكان من مخيمي بلاطة وجباليا اندلاع شرارة انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك صمود مخيم جنين في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢، على سبيل المثال لا الحصر. أيضاً لا يمكن تجاهل الحراك الثوري الذي شهدته الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ما بين تلكما الانتفاضتين، واشترك فيه كل أطياف الشعب الفلسطيني وفي أماكن وجودهم كافة.

ويعيش الشعب الفلسطيني واقعاً ثورياً مقاوماً يجسده قطاع غزة ومقاومته التي تمثلت بصموده سبع عشرة سنة من الحصار، الذي هو بحدّ ذاته ثورة سرَت في كيان الشعب الفلسطيني، وتمحور حولها، ثم صموده أمام خمسة حروب عليه: في شتاء ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، وخريف ٢٠١٢، وصيف ٢٠١٤، وربيع ٢٠٢١، وحرب طوفان الأقصى على مدى ٤٧١ يوماً في الأعوام ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤ ـ ٢٠٢٥. وتكمن القيمة الاستراتيجية للحراك الثوري المقاوم في غزة بأنه جسر بين الماضي والحاضر والمستقبل، بفعل يضمن بقاء الارتباط بالوطن عقوداً ممتدة.

---

(٤٢) أبو حسنة، نافذ، «الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وحق العودة»، **مجلة العودة**، (العدد ٣، كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٧)، ص١٦ ـ ١٧.

إضافة إلى ذلك، يبرز الحراك الثوري المقاوم في الضفة الغربية الذي يقوده الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال والمستوطنين، على امتداد مساحتها، وخصوصاً في جنين ومدينة القدس.

ب ـ الحراك الشعبي

تميزت ممارسات الاحتلال كمشروع إحلالي يستهدف اقتلاع الفلسطينيين ومحوهم من الوجود داخل فلسطين وخارجها على حد سواء، وتمثَّل ذلك بالقمع والتنكيل ومحاولات شطب القضية الفلسطينية وتصفيتها، ابتداءً من ادعاءاته الكاذبة بأنه صاحب الأرض والتاريخ والمستقبل، أو الوسائل والأدوات التي استخدمها لتثبيت سيطرته، من خلال قانون الطوارئ، إلى المخططات الاستيطانية، ومحاولات التهويد، ونسف البيوت واعتقال الآلاف من المواطنين، وفرض العقوبات الجماعية، والسيطرة على مرافق الحياة، ومصادرة الأرض، ونهب الموارد المائية، والحرب الاقتصادية، وإقفال المؤسسات العلمية والنقابية والمهنية، وصولاً إلى ما هو أهم وأكثر مصيرية، وهو حرمان الشعب الفلسطيني هويته الوطنية، مروراً باستهداف المخيمات وارتكاب عشرات المجازر، واغتيال الشخصيات القيادية والمؤثرة.

إن إدراك أبناء الشعب الفلسطيني ووعيهم، سواء داخل فلسطين، الذين تجذّروا في الأرض وواجهوا ممارسات الاحتلال التعسفية القمعية مباشرةً، أو خارج فلسطين، الذين عززوا حراك الداخل بدور مماثل في دول اللجوء، وتمسكوا بحقوقهم، وعلى رأسها حقهم في العودة، أدى ذلك إلى تفجير طاقات الشعب الفلسطيني واستخدام كل وسائل المقاومة المشروعة، في سبيل الحفاظ على حقوقه وهويته والتصدي لممارسات الاحتلال عبر التمسك بالأرض والتجذر فيها، ومقاومة الاحتلال، ففجّر ثورته، وبنى مؤسساته في المجالات كافة، السياسية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية والتعليمية والصحية والمنظمات الشعبية، ومارس من خلالها دوراً سياسياً وحراكاً دبلوماسياً جعل مهمة الكيان الصهيوني صعبة في الاستفراد بالأرض الفلسطينية.

أدرك الفلسطينيون جسامة الخطر الذي يهدد حقهم ووجودهم، ورفض الاحتلال حقهم في العودة إلى ديارهم، وعمله الدؤوب على نفي

ارتباطهم بفلسطين طوال سنوات النكبة الطويلة، الأمر الذي أشعل فيهم الشعور الوطني بضرورة مجابهة مخططات الاحتلال الرامية إلى طمس الهوية الفلسطينية وشطب الحقوق الأصلية لهم على أرضهم، فتحركوا مؤسساتياً إلى جانب العمل العسكري المقاوم في عدة اتجاهات للحفاظ على هويتهم وتراثهم وتعزيز الانتماء لدى الاجيال المتعاقبة، لتبقى القضية حيّة، ولم يتركوا وسيلة إلا استخدموها، ولم يجدوا شكلاً للمقاومة إلا طبقوه ضد الاحتلال الإسرائيلي على مدى العقود الماضية.

وفي ما يأتي بيان لبعض الخطوات والإجراءات التي ردّ بها الفلسطينيون داخل الوطن وخارجه على ممارسات الاحتلال الاستعلائية تجاه حقوقهم، تعبيراً عن تمسكهم بحقوقهم المشروعة في أرضهم، وإعلان رفضهم لكل ممارسات الاحتلال وتشريعاته، وذلك حسب الظروف التي فُرضت عليهم، وحسب أماكن وجودهم. فكان الحراك والفعاليات والنشاطات التي يقيمها الفلسطينيون في الشتات مشابهة في الجوهر والمضمون للحراك والفعاليات والأنشطة التي تُقام على أرض الوطن، وفي ظل وجود الاحتلال، ولكنها اتخذت شكلاً أشد شوقاً وحنيناً ورغبةً في العودة.

١ ـ الحراك الشعبي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨

يعتبر بقاء الفلسطينيين في فلسطين التاريخية في عكا وحيفا ويافا إنجازاً تاريخياً ووطنياً وفشلاً لمخططات إسرائيل العنصرية تجاههم، وتصدّياً لسياسية «الترانسفير» وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين. ورغم أن الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ يخضعون للقوانين المدنية في دولة إسرائيل، إلا أنهم متمسكون بهويتهم العربية الفلسطينية، ولا يعرّفون أنفسهم بأنهم إسرائيليون، بل فلسطينيون. ولقد احتجوا على سياسة التمييز المستمرة تجاههم في الحقوق المدنية، وعلى مصادرة الأراضي[٤٣].

(٤٣) المراغي، عبير، **تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجاً**، (أطروحة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية للدراسات العليا، ٢٠١٣، ص١٠٢ https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a1d6f2672a1.pdf.

• **يوم الأرض ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦**

بلغ عدد الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بُعيد النكبة قرابة ١٥٠ ألفاً، توزعوا على قرى وبلدات صغيرة ضعيفة اقتصادياً ومعزولة عن شعبها وأمتها. إلا أن الفلسطيني كان يدرك أن الصراع مع الكيان الصهيوني صراع وجود، وأن التمسك بالأرض والهوية من أهم الثوابت الواجب التمسك بها وعدم التفريط فيها، وبَرهَن على ذلك الشعور بالانتفاض بوجه سلطات الاحتلال الصهيونية يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، وتقديم ستة شهداء، عندما صادرت قوات الاحتلال نحو ٢١ ألف دونم من أراضي عرّابة وسخنين ودير حنّا وعرب السواعد، لتخصيصها للمستوطنات الصهيونية، في سياق مخطّط تهويد الجليل، وأصبح هذا اليوم معلماً نضالياً بارزاً، أكد فيه الفلسطينيون تمسكهم بأرضهم وتجذرهم فيها، رغم بطش الاحتلال وإرهابه.

إن أهمية هذا الحدث تنبع من كونه أول انتفاضة لفلسطينيي الداخل بوجه الاحتلال منذ عام ١٩٤٨، ما يشير إلى فشل المخططات الصهيونية في تدجين الشعب الفلسطيني، رغم كل الممارسات القمعية والعنصرية، ولقد احتفى الشعب الفلسطيني حيثما كان بانخراط فلسطينيي ١٩٤٨ في المدّ الثوري، حتى أضحى يوم الأرض يوماً وطنياً فلسطينياً جامعاً يحييه الفلسطينيون حيثما كانوا كإحيائهم ليوم النكبة.

• **فلسطينيو الـ ٤٨ وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠**

أحدثت سياسات القمع والعنصرية الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الـ ٤٨ رداً عكسياً أسهم في تعزيز هويتهم الوطنية وانخراطهم في مواجهة بلغت أوجها بانتفاضة الأقصى، ومهّدت لحراكات شعبية عابرة لفلسطين التاريخية ومناطق اللجوء والشتات.

وشكّلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام ٢٠٠٠ نقطة تحول في العلاقة بين إسرائيل وفلسطينيي الـ٤٨، حين دفعوا نصيبهم في هذه المواجهة باستشهاد ١٣ شاباً منهم برصاص الشرطة الإسرائيلية، وهو ما فتح الباب على مصراعيه في نضالهم للحفاظ على هويتهم، فكانت المواجهة الأبرز لفلسطينيي الداخل بعد عقود من مواجهة «يوم الأرض» عام ١٩٧٦

نصرةً للقدس والمسجد الأقصى، وتحدّياً لسياسات الاحتلال العنصرية، وأحدثت ثورة على المشروع الإسرائيلي، وأثبتت هوية فلسطينيي الـ٤٨ العربية والفلسطينية، ودلّلت على فشل سياسات الهيمنة الإسرائيلية في دفعهم إلى تقديم التنازلات مقابل بعض المكاسب المعيشية، وسلخهم عن القضية الفلسطينية عامة، ما يؤكد فشل هذه السياسات في عزلهم وسلخهم وتحييدهم عن مشروع التحرر للشعب الفلسطيني(٤٤).

وهذا يعطي امتداداً حيوياً وديمومةً للقضية، في روح وواقع ووجدان شريحة، يكاد حضور القضية مستحيلاً في مستقبلها.

- **هبّة الكرامة ٢٠٢١**

اندلعت هبّة الكرامة في شهر أيار (مايو) من عام ٢٠٢١ بعد أن هبّ الفلسطينيون في أراضي الـ٤٨ نصرةً للمسجد الأقصى وغزة والقدس، واعتقلت الشرطة الإسرائيلية على خلفية هبّة الكرامة والمشاركة في التظاهرات المنددة بالحرب على غزة والداعمة للمسجد الأقصى آلاف الفلسطينيين من أراضي الـ٤٨. واستشهد خلال الهبّة شابان، ولا يزال عشرات الفلسطينيين معتقلين على خلفية أحداث الهبّة، حيث أصدرت المحكمة الإسرائيلية حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف السنة على أحد معتقلي حيفا، وهو أعلى حكم على معتقلي الهبّة، سبقه حكم على شاب من عكا بالسجن لمدة ستّ سنوات ونصف السنة(٤٥).

وكرّست هبّة الكرامة بعد ٧٤ سنة من النكبة وحدة الشعب الفلسطيني في الانتماء والهدف والفعل والمصير.

٢ ـ الحراك الشعبي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

وجد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نفسه وجهاً لوجه

---

(٤٤) وتد، محمد، «فلسطينيو ٤٨ من انتفاضة الأقصى إلى هبّة الكرامة.. تمرّد يؤرّق إسرائيل»، **الجزيرة نت**، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/4to5b

(٤٥) «فلسطينيو٤٨.. تاريخ من النضال لم يتوقف»، **الجرمق الإخباري**، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://aljarmaq.net/post/15906

أمام دولة الاحتلال وجيشها بعد حرب عام ١٩٦٧، ما فرض معادلة ميدانية مباشرة في مقاومة الاحتلال بكل أصناف المقاومة، امتدت لأكثر من خمسة عقود، وولدت أحداثاً تاريخية توحد فيها الشعب الفلسطيني. وبالإمكان أن نعتبر أنّ هذا الاشتباك الدائم بكل حيثياته وظروفه هو الأهم في بقاء القضية حيّة وممتدة، وفي التقليل من المخاطر المحيطة بها. وقد صعّبت المقاومة في الضفة وغزة الطريق على امتداد مشروع الاحتلال ميدانياً وجغرافياً، حتى اضطره إلى بناء الجدار العازل والتقوقع خلفه.

وأسهمت التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني من شهداء وجرحى وأسرى في تأجيج روح المقاومة لدى الكل الفلسطيني، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

- **الهبّات الشعبية في مدينة القدس**

إن وجود المقدسيين في القدس، وتجذّرهم فيها، ومقاومة كل محاولات اقتلاعهم، بل يقظتهم وحبهم للقدس والأقصى واستعدادهم لدفع كل ثمن في سبيل الحفاظ على هوية القدس وهوية المسجد الأقصى المبارك[٤٦]. كل ذلك كان دافعاً لأن يُبدعوا في غرس القدس والمسجد الأقصى في ضمير الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية قاطبة، في تنبيههم الدائم للاعتداءات الصهيونية على المقدسات، وما الشعار

(٤٦) أبو غوش، نهاد، «هبّة القدس.. انتصار صغير ودلالات كبيرة»، **العربي الجديد**، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/drdff

شكلت ممارسات الاحتلال بحق الفلسطينيين في مدينة القدس عامل توتير يومي، من سياسات تطهير عرقي وتمييز عنصري للسكان، واستفزازات جنود الاحتلال بالتوقيف الاعتباطي والتفتيش والاحتجاز لأبسط الأسباب، ومختلف أشكال التسلط والمضايقات في الحياة التجارية وفرض الضرائب الباهظة، ومنع تراخيص البناء، وهدم البيوت والمنشآت، وعمليات الدهم والاقتحام للأحياء والمنازل، والهجمة على مؤسسات التعليم، والاقتحامات المتكرّرة للأماكن المقدسة، وخصوصاً للمسجد الأقصى، ومحاولات حكومة الاحتلال فرض تقسيم زماني ومكاني جديد، بدل الوضع القائم منذ مئات السنين. فضلاً عن الدعم الأمني والقانوني الذي تحظى به الجماعات الاستيطانية واليمينية المتطرّفة من حكومة الاحتلال، سواء كانت جمعيات متخصصة في الاستيطان والاستيلاء على المنازل الفلسطينية، مثل جمعيتي «إلعاد» و«عطيرت كوهانيم»، أو مجموعات من غلاة المتدينين المتطرّفين، التي لا تخفي نيتها في هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل اليهودي مكانه، مثل جماعة «أمناء جبل الهيكل»، وكذلك الجمعيات المنبثقة من مجموعات سياسية عنصرية تتبنى العنف، مثل جماعة «لهافا»، التي بادرت إلى تصعيد المواجهات ضد المواطنين الفلسطينيين في القدس.

الاستراتيجي المتميز «الأقصى في خطر» الذي رفعه الشيخ رائد صلاح، زعيم الحركة الإسلامية في أراضي الـ٤٨، والذي أصبح عنواناً لمقاومة المقدسيين أمام ممارسات الاحتلال، سوى تجسيد لهذا الصمود.

وقد تصدت هذه المقاومة لمحاولات التهويد، كما تبوأت أحداث الأقصى والقدس صدارة الأحداث الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية في أحيان كثيرة، حتى أضحت أحداث القدس والمسجد الأقصى وحراك المقدسيين درساً وطنياً فلسطينياً جامعاً عابراً للزمان والمكان، ورّث القضية للأجيال الفلسطينية الناشئة حيثما كانت، وقد نجح الفلسطينيون في إبقاء القدس عنواناً للصراع، والجامع الوطني الذي توحد الكلّ الفلسطيني حوله.

وما الهبّات المتكررة المرتبطة بالقدس والمسجد الأقصى، والتي يصعب حصرها، إلا دليل دامغ على الأثر البالغ لمقاومة المقدسيين كي تبقى القضية حية. ولعلنا ندرج بعض النماذج لهذه الهبّات:

- **هبّة مصلّى قبة الصخرة ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨٢**

تصاعدت التحركات الإسرائيلية ضد القدس والمسجد الأقصى، بعد محاولة إحدى المجموعات السرية اليهودية تفجير مصلّى قبة الصخرة، ولكن هذه الخطة أُفشلت بعد اكتشاف المتفجرات قبل انفجارها[٤٧].

- **هبّة الأقصى الأولى ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠**

اندلعت مواجهات عنيفة في القدس، بعد محاولة جماعات استيطانية وضع حجر أساس للهيكل المزعوم، داخل المسجد الأقصى[٤٨]. ونفر الفلسطينيون كافة منذ صلاة الفجر إلى المسجد الأقصى، وكان الاحتلال حينها يُسمح للفلسطينيين من الضفة الغربية بالدخول إلى القدس. وما أثار الريبة يومها، سماحه بدخول المصلين في يوم كهذا دون قيد أو شرط، حتى إن أبواب المسجد كانت مُشرعة، ولا تشديدات شرطية عليها.

---

(٤٧) عبد الرحمن، علاء، «القدس.. تاريخ من الهبّات والمواجهات مع الاحتلال (تسلسل زمني)»، **عربي ٢١**، ٤ أيار/ مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):
https://arabi21.com/story/1355799/

(٤٨) المرجع السابق.

ففي تمام الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، أي قبل وقوع المذبحة بنصف ساعة، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوضع حواجز عسكرية على طول الطرق المؤدية إلى القدس، منعاً لوصول المزيد من الفلسطينيين إلى المدينة، وأغلقت أبواب المسجد الأقصى، لمنع سكان القدس من دخول المسجد، ولكن الآلاف من المصلين كانوا قد تجمعوا داخل المسجد قبل هذا الوقت، استجابةً لدعوات وجهها إمام المسجد والحركة الإسلامية حمايةً له، ولمنع «أمناء الهيكل» من اقتحامه.

وفي تمام الساعة ١٠:٣٠ صباحاً، وعندما بدأ المصلون المسلمون بمقاومة المجموعة الإسرائيلية، لمنعها من وضع «الحجر الأساس» من أجل ما يُسمى الهيكل الثالث، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ المجزرة، وذلك باستخدام جميع الأسلحة، مثل قنابل الغاز السام والأسلحة الأوتوماتيكية وطائرات الهليكوبتر العسكرية، وقد أمطر الجنود والمستوطنون اليهود الجموع بالذخيرة الحيّة بشكل متواصل من نيران المدافع الرشاشة. وكانت النتيجة أن الآلاف من المصلين الفلسطينيين من مختلف الأعمار وجدوا أنفسهم في فخ الموت الجماعي، ولم يتوقف إطلاق النار لمدة ٣٥ دقيقة على المصلين، ما أدى إلى أستشهاد ثلاثة وعشرين فلسطينياً، وأصابة ٨٥٠ آخرين بدرجات متفاوتة[٤٩].

- **هبّة القدس (النفق) ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦**

أقدمت قوات الاحتلال على فتح نفق أسفل المسجد الأقصى، بعد محاولتين فاشلتين لفتحه، كانت المرة الأولى عام ١٩٨٦ والثانية عام ١٩٩٤، وهذا النفق يمتد بطول ٤٥٠ متراً أسفل المسجد والعقارات الإسلامية المحيطة به، التي تعود إلى العصور الأموية والعباسية والعثمانية.

وأثار فتح النفق غضب سكان القدس، ودُعي عبر مكبرات الصوت في المساجد إلى التحرك صوب المنطقة لإفشال مخططات الاحتلال، وعلى إثره جرى التصدي للجموع التي احتشدت في القدس، بالرصاص والاعتقالات.

---

(٤٩) «مذبحة الأقصى الأولى»، **موسوعة ويكيبيديا**، ديسمبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/qnhyg

توسّعت رقعة المواجهات من مدينة القدس إلى رام الله والبيرة، ثم إلى مدن أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحاول الاحتلال اقتحام بعضها لإخماد المواجهات، واستخدم الرصاص الحيّ والمطاطي، وأطلقت إحدى مروحيات الاحتلال النار على محتجين في رام الله.

استمرت المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال ٣ أيام، وكانت أشبه بحالة انتفاضة بسبب رقعة المواجهات التي شهدتها في مدن الضفة كافة، ونقاط التماس مع الاحتلال في قطاع غزة، فضلاً عن القدس، مركز المواجهة، وسُجِّل ارتقاء ٦٣ شهيداً وإصابة ١٦٠٠ بجروح، منهم ٤٥٨ في قطاع غزة[٥٠].

- **هبّة القدس ٢ تموز (يوليو) ٢٠١٤**

في عام ٢٠١٤ أقدمت مجموعة من المستوطنين على اختطاف الفتى المقدسي محمد أبو خضير وإحراقه، ما أدى إلى اندلاع هبّة شعبية في القدس ومناطق أخرى من فلسطين، تدحرجت لتنتهي بحرب إسرائيلية على قطاع غزة، وهو ما شكل مرحلة مفصلية في شكل الاستهداف الإسرائيلي لمدينة القدس وطبيعته، حيث تصاعدت منذ ذلك الحين وتيرة الاستهداف وأشكاله، وهو ما استدعى ـ وما زال يستدعي ـ تصدي المقدسيين لهذه الهجمات والمخططات الهادفة إلى تهجيرهم من المدينة[٥١].

- **هبّة القدس في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥**

أصدر وزير الحرب الإسرائيلي موشيه يعلون في عام ٢٠١٥، قراراً يحظر ما أسماه «تنظيم المرابطات والمرابطين»، وتبعه اعتداء إسرائيلي على المرابطات وسَحْلِهنَّ في باحات الأقصى، ما أدى إلى اندلاع ما عُرف بـ«انتفاضة السكاكين» أو «هبّة القدس»، التي نُفِّذَت خلالها العشرات من العمليات الفردية، شملت الطعن بالسكاكين وعمليات دهس، نفذها فلسطينيون في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس. وقد استمرّت

---

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) قرط، كريم، «القدس.. مُشْعِلَة الهبات الشعبية»، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/40zyr

هذه الهبّة بشكل متقطع حتى بدايات عام ٢٠١٧، إلى أن تراجعت وخفّ زخمها تدريجياً[٥٢].

- **هبّة باب الأسباط ١٤ تموز (يوليو) ٢٠١٧**

أقدم الاحتلال على تركيب بوابات إلكترونية لتفتيش الداخلين إلى الحرم القدسي، عبر باب الأسباط، بذريعة العملية التي نفذها ثلاثة شبان داخل ساحات المسجد الأقصى، بإطلاقهم النار على جنود الاحتلال، ما أدى إلى استشهاد الشبان الثلاثة.

أثار تركيب البوابات الإلكترونية غضب المقدسيين، الذين اعتبروها خطوة جديدة للسيطرة على مداخل الحرم القدسي، والتحكم في الدخول إليه، وتقليل عدد المصلين المتجهين إليه.

تصاعد الغضب في القدس، ورفض المقدسيون الدخول إلى المسجد بوجودها، وارتفع مستوى التصعيد، بعد قرارهم بالصلاة في الطرق المؤدية إلى الحرم القدسي، والشوارع الخارجية، ما أدى إلى إغلاق المكان.

وللمرة الأولى في تاريخ الحرم القدسي، توقف الأذان تعبيراً عن رفض الإجراءات الإسرائيلية، في منع الاحتلال من الدخول إلا عبر البوابات، ما أدى إلى امتناع الحراس عن فتحه.

ورغم محاولات الاحتلال قمع الكثير من التجمعات بواسطة الغاز والهراوات، إلا أن صمود المقدسيين وتعبيرهم بشكل ميداني غير مسبوق، أدى إلى إزالة البوابات تماماً، في إشارة إلى نجاح الهبّة الشعبية، ما أعطى قيمة استراتيجية لصمود المقدسيين وتمسكهم بمقدساتهم والدفاع عنها وشراستهم في مواجهة إجراءات الاحتلال، وهذا ما ترسخ في الضمير الوطني الجمعي الفلسطيني، وتعدّاه إلى العالم العربي والإسلامي وحركة التضامن العالمي، وأرسل رسائل سياسية إلى الدول المعنية بفلسطين، تفيد بأهمية المسجد الأقصى للفلسطينيين، وتؤكد حقيقة كون الأقصى عاملاً مهماً في ديمومة القضية.

---

(٥٢) المرجع السابق

• **هبّة باب الرحمة: شباط (فبراير) ٢٠١٩**

جاءت بعد إغلاق الاحتلال الباب المؤدي إلى المصلى الذي أُغلق عام ٢٠٠٣، بسبب إعادة المقدسيين فتحه والصلاة فيه.

تصاعد التوتر في الحرم القدسي، إثر خطوة الاحتلال، ما أدى إلى خلع الشبّان للأقفال، ووقعت اشتباكات داخل الحرم، وتحول موقع باب الرحمة إلى ميدان مواجهة، واعتُقل عدد من المقدسيين وحراس المسجد، وصدرت بحقهم أوامر إبعاد.

لم تطل المواجهات بشأن الباب الواقع في المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى، الذي يسعى الاحتلال لاقتطاعه لصالح التقسيم الزماني والمكاني، وتحويله إلى مصلى لليهود داخل الأقصى. وعقب بدء المواجهات بخمسة أيام، توجّه الآلاف من سكان القدس المحتلة إلى باب العامود، وأدوا صلاة الجمعة فيه، في خطوة شكلت إعلاناً لرفض إعادة إغلاقه، وبقي مفتوحاً حتى اليوم، رغم تحرش قوات الاحتلال المستمر بالمصلين فيه.

• **أحداث القدس والأقصى ربيع ٢٠٢١**

تميزت هذه الأحداث التي اندلعت في القدس في ربيع ٢٠٢١ بتأثيرها الكبير في ديمومة القضية الفلسطينية وتوريثها للأجيال القادمة، فقد انخرط الكل الفلسطيني مصحوباً بالجماهير العربية والإسلامية وأحرار العالم في بوتقة الدفاع عن القدس والمقدسات، وضبط العالم ساعته على توقيت القدس، وفيما يلي سرد تلك الأحداث:

١ ـ هبّة باب العامود، ١٣ نيسان (أبريل) ٢٠٢١

اندلعت بعد إعلانات جماعات استيطانية تنظيم تحركات لاقتحام الحرم القدسي ومنطقة باب العامود في رمضان، بالإضافة إلى نصب قوات الاحتلال حواجز حديدية على مدرج باب العامود، الذي يشهد فعاليات للفلسطينيين بصورة يومية بعد التراويح في رمضان.

وسبّبت هجمات المستوطنين على الأحياء الفلسطينية اندلاع مواجهات واسعة شارك فيها مئات الشبان المقدسيين للدفاع عن أحيائهم، فضلاً عن

اشتباكات مع قوات الاحتلال في محيط باب العامود، رفضاً لنصب الحواجز التي تذرّع الاحتلال بأنها لتسهيل عبورهم إلى المسجد الأقصى.

ووصلت أصداء المواجهات في القدس إلى الضفة وغزة، وشهدت العديد من المناطق مواجهات، وخصوصاً في رام الله والخليل والبيرة ونابلس، وأقدم الاحتلال على قمعها.

أما في غزة، فقد شهد التضامن مع المقدسيين شكلاً آخر، عبر إطلاق عدة صواريخ باتجاه المستوطنات المحيطة بالقطاع، ردّ عليها الاحتلال بقصف بعض المواقع، إضافة إلى تنفيذ وقفات تضامنية من الفصائل والفعاليات المجتمعية، فضلاً عن تهديدات الأجنحة العسكرية بالرد على أي تمادٍ للاحتلال تجاه القدس والمقدسيين.

وتضامنت فعاليات في يافا بالداخل الفلسطيني المحتل، واعتدت قوات الاحتلال بالضرب على شبان فلسطينيين، واعتدت أيضاً على إمام مسجد حسن بيك، الشيخ أحمد أبو عجوة.

ونجح المقدسيون على مدار ١٤ يوماً في إجبار الاحتلال على الرضوخ لإرادتهم، وإزالة كل الحواجز الحديدية التي نُصبت في منطقة باب العامود.

وأصيب ١١٠ فلسطينيين، على الأقل، خلال المواجهات مع القوات الإسرائيلية والمستوطنين، فيما اعتُقل أكثر من ٥٠ شاباً آخرين[٥٣].

٢ ـ هبّة القدس ١٠ أيار (مايو) ٢٠٢١ «أحداث حيّ الشيخ جراح»

شهدت مدينة القدس تطورات متسارعة بدأت بمحاولة الاحتلال ترحيل ٢٨ عائلة من حيّ الشيخ جراح شماليّ القدس، فشهدت المدينة مواجهات كبيرة بين الفلسطينيين، من جهة، وقوات الشرطة الإسرائيلية ـ وأحياناً بمشاركة عناصر التنظيمات اليهودية المتطرفة ـ من جهة أخرى، وتفجرت المواجهات إثر ثلاثة تطورات رئيسة، ألا وهي: صدور قرارات قضائية إسرائيلية قضت بإخلاء منازل الفلسطينيين في حيّ «الشيخ جراح»، الذي يُعَدّ أحد أحياء القدس الشرقية، من قاطنيها وتسليمها للمستوطنين اليهود،

(٥٣) عبد الرحمن، «تاريخ من الهبّات والمواجهات مع الاحتلال (تسلسل زمني)»، مرجع سابق.

وإغلاق شرطة الاحتلال مدرجات حيّ «رأس العامود»، التي تُعَدّ من المعالم الوطنية الفلسطينية المهمة في القدس، والتي تمثل محطة يلتقي عندها الفلسطينيون المتجهون إلى الأقصى، والسماح للجماعات اليهودية المتطرفة بتنظيم مسيرات استفزازية في الأحياء الفلسطينية من المدينة، واقتحام شرطة الاحتلال المسجد الأقصى[٥٤].

كذلك شهدت شوارع المدن والبلدات في الضفة الغربية احتجاجات كبيرة، حيث اشتبك الفلسطينيون مع الاحتلال على امتداد نقاط التماس، ودخلت غزة في حرب رابعة مع الاحتلال. ووصلت شرارة الأحداث إلى المدن والبلدات الفلسطينية داخل الخط الأخضر، ولا سيما المدن المختلطة، التي يعيش فيها جنباً إلى جنب العربُ واليهود كحيفا ويافا واللِّد، في مشهد نادر ذابت فيه الفروق بين مكونات الشعب الفلسطيني الذي سعت إسرائيل على مدى ثلاث وسبعين سنةً لتقطيعه إلى هويّات وكيانات ترتبط بقوانين متفاوتة، وأوضاع واحتياجات متباينة تبايناً كبيراً.

لقد أجبر الرد الشعبي الفلسطيني الشامل والمساوي لمكانة المدينة ومسجدها، قوات الاحتلال على فتح مدرجات «باب العامود» وتأجيل صدور القرار بإخلاء المنازل في «الشيخ جراح»، وإلغاء مخطط اقتحام الأقصى. وأدى إلى بروز موقف دولي رافض للتهجير، فقد زوّد الأردن ـ الذي احتفظ بحق الإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس بموجب اتفاق «وادي عربة»[٥٥] ـ السلطة الفلسطينية بوثائق تثبت ملكية العوائل الفلسطينية المهددة بالطرد من «الشيخ جراح» للمنازل التي تعيش فيها، إلى جانب إعلانه تنظيم تحرك مشترك مع السلطة لوضع ملف حيّ «الشيخ جراح» أمام الجنايات

---

(٥٤) «هَبَّة القدس: الصراع على معادلة ردع جديدة»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):

https://studies.aljazeera.net/en/node/4994

(٥٥) تنص الفقرة الثانية في المادة ٩ من اتفاقية وادي عربة الموقعة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤ على أن «تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن». انظر: «الوصاية على مقدسات القدس.. دور أردني ممتد منذ ٩٨ عاما»، **وكالة الأناضول للأنباء**، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ٠٥ آذار/ مارس ٢٠٢٤، https://shorturl.at/bhmpC

الدولية. كذلك أصدرت معظم الدول العربية، وضمنها دول توصلت إلى اتفاقات تطبيع مع إسرائيل، بيانات تنديد بما يجري في القدس. وعلى الصعيد الدولي، صدرت مواقف دولية قوية ضد قرار إخلاء البيوت في «الشيخ جراح»، كان أهمها البيان الصادر عن «اللجنة الرباعية»، التي تضمّ الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والذي طالب بالامتناع عن تنفيذ مخطط الطرد(٥٦).

لقد نجحت قضية «الشيخ جرّاح» في المسّ بشرعية دولة إسرائيل، وأعادت إلى الواجهة أن القدس أرض محتلة بموجب القوانين الدولية، وأن نقل الملكيات، بغضّ النظر عن شكلها، يتعارض مع القانون الدولي، وأكدت أن القدس غير موحدة وتخضع لنظامَين قانونيين مختلفين: الأول مصمَّم لليهود ولخدمة مصالحهم، والثاني مصمَّم للسيطرة على الفلسطينيين واقتلاعهم من بيوتهم. فبعد معركة «الشيخ جرّاح» بات شعار «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل» مجرد شعار فارغ من محتواه(٥٧).

لقد نجحت أحداث القدس والمقدسيين في الإعلان بوضوح أن القدس بوصلة الشعب الفلسطيني، وأنه متوحِّد حولها، وذلك بدخول المقاومة في غزة المحاصرة منذ ١٧ عاماً في الأحداث لسبب لا يتعلق بغزة، بل بالقدس والمسجد الأقصى.

وأفشلت المقاومة الفلسطينية في غزة، بدخولها على الخط، عملية اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى، ووقفت في وجه عمليات تهجير الفلسطينيين من حيّ «الشيخ جراح» في القدس المحتلة، وانتصرت بذلك لنداء المقدسيين، وسطّرت نموذجاً في الصمود والبطولة في مواجهة القوات الإسرائيلية، فأفشلت هجومها ومخططاتها، وكسرت هيبتها، ورفعت ميزان الردع.

---

(٥٦) المرجع السابق.

(٥٧) الجعبة، نظمي، «حيّ الشيخ جرّاح ومعركة البقاء»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد ١٢٧، صيف ٢٠٢١)، ص٣٤ ـ ٦٦.(تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651434

في المقابل، صبَّت الآلة العسكرية الإسرائيلية آلاف القذائف والصواريخ على غزة، مستهدفة في معظمها أهدافاً مدنية من أبراج سكنية ومصانع مدنية وبُنى تحتية، تعبيراً عن العجز عن النيل من الإمكانات العسكرية لفصائل المقاومة، ومحاولة لترسيخ مبدأ «كيّ الوعي» وتدفيع الثمن للشعب الفلسطيني[٥٨]، ما أدى إلى استشهاد ٢٣٢ فلسطينياً، بينهم ٦٥ طفلاً و٣٩ سيدة وإصابة ١٩١٠، بينهم ٥٦٠ طفلاً، و٣٨٠ سيدة، و٩١ مُسنّاً[٥٩].

بهذه التضحيات الجسيمة، وبهذا الانتصار من جموع الفلسطينين، كل حسب استطاعته، في غزة بمقاومتها، وفي الضفة الغربية والداخل والخارج، التي تفاعلت واندمجت مع تضحيات المقدسيين، أضحى «حيّ الشيخ جراح» أيقونة للتجذر في الأرض، ونموذجاً لمقاومة المحتلين، وقد نجح أهله في لفت أنظار العالم ووسائل الإعلام، فأكملت هذه اللوحة الفلسطينية الجامعة سلسلة نماذج مقاومة الشعب الفلسطيني التي لم تنقطع خلال عقود ممتدة، ما أسهم بنحو متقدم في أن تبقى القضية حيّة بمفرداتها وعناوينها وأحرفها الأولى.

نخلص ممّا تقدم أعلاه إلى أن الهبّات المقدسية، خلال أكثر من قرن، تُبرهن على حيوية القضية الفلسطينية، رغم سني الاحتلال الطويلة، وتعيد التفاف الأمة وأحرار العالم حولها كلما خَفَتَ التضامن أو تراجع، نظراً للمكانة الكبيرة التي تشكلها القدس والأقصى لدى ملايين المسلمين حول العالم. كذلك أدّت دوراً أساسياً في إفشال مخططات الاحتلال، ومحاولاته لتغيير هوية الشعب الفلسطيني، ووجهت رسالة إلى الاحتلال بوقوف الفلسطينيين صفاً واحداً أمام محاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني، وأن المسجد الأقصى بكل ساحاته خالص للمسلمين، وأن أي عبث بالأقصى سيمتد إلى العالمين العربي والإسلامي.

---

(٥٨) صالح، محسن، والقاسم، باسم، **معركة «سيف القدس» وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً ـ ١٠ ـ ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢١).

(٥٩) انظر في: إحصائية صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في غزة: https://cutt.us/bsvpw.

• **انتفاضة الحجارة ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧**

أدت الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الداخل، واستمرار الاحتلال طوال عشرين سنة، من دون وجود بوادر أمل أو مؤشرات على نهايته، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية واعتقال القيادات في الداخل، إلى وجود حالة من الإحساس الوطني بضرورة التصدي للاحتلال الإسرائيلي والعمل على إزالته.

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، حينما كانت حافلات تُقلّ عمالاً فلسطينيين من أماكن عملهم داخل إسرائيل إلى قطاع غزة على وشك أن تقف أمام حاجز للتفتيش فدهمتها شاحنة عسكرية إسرائيلية، ما أدى إلى استشهاد أربعة عمال وجرح سبعة آخرين (من سكان مخيم جباليا في القطاع)، ولاذ سائق الشاحنة العسكرية بالفرار على مرأى من جنود الحاجز. وعلى أثر ذلك، اندلع بركان الغضب الشعبي صباح اليوم التالي الأربعاء ١٩٨٧/١٢/٩ من مخيم جباليا حيث يقطن أهالي الضحايا الأبرياء، ليشمل قطاع غزة برمته، وتتردد أصداؤه بعنف أيضاً في الضفة الغربية المحتلة، وذلك لدى تشييع الشهداء الأربعة، وقد شاركت الطائرات المروحية في قذف القنابل المسيلة للدموع والقنابل الدخانية لتفريق المتظاهرين، وقد استشهد وأصيب في ذلك اليوم بعض المواطنين، وفرضت سلطات الاحتلال نظام منع التجول على بلدة جباليا ومخيمها وبعض الأحياء في قطاع غزة.

وفي يوم الخميس ١٩٨٧/١٢/١٠ تجددت المظاهرات والاشتباكات مع قوات الاحتلال، حيث عمّت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، في أكبر تحدٍّ لسلطات الاحتلال وإجراءاتها التعسفية والقمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد واجه أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة رصاص قوات الاحتلال بصدورهم العارية، وأمطروا جنود الاحتلال وسياراتهم المدرّعة بالحجارة وزجاجات المولوتوف، ما أدى إلى استشهاد وإصابة العديد من المواطنين برصاص جيش الاحتلال.

وفي قطاع غزة تحول الصدام بين الجماهير وقوات الاحتلال إلى معركة حقيقية، حيث كانت المدينة مغلقة تماماً، والطرق مسدودة بالمتاريس، وجميع المدارس والجامعات علّقت الدراسة، والحطام يملأ الشوارع، والدخان الأسود ينبعث من الإطارات المحترقة، ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وصور الشهداء، وتعالت الهتافات المنددة بالاحتلال وقمعه وبطشه.

كانت الانتفاضة بهذا الاتساع المكاني، والامتداد الزماني والشمول، والتنوع في الأساليب من الحجارة والشعارات على الجدران إلى التظاهرات الصاخبة العنيفة، والقنابل الحارقة، والكمائن، مفاجأة لإسرائيل وقادتها السياسيين والعسكريين الذين ظنوا أن سنوات القهر قد حطّمت روح المقاومة في الشعب الفلسطيني.

يقول زئيف شيف في كتابه (انتفاضة): «إن الفلسطينيين فاجأوا إسرائيل بفتحهم جبهة جديدة ضدها.. عنف مدني شعبي ولم يكن الجيش الإسرائيلي على استعداد لذلك.. فلم تكن لديه التجهيزات الملائمة لمواجهة هذه الجبهة، وقد انكشفت إسرائيل بضعفها بغتة في الخارج ولسكانها على حد سواء!! وكانت المفاجأة في شمول الانتفاضة لجميع فئات السكان شباباً وشيباً، نساءً وأولاداً ورجالاً، قرويين ومدنيين، متدينين وعلمانيين.. وهذه المفاجأة كانت أعنف من مفاجأتها بحرب يوم الغفران، فإسرائيل لم تستطع ملاحظة ما يجري داخل بيتها، وفي غرفة نومها»(٦٠).

عمّت الانتفاضة جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكان لها الأثر الكبير في إحياء القضية الفلسطينية، حيث تصدى الشعب الفلسطيني لآلة القمع والوحشية الصهيونية، واستمرت الانتفاضة على هذا النحو المتصاعد لمدة ستّ سنوات، قبل أن تنتهي بتوقيع اتفاقية أوسلو بين دولة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣. وبحسب بيانات رسمية، تقدَّر حصيلة الضحايا الفلسطينيين الذين استشهدوا بفعل الاعتداءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الحجارة، بحوالى ١١٦٢ فلسطينياً، بينهم حوالى ٢٤١ طفلاً، فيما أُصيب نحو ٩٠ ألفاً آخرين.

---

(٦٠) شيف، زئيف، يعاري، إيهود، **الانتفاضة**، (ترجمة ونشر دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١).

واعتقلت قوات الاحتلال ما يقرب من ٦٠ ألف فلسطيني من القدس والضفة والقطاع وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية هزّة كبيرة داخل إسرائيل، وتأثيراً واسعاً على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية. وأسهمت في إحداث هجرة عكسية لليهود من الداخل إلى خارج إسرائيل، حيث تضاعف لأول مرة عدد المهاجرين إلى الخارج وزاد على عدد اليهود القادمين، وذلك في عام ١٩٨٨، إذ بلغ عدد اليهود المغادرين ٢١ ألف يهودي، بينما وصل إلى فلسطين المحتلة في العام نفسه ١٣ ألف يهودي. كذلك انخفض عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من ٧٠ ألف مستوطن إلى ٢٠ ألفاً بسبب الهجمات المتكررة التي كان يشنّها الفلسطينيون على سيارات المستوطنين.

لقد جاءت الانتفاضة لكي تعكس الأوضاع التي كانت سائدة من قبل لدى الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فبعد سنوات الاحتلال الطويلة، شكل الفلسطينيون تحدياً مباشراً للإسرائيليين، لم يكونوا قد تعوّدوه من قبل، إذ تعوّد الإسرائيليون أن يواجهوا الفلسطيني الضعيف والمطيع للأوامر العسكرية، على الرغم من وجود أوجه المقاومة للاحتلال، ولم يتعوّدوا أن يتحداهم الفلسطينيون بهذا الشكل من القوة والعنف والاستمرارية. ولم يعد بمقدور الجندي الإسرائيلي أن يسير وحده في الشوارع، ولم يعد يستطيع أن يدخل المدن والقرى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من دون وجود الجيش الإسرائيلي، وذلك لخشيته من التعرّض لهجوم القوات الضاربة للانتفاضة.

أقلقت الانتفاضة الإسرائيليين قلقاً كبيراً بسبب التأثير الإيجابي الذي أحدثه لدى الرأي العام الدولي، وظهرت إسرائيل على حقيقتها، بأنها دولة محتلة تمارس القمع والإرهاب ضد الفلسطينيين.

ودفعت الانتفاضة الدول الأجنبية إلى إطلاق المبادرات الدولية من أجل التوسط بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقام وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأميركية، جورج شولتز، بمبادرة عام ١٩٨٨، وجيمس بيكر، بمبادرة أخرى عام ١٩٩١، لإيقاف الانتفاضة والعمل من أجل مساعدة إسرائيل على الخروج من المأزق الذي وجدت نفسها تواجهه،

وإيجاد حل سياسي لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ما مهد الطريق لانعقاد مؤتمر مدريد وبدء مفاوضات التسوية العربية ـ الإسرائيلية[٦١]. فضلاً عن انتهاز الولايات المتحدة فرصة المتغيرات الدولية في تلك السنوات، كانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشرقية المتمثلة في «حلف وارسو»، وهزيمة العراق أمام التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية.

- **انتفاضة الأقصى ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠**

اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الثانية عقب اقتحام زعيم حزب الليكود الإسرائيلي المعارض آنذاك، أرييل شارون، يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ باحات المسجد الأقصى، تحت حماية نحو ألفين من الجنود والقوات الخاصة، وبموافقة من رئيس الوزراء إيهود باراك، فوقعت مواجهات بين المصلين وقوات الاحتلال، وقُتل سبعة فلسطينيين وجُرح ٢٥٠ آخرون، كذلك جُرح ١٣ جندياً إسرائيلياً[٦٢].

وقال وقتها شارون إن «الحرم القدسي» سيبقى منطقة إسرائيلية، ما استفزّ الفلسطينيين، فاندلعت المواجهات بين المصلين والجنود الإسرائيليين، وكانت هذه الواقعة بمثابة الشرارة التي ألهبت الأراضي الفلسطينية بسلسلة من المواجهات الدامية امتدّت لتشمل المدن والبلدات الفلسطينية وراء الخط الأخضر.

وشهدت الفترة أيضاً شروع أرييل شارون بتشييد جدار الفصل العنصري وسلب آلاف الدونمات من أراضي المواطنين، واجتياح المدن الفلسطينية في ما سُمِّي «عملية السور الواقي» التي انتهت بإقامة مئات الحواجز العسكرية بين المدن والقرى، حوّلت حياة الفلسطينيين إلى جحيم[٦٣].

---

(٦١) «قراءة مختصرة في انتفاضة الفلسطينيين الأولى. . .»، «انتفاضة الحجارة»، **شفقنا**، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):
https://ar.shafaqna.com/AR/230457/

(٦٢) «وثائق وأحداث فلسطين ـ الانتفاضة الفلسطينية الثانية»، **الجزيرة نت**، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/70h0w

(٦٣) «انتفاضة الأقصى ـ أيلول ٢٠٠٠»، **وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3483

إن الظروف الموضوعية والدولية أسهمت في تفجير الغضب الفلسطيني، الذي لم يكن وليد يوم اقتحام شارون للمسجد المبارك، فقد كانت نتائج اتفاق أوسلو كارثة على الفلسطينيين، وخلقت مزاجاً من الإحباط لديهم بسبب فشل الاتفاقيات في تحقيق أي تقدم ملموس أو تحسن على حياة الفلسطينيين، كذلك استمر الاحتلال في سياسة الاغتيالات والاعتقالات وإغلاق مناطق السلطة الفلسطينية ورفض الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. بالإضافة إلى استمرار بناء المستوطنات واستبعاد عودة اللاجئين والانتهاكات المستمرة للقدس والمسجد الأقصى وللمسجد الإبراهيمي الشريف. فأظهرت الانتفاضة الرفض الشعبي الفلسطيني للعملية السلمية(٦٤).

كما أحيت انتفاضة الأقصى حركة التضامن العربي والإسلامي والدولي مع القضية الفلسطينية، فتفاعل الشارع العربي معها، وعادت من جديد الدعوة إلى مقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية، ونشط مكتب المقاطعة العربية وعقد اجتماعاً بهذا الخصوص في العاصمة السورية دمشق. وبالمثل، تحرك الشارع الإسلامي في مظاهرات حاشدة، وشهدت الحركة الفنية عودة الأغنية الوطنية وشعر المقاومة، واحتلت انتفاضة الأقصى المساحة الأكبر في أغلب الفضائيات العربية التي كانت في بداية ازدهارها كمّاً ونوعاً، والتي تجاوزت الإعلام الرسمي التقليدي. أما على صعيد المجتمع الدولي، فقد أدان الاعتداءات الإسرائيلية والاستخدام غير المتوازن للقوة العسكرية، وصدرت العديد من القرارات والمقترحات الدولية التي تعتبر وثائق إدانة للجانب الإسرائيلي(٦٥).

في المحصلة النهائية، ورغم الخسائر، فقد نجحت انتفاضة الأقصى في توحيد الفلسطينيين تحت نداء الأقصى وإعادة الوعي الجمعي العربي للقضية الفلسطينية، وإعادة المقاتل الفلسطيني إلى خندق المواجهة، وأحيت الأمل في النفوس بالتحرير والعودة، وحطمت أسطورة الجيش الذي لا يُقهَر،

---

(٦٤) سعادة، علي، «٢٠ عاماً على الانتفاضة الثانية.. ما الذي تحقق؟»، **عربي ٢١**، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):

https://arabi21.com/story/1303519/

(٦٥) المرجع السابق.

ومهدت للانسحاب أُحادي الجانب من قطاع غزة، وهشّمت صورة القيادات الأسطورية لقادة الاحتلال، وعلى رأسهم أرييل شارون الذي جاء بخطة المئة يوم في استهلاله لرئاسة الحكومة.

- **مسيرات العودة**

منذ الساعات الأولى للتهجير القسري في عام ١٩٤٨، كانت فكرة العودة إلى الديار حاضرة في عقل أبناء الشعب الفلسطيني وضميرهم ووجدانهم حيثما حلّوا، ورسمت مسار حياتهم حتى اللحظة. ولعل جولة سريعة في شوارع وأزقّة ٥٨ مخيماً من مخيمات اللجوء الفلسطيني، والنظر إلى جدران المنازل، تجد كلمتين مكررتين ومتلازمتين «فلسطين وعودة»، حيث تترسخان لدى الأطفال منذ الولادة، وتكونان معهم في كل مراحل أعمارهم.

وبإمكاننا الجزم بأن فكر العودة هو الذي أطّر مسلك الشعب الفلسطيني ومقاومته بمختلف الوسائل المتاحة، وحسب الظروف السياسية والقانونية في البيئة المحيطة.

فبُعيد النكبة عام ١٩٤٨، وخلال النصف الأول من الخمسينيّات، حصلت حالات عودة فردية أو عائلية راح ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين، غير أنها لم تكن منظمة ضمن برنامج وطني لفرض العودة الفعلية[٦٦] ولم تُسجل بعد ذلك محاولات عودة من خارج فلسطين، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، بسبب تشديد الأمن الإسرائيلي على الحدود، ورفض الإسرائيليين لأي مشروع عودة، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات هدنة مع الدول العربية.

وقد ظهرت تجليات مطالبة الشعب الفلسطيني بحق العودة في أشكال مختلفة على النحو التالي:

ـ مسيرات العودة في أراضي ١٩٤٨

بالرغم من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في فصل الفلسطينيين وعزل

(٦٦) العزة، نضال، «مسيرات العودة والحراكات الشعبية/ مسيرات العودة: الواقع والدروس المبكرة»، **مجلة حق العودة**، (العدد٧١، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨)، ص٣ ـ ٥.

بعضهم عن بعض، إلا أن فلسطينيي ١٩٤٨ ارتبطوا بأهلهم وأخوتهم في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، واستمر التواصل فيما بينهم، ولقد كان لهم دور في إنعاش الوجود العربي في القدس، في ظل الحصار والعزل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المدينة المقدسة، ومثال على ذلك مسيرة البيارق التي نظّمتها الحركة الإسلامية في أراضي ١٩٤٨ بقيادة الشيخ رائد صلاح ابتداءً من عام ٢٠٠١، وقد جرت فيها زيارات يومية وأسبوعية، وسُيِّرَت حافلات تحمل زائرين ومصلين إلى القدس، من المثلث والجليل والنقب، بهدف إنعاش المدينة دينياً واقتصادياً[٦٧].

كذلك شهدت عشرات المسيرات الشعبية نحو القرى أو البلدات التي هُجِّر منها سكانها وطُردوا خلال سنوات النكبة وما بعدها، بهدف ربط الأجيال الجديدة بماضيهم وتراثهم وأرضهم، وتعزيز انتمائهم والحفاظ على هويتهم، ولفت انتباه العالم إلى ضرورة تطبيق القرار الأممي ١٩٤، القاضي بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم. فقد نظمت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل تحت شعار «يوم استقلالكم يوم نكبتنا» أغلب هذه المسيرات، كما في[٦٨]:

١٩٩٨: مسيرة العودة إلى قرية الغابسية شرق عكا.

١٩٩٩: مسيرة العودة إلى قرية صفورية شمال الناصرة.

٢٠٠٠: مسيرة العودة إلى قرية الدامون المهجرة شرق عكا.

٢٠٠١: مسيرة العودة إلى قرية معلول قضاء الناصرة.

٢٠٠٢: مسيرة العودة إلى قرية البروة قضاء عكا.

٢٠٠٣: مسيرة العودة إلى قرية أم الزينات في حيفا.

٢٠٠٤: مسيرة العودة إلى قرية إندور جنوب شرق الناصرة.

---

(٦٧) المراغي، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجا، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٦٨) «مسيرات العودة.. شوق إلى الأرض وتشبث بالحق»، **الجزيرة نت**، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/czjip2

٢٠٠٥: مسيرة العودة إلى قريتي هوشة والكساير شرق حيفا.

٢٠٠٦: مسيرة العودة إلى قرية أم الزينات في حيفا.

٢٠٠٧: مسيرة العودة إلى قرية اللجون في مرج ابن عامر بقضاء جنين.

٢٠٠٨: مسيرة العودة إلى قرية صفورية شمال الناصرة.

٢٠٠٩: مسيرة العودة إلى قرية الكفرين جنوب حيفا.

٢٠١٠: مسيرة العودة إلى قرية مسكة جنوب غرب طولكرم.

٢٠١١: مسيرة العودة إلى قريتي رويس والدامون شرق عكا.

٢٠١٢: مسيرة العودة إلى قرية كويكات شمال شرق عكا.

٢٠١٣: مسيرة العودة إلى قرية خبيزة جنوب شرق حيفا.

٢٠١٤: مسيرة العودة إلى قرية لوبية غرب طبريا.

٢٠١٥: مسيرة العودة إلى قرية الحدثة جنوب غرب طبريا.

٢٠١٦: مسيرة العودة إلى قرية وادي زوبالة في النقب.

٢٠١٧: مسيرة العودة إلى قرية الكابري المهجرة في قضاء عكا.

٢٠١٨: مسيرة العودة إلى قرية عتليت جنوب مدينة حيفا.

ـ مسيرات العودة من مخيمات اللاجئين

أضافت مسيرات العودة المتعددة، سواء في قطاع غزة أو الأردن أو سورية أو لبنان أو الضفة الغربية، في سنوات مختلفة، قوة إضافية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، وأعادت إليهما الاهتمام الذي أخذ بالتراجع بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية، وما تبع ذلك من توقيع لاتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وكانت رافعة للعمل الوطني الفلسطيني.

فقد عبّرت الشعارات التي رفعها الثائرون اللاجئون من الفلسطينيين في الداخل والخارج خلال المسيرات عن معانٍ وقيم وطنية عالية، دلّت على إيمان مطلق بحقوقهم المشروعة، رغم العقود الطويلة من الاحتلال والتهجير

والتشريد وكل محطات التنكيل ومحاولات تغييب الحق ومحو الهوية وسرقة الأرض وتزييف التاريخ.

إلى جانب ذلك، أعادت مسيرات العودة إلى ذاكرة الاحتلال أن كيانه لم تستقر أوتاده بعد، وأن كل ما صنعه مهددٌ بزلزالٍ جديد يجعل لمسيرة الهجرة والشتات وجهة عكسية إلى الوطن تحمل عنوان العودة، وأن اللاجئ الفلسطيني لن يقبل بالتوطين، وهو مصمم على العودة إلى وطنه مهما كلفه ذلك من تضحيات.

شكّلت مسيرات العودة نقطة تحول في تاريخ الصراع، إذ أشعرت إسرائيل بأن وجودها لا يزال مرفوضاً وغير شرعي، وهو ما عبّر عنه نتنياهو بعد مسيرات العودة في أيار (مايو) ٢٠١١، بقوله: «إن النكبة الحقيقية هي في عدم قبول الفلسطينيين بواقع دولة إسرائيل»، وإنه «يستحيل عودة اللاجئين الفلسطينيين من الجيل الثالث والرابع بعد نكبة ١٩٤٨»، ما يدل على مدى الرعب الذي جسدته مسيرات العودة، وحاجته إلى حماية نفسه من لاجئين ضعفاء لا يملكون إلا إرادة صلبة وتمسكاً عميقاً بحق العودة، رغم ما يمتلكه هذا الكيان من ترسانة نووية، الأمر الذي يشي بتراجع متسارع واستراتيجي في مقومات الدولة المستقرة التي ما زالت تبحث عن اعتراف بها من قبل شعب مشتَّت يفترض أن يكون قد طواه الزمن.

إن انطلاق مسيرات العودة من الجبهات العربية، ومن قطاع غزة والضفة والداخل الفلسطيني باتجاه حدود فلسطين المحتلة أو الشريط الفاصل أو القرى المهجرة والمدمرة، الأبرز والأخطر، فاجأت دولة الاحتلال الإسرائيلي، وقلبت حساباتها التي بنتها على امتداد عمر النكبة، عندما راهنت على الزمن وتتابع الأجيال والنسيان، خصوصاً عندما تقدَّم هذه المسيرات شبابٌ من أبناء الجيل الثالث والرابع.

فقد شهدت الذكرى الـ ٦٣ للنكبة في سنة ٢٠١١ تصعيداً نوعياً من قبل اللاجئين الفلسطينيين على طول حدود فلسطين المحتلة، وكان أعنفها على الحدود السورية واللبنانية مع فلسطين. ففي لبنان شارك في مسيرات العودة نحو ٥٥ ألفاً، وصل منهم إلى الحدود ٤٥ ألفاً في ١٧٠٠ باص وحافلة[٦٩]،

(٦٩) علي، ياسر، «**الشباب الفلسطيني والثورات العربية: مسيرات العودة نموذجاً**»، =

وحاول العشرات اجتياز السياج الحدودي، فأطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص، ما أدى إلى استشهاد ستة شبان فلسطينيين وجرح ١١٢ آخرين. كذلك استطاع العشرات من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سورية اجتياز السياج الحدودي مع فلسطين المحتلة، بينما قتلت القوات الإسرائيلية ٣ أشخاص وجرحت ١٧٠ آخرين. وتجددت مسيرات العودة في سورية باتجاه الجولان في ذكرى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث واجهتها القوات الإسرائيلية بالرصاص الحيّ، ما أدى إلى استشهاد ٢٣ شخصاً وجرح ٤٤٧ آخرين. أما في مدن الضفة الغربية، فشارك مئات الآلاف من الفلسطينيين في مسيرات العودة، وحدثت مواجهات مع قوات الاحتلال سقط فيها مئات الجرحى، نتيجة الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية المتمركزة شمال القطاع وشرقه[٧٠].

ووصف الكاتب بلال الحسن فكرة مسيرات العودة بأنها «وُلدت بهدوء وبساطة ونُفذت أيضاً بهدوء وبساطة وفي وضح النهار، ذهبت حفنةٌ من الشباب نحو فلسطين انطلقوا من لبنان نحو فلسطين وانطلقوا من سورية نحو فلسطين وانطلقوا من الأردن نحو فلسطين وانطلقوا من مصر نحو فلسطين، ولا أحد يدري حتى الآن كيف جرى التحرك لتنفيذها، وكيف فكر شاب من مخيم عين الحلوة تماماً بالطريقة نفسها التي فكر فيها شاب من مخيم الوحدات في عمان، لم يكونوا ملايين هادرة ولكنهم كانوا (فكرة) واحدة تتحرك نحو هدف واحد، حراك نحو الأمل، حراك نحو الذكريات، حراك نحو بيت رأوه في خيالهم فقط، حراك نحو أرضٍ لم يروها، لكنهم متأكدون من أنها موجودة»[٧١].

وفي الذكرى الـ ٤٢ ليوم الأرض الموافق لـ ٣٠ آذار (مارس) ٢٠١٨، تجددت مسيرات العودة في قطاع غزة وانطلقت باتجاه الشريط الفاصل مع

= ورقة قُدمت إلى **أعمال ندوة: اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق**، (الدوحة ١٤ ـ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص٢٤٧.

(٧٠) صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢)، ص٩٢.

(٧١) الحسن، بلال، «إعادة نظر: الزحف على بساط الريح»، **مجلة العودة**، (العدد ٤٥، أيار/ مايو٢٠١١)، ص١١.

أراضينا المحتلة، إلا أنها في هذه المرة امتازت بوجود هيئة عليا من جميع الفصائل واللجان الأهلية والشعبية لتنظيم هذا الحراك والإشراف عليه.

لذلك يمكن القول بأن مسيرات العودة أدخلت الشعب الفلسطيني في مرحلة تاريخية جديدة للأسباب والمعطيات التالية:

• أعادت القضية الفلسطينية إلى سلّم الأولويات في العالم، رغم ازدحام الأحداث العالمية، وسلطت الضوء من جديد على قضية اللاجئين الذين هُجّروا من أرضهم التي أقيمت عليها دولة الاحتلال.

• عكست إصرار الشعب الفلسطيني على حقه في العودة، وامتلاكه لزمام المبادرة في إنفاذه بطرق متنوعة رغم مرور أكثر من سبعة عقود على إنشاء دولة الاحتلال.

• فرضت مسيرات العودة قواعد وحدوداً لمعادلة الصراع مع العدو، وأوصل الشعب الفلسطيني رسالة قوية لكل من يتعامى عن حقوقه الثابتة، وأكد من جديد أن قضيته ليست قضية إنسانية فقط، ولكنها قضية سياسية، قضية شعب انتُزع من أرضه، ومن حقه بالعودة إليها.

• جرت مسيرات العودة في إطار من الإدارة والتوافق الوطني والشعبي، فهي ضمَّت ممثلين عن مختلف فصائل العمل الوطني والنضالي، إضافة إلى ممثلين عن قطاعات الشباب، والأطر الطلابية، والمرأة، والوجهاء والمخاتير، والمجتمع المدني، والقطاع الخاصّ، والمراكز الثقافية، والمؤسسات الحقوقيّة. وفي هذا دليل على استعداد جماهير الشعب الفلسطيني للتضحية عندما تصحّ البوصلة أولاً، وعلى وجود بيئة وطنية حاضنة ثانياً، وتنظيمات فاعلة ثالثاً[٧٢].

• أكدت مسيرات العودة السلمية أن «البعد المدني الشامل غير مستثنى»، في مساعي الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه وفقاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة التي أكدت حق العودة للشعب الفلسطيني منذ ١٩٤٨.

(٧٢) العزة، «مسيرات العودة: الواقع والدروس المبكرة»، مرجع سابق.

• أكدت المسيرات وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وظهر ذلك جلياً من خلال مسيرات التأييد والدعم والأنشطة التي شهدتها أماكن الوجود الفلسطيني، سواء داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨ «حراك حيفا»، أوالضفة الغربية، أو الشتات على امتداد قارات آسيا وأوروبا والأمريكتين وغيرها.

• إن مسيرات العودة أعطت بُعداً دولياً لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات تحت الرعاية الدولية، ما حمّل إسرائيل المسؤولية عن سفك دماء المتظاهرين السلميين، ويدفع بمطالبة الأمم المتحدة بالعمل على توفير الحماية للشعب الفلسطيني.

• استطاعت الإرادة الصلبة لدى أبناء الشعب الفلسطيني المتمسك بحقه في العودة إلى أرضه التي طُرد منها أجداده وآباؤه لفت أنظار كل أحرار العالم المناصرين للقضية الفلسطينية. وأكدت أن الإرادة الشعبية قادرة على التغيير.

• أثّرت مسيرة العودة في الرأي العام الغربي، عبر إدانة ممارسات إطلاق النار الحيّ وقنابل الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى استشهاد العشرات وجرح الآلاف من الفلسطينيين العزل، وهو ما يعتبر جريمة مكتملة الأركان.

• تمكنت مسيرات العودة من أن تصبح خبراً في وسائل الإعلام الغربي ـ المنحاز بطبيعته لإسرائيل ـ وأن تضع الرواية الفلسطينية مقابل الرواية الإسرائيلية التي لم تعد تنطلي على الدول الغربية، وهذا بحدّ ذاته يُعتبر إنجازاً، وأعادت طرح الأسئلة الأولى، وأن المشكلة في النكبة عام ١٩٤٨ وليست في النكسة عام ١٩٦٧.

• أحدثت مسيرات العودة إرباكاً سياسياً وأمنياً للاحتلال، وأفسدت مخططاته ومشاريعه، وبعثت برسالة واضحة بأنه لا مجال لفرض حلولٍ ومبادرات تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته وأنه يستحيل أن يكون هناك حل سياسي طالما الفلسطينيون لم يتنازلوا عن حقهم بالعودة ورفعته من مجرد شعار إلى برنامج سياسي يفعل ميدانياً.

لقد أربكت مسيراتُ العودة والتحرك الجماعي الاحتلالَ الإسرائيلي، ووضعت قيادته العسكرية والسياسية في خطر وأمام تساؤل كبير، وهو أنه إذا كان بضع مئات قد تحركت بهذا الشكل، وتمكنت من اجتياز الحدود رغم سقوط هذا العدد من الشهداء، فكيف لو تحركت عدة ملايين باتجاه فلسطين، فهل سيبقى مسمى لإسرائيل أم سيذوب[٧٣]؟

وقد كتب مراسل التلفزيون الإسرائيلي، أهارون برنيع، في صحيفة يديعوت أحرونوت: «إن اللاجئين الفلسطينيين تحركوا باتجاه الحدود وهم يحملون أعلام فلسطين، ويطالبون بالعودة إلى بلداتهم التي هُجّر منها آباؤهم عام ١٩٤٨، لقد خرجوا واثقين من أن المشروع الصهيوني سوف ينهار، وأن دفعة صغيرة ستجعل من إسرائيل كلها فلسطين»[٧٤]. بينما قال الجنرال في الاحتياط، شلومو غازيت، وهو رئيس سابق للاستخبارات العسكرية وللوكالة اليهودية: «لقد بدأت حرب التحرير الفلسطينية، وتُشكل المسيرات من أجل تحقيق حق العودة مرحلةً جديدةً في الصراع الفلسطيني ضد إسرائيل»[٧٥].

ـ مُبعَدو مرج الزهور

أعلن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، إسحاق رابين، من داخل الكنيست يوم ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ إبعاد ٤١٥ من قادة العمل الفلسطيني ذوي التوجهات السياسية الإسلامية في فلسطين إلى جنوب لبنان.

هؤلاء المبعدون الذين استقروا في منطقة مرج الزهور، لم يتوقفوا عن تنظيم المسيرات والوقفات الاحتجاجية للمطالبة بحقهم في العودة، وبرزت من هذه الفعاليات «مسيرة الأكفان» في نيسان (أبريل) من عام ١٩٩٣، التي لبس فيها المبعدون أكفانهم، واتجهوا نحو الحدود لرفضهم أي قرار سوى العودة إلى ديارهم.

---

(٧٣) الصواف، مصطفى، «حتى نعود: بداية العودة»، **مجلة العودة**، (العدد ٤٥، أيار/ مايو ٢٠١١)، ص٤٨.

(٧٤) الزرو، نواف، «مسيرات العودة نقطة تحول استراتيجي»، **الجزيرة نت**، ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/batdr

(٧٥) المرجع السابق.

أقام المبعدون مخيماً على تلال الثلج في جنوب لبنان، واعتصموا هناك وقرروا عدم الدخول، فكان هذا القرار من أكثر القرارات التي اتخذوها أهمية، إذ صنعوا لقضيتهم وشعبهم مجداً لتحقيق أول عودة جماعية بعد أن أداروا معركة سياسية وإعلامية ودبلوماسية، وابتدعوا وسائل ميدانية تجعل الخسائر التي سيُمنى بها الاحتلال أكبر من المكاسب التي كان يتوقعها، وقد نجح المبعدون وانتصرت إرادتهم وتحققت العودة.

يقول الكاتب حسني محمد البوريني، أحد مبعدي مرج الزهور: «لم يفارقنا حلم العودة لحظة واحدة. ولم يكن مجرد حلم، بل كان قناعة راسخة وحقيقة واقعة، نراها ونحسّها بالرغم من انسداد الأفق واختفاء أية بارقة أمل تبشر بعودة محتملة يوماً من الأيام. غير أن شيئاً ما كان يجري في أوصالنا كجري الدم في العروق، كنا نحسّ بفيض من الثقة والأمل ينبض في عروقنا. كل تفكيرنا، كل رؤانا، كل حساباتنا، وحتى أحلامنا ورؤانا في المنام كانت تقوم على أننا عائدون حتى وإن طال موعد الإياب، وتجسيداً لهذا المعنى أسمينا مخيمنا «مخيم القدس ـ العودة»، وإذا انتظمنا في فرق رياضية أو خلال المسيرات، كنا نسمي أنفسنا بأسماء تؤكد ثقتنا بأننا عائدون، وفرق النشيد والتمثيل، وفي المسابقات الثقافية والمناظرات الشعرية كانت كل فرقة تسمي نفسها: فرقة العودة، أو عائدون، أو فرقة القدس أو فلسطين أو نحو ذلك. وعند التعريف بأنفسنا كان الواحد منا يعرّف على نفسه بقوله: أنا المبعد العائد بإذن الله...»[٧٦].

راهن الاحتلال، على مدار سنة كاملة، على قبول المبعدين بالواقع الذي حاول فرضه، إلا أنهم نجحوا في كسر قرار الإبعاد، ووأد هذه السياسة في مهدها، وكسروا ركناً أصيلاً من العقيدة الصهيونية بأن حركة الشعب الفلسطيني لن تكون إلا باتجاه واحد «خارج فلسطين»، وأجبروه على التراجع، ووافق في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣ على عودة ١٨٩ مبعداً إلى ديارهم، وعاد الباقون في كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه[٧٧].

---

(٧٦) البوريني، حسني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢)، ص٥٩٢.

(٧٧) «مرج الزهور.. ٢٩ عاماً على انتصار إرادة المبعدين»، **المركز الفلسطيني للإعلام**، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣):
https://palinfo.com/news/2021/12/17/94803/

ج ـ حراك المؤسسات الأهلية الفلسطينية

لا بد في استهلال التوثيق للعمل الأهلي والشعبي الفلسطيني وإنجازه في توريث القضية وبقائها حية أن نتوقف بالشرح التفصيلي أولاً عند تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال.

ـ الحراك الأهلي داخل أطر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية: «دائرة التنظيم الشعبي»

كان عام ١٩٦٤ نقطة تحوّل مهمة في تاريخ فلسطين، من الناحيتَين: السياسية والعسكرية، إذ انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول، في القدس، معلناً قيام منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة أحمد الشقيري.

وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية إنجازاً وطنياً عبَّر عن الروح الفلسطينية بضرورة تحمّل المسؤولية والمبادرة لإيجاد إطار جامع للشعب الفلسطيني، يمنع تذويب قضية فلسطين أو تضييعها في أروقة السياسات الرسمية العربية أو الدولية ودهاليزها، وينظم هذا الشعب ويوظف طاقاته، في مشروع تحرير فلسطين[٧٨].

وتُعَدّ دائرة التنظيم الشعبي[٧٩] إحدى أهم دوائر منظمة التحرير الفلسطينية المنبثقة من اللجنة التنفيذية المنتخبة من المجلس الوطني الفلسطيني المكوَّن من مندوبي الفصائل الفدائية الفلسطينية وممثلي الاتحادات النقابية والطلابية والمستقلين، الأمر الذي يعطي هذا المجلس الأهمية العليا، لما له من حق متابعة ومحاسبة اللجنة التنفيذية في طور تنفيذ الخطط والسياسات، والاتحادات بصفتها إحدى مكونات دائرة التنظيم الشعبي، فهي تشكل القاعدة العريضة التي تعتبر إحدى أهم أدوات التعبئة[٨٠].

وشكّلت الاتحادات الإطار الشعبي الفلسطيني العام بكل ألوانه وفئاته، فهي الوعاء الكبير الذي يستوعب الجميع مهما تعددت مشاربه والحاضنة التي

---

(٧٨) صالح، محسن، «قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية»، **الجزيرة نت**، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/96d3q

(٧٩) المرعشلي، أحمد، وعبد الهادي، هاشم، وصايغ، أنيس، **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع**، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ط ١)، ص٣٢٤.

(٨٠) هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ـ دراسة تحليلية نقدية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٨)، ص٢٦٤.

أتاحت لكل فرد فلسطيني المشاركة في الحركة الوطنية تبعاً للاهتمام الشخصي أو المهنة. كذلك، آمنت هذه الاتحادات بأن المقاومة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين من نير الاحتلال، واعتبرت نفسها القاعدة الشعبية والثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتزامها الميثاق الوطني الفلسطيني، فمنظمة التحرير لم تستطع تحقيق الاستقطاب الواسع لقطاعات أبناء الشعب الفلسطيني إلا بعد صعود المنظمات الفدائية[٨١].

كذلك عملت هذه الاتحادات من خلال مسيرتها على الدفاع عن القضية الفلسطينية وإظهار الشخصية الفلسطينية وتأكيد الوجود الفلسطيني عربياً ودولياً، لما يشكله ذلك من دعامة أساسية لنضال الشعب الفلسطيني، واستطاعت بناء علاقات دولية وكسب عضوية العديد من الاتحادات العالمية، أبرزت من خلالها عدالة القضية الفلسطينية على المستوى العالمي. إلى جانب ذلك، حرصت هذه الاتحادات على الارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي للإنسان الفلسطيني، وعملت على توفير الفرص للارتقاء به نحو التحصيل العلمي والأكاديمي في جميع فروع العلم والعمل، وصدرت أبرز الشخصيات الوطنية التي قادت نضال الشعب الفلسطيني في فترة مهمة من فترات كفاحه.

لقد مثَّلت إعادة بناء هذه البنى الفلسطينية الشاملة بشكل متوازن على الصعد كافة، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأدبية أو الفنية أو الصحية أو القانونية أو العلمية تعزيزاً لصمود اللاجئين في المخيمات والتجمعات المنتشرة في دول اللجوء والارتقاء بمستوياتهم ومحاربة كل المؤامرات التي تستهدف تصفية قضيتهم في العودة إلى قراهم ومدنهم التي شُردوا منها.

ـ الاتحادات الفلسطينية[٨٢]

- **الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين:**

التقت مجموعة من الأطباء والصيادلة الفلسطينيين المنتشرين في عدد من

---

(٨١) أ. براند، لوري، **الفلسطينيون في العالم العربي ـ بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١، ط ١)، ص٣٢.

(٨٢) زايد، محمود، **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث، القسم الثاني، دراسات خاصة**، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ط ١)، ص١٩٣ وما بعدها.

الدول العربية في لقاء بالقاهرة سنة ١٩٦٨، ووضعت أسس دستور وخطة عمل لحشد طاقات الأطباء والصيادلة الفلسطينيين وتجنيدها لحل المشكلات الصحية لأفراد الشعب الفلسطيني، ولا سيما أولئك الرازحين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

وقد أكد الاتحاد منذ نشأته إيمانه بضرورة توحيد الخدمات الطبية وتقديمها إلى الجميع من دون استثناء عبر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

- **الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين:**

عقد ممثلو الحقوقيين الفلسطينيين المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين في القاهرة في الفترة الواقعة بين ٢٢ و٢٥/ ١١/ ١٩٧١ في مصر وسورية والكويت، وقد انتخب المجتمعون في المؤتمر أمانة عامة للاتحاد، وأقرّوا نظامه الداخلي(٨٣).

- **الاتحاد العام لطلبة فلسطين:**

في نهاية الخمسينيات تنادى طلبة فلسطين لتأسيس اتحاد لهم، فبادرت رابطة الطلاب في القاهرة ورابطة الطلاب في الإسكندرية إلى تشكيل لجنة تحضيرية منهما، اتصلت برابطتي دمشق وبيروت لتوحيد الجهود والدعوة لعقد مؤتمر يكون نواة لتنظيم قطاع الطلاب من أجل تهيئتهم لخوض معركة استرداد فلسطين من طريق توطيد علاقات طلبة فلسطين مع المنظمات الطلابية العالمية، ولتنسيق الجهود مع أطراف الحركة الطلابية العربية من أجل فلسطين ومعركة المصير المشترك.

وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، ذكرى تقسيم فلسطين، التقت الوفود الأربعة مراقبين عن طلبة فلسطين في أسيوط والطلبة الثانويين في لبنان، في مؤتمر بالقاهرة، وحضرت المؤتمر وفود طلابية عالمية من الندوة الطلابية العالمية واتحاد الطلاب العالمي، وممثلون عن الاتحادات الطلابية العربية والأجنبية، وكان الطابع الغالب لأعمال المؤتمر هو البحث في

(٨٣) **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول**، الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ط ١).

القضايا التنظيمية والدستورية، وخرج المؤتمرون بإعلان تأسيس «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» كمنظمة طلابية تسعى لضمّ جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي، وبدستور حدد قواعد سير العمل في الاتحاد، مثل الانتخابات وشروط العضوية ونِسب التمثيل وهيئات الاتحاد والعلاقات فيما بينها وصلاحياتها ومدتها، واعتبر المؤتمر مهمته خلق الإنسان الثوري القادر على العمل للتحرير والتوعية.

- **الاتحاد العام لعمال فلسطين:**

تأسس الاتحاد العام لعمال فلسطين، وهو امتداد لجمعية العمال العربية الفلسطينية، في ١٩٦٣/٨/٣، واتخذ مقراً له في مدينة غزة.

وجهت اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال فلسطين في ١٩٦٤/٨/٣٠ رسالة إلى أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تبلغها قرارها اعتبار الاتحاد قاعدة من قواعد المنظمة. وثبت الاتحاد موقفه هذا في مؤتمره الأول المنعقد في غزة عام ١٩٦٥، إذ حدد في دستوره، بشكل رسمي، علاقته بالمنظمة(٨٤).

- **الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين:**

تطورت الحركة التشكيلية الفلسطينية بعد نكبة ١٩٤٨ على أيدي فنانين مبدعين، برز من بينهم إسماعيل شَمّوط في مجال الرسم، ومصطفى الحلاج في مجال النحت، ومحمود طه في مجال الخزف.

وكانت مدينة خان يونس قد شهدت في مطلع عام ١٩٥٠ أول معرض فردي أقامه إسماعيل شموط، كذلك شهدت القاهرة في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٥٤ أول معرض تشكيلي فلسطيني جماعي بعنوان «اللاجئ الفلسطيني»، ضم أعمالاً لإسماعيل شموط وتمام الأكحل ونهاد سباسي. ثم تلا هذا المعرض عدة معارض فردية وجماعية لعدد من الفنانين الفلسطينيين من جيل الرواد أرست دعائم الفن الفلسطيني، وأنارت الطريق لجيل جديد من الفنانين الفلسطينيين.

---

(٨٤) الزبري، تيسير، «الحركة العمالية في الأردن»، **مجلة دراسات عربية**، (العدد ١، بيروت ١٩٦٩).

ففي الأرض المحتلة، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧، وُلد جيل شاب قدم تجارب هامة في المجالين التشكيلي والتعبيري، وعرف الأردن نشاطاً مماثلاً للفنانين الفلسطينيين المقيمين فيه، ومثلهم فعلت كل التجمعات التشكيلية الفلسطينية في لبنان وسورية والكويت وغيرها من أقطار الوطن العربي والعالم. وقد استطاع الفنانون التشكيليون الفلسطينيون عبر نشاطهم الفردي والجماعي أن يسهموا إسهاماً ملموساً في حركة التشكيل العربي.

- **الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين:**

في عام ١٩٧٢ تشكلت بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هيئة تحضيرية تتألف من اثنين وعشرين عضواً للدعوة إلى مؤتمر لإنشاء اتحاد عام للكتّاب والصحفيين يكون قاعدة من قواعد الثورة. وانعقد المؤتمر العام بين السادس والتاسع من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ في بيروت بحضور ثلاثمائة أديب وكاتب وصحافي فلسطيني من سورية ومصر والعراق والكويت. وأسّس المؤتمر الاتحاد، وانتخب أمانة عامة له وأقرّ نظامه الداخلي الذي عُدِّل في المؤتمر العام الثاني بتونس عام ١٩٧٧، ثم في المؤتمر الثالث ببيروت في نيسان (أبريل) ١٩٨٠. وتشكلت فروع للاتحاد في لبنان وسورية والعراق وقطر ومصر وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة وقبرص.

ويرى الاتحاد أن من أعظم منجزاته إنشاء علاقات وثيقة باتحادات عربية ودولية، وبخاصة مع اتحادات البلدان الاشتراكية ومنظمة الصحافيين العالمية. وقد وقّع بروتوكولات مع عدد من تلك الاتحادات[٨٥].

- **الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:**

يشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية، وهو تنظيم نِسْويّ شعبي ديموقراطي يمثل المرأة الفلسطينية أينما وُجدت، ويستهدف تنظيمها وتعبئة طاقاتها من أجل تحرير الوطن وتحرير المرأة الفلسطينية نفسها.

---

(٨٥) خليفة، أحمد، «المؤتمر الثاني لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين: تونس ٤ ـ ٩ آذار/ مارس ١٩٧٧ ـ تقرير»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ٦٦، أيار/ مايو١٩٧٧)، ص١٩٧ ـ ١٩٩

يعود تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلى عام ١٩٦٦، ففي هذا العام عُقد أول مؤتمر نِسْويّ فلسطيني بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة القدس في الفترة ما بين ١٥ و٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٦ بحضور ١٣٩ مندوبة كممثلات للاتحادات والجمعيات والروابط النِّسْويّة الفلسطينية في الأقطار العربية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد كان هذا المؤتمر ثمرة جهود متواصلة قامت بها لأكثر من سنتين نِسْوة فلسطينيات سعين وراء تجميع الهيئات والروابط النسائية الفلسطينية في وحدة متكاملة، من أجل توحيد نضال المرأة وتوسيع مجالات اشتراكها في معركة تحرير الوطن.

- **الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين:**

أُنشئ الاتحاد بصورة رسمية على الأقل في عام ١٩٦٩ بمبادرة من لجنة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية. ففي ذلك العام اتصلت اللجنة بعدد من المعلمين في الأردن، وطلبت منهم أن يسافروا إلى مدينة الإسكندرية لحضور مؤتمر المعلمين العرب، واستصدار موافقة على عضوية المعلمين الفلسطينيين في اتحاد المعلمين العرب.

ولم يجد الوفد الفلسطيني صعوبة في الحصول على عضوية الاتحاد، وبهذا صار المعلمون الفلسطينيون أعضاءً فيه قبل أن يشكلوا اتحاد المعلمين الفلسطينيين. وعندما عاد الوفد عينت دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية أميناً عاماً للاتحاد، وطلبت من أعضاء وفد الإسكندرية أن يكونوا أعضاءً في الأمانة العامة. وبادرت الأمانة العامة إلى العمل في الأردن وخارجها، وبدأت بتشكيل لجان تحضيرية في الأقطار العربية. وفي أواخر عام ١٩٦٩ تمّ تشكيلها في سورية ولبنان الكويت. وفي أوائل عام ١٩٧٠ تشكلت لجان في العراق ومصر والجزائر والمغرب. وفي عام ١٩٧٢ تشكلت في ليبيا.

وقد حقق اتحاد المعلمين بعض أهدافه، فانتصر لقضايا المعلمين مع وكالة الغوث، وقدم مساعدات إلى أسر المعلمين الذين اعتُقلوا في الأردن،

ودفع رواتب لأسر الذين استشهدوا في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وأسهم في جمع التبرعات للهلال الأحمر، وظفر باعتراف الهيئات الدولية[٨٦].

- **الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين:**

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين في بغداد في الفترة الواقعة بين ٦ و١٢/ ١٢/ ١٩٧٣ بحضور مندوبين عن الروابط الهندسية الفلسطينية المكوّنة في العراق وسورية وليبيا والجزائر والكويت، وممثلين عن المهندسين الفلسطينيين في مصر ولبنان ودول الخليج العربي والأردن وألمانيا الغربية. وقد صدر عن المؤتمر الدستور العام للاتحاد، وانتُخِبَت أمانته العامة[٨٧].

وتمرّ الاتحادات الفلسطينية حالياً في حالة من الركود اللاإرادي، وضعتها فيه التحولات الخطيرة التي أصابت مسيرة النضال الفلسطيني إبان توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية وانتقال العمل من الخارج إلى الداخل، والطريقة التي جرى التعامل بها من حيث عدم تشجيع استقرار هذه المؤسسات ونموها، وإهمال الشتات الفلسطيني ما أدى إلى سلبها شرعيتها وإضعافها بنحو كبير، لتصبح عديمة الفاعلية[٨٨] في الخارج، وتحولها في الضفة والقطاع إلى مؤسسات مجتمع مدني اتجه الكثير من كوادرها إلى العمل في مؤسسات السلطة وإداراتها، وتَوَلّي مواقع يصعب التوفيق فيها بين مواقعهم السابقة في هيئات جماهيرية مهنية ومواقعهم الجديدة في السلطة[٨٩].

هذه الظروف الموضوعية للاتحادات أحدثت فراغاً وهيّأت لوجود أطر نقابية شبيهة في خارج فلسطين تتخذ نفس الأهداف والوسائل وتكون وعاءً

---

(٨٦) موسى، شحادة، «ملاحظات تجربة الاتحاد للمعلمين الفلسطينيين»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ١٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢) ص١٥٠ ـ ١٦٢.

(٨٧) المرجع السابق.

(٨٨) صالح، محسن، **سلسلة دراسات فلسطينية (١)، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (مركز الإعلام العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ط ١)، ص٣٦٩.

(٨٩) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص٢٥٩.

قادراً على تفعيل واستيعاب الطاقات المتنوعة المتوافرة التي أصبحت تعاني من التهميش، كالتجمع الدولي للمؤسسات والروابط المهنية الفلسطينية، وتجمعات الأطباء والعمال والمعلمين والمهندسين والكتّاب والأدباء وغيرها، سواء على الصعيد الدولي أو القارّي أو المحلّي.

ـ الحراك الأهلي الفلسطيني خارج أطر منظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو

١ ـ الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين في الكويت

تأسست الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين في الكويت عام ١٩٨٠، واستمرت إلى حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني في الجامعات الكويتية. وعملت الحركة الطلابية الإسلامية على دعم الفلسطينيين منذ بداية الثمانينيات، وتَمثّل ذلك بتشكيل لجنة دائمة اسمها «لجنة فلسطين»، تُعنى بدعم القضية بالوسائل التي تراها مناسبة. واتسمت نشاطات هذه اللجنة بالطابع الإسلامي الوطني، حيث كان من نشاطاتها البارزة إقامة مهرجان خطابي تحت شعار «فلسطين الإسلام من النهر إلى البحر». كذلك أقامت «أسبوع فلسطين» الذي اشتمل على معرض فلسطين السنوي، بالإضافة إلى محاضرات وندوات وأجنحة فنية متنوعة. ومن أبرز نشاطات هذه اللجنة إقامة مهرجان أنشودة الانتفاضة في جامعة الكويت[٩٠].

٢ ـ بيت أطفال الصمود

مؤسسة أُنشئت في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٧٦ في العاصمة اللبنانيّة بيروت، في منطقة بئر حسن لتوفير الرعاية الاجتماعيّة الكاملة لأبناء الشهداء في تل الزعتر والثورة الفلسطينيّة، وذلك بمبادرة من الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبعض الاختصاصيين اللبنانيين والفلسطينيين.

---

(٩٠) باجس، دلال، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين ـ الكتلة الإسلامية نموذجاً**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢)، ص١٤.

يُشكّل «بيت أطفال الصمود» بيتاً بديلاً يستقبل الأطفال الذين فقدوا كلا الوالدين أو أحدهما إثر مجازر تل الزعتر وغيرها. وسرعان ما توسّع هذا المشروع ليشمل الأطفال الأيتام في جميع المخيمات على الأراضي اللبنانية، وهذا لأجل رعاية الأطفال الذين فقدوا الوالدين أو أحدهما ممّن يعيشون في المخيمات الفلسطينية في لبنان ومساعدة الأسر فاقدة المعيل لتحمّل مسؤوليتها في رعاية أطفالها.

تغطّي نشاطات المؤسسة المراحل الدراسية الثلاث: الابتدائيّة والإعداديّة والثانويّة. كذلك يولي بيت أطفال الصمود اهتماماً بالجوانب النفسيّة للمشتركين، فتشمل برامجه التي يُقدّمها، فضلاً عن تقوية المنتسبين في المواضيع الدراسيّة الأساسيّة، فعاليّات أخرى مثل الرياضة وأعمال الخياطة والتطريز[٩١].

٣ ـ جمعية النجدة الاجتماعية

جمعية نسوية علمانية ديمقراطية، تأسست في عام ١٩٧٦، وهي مسجلة لدى وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية كجمعية أهلية غير حكومية. تعمل النجدة بشكل رئيسي مع النساء والفتيات اللاجئات الفلسطينيات، ومن خلالهن مع سائر فئات المجتمع الفلسطيني المهمشة، وتستهدف الفئات الفقيرة من الجنسيات الأخرى التي تعيش في المخيمات والتجمعات في لبنان. وعلى الرغم من أن النجدة جمعية نِسْويّة، فإنها تؤمن بأن التغيير الحقيقي يحتاج إلى استهداف جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الرجال.

ومن أبرز أنشطتها، القيام بالحملات الهادفة إلى ضمان الاستجابة الفورية لاحتياجات الفئات المتضررة من النزاع في لبنان، أو فلسطينيي سورية المتضررين من جراء الأزمة السورية، وذلك عبر تنفيذ تدخلات إغاثية وتنموية، بالإضافة إلى حملات التوعية وبرامج التمكين لكل شرائح المجتمع الفلسطيني، وذلك كجزء من برنامج طوارئ مخصص لهذا الغرض[٩٢].

---

(٩١) «بيت أطفال الصمود»، **موسوعة ويكيبيديا**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/dqu9c

(٩٢) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي لـ «**جمعية النجدة الاجتماعية**»، https://association-najdeh.org/

ـ الحراك الأهلي الفلسطيني ما بعد أوسلو

برز دور مؤسسات المجتمع المدني حيث حلّ الشعب الفلسطيني كأحد الضمانات الأساسيّة التي يمكن أن تساهم في تقوية الصفّ الفلسطيني والمساهمة في بقاء الحقوق حيّة، وعلى رأسها الحق في الأرض، في ظلّ تراجع الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي عن التمسّك بالحقوق، وانحسار الدور الجماهيري لفصائل العمل الوطني الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية، التي اتجه بعضها إلى العمل الإعلامي والحقوقي والمجالات الأخرى فقط، بعد أن فقدت العمل المسلح من خارج فلسطين وتوقيع اتفاقية أوسلو في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، فنشأت مبادرات فردية ومؤسساتية في الجوانب كافة، سواء الثقافية والاقتصادية والإغاثية والأكاديمية والعلاقات العامة والجانب السياسي، انبثاقاً من الوعي بأنّ العمل الأهلي يَسَعه ما لا يَسَع العمل المؤطّر الحزبي.

ومع انتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الداخل وما نجم عنه من إضعاف للمؤسسات الفلسطينية في الخارج ورفع الغطاء عنها، أحسّت قطاعات الشعب الفلسطيني بالخطر الداهم على القضية برُمّتها، وبعناوينها الرئيسية، ومن أهمها القدس ـ الذي تناولناه آنفاً ـ وقضية اللاجئين وحقهم في العودة عندما أصبحتا على طاولة المفاوضات، فبدأ الشارع الفلسطيني يعبّر عن غضبه من خلال المظاهرات والبيانات والاعتصامات الداعية إلى رفض شطب حقه في العودة، ولكن سرعان ما أخذ الحراك ذو الطابع الشعبي طريقه إلى الانتظام في لجان ومؤسسات رفعت الشعارات المتمسكة بهذا الحق والرافضة للتنازل عنه. وللدلالة على جدية رفض التنازل، انتظم اللاجئون في برامج عملية على التوالي والتوازي، تمظهرت بأشكال وأطر مختلفة[٩٣]. اتّسم بعضها بالعفوية والتلقائية، وعبّرت عن رفضها لأداء النظام الرسمي الفلسطيني الذي وقّع اتفاق أوسلو، ضارباً عرض الحائط بحق اللاجئ في العودة. وشكل نواة هذه اللجان أعضاء تركوا العمل التنظيمي في فصائل العمل الوطني الفلسطيني.

---

(٩٣) الباش، أحمد، «**واقع ومستقبل اللجان الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال حق العودة في سورية**»، ورقة قُدمت إلى **حلقة نقاش اللاجئون الفلسطينيون في سورية التي أقامها تجمّع العودة الفلسطيني (واجب)**، (دمشق ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠)، ص١٦٩ وما بعدها.

ومثالاً على التنوع والتعدد، شهدت سورية وحدها في مرحلة ما قبل ٢٠١١ من هذه اللجان: لجنة الدفاع عن حق العودة ـ سورية، والهيئة الفلسطينية لحق العودة، وملتقى العودة الفلسطيني، ولجان الأرض للدفاع عن حق العودة ودعم الانتفاضة، ورابطة العودة الفلسطينية، ومنتدى القدس الثقافي، ورابطة المثقفين الوطنيين الفلسطينيين، ومجموعة عائدون ـ سورية، واللجنة النسائية لحق العودة، وحركة عودة الشعب العربي الفلسطيني، ولجنة التنسيق للجان المستقلة.

وهناك مؤسسات أخذت شكل الاحتراف ونشطت في مجال حق العودة، وتعمل ضمن خطط مدروسة وهياكل إدارية ونشاطات متميزة، وتمثل شرائح المجتمع ومستوياته كافة، نذكر منها على سبيل المثال: مركز شمل، ومركز بديل في الداخل الفلسطيني، ومركز العودة الفلسطيني في لندن، وتجمع العودة الفلسطيني (واجب) في سورية، ومنظمة ثابت لحق العودة في لبنان، وتحالف حق العودة في أمريكا.

كذلك أُنشئت لجان بامتداد فصائلي بحت، وذلك للتوازي مع عمل اللجان المستقلة الصاعدة، التي بدأت تؤكد وجودها على الأرض. تكونت هذه اللجان من أبناء الفصائل الفلسطينية، فكانت متباينة في الرأي، لأنها تبنت رؤية هذا الفصيل أو ذاك لقضية العودة والنهج الذي يتخذه.

ونظراً لأن قضية اللاجئين وتشريدهم من أرضهم المحتلة أصل الصراع، فإن تحرُّكَ اللاجئين يعطي دفعاً متدفقاً لتيار التمسك بالحقوق، ومن هنا سنسترسل في استعراض مناحي تمسكهم بحقهم، والعمل على استرجاعه، ما كان له الأثر البالغ في ديمومة القضية وبقائها حية.

لقد لعبت المنظمات الأهلية دوراً مهما للغاية في ترسيخ حق العودة وتعميقه داخلياً وخارجياً من خلال الربط بين أهداف أبناء شعبنا وتطلعاتهم والتمسك بحق العودة المقدّس، وتعميق وترسيخ وإحياء المطالبة به واستقطاب أكبر تضامن شعبي ودولي حول ذلك، حيث سعت المؤسسات لأخذ زمام المبادرة في تنظيم العديد من المؤتمرات الشعبية واللقاءات والندوات الفكرية والمسيرات الجماهيرية التي تكرس حق العودة. بالإضافة إلى زيادة حركة التضامن الدولية التي أصبحت عنواناً مميزاً من عناوين الدفاع

عن حقوق الشعب الفلسطيني، وأصبح في سجلها شهداء تعتز وتفتخر بهم القضية الفلسطينية، أمثال راشيل كوري التي دهستها الدبابات الصهيونية بغزة، والناشط الإيطالي فيتوريو أريغوني.

فالمؤسسات الأهلية تُعتبَر حجر الزاوية في بناء هذه الحركات التضامنية وترسيخها وإعطائها بعداً دولياً كان له الأثر في جعل قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي يستشعر الزيف والقهر والاستعباد والظلم الصهيوني التاريخي للشعب الفلسطيني، وقد ساعد على ذلك تأثر المجتمع الفلسطيني نفسه ونخبه على وجه الخصوص بالثقافة العالمية الجديدة والاتجاهات الحديثة في عمل مؤسسات المجتمع المدني العالمية ومحاولة محاكاتها والتواصل معها، وتطوير وسائل اهتمامها بالتخصصات المدنية والقانونية دون أن تلغي هويتنا الوطنية(٩٤).

إن انتشار العشرات وربما المئات من اللجان والروابط المعنية بالعودة في مختلف مناطق وجود اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، شكل ظاهرة إيجابية من ناحية نشر الوعي وتثبيت الذاكرة الجمعية للاجئين والتعريف بماهية حقوقهم وأهمية التمسك بها تحت أي ظرف، خصوصاً في الغرب، حيث يترتب عليها بذل مجهود مضاعف بسبب الانفتاح السياسي، ولأن تظهير تمسّك أبناء الشعب الفلسطيني في الغرب بحق العودة، يدحض وجهة النظر الإسرائيلية وادّعائها عدم اكتراث فلسطينيي الغرب بالعودة، ويواصل إلحاق الهزيمة بالاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على أنّ «تشريد الشعب الفلسطينيّ في أصقاع الأرض سيؤدي بالقضيّة إلى غياهب النسيان»، وقلَب الطاولة على المراهنين على ضعف عزيمة وإصرار الشعب الفلسطيني، حيث أضحى اختلاف الظروف الجيوسياسيّة لدى التجمّعات الفلسطينيّة سبباً رئيسيّاً في خلق مساحات صالحة للعمل، ما رفع من نسبة نجاح أية خطّة شاملة للتمسّك بهذا الحق.

---

(٩٤) الهون، أحمد، «دور المؤسسات القاعدية في تعزيز ثقافة العودة ورفع صوت اللاجئين الفلسطينيين»، **مجلة حق العودة**، (العدد ٦٢، أيار/مايو ٢٠١٥)، ص٢٥.

وفي سبيل تجنّب العشوائية في العمل، وضعت معظم هذه المؤسسات استراتيجية واضحة المعالم عملت من خلالها على الحفاظ على قضية اللاجئين، فاعتمدت على التخطيط السليم القائم على تحديد الهدف الرئيس للاستراتيجية، المتمثّل بالتمسّك بكلّ الحقوق الفلسطينيّة، وعلى رأسها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هُجِّروا منها، وهذا مقترن بالوضوح التام بأن الحق كل لا يتجزّأ، وأن اللاجئ الفلسطينيّ صاحب حق وليس مفاوضاً، وبالتالي فهو غير معنيّ بتفاصيل الحلول السياسية وتعقيداتها.

فكان ذلك سلاحاً سياسياً قوياً حصّن المفاوضَ الفلسطيني لجهة عدم قدرته على تجاوز الإجماع الشعبي الفلسطيني في التمسّك بحقّ العودة، وعدم إمكان تجاوز الرغبة الشعبية الجامحة، وظهر هذا جلياً في موقف ياسر عرفات خلال مفاوضات كامب ديفيد التي رفض فيها التوقيع على الشروط الإسرائيلية، رغم الضغوط الأمريكية عليه. فالمفاوض الإسرائيلي دائماً ما يتذرّع بالإجماع الإسرائيلي الشعبي على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، حتى بات العالم الغربي الرسمي مقتنعاً بهذه الرؤية، ويدلّل على ذلك ما تضمنه التقريران اللذان صدرا في تسعينيات القرن العشرين عن لجنة الأزمات الدوليّة ووزارة التنمية البريطانية في شكل منفصل، ومن قبلهما ورقة كلينتون، في ما يتعلّق بموضوع اللاجئين كمؤشّرات واضحة على التبنّي الغربي لمفهوم تجاوز حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين والبحث في المقابل عن أيّة حلول بديلة من قبيل التوطين.

إلى ذلك، أدركت المؤسّسات الأهلية أن حقّ العودة ليس مقروناً بجيل واحد، وبالتالي عملت على توحيد المفاهيم المتعلقة بفلسطين وحق العودة لدى الأجيال، ورسمت خططاً مرحلية للتعامل مع التقاطعات والتعقيدات السياسيّة القائمة في المنطقة والعالم، لتفادي الخطأ الذي وقع فيه المفاوض الفلسطيني في بناء استراتيجيته التفاوضيّة على حلّ القضيّة الفلسطينية خلال الحقبة الزمنيّة الحاليّة، والذي اضطرّه إلى تقديم تنازلات واضحة وخطيرة، اعترف هو نفسه ببعضها. حتى إن الكيان الصهيوني وضع لنفسه أهدافاً بعيدة المدى ضمن استراتيجيّة مرحليّة تحافظ على بقاء الهدف الاستراتيجي حتى تتوافر الظروف وعناصر القوّة له للتحقّق، حيث إن الفاصل الزمني بين انعقاد المؤتمر الصهيوني الأوّل في بال أواخر القرن الـ١٩، وإقامة الدولة العبريّة ٥٠ سنة.

إن اتخاذ اللجان والمؤسسات طابع التنظيم الدقيق لمجمل أعمال وأنشطة الدفاع عن حق العودة وفق منهجية عمل مؤسساتية، أدى إلى ضبط إيقاع حركة حق العودة، وضمن لهذه المؤسسات حسن الترتيب وتكوين مرجعيّات لأبناء الشعب الفلسطيني، وبذلك دام بعضها وتواصل عملها، وتكررت واستمرت وخدمت بعمق ديمومة القضية.

وحتى لا تضيع الجهود، حرصَت غالبية المؤسّسات على توثيق تجربتها، بما يضمن توريث التجربة للأجيال المقبلة، ويرفع من أدائها والاعتماد على فريق عمل يجنبها الأداء العام الضعيف الذي اتصفت به بعض المؤسسات الفلسطينية في العقود الماضية على كل المستويات، والذي يُردّ بعضه إلى اختزال العمل بشخص واحد يتحكم في كل التفاصيل من دون تسجيل أو توثيق. فإذا غاب أو غُيّب، انتهت التجربة وفقد الشعب هذا الرصيد من العلاقات والتجربة، ما يصعب تعويضها أو حتى البناء عليها. وقد خدمت التكنولوجيا والإعلام الحديث ووسائل التخزين الحديثة توثيق التجارب والأفكار وتسهيل العمل والتواصل بين الأجيال بدقة الزمان والمكان وظروف الأحداث وحيثياتها ونتائجها.

ومن الخطوات التي ساهمت في ارتقاء عمل المؤسسات، انتشار ثقافة التقويم الدوري للعمل، بما فيه من مراجعة جادة لما يمكن أن يكون قد ارتُكب من أخطاء، ولا نبالغ في أن هذه الثقافة تكاد تكون معدومة في تجربة العمل الوطني الفلسطيني في المراحل الأولى لنشوء العمل، وهذا ما أوقعها في أخطاء استراتيجيّة لاحقاً. فعلى سبيل المثال، عقد تجمّع العودة الفلسطيني (واجب) في عام ٢٠١٠ مؤتمراً تقييمياً للمرحلة السابقة، لاستكشاف الأخطاء إن وُجدت، وسبل النهوض بقضية اللاجئين والحفاظ عليها.

ومن أجل توحيد الجهود، حرصت المؤسسات على التنسيق فيما بينها على الأصعدة كافة لمجمل الأنشطة والأعمال، بخاصّة مع امتلاء ساحة العمل الفلسطيني باختلاف الجغرافيا، بالمؤسّسات التي تعمل لمصلحة القضيّة، وليس بالضرورة أن تكون فلسطينيّة. ففي قبرص شكل اللقاء التنسيقي الأول الذي عقد في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠ بمبادرة من المركز

الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ـ بديل، وضم عدداً من المؤسسات والهيئات واللجان الفاعلة في أوساط اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من مختلف مناطق الوجود الفلسطيني أساساً لتشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، الذي أعلن تأسيسه رسمياً في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ في ختام أعمال اللقاء التنسيقي الثاني الذي انعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل. وفي دمشق اتفقت تسع لجان معنية بحق العودة في سورية هي: تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، وتجمع اللجان الشعبية من أجل العودة (ساند)، والهيئة الفلسطينية من أجل العودة، ولجنة سنعود، واللجنة الوطنية من أجل العودة، ولجنة شباب فلسطين من أجل العودة، ورابطة العودة الفلسطينية، والجمعية الفلسطينية السورية لحق العودة، ولجنة بيت المقدس لحق العودة، وأعلنت في ٢٧ حزيران (يونيو) ٢٠١٠ تشكيل المجلس الفلسطيني من أجل العودة «ميثاق» كحالة رافضة للانقسام ومتمسكة بحق العودة إلى الأراضي التي أُخرج منها الفلسطينيون عام ١٩٤٨، ورفض أي حلول تنتقص من هذا الحق.

كذلك يمكن استحضار التجربة الرائدة في تنسيق أهلنا داخل فلسطين لأعمال «انتفاضة الأقصى» الذي انعكس إيجاباً على نجاح الفعاليات، وأعطى ثماره على الصعيد الإقليمي والدولي، وبلغ ذروته في إعلان فصائل المقاومة هدنةً من طرف واحد حافظوا عليها ولم يخرقوها شهوراً عدّة.

إن تطور العمل الإعلامي والتكنولوجيا والفضاء المفتوح أدى إلى ارتفاع منسوب التواصل بين قطاعات الشعب الفلسطيني في المخيمات، سواء في الداخل أو الخارج، وكذلك مع قطاعات فلسطينيي المهجر، ما سهّل تدفّق المعلومات وكشف المعاناة المتبادلة، وأسهم في إقامة حملات تضامنيّة مشتركة، ووحّد مضمون الرسالة السياسيّة، وطور الخطاب السياسي للمؤسّسات الأهلية في موضوع حق العودة بشكل ضمن عدم الفصل بين البعد السياسي والإنساني والتركيز على البعد القانوني لضمان وصول صوت اللاجئ ومنع استفراد الأقليّة التي تدّعي التمثيل الحقيقي لآراء الشعب. وساعد هذا الانفتاح على تنفيذ العديد من حملات الضغط على صنّاع القرار في ما يتعلّق بموضوع اللاجئين، والحيلولة دون التفريط في الحقوق. وقد برز

شيء من هذا ضدّ أصحاب وثيقة جنيف ربيع ٢٠٠٣[٩٥] ومن قبلها استطلاعات الرأي المزعومة.

وفي دائرة المضامين والمفاهيم أيضاً، استطاعت بعض اللجان، مثل لجان حقّ العودة في أميركا، ترويج شعارات ذات مغزى سياسي قصيرة وقابلة للتسويق في العالم، من شأنه أن يرسّخ الحقّ الفلسطيني. كما في تبنّيها لمصطلح «عودة» في أدبياتها باللغة الإنكليزيّة، بل واعتماده اسماً لها حتى بدأ هذا المصطلح يدخل قواميس اللغات العالميّة، كما ترسّخ من قبل مصطلحات «النكبة» و«الانتفاضة».

وفي إشارة إلى النضج في فكر المؤسّسات الفلسطينية وحركتها الناشطة استطاع بعضها الوصول إلى منصات دولية متقدمة لم يكن ممكناً من قبل للفصائل الفلسطينية التي تتبنى نهج المقاومة الوصول إليها، ومن قبيل التمثيل فإنّ «المركز الفلسطيني لمصادر حق المواطنة واللاجئين (بديل) ـ فلسطين» (BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights) ومركز العودة الفلسطيني في لندن الذي يحمل اسم Palestinian Return Centre يتحركان في أروقة الأمم المتحدة بعد حصولهما على العضوية الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، وهذا يُعدّ الإنجاز الأبرز لحركة حق العودة على صعيد الوصول للمنظمات الدولية، حيث استطاعا إيداع عشرات التقارير والأوراق المتعلقة بقضية اللاجئين لدى فروع الأمم المتحدة، وتمكنا من شرح الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين وإرسال خطابات تتعلّق بالتمسّك بحقّ العودة.

أبرز المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة على تثبيت حق العودة وترسيخه

لعبت العديد من المؤسسات الوطنية الفلسطينية التابعة أو المدعومة من فصائل المقاومة الفلسطينية، في الداخل والشتات، دوراً بارزاً في تثبيت

(٩٥) وثيقة جنيف بسويسرا سنة ٢٠٠٣ هي إحدى الاتفاقات غير الرسمية التي وقعتها شخصيات فلسطينية على رأسها وزير الإعلام الفلسطيني السابق ياسر عبد ربه، وعن الجانب الإسرائيلي وزير العدل السابق يوسي بيلين. وقد تطرقت الوثيقة إلى أساسيات للتفاوض بشأن عدد من القضايا المصيرية من بينها حق العودة. انظر: «وثيقة جنيف حول فلسطين»، **الجزيرة نت**، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/jhaxr

الحق التاريخي للأجيال في فلسطين وترسيخه، وذلك من خلال حفظ رواية اللجوء وتأريخها وتأصيل حق العودة قانونياً وثقافياً، وترسيخ ذاكرة جمعية بعدة أشكال مختلفة ومنوعة، من أبرزها التوقف عند المناسبات الوطنية وإحيائها، هذا بالإضافة إلى تحول حق العودة إلى محور رئيسي في الخطاب السياسي والإعلامي والمجالات المختلفة، وإلى ثابت وطني غير قابل للتنازل في برامج فصائل المقاومة[٩٦].

فيما تابعت اللجان ومؤسسات العمل الأهلي على ذات المنهج، في محاولة للاستدراك على السلوك الرسمي الفلسطيني الذي نحا منحىً مختلفاً بعد دخوله «عملية السلام» والمفاوضات وتوقيع اتفاق أوسلو. وأخذت مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني أشكالاً متعددة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً، حتى تجاوز عددُها العشرات الموزّعة على مختلف مناطق انتشار الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه، وهذا بالإضافة إلى بروز مؤسسات تختص بعناوين وطنية هامة أخرى لها علاقة بالقدس والأسرى والمستوطنات، وبكسر الحصار عن قطاع غزة، وسنتناول في ما يأتي نماذج لهذه المؤسسات واللجان، ودورها في الحفاظ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفع منسوب الوعي لديهم بهذا الحق، مع التأكيد على عدم انتقاص دور المؤسسات التي لم يَرِد ذكرُها.

مركز حقوق اللاجئين «عائدون» في سورية ولبنان

هيئة أهلية مستقلة، تأسست في عام ١٩٩٩، من قبل مجموعة من الناشطين والمثقفين الفلسطينيين المستقلين. وتعمل «عائدون» على إثارة المطالبة بحق العودة في الأوساط الجماهيرية في المخيمات، وعلى المناداة بالحقوق الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي. وتعمل المجموعة على نشر ثقافة العودة في لبنان وسورية عبر جملة من النشاطات الإعلامية والفعاليات الاجتماعية، والتنسيق مع منظمات ولجان من فلسطين والشتات

(٩٦) الحيلة، أحمد، «دور المقاومة الفلسطينية في حماية الهوية الوطنية»، **عرب٤٨**، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، (تاريخ الدخول: ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/ntj2

للعمل على فعاليات مشتركة، بالإضافة إلى تنظيمها لعشرات الندوات في المخيمات الفلسطينية.

تجمع العودة الفلسطيني (واجب)

تجمُّع شعبي مستقل، انطلق في المخيمات الفلسطينية في سورية عام ٢٠٠٦، وسعى لإبراز قضية العودة بمستوياتها الشعبية والإعلامية والبحثية، والمطالبة بهذا الحق والدعوة إلى التمسك به انطلاقاً من رؤية (الوجوب) وعدم أحقية أي جهة بالتنازل عن حق العودة إلى الديار والممتلكات، سواء أكان فرداً أم مجموعة سياسية أم دولية أم شعبية مهما كان حجمها.

المجموعة ١٩٤

إطار أهلي غير حكومي أسسته مجموعة بحثية مطلع عام ٢٠٠١ بعد اجتماعات ومشاورات طاولت فريقاً من الناشطين والباحثين في قضية اللاجئين، بهدف الدفاع عن حقوقهم في الميدان البحثي والإعلامي والدعاوى، وعلى المستويات العربية والدولية، وبالتعاون مع الأطر والهيئات النظيرة.

اختارت المجموعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨عنواناً لها، باعتباره يتضمن الاعتراف الدولي بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُردوا منها أيام النكبة، وهو عرضة لمحاولات شطبه أو إفراغه من مضمونه. وتعتبر المجموعة الدفاع عنه وصونه مدخلاً للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وصونها أمام الرأي العام العالمي، والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)

منظمة فلسطينية ثقافية إعلامية مستقلة غير حكومية، ناشطة على الساحة الفلسطينية ومقرها لبنان، تأسست نهاية عام ٢٠٠٦ تُعنى بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحق عودتهم إلى ديارهم التي طردوا منها إبان النكبة في عام ١٩٤٨، حيث تستهدف في أعمالها الفئات العمرية المختلفة والمستويات الثقافية المتعددة من النخب وصناع القرار، فضلاً عن الشرائح الجماهيرية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات والمناطق.

الهيئة ٣٠٢ للدفاع عن حقوق اللاجئين

منظمة دولية غير حكومية مقرها لبنان تأسست في منتصف شهر آب (أغسطس) ٢٠١٦، ومن أبرز الأنشطة والفعاليات التي قامت وتقوم بها الهيئة منذ تأسيسها، إقامة الندوات المتعلقة بالأونروا أو المشاركة فيها، وزيارات مخيمات اللاجئين الفلسطينيين للاطلاع على أوضاعهم ومتابعة أية مستجدات، وعقد مؤتمر «الأونروا ضمانة دولية لحقوق اللاجئين» بالشراكة مع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات اللاجئين ـ فلسطين

تأسس اتحاد مراكز الشباب في عام ١٩٩٨ نتيجة لتوحيد جناحيه بعضوية اتحاد مراكز الشباب في الضفة الغربية (تأسس عام ١٩٩٢) واتحاد مراكز الشباب في قطاع غزة (تأسس عام ١٩٥٦)، وتنشط مراكز الشباب منذ مطلع الخمسينيات في مخيمات اللاجئين. ويحمل نحو ٤٠,٠٠٠ لاجئ عضوية الاتحاد الذي ترأسه لجنة إدارية منتخبة. ويشرف على ٢٧ مركزاً شبابياً في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى ثلاثة مراكز خارج المخيمات. ويهدف الاتحاد إلى تطوير قدرات الشباب الفلسطيني، ويعمل على تفعيل النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية في مخيمات اللاجئين، وحضوره مميز في إعلاء راية حق العودة في الأوساط الجماهيرية، كان أبرزها مبادرته لتنظيم مؤتمر الفارعة في عام ١٩٩٥، بمخيم قلنديا الواقع شمال مدينة القدس.

المركز القانوني للأقلية العربية في إسرائيل «عدالة» ـ فلسطين

هو أول مركز قانوني للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. نشأ كمنظمة غير حكومية عام ١٩٩٦. يقدم خدماته إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ويرتكز عمل «عدالة» على دراسة القوانين الإسرائيلية، القانون الدستوري المقارن، وتشريعات حقوق الإنسان في القانون الدولي سعياً وراء تحقيق المساواة في الحقوق وضمان الحماية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

ويعمل «عدالة» في ثمانية حقول، هي: الحقوق اللغوية والثقافية، والحقوق التعليمية، والحقوق الدينية، والحقوق بالأرض والكيان، والحقوق السياسية، وحقوق السجناء، وحقوق النساء الفلسطينيات، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وينتهج «عدالة» رفع القضايا أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، وينسق كل هذه النشاطات مع المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا يخدم تجذر الفلسطينيين في أرضهم ويغذي ديمومة القضية وعدم غيابها.

لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ـ فلسطين

تأسست في عام ١٩٩٤ على أثر اجتماع عقده نشطاء من ١٥ مخيماً للاجئين في الضفة الغربية. وتهدف اللجنة إلى ترويج حقوق اللاجئين من خلال توفير المعلومات (مركز يافا الثقافي، دورات تعليمية، مكتبة للأطفال والشباب، إحياء المناسبات الثقافية والوطنية، وخدمات إعلامية)، ومن خلال المطالبة العامة بحقوق اللاجئين الشرعية، وأهمها حق العودة. وقادت اللجنة حركات احتجاج شملت مخيمات الضفة والقطاع، ضد سياسة الإنهاء التدريجي لوجود وكالة الغوث وتقليصها للخدمات المقدمة للاجئين، ولها العديد من الفعاليات حول حق العودة وحقوق اللاجئين بشكل عام، ويقع مقرها في مخيم بلاطة، نابلس.

المركز الفلسطيني لمصادر حق المواطنة واللاجئين «بديل» ـ فلسطين

ضم المركز منذ تأسيسه عدداً من رجال القانون والمفكرين العرب وبعض اليهود اليساريين، وعمل بالدرجة الأولى في مجال جمع شمل العائلات ومواجهة الحملة الإسرائيلية لتهويد القدس من خلال سحب الهويات من العرب المقدسيين، وقد أصدر المركز نشرة دورية باللغة الإنكليزية باسم «بديل». وفي عام ٢٠٠٠ بدأ المركز حملة تنسيق مع عدد من الفعاليات مثل لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين وتحالف حق العودة في أوروبا وتحالف حق العودة في أميركا الشمالية، بالإضافة إلى «عائدون» في لبنان و«عائدون» في سورية. ومن إنجازات المركز تمتعه بصفة استشارية خاصة في الأمم المتحدة، ضمن المنظمات غير الحكومية ينخرط من خلالها

بأعمال المناصرة القانونية في الأمم المتحدة وآلياتها المختلفة، عادة عبر تقديم التقارير المكتوبة[٩٧].

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة ـ فلسطين

وهو إطار أهلي مؤسساتي، يعمل باعتباره مجموعة ضغط شعبية تضمّ جمعيات واتحادات ونقابات ولجاناً ضمن إطاره الائتلافي، وهي تعمل من أجل هدف واحد، هو الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي المقدمة منها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية[٩٨].

يعمل الائتلاف في عدة دول في الأوساط الفلسطينية والعربية والصديقة التي تشاركه المبادئ والأسس والأهداف التي أقيم من أجلها مجتمعة.

ويهدف الائتلاف الفلسطيني لحق العودة إلى الدفاع عن حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية على أساس مبادئ الحق والعدل المطلقين، ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل ـ فلسطين

تشكلت اللجنة القُطْرية للدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل لترفع صوت المهجرين أمام العالم وأمام الرأي العام المحلي بأن المهجرين جزء

---

(٩٧) انظر: الموقع الالكتروني المركز الفلسطيني لمصادر حق المواطنة واللاجئين ـ بديل: https://www.badil.org/ar

(٩٨) الأعضاء المؤسسون:

- بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين/ فلسطين.
- اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية ـ مخيمات اللاجئين/ فلسطين.
- اللجان الشعبية ـ مخيمات اللاجئين/ فلسطين.
- اتحاد مراكز النشاط النسوي ـ مخيمات اللاجئين/ الضفة الغربية.
- جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الأخضر.
- اللجان العليا للدفاع عن حق العودة في الأردن.
- مجموعة عائدون/ لبنان.
- مجموعة عائدون/ سورية.
- الكونفدرالية الأوروبية للجان الدفاع عن حق العودة.
- بولندا، الدنمارك، فرنسا، النرويج، السويد.
- تحالف حق العودة إلى فلسطين ـ أمريكا الشمالية.

لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وبأنهم موجودون ويطالبون بالعودة إلى قراهم ومدنهم.

ومن أهمّ الفعاليات التي قامت بها اللجنة بين أوساط المهجرين في إسرائيل، زيارة القرى المدمرة في ذكرى النكبة سنوياً، وتنظيم «مسيرات العودة» لتلك القرى، وتشكيل لجان محلية للقرى المهجرة، والمشاركة في مؤتمرات محلية وعامة تتعلق بشؤون اللاجئين، فضلاً عن تقديم سلسلة من المحاضرات في المدارس والمناسبات الوطنية.

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ الأردن

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ الأردن تأسست في أيار (مايو) ١٩٩٨، ومركزها عمّان، ولها فروع في المخيمات. اللجنة منبثقة من لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية بواقع ممثل لكل حزب، وممثل عن كل فعاليات العاملين في الأونروا (العمال، الخدمات، المعلمون، إلخ..)، والمستقلين (شخصيات وطنية ومن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ومن مخيمات اللاجئين بأعداد مماثلة).

الجمعية الأردنية للعودة واللاجئين «عائدون»

وتعرّف نفسها بأنها «مؤسسة مجتمعية متخصصة في قضايا العودة واللاجئين، تعمل بكفاءة عالية لحشد جهود الأفراد والمؤسسات في سبيل توعية اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم وتحفيزهم للعمل على تحقيقها. والعمل على نشر ثقافة العودة والعمل الدؤوب لتحقيق العودة والتمسك بهذا الحق، بالتواصل المباشر والتأهيل والتثقيف والتدريب والأبحاث والفعاليات المتنوعة، ضمن بيئة مساندة تساهم في تحقيق مشروع العودة».

شبكة عمل وتنسيق حق العودة ـ أوروبا

بدأ العمل للدفاع عن حق العودة من خلال منظمات غير حكومية تقوم على أساس تطوعي غير حزبي، في المؤتمر الدولي الذي عُقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٧ للدفاع عن حق العودة الذي استمر مدة يومين، وشارك فيه ٢٥٠ مندوباً. ولم يستطع المؤتمر إيجاد هيئة تنسيقية مشتركة، لذلك بقيت العلاقات على الصعيد الشخصي وبين المنظمات واللجان من أجل تطوير مبادرات

جديدة. وبعد ذلك عقدت ورشة في بروكسل (بلجيكا)، شارك فيها مندوبون من ألمانيا والسويد والدنمارك لتطوير آليات الدفاع عن حق العودة، ومن ثم عقد مؤتمر في برلين ـ ألمانيا[٩٩].

تحالف حق العودة إلى فلسطين، أمريكا الشمالية

تأسس في نيسان من عام ٢٠٠٠، في اختتام مؤتمر حق العودة الأول في مدينة بوسطن، وحضره مئات المهتمين بالقضية الفلسطينية. ويضم الائتلاف مئات النشطاء والمنظمات الذين يدعمون حق العودة للاجئين الفلسطينيين (من الجاليات الفلسطينية والعربية، والأمريكيين، بالإضافة إلى عدد من النشطاء من آسيا وأوروبا). ويُسهم تحالف حق العودة إلى فلسطين في تنظيم وتنسيق الفعاليات والنشاطات والإصدارات المختلفة. كذلك يعمل الائتلاف على تنظيم المسيرات والنشاط الإعلامي لخدمة القضية الفلسطينية عموماً واللاجئين خصوصاً. يشارك في هذا التحالف عشرات الأعضاء، بالإضافة إلى خمس لجان تضم عشرات الآلاف ممن يُراسَلون بالبريد الإلكتروني. ويزور التحالف المدارس والكنائس والمساجد من أجل تشكيل رأي عام مساند في أمريكا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى الندوات والمظاهرات في المناسبات المختلفة.

مركز العودة الفلسطيني/ لندن

منظمة استشارية بريطانية تأسست عام ١٩٩٦ في مدينة لندن، تتناول القضية الفلسطينية والجوانب المتعلقة بها، وخصوصاً مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. وأبرز منجزاته إسهاماته الفاعلة في حراك التمسك بحق العودة في القارة الأوروبية، وحيث وجد الشعب الفلسطيني، وأبرز مثال على ذلك إطلاقه لسلسلة مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، ومشاركته في تأسيس العديد من المؤسسات العاملة لحق العودة، وخصوصاً في أوروبا، وحصوله في عام ٢٠١٥ على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الذي يُعدّ أحد أبرز الإنجازات النوعية لحركة التمسك بحق العودة في الداخل والخارج.

---

(٩٩) لم يعد موجوداً.

مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/ شمل

مؤسسة ثقافية بحثية غير حكومية معنية بأوضاع اللاجئين والشتات الفلسطيني والدفاع عنهم. تأسس مركز شمل سنة ١٩٩٥ بمبادرة من مجموعة أكاديميين شعروا بالحاجة إلى دراسة المسائل المتعلقة بقضية اللاجئين من منظور علمي يخدم قضية الشعب الفلسطيني.

يهدف مركز شمل إلى زيادة الوعي بأوضاع اللاجئين والشتات الفلسطيني وحقوقهم الأساسية والمشاكل التي يواجهونها، والعمل على صياغة سياسية متماسكة طويلة الأمد بالنسبة إلى قضايا اللاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم الملحّة، وتقوية أشكال التفاعل والارتباط بين الوطن الأم والشتات الفلسطيني، وتقوية روابط الشتات الفلسطيني مع الوطن[١٠٠].

مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا

مؤتمر فلسطينيي أوروبا، عمل جماهيري تعبوي فلسطينيي ربط نفسه بمبدأ التمسك بحق العودة، وشكل منطلقاً لنهوض العمل الفلسطيني العام على مستوى القارة الأوروبية.

بدأت فكرة المؤتمر بمبادرة من مركز العودة الفلسطيني في لندن، صيف العام ٢٠٠٣، بعد توقيع شخصيات فلسطينية رسمية وغير رسمية «وثيقة جنيف»، التي تضمنت تنازلاً عن حق العودة، وتزامنت مع المبادرة العربية التي تبناها مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢، التي لم تتعامل كذلك بجدية مع حق العودة الفلسطيني لصالح تطبيقه. فقد نصّت المبادرة، بعد التعديل اللبناني، على «حل عادل متفق عليه» لقضية اللاجئين. وبذلك أُخضع حق العودة لمبدأ التفاوض.

وقد عقدت ٢٠ مؤتمراً سنوياً في سبع دول أوروبية مختلفة دون انقطاع باستثناء التوقف العالمي بسبب جائحة كورونا. وكان الحرص منذ المؤتمر الأول على البُعد الوحدوي الوطني، وقد انعكس ذلك في كل المؤتمرات بوضوح.

---

(١٠٠) مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/ شمل، **لم يعد موجوداً**، انظر: الهيكل التنظيمي للمركز: https://n9.cl/4lmz3

كذلك تركيز المؤتمر وربطه بصبغة واضحة بتمسك فلسطينيي أوروبا بحق العودة، لذلك فإن المؤتمر أسهم بجدية في تيار التمسك بحق العودة ورفض المشاريع التي تقفز تتجاهله.

وتأسّست من رحم مؤتمرات فلسطينيي أوروبا مؤسسات مركزية تعمل على المستوى القارّي، مثل «أوروبيون من أجل القدس» و«الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة»، و«المبادرة الأوروبية للدفاع عن الأسرى»، و«المبادرة الأوروبية لإزالة الجدار والمستوطنات» و«الشبكة الأوروبية للدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين»، و«تجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا»، واتحادات وجمعيات للمهندسين والمعلمين والنساء والشباب، إلخ. وعملت هذه المؤسسات على التواصل مع شخصيات مهمة ومؤثرة ومفيدة للعمل الفلسطيني في أوروبا، سواء الفلسطينية أو العربية أو العالمية. ومنحت الفرصة لاكتساب خبرات في حقل العلاقات العامة، ما ساهم في صقل التجربة. فقد شارك في المؤتمر خلال السنين الماضية مئات الشخصيات العامة النافذة.

وحافظت على الهوية العربية والإسلامية للفلسطينيين وبلورتها عند الأجيال الجديدة، وغذّت الشعور الوطني والانتماء لديهم، وأسهمت الشعارات والرموز الفلسطينية، كالعلَم والكوفية ولبس الثوب المطرّز للنساء والبنات، والدبكة الفلسطينية، والأهازيج الشعبية، في أن تغدو أدوات فاعلة في تعزيز الهوية، بل تعدّت الفلسطينيين إلى العرب والمسلمين وعامة الأوروبيين الذين أمّوا المؤتمرات.

وتحوّلت المؤتمرات لاحقاً إلى محفّز لهؤلاء كي ينتظموا في أعمال لفلسطين ودعم القضية، وأوجدت منتدى تعارف سنوي بين الفلسطينيين في أوروبا، وأدّت إلى تقوية العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، على توزع بؤر الشتات التي حلّوا بها، وخصوصاً تعارف الأقران من الجيل الفلسطيني الجديد، والحرص على تبادل العناوين وسبل التواصل الثنائي، ليتحقق التفاعل المتبادل بين انعقاد المؤتمرات.

لقد أثبتت المؤسسات الأهلية الفلسطينية ذات البعد الشعبي الأهمية الاستراتيجية لدور الشعب الفلسطيني في تثبيت الحقوق والتصدي لمحاولات

القفز عنها، والحفاظ على ديمومة القضية وبقائها حية، وإفشال المخططات والمخاطر التي تتهددها.

ثامناً: تضحيات الشعب الفلسطيني (الشهداء والأسرى والجرحى)

عمّت فلسطين طوال سنوات النكبة، وخصوصاً في المخيمات، ثورات وانتفاضات في وجه الاحتلال الإسرائيلي، سعياً لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني وإظهار إرادته في التمسك بحقوقه كاملة غير منقوصة، وعلى رأسها حق العودة.

ولمعرفة الاحتلال الإسرائيلي بالبعد الاستراتيجي لحراك الشعب الفلسطيني، فقد قابله في محاولة لإيقافه وإخماد جذوته بكل وسائل البطش والتنكيل، مستخدماً كل الأدوات اللاقانونية في ذلك بين قتل واعتقال وتشريد وتنكيل، وهو ما نتج منه ارتقاء عشرات آلاف الشهداء، واعتقال مئات الآلاف من الأسرى، ومثلهم إصابات الجرحى، منهم عشرات الآلاف من ذوي الإعاقات الدائمة، والأعداد في تصاعد مستمر على طريق التحرير والعودة، سواء في أثناء الاشتباكات المباشرة مع قوات الاحتلال داخل الأراضي المحتلة، أو خارج فلسطين في أثناء الاجتياحات المتكررة للمخيمات والتجمعات الفلسطينية في دول الجوار، ولا سيما الأردن ولبنان وسورية التي تضم أكثر من ٧٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين[١٠١].

وعلى سبيل المثال، فقد قدّر الجهاز الفلسطيني للإحصاء الفلسطيني عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة عام ١٩٤٨، وحتى آذار/مارس ٢٠٢١ (داخل فلسطين وخارجها) بنحو مئة ألف شهيد[١٠٢]، فيما دلت إحصائيات لنادي الأسير الفلسطيني (غير حكومي) على أن إسرائيل اعتقلت نحو مليون فلسطيني منذ عام ١٩٦٧ (تاريخ احتلال الضفة الغربية وقطاع

(١٠١) محسن صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٢٨.

(١٠٢) علا عوض، «رئيسة مركز الإحصاء الفلسطيني، ستعرض الذكرى السنوية ٤٥ ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني**، ٣٠ آذار/مارس٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣):

http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3955

غزة) حتى نيسان ٢٠٢٠[١٠٣]، بقي منهم حتى نهاية شهر آذار ٢٠٢١ نحو ٤٤٥٠ أسيراً، بينهم ٣٧ أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين نحو ١٤٠ طفلاً، وعدد المعتقلين الإداريين نحو ٤٤٠ معتقلاً[١٠٤].

يضاف إلى هذه الأرقام والإحصائيات في حجم التضحيات، وخلال السنوات التالية لرصدها وفي ظل العدوان على غزة (سيف القدس ٢٠٢١، وطوفان الأقصى٢٠٢٣)، فقد كانت حصيلة شهداء معركة سيف القدس ارتقاء نحو ٢٠٠ شهيد فلسطيني. وفي معركة طوفان الأقصى التي لا تزال مستمرة حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب، فقد بلغ عدد الشهداء والمفقودين ٦١١٨٢ شهيداً ومفقوداً تحت الركام، فيما بلغ عدد الجرحى ١١١ ألف جريحاً خلال الفترة ما بين ٧/ ١٠/ ٢٠٢٣ حتى ١٨/ ١/ ٢٠٢٥[١٠٥].

فمواكب الشهداء على طريق التحرير والعودة حافظت على الوجود الوطني الفلسطيني، وصقلت هويته وأعطت دافعاً كبيراً للمدّ الثوري، وتركت أثراً عظيماً في المجتمع الفلسطيني منح ذوي الشهداء وأبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان العزيمة للمضي على ذات الطريق لتحقيق الهدف الذي قدم الشهداء لأجله أرواحهم، والتمسك بثوابتهم الوطنية الفلسطينية والتجذر في الأرض وبذل المال والنفس في مواجهة الاحتلال، وأوجد حالة من التضامن العربي والإسلامي والدولي مع قضيتهم.

كذلك أسهمت حالة التضحية بين الشهداء والأسرى والجرحى واللجوء في رسم ملامح الطريق للأجيال المتلاحقة عبر مسيرة النضال الفلسطيني، ورسخت لديهم القناعة بضرورة الاستمرار على هذا الطريق لاسترجاع ما اغتُصِب بالقوة من قبل الكيان الصهيوني خلال عقود الصراع السابقة، وكان للشهداء والجرحى والأسرى الفضل الأكبر، لما تنطوي عليه هذه الصفات من رمزية تؤجج الشارع وتوقظ الهمم.

---

(١٠٣) قيس أبو سمرة، «الأسير الفلسطيني..حقائق وأرقام، **وكالة الأناضول**، ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/c9brm

(١٠٤) «عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال عام ٢٠٢١»، **وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣):
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=jcig5ma27915867243ajcig5m

(١٠٥) بيان صحفي رقم ٧٣٤، «أهم إحصائيات الإبادة الجماعية على غزة طوال ٤٧١ يوماً»، **المكتب الإعلامي الحكومي**، ٠١ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

تاسعاً: متانة الأواصر الاجتماعية وروح التكافل (العائلة والقرية والمدينة)

وجد اللاجئ الفلسطيني نفسه بعد نكبة ١٩٤٨ بلا حول ولا قوة، عندما فقد عنصراً أساسياً من عناصر تماسكه، ألا وهو الأرض ومصدر العيش. ولعبت العائلة والعشيرة والقرية دوراً كبيراً في إنقاذ الشعب الفلسطيني والحفاظ على بقائه واستمراريته، نظراً لما كانت تتمتع به من قوة وتماسك في مجتمع ما قبل ١٩٤٨، فمكنته من استعادة التوازن وبناء القوة وترميم البنية الاجتماعية في الشتات. حتى إن قيم وأعراف العائلة والقرية، وخصوصاً في مجال الترابط الأسري، ظلت مسيطرة إلى مدة طويلة داخل مخيمات اللجوء، خصوصاً أن كثيراً من القرى حافظت على تجاورها في المسكن في المخيمات وسُمّيت العديد من الأحياء باسم هذه القرى أو العائلات أحياناً[١٠٦].

كذلك شكلت الأسرة الدعامة الأساسية في تكوين شخصية الفرد وتنمية الحسّ الوطني والوجداني لديه من خلال تلقينه القيم واللغة والعقيدة والمبادئ المتعلقة بهوية الجماعة الوطنية التي ينتمي إليها[١٠٧]، وتُعَدّ مرحلة الطفولة من أهم المراحل لغرس المفاهيم والمعارف والقيم، وخصوصاً المتعلقة بالوطن، وذلك لأن ترسيخها في هذه المرحلة وتنشئة الطفل عليها يجعلها عنصراً مكوناً في بناء شخصيته. فالأسرة أو العائلة بالمفهوم الواسع تشكل المؤسسة التعليمية الأولى لأفرادها، وتلعب دوراً كبيراً في تنشئتهم تنشئة وطنية. فعلى صعيد الأسرة الفلسطينية تجدها تغتنم كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول الوطن والتعريف بتاريخه وجغرافيته وتراثه وبالنكبة وأسبابها ولماذا هي خارج وطنها.

---

(١٠٦) قدورة، ياسر، «**تفعيل دور العائلة الفلسطينية في الدفاع عن حق العودة**»، ورقة قُدمت إلى **ندوة قضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة في ظل التحديات الدولية والإقليمية، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج**، (بيروت، ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩).

(١٠٧) عبد الرحمن، برهان، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، جامعة النجاح أنموذجاً**، (أطروحة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٠.

ولجأت العائلة الفلسطينية المهجرة، من أجل البقاء، إلى استراتيجيات متشابهة إلى حد كبير ـ بغضّ النظر عن مكان وجودها ـ إلى الحفاظ على تماسكها، سواء في مخيمات اللاجئين، أو بين العائلات التي انتقلت للعيش في المدن والقرى المجاورة للمخيمات، إلى درجة تفوّق تماسك العائلة الممتدة في باقي أجزاء المجتمع. وقد تمكنت من ذلك بعدة طرق، بعضها مقصودة وواعية، وبعضها جاء نتيجةً عفوية وحتمية للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها العائلة الممتدة(١٠٨).

فعلى سبيل المثال، تجمّع اللاجئون في بعض المخيمات على أساس الانتماء إلى القرية والقرابة. ففي مخيم عايدة في منطقة بيت لحم، شكل السكان من أصل قرية راس أبو عمار ٢١,٥٪ من سكان المخيم، ومن قرية بيت نتيف ٢٠,٩٪، ومن المالحة ١٤٪، ومن دير أبان ١٠,٩٪، ومن علار ٨,٧٪؛ بينما جاء الباقي من أصول ١٨ قرية فلسطينية، وكانوا أقل من نصف سكان المخيم(١٠٩).

إن حالة التشتت والهجرة أذابت بعض الفوارق الاجتماعية الحادة التي كانت موجودة بين السكان من ناحية التوزع الجغرافي في مرحلة ما قبل النكبة، كزواج المدني بفلاحة، أو البدوي بمدنية أو العكس، فحالات المصاهرة ودوامها التي حصلت بين هذه الشرائح بعد وجودها في مكان واحد وبحالة لجوء، أدت إلى ارتباط كبير وعالٍ بالوطن فلسطين.

واستطاعت العائلة الفلسطينية ترسيخ حق العودة إلى فلسطين لدى الأجيال المتعاقبة من خلال إبراز تمسكها بهذا الحق وتوريث التمسك به النابع من الذاكرة الجماعية المتمثلة بارتباط العائلات بمدنها وقراها الأصلية في فلسطين، وتعزيز انتماء الأجيال الصاعدة إلى مدنها وقراها الأصلية خصوصاً، وإلى كل فلسطين عموماً، حيث إن اللاجئين من مختلف الأعمار وأماكن الإقامة، يعرّفون عن أنفسهم بالإشارة إلى مدنهم وقراهم التي هُجِّروا

---

(١٠٨) كناعنة، شريف، **دراسات في الثقافة والتراث والهوية** (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠١١)، ص٤٢٣.

(١٠٩) القلقيلي، عبد الفتاح، وأبوغوش، أحمد، **الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم** (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين/ بديل، بيت لحم، ٢٠١٢)، ص٣١.

منها. فعلى سبيل المثال، وثقت دراسة بعنوان «التنشئة الوطنية للأطفال الفلسطينيين في قطر»، أجريت على التلاميذ الفلسطينيين بالمدراس القطرية تتراوح أعمارهم بين ١١ ـ ١٦ سنة، ووجد أن ٥٥٪ يعتبرون دور الأب حاسماً، فيما قال ٢٣٪ إن للوالدين دوراً أساسياً. وقال ٩٪ منهم إنهم تعلموا الولاء الوطني من أمهاتهم، وتعلم ٣٪ عن فلسطين من إخوتهم أو أصدقائهم أو من الإذاعات. في حين قال ٩٪ فقط إنهم تعلموا الولاء الوطني من مُدرّسيهم. ورداً على سؤال عن مستوى النقاشات السياسية في شأن الفلسطينيين وفلسطين، قال ١٦٪ إنهم يناقشون المسألة الفلسطينية مع أهلهم طوال الوقت، وقال ١٥٪ إنهم يناقشونها معظم الأوقات، و٤٠٪ أحياناً، و٥٪ نادراً، وقال ٢٪ إنهم لا يناقشونها أبداً. ومن أصل ١٠٠ تلميذ وُلِد أغلبهم في الأردن أو قطر، يعيش معظمهم في قطر منذ سنّ العاشرة، أجاب ٩٧٪ عن السؤال: «من أين أنت؟ فردوا: من فلسطين، أو سموا بلداتهم وقراهم التي ينحدرون منها»[١١٠].

كذلك لجأت العائلات في سبيل ترسيخ هذا الحق إلى سلوك العديد من السبل، أبرزها ترديد حكاية التهجير واللجوء الفلسطينية، وسرد تفاصيلها وبيان إجرام الاحتلال ووسائله للسيطرة على أراضيهم وقراهم التي أصبحت محظورة عليهم. فالآباء والأجداد يسترجعون ذاكرتهم إلى ما قبل النكبة، كوصف الأرض والعمل في الزراعة وقطاف الزيتون والحصاد، أو ما بعدها، كقصة اللجوء وما ترافق معه من مآسٍ وويلات، حتى غدا أغلب الجيل الجديد يحنّ إلى فلسطين كما يحنّ إليها آباؤهم وأجدادهم.

إن استمرار الشعب الفلسطيني في إبقاء هذا التوجه في استحضار التاريخ بصوره المختلفة أنتج واقعاً جديداً يرسم خريطة مستقبله، ممهداً لاستعادة حقوقه، حيث إن إحياء الذكريات له دور عظيم ومحوري في بقاء القضية حيّة عبر الأجيال، وفي استمرار المفردات المهمة من دون

---

(١١٠) الغبرا، شفيق، **ذاكرة فلسطين ـ النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، بيروت، ٢٠١٨، ط ١)، ص١٨٨، فرح، توفيق، «التنشئة الوطنية للأطفال الفلسطينيين في قطر»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (العدد ١٩، تموز/ يوليو١٩٧٩)، ص٤٤ ـ ٤٥.

تغيير بالعموم، بل أسهم في صقل الهوية الفلسطينية الوطنية بأبعادها القومية العروبية ووعائها الإسلامي للمسلمين والمسيحيين الفلسطينيين على حد سواء.

عاشراً: الروابط العائلية

تُشكّل الروابط العائلية إطاراً حيوياً لجمع شمل العائلة الفلسطينية بعد النكبة وما تبع ذلك من تشتيت للمجتمع الفلسطيني، حيث أصبحت العائلة الواحدة موزعة بين الداخل الفلسطيني وفي الشتات. إلى ذلك، فرضت الحاجة الماسّة للاجئين إنشاء هذه الروابط للحفاظ على هويتهم الثقافية ومواجهة تحديات التأقلم مع المجتمعات، وتعزيز تمسكهم بحقهم في العودة إلى قراهم ومدنهم. فالقرية أو المدينة تُوحّد أبناءها لتحدّي الصعاب لحماية ذاكرتهم وماضيهم وتاريخهم وأغانيهم ولهجاتهم المتمايزة وتقاليدهم وروابطهم، فأصبحت القرية راسخة في أذهان الأجيال المتعاقبة في أدقّ تفاصيلها، كأنهم عايشوها رأي العين[١١١].

ويحمل هذا التشكيل الاجتماعي كثيراً من الإيجابيات، منها تعزيز مفاهيم التكافل، وإعانة المحتاج داخل العائلة، ونشر المحبة والودّ والتناصح الدائم. وإن وجود مرجعية عائلية عند أفرادها يدفعهم إلى التفكير والمشورة قبل الإقدام على أي أمر أو تصرُّف[١١٢]. كذلك تسهم الروابط العائلية والقرابية والعشائرية في إحداث كثير من التأثيرات الخارجية الإيجابية في المجتمع الفلسطيني، من خلال تقديم الدعم العائلي إلى الطلاب وطالبي العفاف والمحتاجين، إلى جانب التدخل في حالات الطوارئ، وخصوصاً في الأوساط الفقيرة، مثل مواجهة العوز، وفي إسناد ضحايا الاحتلال ودورها في التماسك خلال الانتفاضة، إذ إنها اعتمدت على أنماط غير رسمية من التكافل الاجتماعي، على اعتبار أن الدور الوظيفي للعائلة

---

(١١١) الغبرا، ذاكرة فلسطين ـ النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت، مرجع سابق، ص١٨٦.

(١١٢) عبد الكريم، فلسطين، «رابطة العائلات.. مبادرات اجتماعية جديدة تلغي «عشوائية» الشباب»، **وكالة الرأي الفلسطينية**، ٠٦ آب/ أغسطس ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): http://alray.ps/ar/post/170701

الفلسطينية من مقومات الصمود، فأسهمت الأسرة الفلسطينية في التكييف مع ظروف الأزمة وانقطاع الدخل أو تدنّيه، خصوصاً في ظل عدم وجود دولة فلسطينية، وأسهمت الروابط العائلية في مواجهة الأزمات المختلفة[١١٣].

علاوة على ما سبق، إن إعادة تجمّع وتكتل أفراد العائلة له دور كبير في ترسيخ وتقوية العلاقات الاجتماعية بين أبناء القرية أو المدينة الواحدة، ويعزز العلاقات الاجتماعية ويعيد بناءها على أسس متينة، وتتيح مجالاً للتعارف والمحبة بين أفرادها، ويلقي بظلاله على التفاعل المجتمعي بين العائلات. فالمجاملات والزيارات والتقارب تكون حاضرة باسم العوائل، كذلك إن الاهتمام بتجميع العائلة يوجِد التنافس الإيجابي بين عناصرها وأفرادها في العلم وطلبه، والعمل والاجتهاد بهذه الأمور وغيرها[١١٤].

لقد أسهمت التحولات التي حصلت بعد اتفاقية أوسلو، وغياب المؤسسات الوطنية الجامعة، في مقابل نمو البُنى المؤسساتية التي تمثل أو تخدم فلسطينيي الأرض المحتلة واختزال الفكرة الوطنية في الخطاب السياسي الرسمي بالهوية الجغرافية، في مقابل الهوية التاريخية بتشكيل الروابط العائلية، حيث باتت أولويات سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ تتمحور حول رفض الاحتلال وممارساته التي تهدد وجودهم وأمنهم الاجتماعي والسياسي وبالتحديد الاستيطان والحصار والتهويد والفقر والبطالة وغير ذلك. وبات من أولويات الأقلية الفلسطينية في إسرائيل النضال ضد التمييز العنصري وفرض الاعتراف بحقوقها كأقلية وطنية. أما فلسطينيو الشتات، فباتوا أكثر تشبثاً بحق العودة وبالحق في التمثيل، لشعورهم بأنهم على هامش المشروع الوطني جراء تغييب منظمة التحرير ومؤسساتها لهم وتقديم هدف إقامة الدولة المستقلة على حقهم في العودة. فحاول الفلسطينيون في مختلف أماكن وجودهم من خلال الهويات العائلية والمحلية أو الجهوية تأكيد ذاتهم في خضمّ تفاعلهم مع الأوضاع اليومية التي

---

(١١٣) أبو زاهر، نادي، **دورالنخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ط ١).

(١١٤) عبد الكريم، «رابطة العائلات.. مبادرات اجتماعية جديدة تلغي «عشوائية» الشباب»، مرجع سابق.

يعيشونها، فتعززت الروابط العائلية والتضامنيات الجهوية من خلال تأسيس تشكيلات مجتمعية ممأسسة تعبّر عنها في التجمعات الفلسطينية كافة، مثل الجمعيات العائلية والجهوية التي برزت بشكل واسع في الأراضي الفلسطينية[١١٥].

وتعدّى ذلك السلوك العائلي إلى المنافي البعيدة في الغرب الأوروبي والأمريكتين، فتشكلت بؤر عائلية وعشائرية وقروية في أماكن جغرافية محددة ومتعددة حول العالم في مجتمعات صغيرة تمتد في أصل نشوئها إلى القرية أو المدينة التي هجروا منها عام ١٩٤٨، وأصبحت أسماء القرى والمدن المتداولة يومياً بين الفلسطينيين تطرق الآذان، وباتت مألوفة لكل من يتعامل معهم من كثرة ترددها.

بالمقابل، عزز الحراك العائلي الفردي في إعادة لمّ شمل العائلات الفلسطينية ظهور بعض المؤسسات الأهلية الهادفة إلى تحقيق هذا الأمر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أطلقت مؤسسة «هوية» في لبنان، إحدى الدول المضيفة للاجئين، «المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية» الذي يعتني بمتابعة أصول العائلات الفلسطينية وفروعها، ابتداءً من الجدود الذين وُلدوا وعاشوا في فلسطين، وصولاً إلى الأحفاد الذين انتهى بهم الأمر في المنافي. ويوثق المشروع لهذه الجذور، ويرسم شجرتها، ويعمل على تفعيل انتماء هذه العائلات إلى فلسطين وحفظ حقهم بالعودة إليها، والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للعائلات الفلسطينية والحيلولة دون ذوبانها في المجتمعات التي تعيش فيها، وتحصينها من التباعد والتفكك، في ظل عمليات الهجرة والتهجير المتكررة، وإتاحة المجال للأجيال الجديدة للتواصل والتفاعل الاجتماعي فيما بينها. وذلك من خلال العديد من الآليات والوسائل، كالتواصل المباشر مع روابط العائلات، والقيام بنشاطات مشتركة حيث أمكن، والقيام بجمع شجرة العائلة الفلسطينية وفق منهجية علمية وموضوعية، مع تحرّي الدقة في جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها، ومن ثم نشر هذه المعلومات وتوثيقها على الموقع الإلكتروني

(١١٥) مجموعة مؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، في الهوية والمقاومة والقانون الدولي**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ط ١)، ج ١.

وتمكين العائلات من الولوج إلى هذه المعلومات، وتسهيل عمليات التواصل بين أفراد العائلة الواحدة[١١٦].

وحول أهمية العمل المؤسسي في هذا المجال، يقول الأستاذ ياسر قدورة، مدير مؤسسة المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية ـ هوية: «بدأ التأسيس لمشروع هوية عام ٢٠٠٨، وانطلق فعلياً عام ٢٠١١، وهو مشروع وطني يسعى للحفاظ على جذور العائلات الفلسطينية، إذ يحمل على عاتقه الحفاظ على حق الإنسان الفلسطيني بأرضه المحتلة، سواء الذين بقوا داخل الوطن، أو الذين يقبعون في الشتات منذ عشرات السنين.

ونعمل على دعم الفلسطيني حيثما كان، ليطالب بحقه مدعوماً بالوثائق والصور والروايات التاريخية الصحيحة. لذلك، حرصنا على الاهتمام بتوثيق تاريخ كل عائلة فلسطينية وحاضرها، بغضّ النظر عن حجمها أو طائفتها أو حتى وضعها الاقتصادي أو نفوذها السياسي».

ويهدف مشروع «هوية» إلى توثيق كل ما يمكن توثيقه، مثل شجرة العائلة، تاريخها، وشهادتها على النكبة، والوثائق من أوراق ثبوتية إلى أوراق ملكية الأرض (الكواشين)، إضافة إلى صور العائلة، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة لوضع ما يُجمَع بين يدي الجيل الجديد كي يكون مادة تدعمه في المطالبة بحقه في قريته أو مدينته.

وما يقدمه المشروع ليس بحوثاً في علم الأنساب بقدر ما هو شهادات ودراسات تاريخية لإثبات حقوق الشعب الفلسطيني والحفاظ على هويته. كذلك العمل على تعزيز التواصل بين أفراد العائلة الذين تفرقوا وتشتتوا بفعل النكبات المتكررة التي حلت بالشعب الفلسطيني، وتوثيق الصلة بين الأجيال الجديدة ومن عاشوا في فلسطين وشهدوا نكبتها.

أما عن آلية عمل المشروع، فإن العمل يتم على بناء شجرة العائلة الفلسطينية، إذ تجاوز عدد شجرات العائلات التي جُمعَت منذ انطلاقه عام ٢٠١١ حتى اليوم ٦٥٠٠ شجرة عائلة (خلال ١٤ سنة من العمل) ضمّت

(١١٦) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي: مؤسسة هوية «**المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية**» http://www.howiyya.com/Home

قرابة مليون فرد (من الأحياء والأموات) من مناطق مختلفة حول العالم، وبعض هذه الشجرات كان موجوداً في الكتب والمراجع، والبعض جُمع من العائلات مباشرة، ومعظمها منشور على الموقع الإلكتروني للمشروع.

ومن المشاريع الأساسية التي تعمل عليها «هوية»، توثيق ذاكرة شهود النكبة، ضمن برنامج لتوثيق تاريخ القرى والعائلات الفلسطينية، ويعمل على مقابلة كبار السن الذين وُلدوا في فلسطين وشهدوا نكبة عام ١٩٤٨، ويسجل شهاداتهم بالصوت والصورة، وينشر مضامين المقابلات بأشكال متعددة عبر وسائل الإعلام الحديثة.

وقد أنجزت «هوية» خلال ١٤ سنة من عملها قرابة ١٠٠٠ مقابلة مصورة مع شهود النكبة المنتمين إلى قرابة ١٢٠ قرية ومدينة فلسطينية، وبثّت أكثر من ٩٠٠ فيلم قصير من هذه المقابلات على موقعها الإلكتروني ومواقع التواصل.

ويشمل المشروع أيضاً «بنك صور شهود النكبة» الذي يهدف إلى جمع صورة لكل شخص شهد نكبة عام ١٩٤٨، حتى لا يكونوا في المستقبل مجرد أرقام وأسماء.

كذلك أطلقت مشروع «حكاية وطن» الذي يسلط الضوء على المدن والقرى الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ويزيد الوعي بما تعرضت له هذه البلدات من هدم وتهجير.

ومن المشاريع الأخرى «بصمة عائد»، وهو حلقات مصورة تسلط الضوء على أعمال قام بها الشعب الفلسطيني، وأسهمت في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، ولا سيما في مجال التوثيق للتراث والبلدات والعائلات الفلسطينية.

ويشهد الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي لمؤسسة «هوية» تفاعلاً كبيراً، إذ يتيح الفرصة أمام الفلسطينيين للمشاركة في التوثيق لعائلاتهم عبر الموقع وما يرافقه من صفحات خاصة بالمشروع على منصات التواصل الاجتماعي، فهناك مساحة تفاعل يومي بين إدارة المشروع والمتصفحين، وكذلك بين المستخدمين أنفسهم الذين يتعارفون من خلال الموقع والذين تربطهم صلة قرابة.

وأولت «هوية» في عامها الأخير اهتماماً خاصاً بالوثائق، ولا سيما من الأرشيف البريطاني، ومن الصحف الفلسطينية القديمة، فحرصت على الاستفادة من هذه الوثائق في تبيان الكثير من المعلومات المتعلقة بالبلدات والعائلات. وحرصت على تزويد العائلات بما يخصها من وثائق، وقد لاقت هذه الخطوة اهتماماً كبيراً، ولا سيما لدى العائلات التي استطاعت الحصول على صور ومعلومات نادرة لم تكن متوافرة لديها سابقاً، وقد نشرت أكثر من ١٨ ألف وثيقة على موقعها الإلكتروني.

ومن أهم المشاريع التي عملت عليها هوية في سنوات عملها، تدريب الشباب على التوثيق من خلال دورات تدريبية سريعة تركز على مصادر المعلومات وطرق تحليلها، وتوظيف هذه المهارات لجمع تاريخ العائلة أو البلدة، وقد خرّجت قرابة ٤٥٠ متدرباً من خلال هذه الدورات. وتركز «هوية» في مسار عملها على أن هذا النشاط لا يهدف إلى تكديس المعلومات، بل الأهم نشرها وتوظيفها في تحقيق الهدف الأساس، ألا وهو تعزيز تمسك العائلات والأجيال الفلسطينية الصاعدة بحقها بالعودة إلى موطنها في فلسطين[١١٧]

لقد نجح جيل النكبة داخل فلسطين وخارجها، ضمن منظومة العائلة، في توريث القضية بكل مفرداتها (التهجير ـ الأرض ـ حق العودة ـ التمسك بالثوابت...) للأجيال اللاحقة، فكانت فلسطين حاضرة في أذهان الأبناء والأحفاد؛ فلا الكبار ماتوا، حيث إنهم عاشوا باستمرار فكرة الارتباط بالأرض والرجوع إليها، التي حملها أولادهم وأحفادهم، ولا الصغار نسوا، بل أضحوا أكثر صلابة وشراسة في طلبهم لحقوقهم.

هذا النجاح، رغم قوة الصهر التي يتعرض لها اللاجئون على كل الأصعدة، يشكل علامة بارزة على طريق استعادة الحقوق الفلسطينية، ويعبّر عن فشل المشروع الصهيوني في كسر إرادة الشعب الفلسطيني. ويمكن قراءة هذا النجاح واستشراف مستقبل الصراع حول فلسطين ومآلاته من خلال عنصر الشباب الفلسطيني في الشتات المتفاعل مع قضيته في كل دول

(١١٧) قدورة، ياسر، باحث فلسطيني والمدير العام لمؤسسة هوية، مقابلة مع الباحث، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، بيروت.

اللجوء، حيث إن الشباب هم الشريحة الأكثر فاعلية في الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات والمهرجانات والحراك الشعبي والثوري.

من جهة أخرى، لم يقتصر توريث القضية على فلسطينيي الشتات فقط، إذ حرص الفلسطينيون المهجرون داخل وطنهم، الذين تبلغ نسبتهم حوالى ٢٥٪ من فلسطينيي ١٩٤٨ على تنظيم مسيرات إلى أراضي قراهم المدمرة بمشاركة جماهيرية معظمها من الشباب والأطفال، تظهر فشل قوانين إسرائيل العنصرية الرامية إلى شطب الذاكرة الجماعية لفلسطينيي الداخل وتشويه هويتهم[١١٨].

حادي عشر: حفظ التراث والعادات والتقاليد

في سياق الجهود المبذولة للتصدي لمحاولات الاحتلال في طمس الهوية وسرقة التراث الفلسطيني، شكلت الجهود الفردية في البداية دعامة هامة من دعائم حفظ التراث الشعبي وصيانته، وشهد المجتمع الفلسطيني عدداً لا بأس به من التراثيين ـ أكاديميين كانوا أو فنيين ـ كرّسوا بحثهم ووقتهم وجهدهم من أجل حفظ جانب أو أكثر من جوانب هذا التراث من الضياع والنسيان والسرقة، وجمعوا العديد من الأدوات التراثية، حتى أصبحت بيوت البعض منهم عبارة عن متاحف تراثية.

غير أن مهمة الحفاظ على التراث تحتاج إلى قدرات مالية وطاقات علمية توحد الجهود والطاقات وتنظمها وتوجهها الوجهة السليمة في إطار أشمل وأعمّ، ففرضت الحاجة إقامة المؤسسات التراثية التي تكون من خلالها أقدر على السير بخطى حثيثة وراسخة في ميدان الاهتمام بالتراث الفلسطيني وحفظه، خصوصاً أن هذا التراث كان ولا يزال هدفاً من أهداف الغزو الثقافي لطمسه وانتحاله، التي برزت بوضوح في النصف الثاني من القرن العشرين[١١٩].

---

(١١٨) «في ذكرى النكبة.. هل انحرفت البوصلة عن القضية الفلسطينية؟»، **المرصاد**، ٥ أيار/ مايو ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://cutt.us/wOVIW

(١١٩) أبو هدبا، عبد العزيز، «دور المؤسسات التراثية في الحفاظ على تراثنا الشعبي»، **المجموعة ١٩٤**، ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٨، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
http://group194.net/article/18298

وانطلاقاً من حرص الفلسطينيين على هويتهم الوطنية، أنشأوا المؤسسات من أجل رعاية التراث، في معظم المحافظات الفلسطينية. كذلك أُنشئت في فلسطين بشكل عام الفرق الشعبية والمتاحف الفولكلورية، التي تعكس التراث الشعبي الفلسطيني، وتبين مختلف جوانبه. ولم تقتصر العروض على الداخل الفلسطيني، بل شاركت هذه الفرق في العديد من المهرجانات الدولية والعالمية.

واهتمت هذه المؤسسات بالنواحي الفنية، وعلى رأسها **الدبكة الشعبية** وما يرافقها ويلزمها من أدوات موسيقية وأغانٍ وأزياء، وكان لهذه الفرق دور مرئي مهم في الحفاظ على هذا الجانب من جوانب التراث الفلسطيني، فقد قدّمت عروض الدبكة المنوعة في العديد من المناسبات، حيث كانت الأصالة هي التي تسيطر على ملامحها في الزي والعزف والغناء والحركات والأداء، وكان الدافع هو الوعي الجماهيري بأهمية التراث الفلسطيني وفنونه الشعبية[١٢٠].

وجدير بالذكر الدور الفعال الذي قامت به الجامعات الفلسطينية من أجل الحفاظ على التراث، حيث تنبهت الجامعات الفلسطينية للمسؤولية الملقاة على عاتقها في بناء الإنسان فكرياً وعقلياً ووجدانياً، فبالإضافة إلى دورها الرئيسي في التعليم والبحث العلمي، وفي خدمة الوطن والمجتمع، كان للجامعات الفلسطينية جهود موحدة لحفظ التراث في اتجاهين: الاتجاه الأكاديمي، حيث أدخل مساق لدراسة التراث الشعبي ضمن المساقات الجامعية في جامعة النجاح الوطنية وجامعتي بيرزيت وبيت لحم، وأكاديمية دراسات اللاجئين، وقد أعدّ الطلاب بحوثاً جيدة في مجال التراث، والاتجاه الفني، وأنشأت العديد من الجامعات فرقاً تراثية خاصة بها، وأقاموا المهرجانات التراثية في الداخل والخارج حيثما وُجدوا[١٢١].

---

(١٢٠) أبو هدبا، عبد العزيز، «دور المراكز والمؤسسات الفلسطينية في الحفاظ على التراث الشعبي وتطويره»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ـ وفا**، ٢٠٠٩، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3724

(١٢١) المراغي، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجا، مرجع سابق.

فبالنظر إلى مكونات التراث الشعبي الفلسطيني، نجد أن **الأدب الشعبي** في جانب كبير من جوانبه المختلفة (شعر، زجل، عتابا...) يحاكي الوطن والحنين إليه، والتغني بجماله ووصفه بطريقة وجدانية جميلة ويصور المجتمع الفلسطيني بشرائحه المختلفة، في حين أن اللهجات الفلسطينية تحمل قيماً تراثية وطنية لأنها تعبّر عن الهوية الفلسطينية، فيها تنطق الأمثال الشعبية التي هي نتاج تجربة شعبية طويلة ممتدة على الجغرافية الفلسطينية. أما الحكاية الشعبية، فهي إما قصة ينسجها الخيال الشعبي ويتناقلها الأفراد، أو وقائع وأحداث حقيقية تسير على لسان الأحفاد وتتوارثها الأجيال، فتجعل من أبطالها رموزاً يقتدى بهم. فيما عكس الغناء الشعبي الصورة الحية لأشكال الحياة وهمومها وعبّر عن مدى المزاج الوجداني الجماعي. فهناك الكثير من **الأغاني الشعبية** التي تُغنى في المناسبات الفلسطينية، كالحناء والزفة وما يعرف بالفلكلور الفلسطيني بالدحية والسحجة[١٢٢]، وتشملها الزغاريد الفلسطينية وما يرافقها من رقصات ودبكات شعبية، إضافة إلى الأغاني الشعبية التي تعبّر عن الحزن وتحكي عن آمال وأحلام وخيبات ومعاناة.

وتمثّل **الأزياء الشعبية** عنواناً بارزاً للشعب الفلسطيني، فهي سجل يحفظ بين طيّاته دلائل حال الأمة وعاداتها وتقاليدها، حيث يطرّز هذا السجل التاريخي على القماش، ما يجعل منه هوية ثقافية وتاريخية ويعبّر اجتماعياً عن ارتباط الإنسان بأرضه. ولكل قرية ومدينة فلسطينية زيّها الخاص بها، والزيّ الفلسطيني حامل الهوية الفلسطينية وشاهد على التاريخ الفلسطيني[١٢٣].

وفي هذا السياق، استخدم الفلسطينيون أساليب متنوعة من أجل المحافظة على التراث، ومن أجل لفت النظر إلى الثوب الفلسطيني وإلى أبعاده السياسية من جهة، والجمالية من جهة أخرى، فقامت مجموعة من

---

(١٢٢) جزء من التراث الفلسطيني تاريخ الدحية (نبذة عنها) الدحيّة أو الدحة كما يطلق عليها وهي رقصة بدوية تمارس في فلسطين والأردن وشمال السعودية وبوادي سورية والعراق وشبه جزيرة سيناء. والسحجة الفلسطينية، تراث فلسطيني ريفيّ قديم، يُقام في الأعراس، للتعبير عن الفرح والتكاتف والتعاضد.

(١٢٣) الخضراء، نجلاء، «التراث الشعبي الفلسطيني»، **الكاتب اليساري**، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/letij

السيدات الفلسطينيات، بمساعدة متطوعين شباب، وبرعاية مؤسسات أهلية ودولية، بحياكة وتطريز ثوب بطول ٣٢ متراً و٦٠ سنتمتراً، محطمات بذلك الرقم القياسي لأطول ثوب في العالم، وكان ذلك في مدينة الخليل في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩[١٢٤].

لقد حرص الفلسطينيون في الداخل والخارج على المحافظة على التراث في أثناء الاحتفالات الوطنية والمناسبات الخاصة كالأعراس وغيرها، وتضمينها الدبكة الشعبية والأغاني والمواويل والعتابا، وكذلك لبس الزي الشعبي (الأثواب الفلسطينية) والتباهي به وبألوانه وزخارفه الجميلة. وفي الخارج، استخدم الفلسطينيون رموزاً للهوية، منها **مفتاح البيت**، الذي أصبح يرمز إلى حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. وأدت هذه الرموز إلى توحيد الذاكرة الجماعية عن الوطن وورثها الأبناء عن الأجداد[١٢٥].

علاوة على ما مضى، اتخذ الفلسطينيون من التراث الثقافي شكلاً من أشكال النضال، إضافة إلى المجالات الأخرى، السياسية والدبلوماسية والفدائية، وكان لكل أداة من أدوات التراث الشعبي شكلٌ من أشكال المقاومة، فظهر ما يُسمى أدب المقاومة، وثقافة الصمود، وهي تعبير عن حالات إنسانية ووجدانية وإبداعية عاشها الشعب الفلسطيني في جميع مراحل تاريخه النضالي، فكان الشعراء والأدباء وفنانو الشعب الفلسطيني، أمثال إبراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود وعبد الكريم الكرمي ومحمود درويش وفدوى طوقان وسميح القاسم وعبد الرحمن بارود ويحيى برزق، وكتابات غسان كنفاني ومنير شفيق وإدوارد سعيد ووليد الخالدي وسلمان أبو ستة، ورسوم ناجي العلي وعلاء اللقطة، وغيرهم الكثير من مثقفي الشعب الفلسطيني الذين أسهموا في رفع الوعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن وجودهم كافة، وفي تعزيز حب الوطن والصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، ومقاومة آثار التهجير والغربة من ناحية أخرى. وكان في كتاباتهم توثيق للقضية الفلسطينية للأجيال المتلاحقة التي عرفت تفاصيل

(١٢٤) المراغي، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجا، مرجع سابق، ص١٠٢.

(١٢٥) المرجع السابق.

الأحداث التي مرت فيها القضية الفلسطينية من خلال التوثيق والأدب والشعر والقصة والرواية والأغاني والفنون التشكيلية[١٢٦].

كذلك تشكل العادات والتقاليد والقيم والآداب والفنون والكتب والأفكار والمعتقدات والملابس والأدوات المستعملة والفنون والعمارة والأقوال المأثورة والمناسبات العامة والاحتفالات والحكايات والرقص والألعاب والممارسات اليومية وغيرها، الهوية الكاشفة لتاريخ أي شعب، فهي تنطق بمثله وقيمه، وتصور عقائده الروحية والمادية، وتحاكي وجدانه وعواطفه التي تحرك في ذاته ملكة التعلق بالآباء والأجداد بأشكالها وصورها المختلفة، وتوثّق عُرى الارتباط بين الأجيال الحاضرة والسابقة واللاحقة. فهي بمثابة الدواوين التي تعمل على حفظ الذاكرة لتتناقلها الأجيال، وتسهم بشكل رئيسي في تكوين العقل الجمعي للشعب.

كذلك حافظ الفلسطينيون على أكلاتهم وحلوياتهم التي اشتُهروا بها مثل المسخن والمنسف والمقلوبة والكنافة النابلسية. لقد ساهمت حالة اللجوء ونشوء المجتمع الفلسطيني المختلط في تعرّف العائلات الفلسطينية إلى عادات وطباع المدن والقرى التي انحدروا منها، وتبادل الخبرات بينها، وكثيراً من المأكولات والحلويات لم تكن معروفة لدى سكان مناطق بعينها كالمناطق الصحراوية أو البحرية على سبيل المثال ثم أصبحت أكلات عامة يتناولها الجميع أينما كانوا، وقد أدى هذا التبادل إلى تعميق خريطة فلسطين في الشخصية الفلسطينية اللاجئة.

ومن أهم موروثات العادات والتقاليد الممتدة في التاريخ داخل المجتمع الفلسطيني، **القضاء العشائري** كعنوان رئيسي في الحفاظ على السلم الأهلي وتماسك المجتمع وإصلاح ذات البين والوساطة وتصفية القلوب.

ويمثّل الصلح أو القضاء العشائري أحد الأجهزة الاجتماعية الملزمة الأكثر تنظيماً وفاعليةً في المجتمع الفلسطيني، حيث يستندُ إلى المأثور الاجتماعي من الأعراف والقوانين ويساهم بشكل متقدم في ضبط السلوك

(١٢٦) المراغي، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجا، ص١٠٢، مرجع سابق.

الفردي والجماعي في العلاقات البينية والوقاية من وقوع الخلاف والحدّ من تفاقمه عند نشوبه في طور علاجه[١٢٧].

ومن نتائجه الإيجابية الواضحة داخل العشائر، أنه ثبت كتقليد حاز الأهلية ليمتد داخل المجتمعات الفلسطينية، واعتمدته منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية لاحقاً لإسناد الدوائر والمحاكم القانونية. ففي عام ١٩٧٩، صدر قرار عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٧٩ يحمل الرقم ٩٢٤/م/ ٩١٢، قرر بموجبه المجلس الوطني الفلسطيني تأسيس «الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح». ومع قدوم السلطة الفلسطينية، وجدت أنه لا مجال للاستغناء عن القضاء العشائري، وأنه والقضاء الرسمي يسيران في طريق واحد، لدعم سيادة القانون والوصول للعدالة وإحلال السلم الاجتماعي. فأعيد تشكيل «إدارة شؤون العشائر» بمرسوم رئاسي أصدره الرئيس ياسر عرفات، ونشر في مجلة الوقائع الفلسطينية الرسمية؛ بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٩٤، يقضى بإنشاء إدارة شؤون العشائر، بحيث تكون تابعة لمكتب الرئيس. وبتاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠٠٥، أُلحِقَت «دائرة شؤون العشائر والإصلاح» بوزارة الداخلية[١٢٨].

إن تناقل هذا التراث المتنوع من عادات وتقاليد وتمايز في اللباس واللهجة والدبكة، والأهازيج الشعبية، يُسهم في تعزيز الهوية الوطنية ورسم الصورة الذهنية للوطن، فهو بمثابة السجل التاريخي للشعب الفلسطيني وبوابة للمعرفة والاطلاع على تاريخ المدن الفلسطينية والعهود التي مرت بها، ومؤشر على مدى تجذّر الشعب الفلسطيني في هذه الأرض، ما يولد رغبة عالية بالانتماء والتمسك بالهوية وعدم تسلل اليأس إلى النفوس وتقديم الغالي والنفيس من أجل استرجاع الحقوق، ويرفع درجة الوعي بأهميتها ووجوب عدم التنازل عنها أو التفريط بها. ويتحول في مرحلة متقدمة إلى برنامج عمل ميداني يجسد هذه المفاهيم والمعاني بوسائل مُنوّعة حسب ظرف وإمكانات الجغرافية التي يعيش عليها هذا الشعب.

---

(١٢٧) جرادات، إدريس، **دراسة: الصلح العشائري وحلّ النزاعات في فلسطين**، (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٤) https://n9.cl/n0iiy

(١٢٨) «القضاء العشائري في فلسطين»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ـ وفا**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9238

في ختام هذا الباب، نجد لزاماً علينا أن نختم بجانب مهم في العوامل الذاتية كان له أثار سلبية في مسيرة الشعب الفلسطيني وهو محطة اتفاق أوسلو الذي جرى توقيعه بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، والذي اعتبره قطاع كبير من الشعب الفلسطيني أنه كارثة على القضية، وكرّس الاحتلال وأدى إلى انقسام حقيقي في الشعب الفلسطيني وما زالت أثاره قائمة حتى اليوم.

وفي نقطة أخرى، فإن طريقة إدارة الأمور في جسم منظمة التحرير الفلسطينية وتغييب أغلبية الشعب من أن تقول كلمتها في مسار استعادة الحقوق، وعدم إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، كل ذلك أضفى لسياسات لا يعتبرها قطاع عريض من الشعب الفلسطيني في صالح حقوقه، ومنها وليس على سبيل الحصر التنسيق الأمني مع الاحتلال ما بعد توقيع اتفاق أوسلو.

الباب الثاني

العوامل المكتسبة ودورها في بقاء القضية الفلسطينية حيّة

يُقصد بالعوامل المكتسبة تلك التي كان منشؤها أطرافاً غير فلسطينية، وأسهمت مباشرة في حفظ القضية وبقائها حية. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة أقسام:

- عوامل قومية وإسلامية.
- عوامل دولية.
- عوامل إسرائيلية.

أولاً: العوامل القومية والإسلامية

يعتبر الجوار العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً امتداداً جغرافياً طبيعياً لفلسطين، وهذا يمثل عمقاً استراتيجياً وارتباطاً عضوياً مصيرياً، بما يحمل ذلك من تاريخ وخصائص مشتركة وأخطار وهموم تتهدد العالم العربي على قوس واحد. وهذا هو التفسير التلقائي لمقولة المصير المشترك المرتبطة بالأمة العربية، ويعزى إلى هذا الحروب التي دخلتها الدول العربية مجتمعة من أجل فلسطين، إذ القضية حاضرة في الضمير والوجدان العربي الجمعي والقطري والشخصي على مختلف مشارب وخلفيات الدول والشعوب العربية.

ويشترك الشعب الفلسطيني بذات الخصائص التي يحملها الشعب العربي الذي سكن تلك المنطقة وما حولها، من لغة وعادات وتقاليد وهموم وتاريخ مشترك، لذلك استقطبت قضية فلسطين اهتمام العرب، واعتبروا ما تمرّ به فلسطين يشكل تهديداً لكل الأمة، وليس لفلسطين فحسب، فهي جزء رئيسي من الأمن القومي والقطري على حد سواء.

فبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وصدور «تصريح بلفور»، ثم احتلال بريطانيا لفلسطين، رفض العرب والفلسطينيون فكرة تقسيم سورية الطبيعية. ففي «المؤتمر العربي الفلسطيني الأول»، الذي عُقد في مدينة القدس مطلع شهر شباط ١٩١٩، شُدِّد على اعتبار فلسطين «جزءاً من سورية العربية، وعلى ارتباط سكانهما بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية»[١].

إلا أنه في أعقاب فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، والفرنسي على سورية ولبنان، فُصلَت فلسطين فصلاً تاماً عن محيطها الشامي وعن امتداداتها العشائرية في النقب وسيناء. إلا أن فرض الحدود الجديدة، وتأسيس نقاط عبور بين الدول، لم يمنعا الناس من استمرار التواصل والتبادل مثلما كانت الحال قبل فرض هذه التقسيمات الاستعمارية. نجد مثلاً أن التجارة بين نابلس ودمشق، وبين بيروت ويافا وحيفا، لم تنقطع. كذلك الأمر بالنسبة إلى هجرة العمالة بين هذه الأقطار. واستمرت المشاركة الثقافية والفنية، ثم أخذت تزداد في الثلاثينيات والأربعينيات مع تحسن تقنيات الاتصال والبث الإذاعي. وفي العقد الثاني من القرن العشرين، وبداية الثلاثينيات، أصبحت زيارة الفنانين العرب ظاهرة مكررة في أشهر الصيف. ومن الأسماء التي زارت الشام الشيخ سلامة حجازي، وعازف الكمان سامي الشوا، والموسيقي الحلبي الشيخ عمر البطش، وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأسمهان ونجيب الريحاني وبديعة مصابني وعلي الكسار ومحمد علي الأسطة. كذلك انتشرت في أسواق فلسطين ـ مع الانخفاض الملحوظ في نسب الأمية ـ الصحف والمجلات الثقافية من القاهرة ودمشق وبيروت، مثل «الهلال»، و«روز اليوسف»، و«المقتبس» (دمشق)، و«ألف ليلة وليلة»، و«البشير».

ومن المفارقات أن يزداد الارتباط الفني والثقافي والاقتصادي بين فلسطين ومحيطها العربي ويتعمق الحسّ العروبي في الضمير الجمعي

(١) الشريف، ماهر، «مكانة فلسطين وقضيتها في الوعي العربي»، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):

https://oldwebsite.palestine-studies.org/node/237309

الفلسطيني، في الوقت الذي كانت فيه فلسطين قد انسلخت عن سورية ولبنان من الناحية الإدارية والسياسية نتيجة السياسات الانتدابية[٢].

وكنتيجة مباشرة لما تبوأته فلسطين من مكانة كبيرة كان الحراك الشعبي العربي تجاه فلسطين مطلع القرن العشرين دفّاقاً حمل في طياته كل معالم التضحية والفداء. فقد تطوّع المجاهدون العرب والمسلمون للدفاع عن عروبة القدس وفلسطين وإسلاميتها، والمشاركة في انتفاضاتها وثوراتها المتواصلة، وسطّر لهم التاريخ شرف الجهاد والاستشهاد في سبيلها، إلى جانب المجاهدين والشهداء من أبناء فلسطين.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، في أواخر عام ١٩٣٥، انطلقت ثورة الشهيد الشيخ عز الدين القسام، أبرز المجاهدين العرب في فلسطين، ابن مدينة جبلة السورية الذي سكن فلسطين منذ عام ١٩٢٠ وعمل مدرّساً في مدارس حيفا، وإماماً وخطيباً في جامع الاستقلال، وأنشأ مدرسة ليلية لمكافحة الأمية، وعمل كما لو أنه في أي مدينة سورية أخرى، انطلاقاً من إيمانه بوحدة الأرض وعدم اعترافه بالحدود التي وضعها سايكس وبيكو. وبالمقابل، تقبل الشارع الفلسطيني وجود الشيخ القسام تلقائياً، ولم يكن هناك أي غضاضة في تبوُّئِه مؤسساتهم، وأن يقود لاحقاً ثورتهم. فقد شارك القسّام في تأسيس فرع «جمعية الشبان المسلمين» في مدينة حيفا، وانتُخب رئيساً لها، وعيّن مأذوناً شرعياً من قبل المحكمة الشرعية. حتى أصبح عز الدين القسّام شيخ مشايخ الجهاد الفلسطيني، الذي لعب استشهاده دوراً كبيراً في إشعال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). ولا يزال الشيخ عز الدين القسام إلى الآن ملهماً لثورات الشعب الفلسطيني، ويتصدر اسمه أحد أجنحة المقاومة الفلسطينية، وربما تجهل نسبة من أبناء الجيل الجديد أنه ليس فلسطينياً.

وفي ثورة فلسطين الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ كانت مشاركة المتطوعين العرب في فلسطين واسعة. ففي شهر آب (أغسطس) ١٩٣٦ دخل القائد فوزي

(٢) تماري، سليم، ونصار، عصام، **دراسات في التاريخ الاجتماعي لبلاد الشام: قراءات في السير والسير الذاتية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧، ط ١).

القاوقجي إلى فلسطين قادماً من العراق عبر طريق سورية فالأردن على رأس ٥٠٠ متطوع من عراقيين وسوريين وأردنيين. وفي حرب عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، دخل إلى فلسطين جيش الإنقاذ الذي شكّلته اللجنة العسكرية لفلسطين، التي شُكلت بقرار من مجلس جامعة الدول العربية. وأقبل عدد كبير من المتطوعين العرب على الانخراط في هذا الجيش من سورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن واليمن والسودان وغيرها، وعدد من الدول إسلامية، ودخلت إلى فلسطين عبر سورية ومصر سرية من المتطوعين اليوغوسلاف من مسلمي البوسنة والهرسك والألبان والأتراك والألمان للمشاركة في الدفاع عن يافا والقدس وغزة[٣]. وشاركت مصر في هذه الحرب بعشرة آلاف جندي تحت قيادة اللواء أحمد علي المواوي، وتكوّن الجيش الأردني من أربعة أفواج ضمت نحو ثمانية آلاف جندي، ارتفع عددهم إلى ١٢ ألفاً خلال الحرب، وكان مركزه مدينة الزرقاء (شمال شرق عمّان). وأرسل العراق قوة عسكرية بقيادة العميد محمد الزبيدي، ضمت ٣٠٠٠ فرد إلى شرق الأردن، وارتفع عدد هذه القوة فيما بعد إلى ١٥ ألفاً. أما سورية، فأرسلت ٢٠٠ جندي تحت قيادة العقيد عبد الوهاب الحكيم، وصلوا فيما بعد إلى ٥٠٠٠ جندي.

وعلى حدود لبنان الجنوبية، حُشدَت كتيبتا مشاة، وضمت الكتيبة الواحدة ٤٥٠ جندياً تحت قيادة العميد فؤاد شهاب. وشاركت المملكة العربية السعودية في هذه الحرب بنحو ٣٢٠٠ مقاتل، قادهم العقيد سعيد بيك الكردي، ووكيله القائد عبد الله بن نامي، وقاتلت إلى جانب القوات المصرية.

وخاض الجيش الأردني ثلاث معارك كبرى (باب الورد، اللطرون، جنين)، وألحق بالإسرائيليين خسائر كبيرة، واحتفظ بالقدس والضفة الغربية كاملة حتى انتهاء القتال.

---

(٣) «المتطوعون العرب والمسلمون»، **الموسوعة الفلسطينية**، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/hf4jc

أما الجيش العراقي، فخاض معارك شرسة في مدينة جنين شماليّ الضفة الغربية، مدعوماً بمقاتلين فلسطينيين، وتمكن من إخراج القوات اليهودية منها، وعلى رأسها قوات الهاغانا سنة ١٩٤٨.

وبدورها استولت القوات النظامية اللبنانية على قريتي المالكية وقَدَس في الجليل الأعلى جنوب الحدود اللبنانية (الجبهة الشمالية للقتال)، وواصلت القتال حتى فرض مجلس الأمن على لبنان وقفاً لإطلاق النار في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، وحظر تزويد أطراف الصراع بالأسلحة، سعياً لإيجاد حل سلمي. كما شارك في الحرب متطوعون من جماعة الإخوان المسلمين من مصر وسورية والأردن والعراق وفلسطين(٤).

إن مقابر الشهداء العرب في فلسطين تُعَدّ شاهداً ودليلاً على إيمان هؤلاء الشهداء بوحدة الأمة العربية والإسلامية وبقدسية أرض فلسطين، فقد احتضنت فلسطين جثامين المئات من الشهداء العرب والمسلمين، وخلّد الفلسطينيون ذكرى الشهداء العراقيين، حيث بنوا مقبرة للشهداء العراقيين (مثلث الشهداء) في إحدى قرى مدينة جنين. وكذلك قبور شهداء الجيش الأردني في بلدات القدس، كبلدة صور باهر وعناتا ووادي الجوز وقرية بدّو، بالإضافة إلى مقابر جنود يرقدون في مقبرة باب الرحمة وفي أحراج عمواس على مشارف المدينة(٥). وأصبح هناك تاريخ مليء بالأحداث التي ترسّخ الروابط المتينة بين فلسطين والعالمين العربي والإسلامي، ما رسّخ القضية الفلسطينية في الضمير الجمعي العربي والإسلامي.

وما بعد نكبة عام ١٩٤٨ وتهجير قرابة مليون فلسطيني إلى خارج أرضهم، استمر الفعل العربي والإسلامي الحاضن للقضية، وكانت شعارات التحرير وإعادة ما اغتصب من الحق الفلسطيني وإعادة اللاجئين حاضرة، وساهم الجميع على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية في إبقاء قضية فلسطين حية والعمل على منع توطين اللاجئين ورفض الصلح مع إسرائيل،

---

(٤) «حرب ١٩٤٨»، **الجزيرة نت**، ١٤ أيار/ مايو٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/xvpys

(٥) جندي، أسيل، «قبور الجنود الأردنيين بالقدس.. بطولات يستذكرها المقدسيون»، **الجزيرة نت**، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/jvufo

واستمرار المطالبة بعودة اللاجئين، وطالبوا بالشروع في عمل عربي موحد تجهيزاً واستعداداً للتحرير.

ومما يدلّ على الامتداد العروبي في العقل الجمعي الفلسطيني، صدور الميثاق القومي الفلسطيني عام ١٩٦٤ الذي ورد في المادة الـ(١٢) منه: «الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب». كذلك ربطت المادة الـ(١٣) بين مصير الأمة العربية والقضية الفلسطينية، إذ «إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي ذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية». ولذلك، اعتبرت المادة الـ(١٤) «أن تحرير فلسطين.. واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك، فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة أن تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفير الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه»[٦].

الإسناد العربي الجمعي للقضية الفلسطينية

وجدت القضية الفلسطينية تعاطفاً ومؤازرة وإسناداً عربياً على الصعيدين الرسمي والشعبي للأسباب التي ذكرت آنفاً، واتخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة أسهم بطريقة أو بأخرى في بقاء القضية الفلسطينية حية، سواء من خلال الحراك البيني للدول العربية، أو الحراك الدولي الداعم والمؤيد للحق الفلسطيني عبر وفودها إلى الأمم المتحدة ومشاركتها في مفاوضات السلام التي انعقدت بشأن القضية في بلدان عدة، والمطالبة الدورية بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وبضرورة تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين، وعلى رأسها القرار ١٩٤، والعمل على استصدار قرارات داعمة للحق الفلسطيني

(٦) «الميثاق القومي الفلسطيني ٢٨ ـ ٥ ـ ١٩٦٤»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/kc7rcr

أو التصويت ضد القرارات التي من شأنها المساس به. وبشيء من التفصيل نذكر الإسهامات البارزة على النحو الآتي:

١ ـ جامعة الدول العربية

لاقت القضية الفلسطينية اهتماماً كبيراً من جامعة الدول العربية منذ إنشائها. ونص بروتوكول الإسكندرية على «أن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها، وأن استقلال فلسطين هو من الحقوق الثابتة[٧]. وأكدت معظم القمم العربية عروبة فلسطين، ووصفت القمة العربية الأولى ١٩٦٤ فلسطين بأنها «القلب في المجموعة العربية»، وأن مصيرها «مرتبط بمصير دول الجامعة العربية كافة»، معتبرة أن الوقوف أمام خطر الصهيونية «واجب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعاً». وظلت مؤتمرات القمة العربية تؤكد، خلال العقود الفائتة، «مركزية» هذه القضية، بوصفها «قضية العرب جميعاً»، معتبرة أن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين «مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها». وجعلت مواقف الدول من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي هي الضابط لعلاقاتها السياسية والاقتصادية معها.

كذلك كانت القضية الفلسطينية حاضرة في القرار الجماعي العربي، وأثر بعضها في إيجاد مسارات استراتيجية جديدة في القضية، من قبيل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وبعد عشر سنوات اعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (عام ١٩٧٤) وإصدارها عشرات القرارات الداعمة لفلسطين وإنشاء أجسام وهياكل داعمة للحق الفلسطيني في شتى المجالات (القانونية والإغاثية والإنسانية والثقافية والتعليمية، إلخ)، وهذا ممتد منذ إنشاء الجامعة العربية ولغاية انعقاد آخر قمة عربية[٨].

كذلك احتلت القدس مكانة خاصة في أجندة الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، التي شدّدت على أن تحرير القدس العربية «واجب والتزام قومي»،

---

(٧) «بروتوكول الإسكندرية وجامعة الدول العربية»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/1anpi

(٨) الشريف، ماهر، وفرّاج، خالد، **فلسطين في قرارات القمم العربية والإسلامية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٠)

وأعلنت رفضها «جميع الإجراءات التي قامت بها إسرائيل»، وقررت «قطع جميع العلاقات، مع أية دولة تعترف بالقدس، عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها». وأكدت القمم العربية أيضاً «عروبة القدس ودعمها الكامل لأهلها الصامدين والمرابطين على أرضهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليهم وعلى مقدساتهم، وبخاصة المسجد الأقصى المبارك»[٩].

وبخصوص إعلان الولايات المتحدة الأميركية نقل سفارتها إلى القدس في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧، قرر مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري أن «يبقى المجلس في حالة انعقاد لمتابعة الأوضاع في مدينة القدس»، وأعلن موقف الجامعة العربية من نقل السفارة إلى القدس، بقوله: «إن أي اعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، يعتبر اعتداءً صريحاً على الأمة العربية وحقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين. ومن شأنه أن ينسف فرص السلام وحل الدولتين وتعزيز التطرف والعنف». وطالب المجلس الولايات المتحدة وجميع الدول بالتزام قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقدس، ومبادئ القانون الدولي «التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الصهيونية المستهدِفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشرقية ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية، لاغية وباطلة»[١٠].

المؤسسات المنبثقة من جامعة الدول العربية العاملة لفلسطين

انبثق من جامعة الدول العربية العديد من اللجان والإدارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، نذكر منها: قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة ومكاتب مقاطعة إسرائيل وإدارة شؤون فلسطين ومؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين ومؤتمر المشرفين على شؤون فلسطين ومجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» والتي وأعطت الأولوية

(٩) المرجع السابق.

(١٠) وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين، «**فلسطين في الجامعة العربية**»، البيان السياسي، ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/dg96g

لعدد من المحاور والقضايا الاستراتيجية، وجعلت من أهمها نصرة القضية الفلسطينية في برامجها وأنشطتها[١١].

جامعة الدول العربية والإسناد الدولي للقضية الفلسطينية

منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ أخذت جامعة الدول العربية دوراً متقدماً ككتلة متماسكة تجاه القضية الفلسطينية، واستمرت قرابة ثمانين عاماً على هذا المستوى من الحراك الدولي. فابتداءً من سلسلة التواصل مع الولايات المتحدة وبريطانيا للحد من الهجرة أو الوقوف بصرامة في وجه القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين أو الموقف المتماسك الجامع أمام المنظومة الدولية في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، أو الموقف التاريخي العربي في المحافل الدولية في حرب تشرين ١٩٧٣ وكل القرارات الدولية الصادرة عن المحافل الدولية، كان هناك دور عربي جامع ولجامعة الدول العربية جزء أساسي منه، ما يُعدّ إسهاماً في بقاء القضية الفلسطينية حيّة.

ونتيجةً للتضامن العربي والجهد العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٢٣٦ الصادر بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤) الذي نصّ على الآتي:

١ ـ تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي. والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ ـ وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُرّدوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.

٣ ـ وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق هذه الحقوق، أمر لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

---

(١١) «الألكسو: تدعو المجتمع الدولي إلى التصدي للمخطط الإسرائيلي الجديد لضمّ الأراضي الفلسطينية»، **صدى الإعلام**، ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://www.sadaa.ps/?p=206243

٤ ـ وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥ ـ وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦ ـ وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمدّ بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

٧ ـ وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

وتبنّت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ٢٢٩٦. كذلك اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم (٣٢٣٧ الصادر يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤) والقاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وكل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب[١٢].

كذلك إن التداول الدائم للقضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة شكل عاملاً مهماً في بقاء التصويت على القرار ١٩٤ ورفض الاستيطان.

٢ ـ مجلس التعاون الخليجي

تأسس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١، واتخذ المجلس منذ ذلك الحين موقفاً واضحاً بدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كذلك قدمت المؤسسات الخيرية في دول المجلس مساعدات إنسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة[١٣].

---

(١٢) الرشيدي، أحمد، «البعد العربي في معادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، **الجزيرة نت**، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/4z9xt

(١٣) «أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية: دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام»، **الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ubwk2

وفي ختام التحالفات والتكتلات العربية، لا بد من الإشارة إلى أن هناك تحالفات ومجالس تكونت خلال العقود الماضية ولم تدم، إلا أن فلسطين كانت حاضرة بقوة في مداولاتها وتحالفاتها وقراراتها، من قبيل مجلس التعاون العربي[١٤].

الإسناد القُطري العربي للقضية الفلسطينية

إلى جانب المواقف الجماعية الرسمية، فقد وقفت الدول العربية على المستوى القُطري، سواء بالشق الرسمي أو الشعبي، مواقف لافتة شكلت في جملتها وتراكمها زخماً داعماً للقضية وغذّى ديمومتها. فقد وقفت هذه الدول إلى جانب فلسطين وشعبها، وقدمت لها الإسناد والدعم بشكل متميز، وفتحت أبوابها للاجئين الفلسطينيين وسهلت لهم سبل العيش والإقامة فيها، وأكدت حرصها على الحفاظ على الشخصية الفلسطينية وعدم السماح لها بالذوبان، والرفض للمشروعات الدولية تدويلاً وتوطيناً وإسكاناً مما ساهم لفترات طويلة في بقاء القضية حية[١٥].

وسنقف تالياً وبشيء من التفصيل على أهم محطات الإسناد العربي القطري للقضية الفلسطينية في الدول التي تعاطت مع الملف الفلسطيني أكثر من غيرها بحكم الجغرافيا أو الوجود الفلسطيني فيها أو مواقفها وسياساتها الذاتية من منطلقات ودوافع مختلفة.

١ ـ الأردن: إن من أهم الانجازات التي تحسب للأردن بقاء كتلة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني على الحدود مع فلسطين، مما انعكس استراتيجياً على التواصل مع الداخل الفلسطيني سواء الضفة أو سكان المناطق المحتلة ١٩٤٨ وكذلك سكان قطاع غزة، ما عزز من التماسك الاجتماعي الفلسطيني ودعم اقتصاد الداخل وأبقى كتلة الأردن في مستوى عالٍ من تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية ومظاهر ذلك عديدة طوال ثمانية عقود ماضية.

---

(١٤) مخادمة، ذياب، مجلس التعاون العربي.. تجربة لم تكتمل، **الجزيرة نت**، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥): https://n9.cl/m6lj3g

(١٥) فياض، علي أحمد، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص٢٧.

لقد جمعت الأردنيين والفلسطينيين وحدةُ الخطر والمصير والواقع المعيش، في مواجهة المخطط الصهيوني الذي يستهدف الوجود والهوية العربية والإسلامية على أرض فلسطين والأردن، وهناك قناعة لدى البلدين بأن العدوان الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط، حيث إن البلدين يقعان في إطار الرؤية التوراتية؛ فكما أن فلسطين مستهدفة في المفاهيم التوراتية، فكذلك الأردن. إذ ثمة نصوص قديمة وحديثة تدل على أن الأطماع اليهودية في الأردن ما زالت قائمة حتى بعد توقيع اتفاق وادي عربة[١٦].

كذلك فإن العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية على الصعيد الشعبي اتصفت بالعلاقة الأخوية الحميمة. فوشائج القربى والنسب والمصالح المتشابكة تجعل الفصل بينهما ضرباً من المحال. ويعزز نسيج التلاحم بينهما وجود قسم كبير من الشعب الفلسطيني في الأردن يحمل الجنسية الأردنية، ويعتبر نفسه جزءاً أصيلاً من الشعب المقيم في الضفة وغزة. فالعائلة والعشيرة واحدة، وروابط الدين والنسب والمصاهرة والمصالح المشتركة والظروف الصعبة تجعل العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين علاقة متميزة.

في هذا الصدد، يقول المناضل بهجت أبو غربية: «شرق الأردن وفلسطين بلد عربي واحد، كنا في العشرينيات من هذا القرن نسميه سورية الجنوبية. وفي عهد الحكم العثماني، كانت التقسيمات الإدارية تمتد من الشرق إلى الغرب لا من الشمال إلى الجنوب؛ فمدينتا السلط ونابلس كانتا تعتبران منطقة إدارية واحدة. ولذلك فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن سكان الأردن وعرب فلسطين شعب واحد وجزء من الأمة العربية»[١٧]. ويضيف: «ومع أن وحدة الضفتين بعد تلك الحرب أصبحت أمراً واقعاً ومفروضاً، فإنها حازت على موافقة أغلبية سكان الضفتين وهو ما أكد متانة العلاقات الشعبية الأردنية الفلسطينية»[١٨].

---

(١٦) عايد، خالد، «العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد ٦، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥)، ص٨٩، https://n9.cl/6hvqpe

(١٧) أبو غربية، بهجت، «مقابلات: الأردن وفلسطين بلد واحد، ولا بد من حركة شعبية أردنية ـ فلسطينية ضد التسلط الصهيوني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد ٦، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥): https://n9.cl/6hvqpe

(١٨) المرجع السابق

ومن العلامات البارزة في تاريخ الإسناد الأردني لفلسطين هو التحام الجندي الأردني مع المقاوم الفلسطيني في معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨ التي خُلّدت في تاريخ النضال لتحرير فلسطين وأصبحت ضمن الروزنامة الوطنية السنوية الفلسطينية والأردنية على حد سواء.

كما أولى الأردن اهتمامه للمدينة المقدسة وبذل الجهد في حمايتها ورعايتها وصونها وإعمارها، وتشرف وزارة الأوقاف الأردنية على غالبية موظفي المسجد الأقصى ومرافقه وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف الفلسطينية. أما بالنسبة إلى المقدسات المسيحية، فقد منح الأردن خلال فترة حكمه للضفة الغربية من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ الحرية المطلقة للطوائف المسيحية المختلفة لصيانة وإعمار كنائسهم وأديرتهم[١٩].

وتقدم المملكة صنوفاً من الدعم للمقدسيين لتثبيت وجودهم، والتسهيل عليهم وإسنادهم، سواء ما يتعلق بخدمات ميسّرة لجوازات سفرهم، أو عبورهم من القدس وإليها، إضافة إلى خدمات المحكمة الابتدائية الشرعية في القدس التابعة لدائرة قاضي القضاة الأردنية[٢٠].

٢ ـ سورية: لعل أهم ما قدمته سورية للشعب الفلسطيني في طور إسناده في طريقه لاستعادة حقوقه كان تهيئة الظروف الكفيلة بتمكينه من العيش بكرامة وشرف مع مواطنيها جنباً إلى جنب ففي تاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ أصدرت القانون رقم ٤٥٠ القاضي بإحداث «المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»، بغية تنظيم شؤون الفلسطينيين ومعونتهم وتوفير مختلف حاجاتهم وإيجاد الأعمال المناسبة لهم واقتراح التدابير لتقرير أوضاعهم في الحاضر والمستقبل.

ثم تتابع بعد ذلك صدور العديد من القوانين والتشريعات والقرارات الإدارية حيث يعد القانون رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٦ من أهم

---

(١٩) المجالي، هزاع، «الوصاية الدينية للأردن على المقدسات الإسلامية في القدس وفقاً للقانون الدولي»، **مركز الرأي للدراسات**، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، (تاريخ الدخول ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://alrai.com/article/677333

(٢٠) أبو زينه، إبراهيم، «الوصاية الهاشمية على المقدسات في فلسطين منذ ١٠٠ عام وحتى يرث الله الأرض ومن عليها»، **الدستورالاردنية**، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):

https://www.addustour.com/articles/1189897

التشريعات التي زادت من فرص اندماج الفلسطينيين في سورية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد. فقد تضمن القانون نصاً واضحاً يُعامَل من خلاله الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة التعليم، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية(٢١).

إن مساواة اللاجئ الفلسطيني بالمواطن السوري، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية مبكراً في قوننة الوجود الفلسطيني في سورية، والشعارات القومية التي رفعتها الحكومات المتعاقبة، أسهمت إلى حد كبير في صقل الشخصية الوطنية الفلسطينية والتعاطي مع القضية الفلسطينية، باعتبارها قضيتها الأولى، وقد تغلغلت هذه الثقافة لدى الشعب السوري، وتضمنت المناهج التعليمية من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية دروساً عن فلسطين.

وعليه، فقد شكلت السياسة السورية على المستوى القطري بشقيها، الرسمي والشعبي، تجاه القضية دعماً جعلت مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعيشون فلسطين واقعاً متجذراً في حياتهم، يعملون لاسترجاعها مع محافظتهم على حقوقهم وواجباتهم، حالهم في ذلك حال المواطنين السوريين، ما أدى إلى ديمومة القضية الفلسطينية حيَّة(٢٢).

---

(٢١) دراجي، إبراهيم، «**اللاجئون الفلسطينيون في سورية ـ دراسة قانونية**» دراسة قُدمت إلى **أعمال ندوة اتفاقية ١٩٥١ للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، (دمشق، من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥) ص١٧.

(٢٢) تجربة ابراهيم العلي (احد مؤلفي الكتاب) الشخصية في معايشة الاسناد السوري للقضية الفلسطينية:

درستُ نصف المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية السورية قبل الانتقال إلى مدارس الأونروا، جنباً الى جنب أبناء الشعب السوري، وحفظت من كتب القراءة قصيدة الشاعر السوري سليمان العيسى:

فلسطين داري ودرب انتصاري تظل بلادي هوى في فؤادي
وجوه غريبة بأرضي السليبة تبيع ثماري وتحتل داري.

وغيرها من القصائد والدروس التي تمجد فلسطين وتؤكد عروبتها.

كذلك شملت برامج التأطير والتعبئة التي طبقتها الحكومة السورية، الفلسطينيين أيضاً. ففي =

٣ ـ لبنان: تُعتبر اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩، التي تضمنت إنشاء وضع جديد للفلسطينيين داخل لبنان، وإكسابهم حرية العمل والتنقل، وكذلك شرعية العمل الفدائي، حدثاً مهماً، فقد أصبح وضع منظمة التحرير الفلسطينية أفضل مما كان عليه في السابق، حيث اتفق الطرفان، اللبناني والفلسطيني، على أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة فلسطين وللعرب أجمعين، وكذلك على الإجراءات والمبادئ التي تضبط العمل الفدائي من ناحية تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط استطلاع ومرور في مناطق الحدود، وتأمين الطريق إلى منطقة العرقوب في الجنوب، وتنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح والإفراج عن جميع المعتقلين، وإيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين، وتم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وحق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان، والسماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة والكفاح المسلح ضمن مبادئ وسيادة لبنان[٢٣].

= المرحلة الابتدائية، كان الطالب الفلسطيني مشمولاً في برامج منظمة طلائع البعث المتنوعة، وفي المرحلة الإعدادية في برامج اتحاد الشبيبة بفرعيها، الفلسطيني والسوري، وفي المرحلة الجامعية، كان الطلاب يخضعون للتدريب الجامعي لمدة ستة أشهر موزعة على سنوات المرحلة الجامعية يتعلم فيها الطلاب على أنواع الرمي والأسلحة كافة، بالإضافة إلى برامج التوجيه السياسي والمعنوي التي تؤكد العداء للكيان الصهيوني.

وسُمح أيضاً للفلسطينيين بالتفاعل مع قضاياهم الوطنية داخل المخيمات وخارجها عبر شبكات مؤسسات المجتمع الأهلي من اللجان والمراكز الثقافية والمدارس، فكانت الاحتفالات والاعتصامات والمسيرات تنفذ وتُرفع فيها الشعارات الوطنية بعد الحصول على الأذونات الخاصة الصادرة عن الجهات الأمنية المختصة.

(٢٣) نصر الله، جورج، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧١)، ط ١، ص٤٥٦ ـ ٤٥٧.

النص الكامل لاتفاقية القاهرة: **نص اتفاق القاهرة المعقود ما بين السلطات اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية**

القاهرة، في يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩.

اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني، برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة السيد ياسر عرفات، رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض، وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية. انطلاقاً من روابط =

الأخوة والمصير المشترك، فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني: تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس

١ ـ حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

٢ ـ إنشاء لجان محلية من فلسطين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ ـ نقاط الكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقات مع السلطة، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ ـ السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي: تمّ الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي، وذلك من طريق:

١ ـ تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ ـ إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ ـ إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦ ـ القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية، يشتركون بحلّ جميع الأمور الطارئة.

٨ ـ دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود اللبنانية والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ ـ إلغاء قاعدة جيرون.

١١ ـ يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢ ـ الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ ـ ومن المسلَّم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحيتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤ ـ يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ ـ يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني الإمضاء: إميل بستاني

رئيس الوفد الفلسطيني الإمضاء: ياسر عرفات ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ =

لعل من أهم ما خدم فيه القطر اللبناني القضية الفلسطينية والفلسطينيين هناك، حجم الحرية السياسية وأفق المسلك الثوري داخل المخيمات، ما جسّد فلسطين واقعاً في أزقتها ونمط حياة اللاجئين فيها، وهذا كوّن عنواناً فلسطينياً حاضراً، ليس في الوجود الفلسطيني في لبنان فحسب، بل أثر بكل الوجود الفلسطيني في العالم، خصوصاً مع انفتاح لبنان على القادمين من كل أنحاء العالم، إلى جانب وجود التيار القومي بفكره الممتد داخل الوطن العربي ومؤسساته وشخصياته اللامعة والفاعلة مثل الرئيس الراحل سليم الحص والقيادي معن بشور، حتى غدا لبنان محطّ أنشطة وفعاليات عربية وإقليمية ودولية لأجل فلسطين[٢٤].

كذلك لا بد من الوقوف عند دور قوى المقاومة اللبنانية خلال العقود الماضية ودعمها للقضية والوجود الفلسطيني، بل ودعمها للقضية بالوسائل المتاحة في المجالات المختلفة، ما أسهم إسهاماً متقدماً في ديمومة القضية وبقائها حية واتقاد جذوتها.

---

(٢٤) يقول الدكتور حسين أبو النمل، الباحث في الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية، في التقرير البحثي الصادر عن الأونروا ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت في آب/أغسطس ٢٠١٣، ضمن برنامج السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بعنوان «حين كان الزمن الفلسطيني ـ اللبناني جميلاً»، الذي يهدف إلى تقديم مقاربة منهجية تاريخية تأصيلية للعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية والحقوق المشروعة لفلسطينيي لبنان: «... لكنني أيضاً مدين للبنان في أنه أنتجني ثقافياً؛ كديمقراطي عقلاني. كان لي نصيبي من غنى لبنان حضارياً وعلمياً واقتصادياً ومالياً، وهو ما تجسد في فجوة علمية واقتصادية ظاهرة قياساً بأقراننا الفلسطينيين القادمين من غزة والضفة وسورية، حين تعارفنا لاحقاً في الجامعات المصرية». ويضيف: «إن الحقيقة هي أن فلسطينيي لبنان قطفوا أيضاً جودة الحياة اللبنانية، علمياً واقتصادياً وثقافياً، ما انعكس بأمثلة لعل أبرزها أن لبنان كان البيئة التي أنتجت وحضنت تاريخياً أهم نخبة ثقافية فلسطينية، وأنه منذ منتصف ستينيات القرن الماضي شهد ولادة أهم مؤسستين بحثيتين فلسطينيتين: مؤسسة الدراسات (١٩٦٣) ومركز الأبحاث (١٩٦٤)، كما مأسست الشهابية (حقبة فؤاد شهاب) خلال الستينيات الإدارة المدنية اللبنانية، أي فعلت خيراً آخر غير السطوة الأمنية! أما حين فكر فلسطينيون عام ٢٠٠٦ في إنشاء «مركز الزيتونة»، فقد كانت بيروت الأرض الخصبة لهذا الغرس الطيب.

أبو النمل، حسين، **السياسيات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ـ حين كان الزمن الفلسطيني اللبناني جميلاً ـ تقرير بحثي آب/ أغسطس ٢٠١٣**، (معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، والجامعة الأميركية، بيروت، ٢٠١٣):

20130520ifīpc_abu_al_Naml_Study_arabic.pdf

ولا يمكن تجاهل أو تجاوز الدور اللبناني تجاه مُبعَدي مرج الزهور عام ١٩٩٢، حيث دعم اللبنانيون صمودهم وبقاءهم، وفوّتوا فرصة الخطة الصهيونية في الإبعاد النهائي للمبعدين.

٤ ـ مصر: لقد أسهم البُعد الجغرافي المباشر والقومي والديني في إرساء علاقة استراتيجية ممتدة عبر التاريخ بين فلسطين ومصر عمّقت العلاقات بينهما، لذلك اختلط في أحداث التاريخ المفصلية التي أسهمت في رسم المنطقة عدة مرات. ففي العهد القريب أيام الحكم العثماني، كانت مدينة رفح الحدودية بين مصر وفلسطين من ناحية قطاع غزة موحدة حتى عام ١٩٠٦.

لقد كان الدور المصري استراتيجياً بامتياز، بامتداد القضية وديمومتها وبقائها حية بعناصر المقاومة فيها والتمسك بالحقوق، فقد دخلت أربعة حروب بشكل مباشر (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) من أجل فلسطين.

وعلى الصعيد السياسي، كان لمصر كدولةٍ إسنادٌ مهم للقضية الفلسطينية في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وكذلك في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني خلال مسيرة نضاله الطويلة.

على الصعيد الشعبي المصري، هناك إسناد جاد وواضح عبر تاريخ القضية بكل محطاتها، بحيث ترسخت في العقل الجمعي الفلسطيني العلاقة الخاصة مع مصر، وهذا ما يفسر تمنع الشعب المصري عن التعامل مع دولة الاحتلال والإجماع على رفض التطبيع ما بعد اتفاق كامب ديفيد. وامتد هذا على أحزاب المعارضة.

فتاريخياً، كانت العلاقات المصرية الفلسطينية على المستوى الشعبي دائماً متينة وقوية. فالشعبان المصري والفلسطيني لديهما العديد من الروابط الثقافية والدينية والتاريخية المشتركة، وتشارك المصري والفلسطيني في العديد من التحديات السياسية والاقتصادية.

٥ ـ العراق: لقد كان للعراق وقفات إسناد لافتة لدعم الشعب الفلسطيني بدأت باكراً في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٧٣ وقبل ذلك احتضانه لقيادات العمل الوطني المقاوم في فلسطين. فقد كانت بغداد في الثلاثينيات

وأوائل الأربعينيات من القرن الماضي محطّ رحال عدد كبير من القادة والمجاهدين والضباط والمفكرين والأدباء الفلسطينيين، أمثال: الحاج أمين الحسيني، والشهيد عبد القادر الحسيني، والشاعر عبد الرحيم محمود.. وغيرهم. وواصل العراق تقديم الدعم السياسي إلى الثورة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة، ومن ذلك مساعدة المؤسسات الفلسطينية في التحرك دولياً، ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية، ومساندة جهودها عربياً ودولياً[٢٥]. بهذا كان مداد الدعم العراقي للقضية الفلسطينية ملهماً للشعب الفلسطيني عبر الأجيال، وكان له الأثر الفعلي والحيوي في بقاء القضية حية.

٦ ـ **الخليج العربي**: يعود تاريخ وصول الفلسطينيين إلى دول الخليج العربي إلى ثلاث مراحل أساسية، فجزء منهم وصل قبل النكبة على شكل بعثات تعليمية للعمل في التدريس، وكانوا من أوائل من شارك في بناء أسس النظام التعليمي والإداري في معظم دول الخليج، وجزء وصل بعيد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، حيث بدأت تلك الدول تشهد بداية طفرة عمرانية وتنموية، والجزء الثالث وصل بعد نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أغلبهم من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشكّلت منطقة الخليج (السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان)، حاضنة مميزة للوجود الفلسطيني خلال العقود التي تلت النكبة، وكانت اسناداً حقيقياً للقضية الفلسطينية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإنساني.

وانعكست هذه السياسة على استقرار الوجود الفلسطيني من جميع النواحي، وخصوصاً الاقتصادية، والتعليمية، وهذا كان له الأثر الواضح في دعم الشعب الفلسطيني في الداخل وإسناده، حيث ضُخَّت مليارات الدولارات خلال العقود الماضية.

---

(٢٥) الشمري، جاسم، «دور العراق التأريخي في دعم القضية الفلسطينية (١٩٢٠ ـ ٢٠٠٣)»، **مركز الأمة للدراسات والتطوير**، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://alummacenter.com/?p=3372

نتوقف هنا عند نموذجين مهمين ـ دون الإقلال من دور بقية الدول ـ شكّلا فارقاً في تاريخ النضال الفلسطيني؛ هما نموذج الكويت حيث انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة في ستينيات القرن الماضي وما تلا ذلك من احتضان سياسي واجتماعي بأبعاد وطنية[٢٦] والنموذج القطري ودوره السياسي والإنساني والاعلامي في محنة حصار غزة طوال ١٧ سنة وما تخلله ذلك من اعتداءات من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤ ـ ٢٠٢١) والتي كان آخرها وأطولها وأشدها عدوان ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٥ بعد معركة طوفان الأقصى.

٧ ـ **المغرب العربي**: ارتبط تاريخ المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) بتاريخ المشرق العربي عبر الزمن، وعلى وجه الخصوص منذ انتشار الدعوة الإسلامية، وأسهمت الوحدة الجغرافية للوطن العربي في ترسيخ عوامل التواصل والترابط بين جناحيه المشرقي والمغربي

---

(٢٦) وتجدر الإشارة إلى أن أحد مؤلفي هذا الكتاب (ماجد الزير) واحد من الشهود على تلك الحقبة، حيث كان تحصيله العلمي في مراحل الدراسة المختلفة من الابتدائية حتى الثانوية في تلك المدارس. «تكونت في مناطق تجمّع فيها الفلسطينيون بمختلف عاداتهم ومناطق وجودهم وثقافتهم في عموم خريطة فلسطين التاريخية، ما أسهم في بقاء فلسطين حاضرة بقوة في واقع الشعب الفلسطيني بالكويت لعقود طويلة، وأوجد وحدة بين أبنائه واندماجاً عزّ نظيره في تجارب الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم.

ويكمل المؤلف في وصفه للبيئة التي نشأ فيها بمدونة بعنوان «عمارة حولي» عن الأبعاد الوطنية للتجربة الوطنية في الكويت جاء فيها: «كانت العمارة التي سكنتها عائلتي مكونة من ثماني شقق، تعلو فوق الأرض بطابقين لغرفتي نوم وصالة للشقة الواحدة (معدل ١٦ متر مربع للغرفة الواحدة) مع مطبخ وحمام واحد (أجلّكم الله)، بمساحة إجمالية للعمارة داخل سورها لا تصل نصف دونم والبناء على أرض ٢٠٠ متر، إلا أنه اجتمع على مدار أكثر من عقدين من الزمان في «عمارة حولي» مجتمع فلسطيني خالص زاد عن الـ ٧٠ فرداً منحدرين من عموم فلسطين سواء من ناحية الزوج أو الزوجة موزعين على مدن نابلس(حوّارة) ويافا (سَلَمة) والقدس (المالحة) وبيت لحم (حرملة ـ عرب التعامرة) والخليل (بني نعيم) والرملة، وكان تلاقي وانصهار الشعب في بوتقة اجتماعية بهوية فلسطينية جامعة بين أبناء عشائر البادية والفلاحين وأهل المدينة حتى شكلوا كينونة وطنية واحدة دامت في الإخاء والمودة والمحبة لعقود ولا تزال لغاية هذه الأيام.

لقد جمعت هذه الشقق المتراصة المتلاصقة الأجيال المتعاقبة من جيل الأجداد والأباء والأبناء والأحفاد. الذين عاشوا أفراح بعضهم وأتراحهم وعاشوا بألم واحد فقدان ركن من أركان إحدى الشقق تباعاً بين جدٍّ وجَدّة وأب وأم وابن على حد سواء، وكذا عاشوا سوياً المناسبات الدينية والوطنية، وواكبوا التطورات على أبنائهم وبناتهم في مراحل حياتهم المختلفة الدراسية والمعيشية وكان ذلك بأجواء محافظة لا تمس الاحترام المفروض لكامل العادات والتقاليد وتعاليم الدين، بمعنى سمحت تجربة الكويت فلسطينياً أن يكون هناك مجتمع فلسطيني خالص اجتماعي وتعليمي».

عبر التاريخ. واستقطبت قضية فلسطين على مرّ العصور أعداداً كبيرةً من المهاجرين من أقطار المغرب العربي كافة لأسبابٍ متعددةٍ: دينيةٍ، وعلميةٍ، وسياسيةٍ واقتصادية، وظلت حتى العهد العثماني مكان جذب واستقرار على أساس أن التملك في القدس يعتبر فضيلة من الفضائل[٢٧].

وبشكل جامع، فقد شكل الكفاح والجهاد لدول المغرب العربي كافة ضد الاستعمار الغربي لهذه الدول ونماذج التضحية والإصرار والإرادة نموذجاً ملهماً للشعب الفلسطيني في طريقه إلى دحر المحتل وتحرير أرضه، وأضحى كبار قادة الثورات في المغرب العربي أحياءً خالدين في الضمير الجمعي الفلسطيني، كالمجاهد عمر المختار وعبد الكريم الخطابي وعبد القادر الجزائري وجميلة بوحريد والعشرات غيرهم.

ونذكر بشكل جامع دعم الجاليات المغاربية ـ وهي الحاضرة بكثافة في القارة الاوروبية ـ للقضية الفلسطينة بكل أشكال الدعم السياسي والإغاثي والإعلامي والشعبي، ما أسهم بنحو نافذ ومؤثر في حضور القضية في مساحات مهمة في القارة الأوروبية، بل وحول العالم، ويُعَدّ ذلك عاملاً مهماً وحيوياً في بقاء القضية الفلسطينية حية خلال العقود الماضية.

ومن النقاط الجامعة أيضاً بين دول المغرب العربي، أنه رغم الاختلافات السياسية الحادة بينها، التي وصلت إلى حدّ النزاعات وقفل الحدود والقطيعة، إلا أنها تجتمع من دون تردد، وبتسابق وجداني، على دعم القضية الفلسطينية بحب وإخلاص وتفانٍ، وهذا أورث عند الشعب الفلسطيني حباً متبادلاً وشعوراً أخوياً قومياً وإسلامياً غذى مسيرة النضال الفلسطيني واستمراره وديمومته.

وفي ذات السياق، فإن الامتداد الأفريقي لدول المغرب العربي بحضورها القوي في المؤسسات الإقليمية الأفريقية قد أسهم بقوة في بقاء القضية الفلسطينية حاضرة بالذهن الجمعي الأفريقي، وهناك محطات لافتة لقرارات أفريقية تاريخية دعماً للقضية.

---

(٢٧) الفرشيشي، خولة، «بين فلسطين وتونس: ضريح ودم مشترك وأكثر»، **رصيف ٢٢**، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):

https://raseef22.net/article/98418

٨ ـ **اليمن**: لليمن سجل حافل بالدعم المتواصل للقضية الفلسطينية، بالوسائل كافة، وبمجالات متنوعة عديدة على المستوى الشعبي والرسمي بشكل متميز أوجد لنفسه مكانة خاصة في الذهن الجمعي الفلسطيني من ناحية العرفان، ليس أقلها استقبال اليمن مئات المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من لبنان عام ١٩٨٢، وكذلك الإسناد السياسي اللامحدود للثورة الفلسطينية.

لقد تحرك الشعب اليمني على كل المستويات، سواء الشعبية بالمسيرات والمظاهرات، أو الاجتماعية بالدعم المالي والمعنوي حتى المستوى الرسمي والحكومي وقد تجلى ذلك في كل المحن التي مر بها الشعب الفلسطيني وخصوصاً خلال العقدين الماضيين من محنة الحصار على قطاع غزة وآخرها العدوان الاسرائيلي ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٥.

٩ ـ **السودان**: ارتبط أهل السودان وجدانياً بفلسطين وبيت المقدس، ويسجل تاريخ السودان في الروايات الشعبية قصة الرهط من أهل دارفور عام ١٩٤٨ الذين كانوا في سفينة وهم حجاج، فبلغهم خبر ما تفعله العصابات الصهيونية في إخوانهم من أهل فلسطين، فغيروا وجهتهم، وذهبوا إلى فلسطين وقاتلوا هناك حتى قُتلوا عن آخرهم، ودُفنوا في مقبرة تُسمى باسمهم في مدينة حيفا المحتلة، ومنطقة السودانية شماليّ غزة تشهد على رباط السودانيين في جهاد متواصل دفاعاً عن فلسطين ومقدساتها، يضاف إلى ذلك سودانيو القدس الذين هاجر أجدادهم قديماً إلى المدينة المقدسة طلباً للرباط في زمن الدولة العثمانية[٢٨].

ورغم التوترات والنزاعات العسكرية متعددة الأشكال في السودان، إلا أن فلسطين تبقى عاملاً مشتركاً مهماً لكل الأطراف. فقد كان السودان من بين الدول التي استقبلت قوات منظمة التحرير بعد خروجها من لبنان عام ١٩٨٢، وقدم الدعم الإغاثي والإنساني إلى الشعب الفلسطيني، وأسهم في محاولات كسر الحصار عن غزة.

---

(٢٨) علي، وائل، «فلسطين ستبقى في قلب أهل السودان»، **الجزيرة نت**، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/pji75

الجوانب السلبية:

لقد استعرضنا خلال الفصل الفائت التفاعل الإيجابي الداعم للدول العربية والإسلامية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي إسناداً للقضية الفلسطينية. مما كان له أثر متقدم من أن تبقى القضية الفلسطينية حيّة بكل ما يعني ذلك من تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه، فإنه ومن باب التوثيق للتاريخ والموضوعية، نجد لزاماً بالمقابل أن نتوقف عند محطات مهمة ومفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية خلال أكثر من مائة عام من الصراع، يمكن اعتبار أثرها سلبياً على الشعب الفلسطيني في عدة نواح، وهو في عداد العوامل المثبطة والمعطلة لناحية الاقتراب من استعادة الحقوق الفلسطينية.

رسخ في الضمير الجمعي الفلسطيني وتتوارثه الأجيال دور الجهات الرسمية العربية في إخماد ثوراته التي اندلعت في وجه الإستعمار البريطاني في النصف الأول من القرن الماضي، وأهمها إيقاف الإضراب الكبير عام ١٩٣٦. ويعتبر الشعب الفلسطيني أن الأداء الرسمي العربي لم يكن على مستوى المؤامرة أثناء حرب ١٩٤٨، وحتى بدخول جيوش سبع دول عربية لتمنع حدوث النكبة، التي وقعت بالفعل وقامت على أثرها دولة الاحتلال وجرى تهجير ما يقرب من ٩٠٠ ألف من أبناء الشعب الفلسطيني في أصقاع الأرض.

وعلى مستوى العلاقات الفلسطينية مع بعض الدول والأحزاب العربية والإسلامية، فإن أحداثاً جساماً وأزمات مسلحة ومذابح وقعت بحق الشعب الفلسطيني وأثرت سلباً على صعيد القضية الفلسطينية ومسار الشعب الفلسطيني التحرُّري لاستعادة حقوقه. وهنا فإننا لسنا في معرض أن ندخل في عمق تفاصيل الأحداث وحيثياتها، ولكننا لا نُعفي بعض الأطراف الفلسطينية من ارتكاب بعض الأخطاء في خضم هذه الأحداث، ولكن بالعموم كان أثر تلك الأحداث بليغاً على مسار القضية.

وللتوثيق نذكُر أحداث الأردن ١٩٧٠، والحرب الأهلية اللبنانية التي طالت الوجود الفلسطيني خاصة مذبحة تل الزعتر وتهجير أهله، ومذبحة صبرا وشاتيلا ومشاركة أطراف لبنانية فيها عام ١٩٨٢، وأحداث شمال لبنان

عام ١٩٨٣ وقصف المخيمات، وحصار مخيمات بيروت عام ١٩٨٥. واستهداف المخيمات الفلسطينية في سورية وخاصة مخيم اليرموك بعد اندلاع الربيع العربي عام ٢٠١١. وما حصل لفلسطينيي العراق وتهجيرهم وبقائهم في العراء في الصحراء القاحلة على حدود سورية والأردن، حتى وصل بهم الحال إلى أقاصي الدنيا بين تايلند ونيوزيلندا في الشرق البعيد وتشيلي في غرب العالم.

بالإضافة إلى الوضع القانوني الصعب للوجود الفلسطيني في عدة دول عربية، ومنها عدم تسهيل شؤون الحياة اليومية بما يجب، كما هو الحال في الطبابة والتعليم والسفر، وهذا الوضع موجود في معظم الأقطار العربية، سواء في دول الخليج أو لبنان أو مصر أو الأردن (مخيم غزة).

وللتوثيق، فان الدور المصري الرسمي مع قطاع غزة خلال حصار غزة طوال ١٨ سنة وما قبل ذلك، يحتاج لمراجعة من قبل مصر الدولة. وكذلك الحال مع الدولة اللبنانية وحرمان أبناء الشعب الفلسطيني من حق العمل في عشرات الوظائف وأوضاع المخيمات البائسة التي يفتقد بعضُها لأبسط الاحتياجات في البنية التحتية.

وفي الأداء السياسي، فإن اتفاقات التطبيع العربية مع دولة الاحتلال منذ سبعينيات القرن الماضي بدءاً من مصر وتوقيع اتفاق كامب ديفيد ثم الأردن والمغرب والإمارات واتفاقات أبراهام التي ظلّت سارية المفعول رغم العدوان على قطاع غزة طوال ٤٧١ يوماً منذ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣ حتى كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٥.

كل هذه الأحداث تندرج في مسار التثبيط لتمسّك بالحقوق للشعب الفلسطيني.

وفي جانب آخر، فإن الدور السلبي لبعض الدول الفاعلة في المنطقة ساهم في إذكاء الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصاً بين الفصائل، وأوصلهم في بعض الأحداث إلى الاقتتال الداخلي، كما حصل في أحداث مخيمات شمال لبنان عام ١٩٨٣. كل ذلك ساهم في حرْفِ البوصلة في مسيرة استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، أو إجلاء اللاجئين الفلسطينيين من الأقطار التي يعيشون فيها.

ثانياً: البعد الإسلامي

شكّلت فلسطين جزءاً أساسياً من الأمة الإسلامية، فهي تتمتع بموقع جغرافي مميز ومكانة استراتيجية مهمة، لكونها جسراً يربط قارة آسيا بقارة أفريقيا، ولما تحظى به من قدسية، فهي في الاعتقاد الإسلامي لها مكانة دينية مرموقة، باتفاق المسلمين بجميع طوائفهم ومذاهبهم وتوجهاتهم، حيث مدينة القدس أرض الإسراء والمعراج، والمسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى وثالث الحرمين الشريفين، ومنها كانت تبدأ رحلة الحجاج المسلمين إلى مكة المكرمة ضمن سلسلة متواصلة من الشعائر، وفيها ينتهي الحج بأداء الصلاة في القدس، وهو ما يُدعى «تقديس الحج»، وكان بعض الحجاج بعد عودتهم من الحج إلى مكة، وسعياً منهم لملامسة الحرم القدسي على أفضل نحو، يحطّون الرحال أحياناً في جواره المباشر، في ما يُسمى «المجاورة». وهكذا استقرّ في مدينة القدس وافدون من بلاد المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى[٢٩].

فغالبية المسلمين يعتبرون أن القدس ليست للفلسطينيين وحدهم، بل هم شركاء فيها بغضّ النظر عن موقعهم في مشارق الأرض أو مغاربها. ويقول العلامة الراحل الشيخ يوسف القرضاوي: «لا غروَ أن يلتزم جميع المسلمين بوجوب الدفاع عن القدس، والغيرة عليها، والذود عن حماها وحرماتها ومقدساتها، وبذل النفس والنفيس في سبيل حمايتها، ورد المعتدين عليها»[٣٠].

وقد انسحبت مكانة فلسطين في نفوس المسلمين على مكانة الفلسطينيين أنفسهم في رابط أخوي ديني يظهر جليّاً عندما يعرف أي مسلم أن مَن أمامه فلسطيني، فيُظهر له محبة واحتراماً خاصّين، وهذا شكّل لدى الفلسطينيين اعتزازاً بانتمائهم إلى هذه الأرض وقداستها عند مئات ملايين البشر، وأسهم

---

(٢٩) غروجون، إلزا، «حجُّ المسلمين إلى مدينة القدس: التداعيات الدينية ـ السياسية للاحتلال الإسرائيلي»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/psvi8

(٣٠) قرضاوي، يوسف، **القدس قضية كل مسلم** (مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٢)، ط ١، ص٧.

ذلك في دوام ارتباطهم بأرضهم وفخرهم بهويتهم، وهو من العوامل المتقدمة التي أبقت وستبقي القضية حية.

الإسناد الإسلامي الجمعي للقضية الفلسطينية

يقف العالم الإسلامي كلما اشتد الاعتداء على المسجد الأقصى وقدسيته مسانداً. ولعل هذا كان أحد الدوافع لتأسيس مؤسسات إسلامية جماعية عابرة للحدود والقارات، حيث وجد المسلمون في العالم نصرة للمسجد الأقصى والقدس وفلسطين وشعبها. وعلى سبيل المثال، بعد جريمة إحراق المسجد الأقصى في ٢١ آب (أغسطس) انعقدت القمة الإسلامية في الرباط في ٢٢ ـ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، واتخذت قراراً بتأسيس منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً) التي تُعَدّ ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم والتي تفرّع عنها لجنة القدس وإدارة فلسطين وشؤون القدس[٣١].

الإسناد الإسلامي القُطري للقضية الفلسطينية

قدمت الدول الإسلامية دعمها للقضية الفلسطينية كلٌّ حسب إمكاناتها المادية والمعنوية، انطلاقاً من الأهمية والمكانة الدينية التي تتبوأها فلسطين، وسجل التاريخ مشاركة المئات من المسلمين غير العرب في الدفاع عن فلسطين إبّان النكبة عام ١٩٤٨، والتطوع للقتال فيها، وسقوط الشهداء منهم على ثرى فلسطين.

وأسهمت غالبية الدول الإسلامية في تقديم الدعم المالي والعسكري للثورة الفلسطينية المعاصرة، وقدمت أيضاً التأهيل والتدريب الموجّه للاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني عبر مدارسها وجامعاتها ومعسكراتها.

---

(٣١) منظمة التعاون الإسلامي، **مؤتمر القمة الإسلامي الثاني ١٩٧٤**، البيان الختامي، قرار، رقم ١/ ٢ ـ ق أ، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٧٤، https://ww1.oic-oci.org/arabic/conf/is/2/2nd-SUMMIT.htm

سنتناول في هذا الجزء من الكتاب الإسناد القُطري الإسلامي لبعض الدول الإسلامية للقضية الفلسطينية كالنموذج التركي والإيراني، مع تأكيد أهمية الدور الذي اضطلعت به بقية الدول والشعوب المسلمة كأقليات في دول العالم الأخرى.

تركيا: ظهرت بدايات الموقف التركي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، عندما عُرض مشروع قرار تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث صوتت تركيا ضد قرار التقسيم رقم ١٨١، وأيّدت مواقفَ الدول العربية في الأمم المتحدة انطلاقاً من سياستها القائمة على دعم حق تقرير المصير للشعوب.

وأيدت تركيا قرار حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين رقم ١٩٤، وكانت تركيا وما زالت عضواً في لجنة التوفيق الدولية إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأدّت تركيا وما زالت دوراً بارزاً متقدماً في إسناد القضية الفلسطينية خاصة في محنة الحصار على قطاع غزة على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وكذلك كانت لها مواقف متقدمة في رفض العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة وممارسات الاحتلال في مدينة القدس والمسجد الأقصى.

إيران: مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ على نظام الشاه، سحبت الثورة الاعتراف بإسرائيل كدولة قائمة، ونظرت إليها على أنها كيان صهيوني، وسعت لقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي ربطها النظام السابق (الشاه) بهذا الكيان. ومن بين التغييرات التي عرفتها إيران في العهد الجمهوري إحلال السفارة الفلسطينية محل الصهيونية[٣٢].

وتنطلق إيران بدعمها للقضية الفلسطينية من مصالحها كدولة، حيث وضعتها مرتكزاً مهماً من مرتكزات صناعة القرار السياسي خارجياً، وجعلتها

---

(٣٢) المغاري، مصطفى، «إيران والقضية الفلسطينية خلال العهد الملكي والجمهوري»، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://democraticac.de/?p=47001

إحدى أهم المرجعيات لصنّاع القرار في اتخاذ مواقفهم الرسمية حيال أغلب القضايا الإقليمية والعالمية، فضلاً عن أن فلسطين شكّلت بنداً مهماً في علاقات إيران الدبلوماسية مع بقية دول العالم. وأعلنت أن دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية والوقوف بوجه إسرائيل بوصفها كياناً غاصباً هو سياسة إيرانية ثابتة لا تتأثر بأية اعتبارات سياسية، كذلك فإن الدعم المالي والعسكري لفلسطين وفصائلها المقاومة ثابت من ثوابت السياسة الإيرانية[٣٣].

ثالثاً: العوامل الدولية

يعتقد الشعب الفلسطيني أن مؤامرة دولية حيكت ضدّه مكّنت المشروع الصهيوني من إقامة دولته على أرضهم. وقد تشكل الوعي الجمعي الفلسطيني في أسباب حدوث النكبة على مثل هذه المؤامرة، وتُمثّل بريطانيا، باعتبارها دولة الانتداب على أرض فلسطين في النصف الأول من القرن الماضي، رأس حربة في هذه المؤامرة الدولية. ولذلك تحمل أدبيات الثورة الفلسطينية المتوارثة عبر الأجيال اللوم على بريطانيا لدورها هي والقوى الدولية في ضياع فلسطين.

وظل هذا العامل بكل حراكه ممتداً في دعم دولة الاحتلال والحيلولة دون استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المسلوبة، وفي الوقت نفسه نشوء حراك دولي رسمي وشعبي متنوع وممتد على خريطة العالم الجغرافية، داعم للقضية ونضال الشعب الفلسطيني. ولهذا، فقد يكون العامل الدولي من أهمّ عوامل بقاء القضية حية.

لعلّ المثال الأوضح على الحضور الدولي في القضية الفلسطينية، منصّات الأمم المتحدة التي كانت الشرارة التي أطلقت كل هذا الصراع بقرار التقسيم، وقبل ذلك صك الانتداب الذي ترجم وعد بلفور على الأرض، ولذلك فقد رسخت مئات القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية البُعد الأممي لها، ما أسهم إلى حد بعيد في بقائها حية.

---

(٣٣) طافش، عبد القادر، «إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212137395846961O.html

ولتسليط الضوء على هذا البُعد ودوره في إبقاء القضية الفلسطينية حية، سيُقسَّم إلى عوامل مباشرة وغير مباشرة.

العوامل المباشرة

ويُقصد بها العوامل ذات الصلة المباشرة في القضية الفلسطينية، التي انغرست في الضمير الجمعي للشعب الفلسطيني، وأصبحت جزءاً من كيانه، سواء بالسلب أو الإيجاب، ومحصلتها ديمومة القضية بأحرفها الأولى المطالبة باسترجاع الحقوق ومقاومة للمحتل.

وعد بلفور

شكّل وعد بلفور الحلقة العملية الأولى في مسلسل التواطؤ العالمي عموماً، والبريطاني خصوصاً مع الحركة الصهيونية، الذي وجد تعبيراً له في صك الانتداب البريطاني على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢.

وقد جاء الوعد في رسالة وجهها وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، جاء فيها:

عزيزي اللورد روتشيلد:

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرّته:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور.

إن كلمتي وعد بلفور هما من الأكثر ذكراً في الأدبيات الوطنية الفلسطينية لدى أبناء الشعب الفلسطيني على امتداد أجياله منذ صدور الوعد/التصريح وعلى الدوام، وفي تقديرنا أنها ستمتدّ حتى استرجاع كامل الحقوق. يعود هذا إلى الأثر الأساس والأهم في إصدار هذا الوعد الصريح كنقطة تحول مفصلية أدت إلى كل الأحداث على مدار أكثر من قرن على أرض فلسطين. لذلك، شكّلت متلازمة وعد بلفور والدور البريطاني محوراً ارتكزت عليه كل رؤى تحرك الشعب الفلسطيني في طريقه لاستعادة حقوقه.

ودائماً ما كان منطلق الشعب الفلسطيني في دحض هذا الوعد التصريح هو المحاججة في عدم شرعيته السياسية والأخلاقية والتاريخية، والأهم القانونية.

وبالنظر في هذا الوعد أو التصريح من الناحية القانونية، يرى رجال القانون أنه انطوى على العديد من النقاط التي تجعله فاقداً للشرعية للأسباب الآتية[٣٤]:

أولاً: إن التصريح ليس معاهدة وليس له أية قيمة قانونية، باعتبار أن وعد بلفور يمنح أرضاً لم تكن لبريطانيا أية رابطة قانونية بها، فبريطانيا لم تكن تملك فلسطين وقت إصدارها هذا التصريح.

ثانياً: إن من صحة انعقاد أي اتفاقية أو معاهدة دولية، أن يكون أطراف التعاقد من الدول أولاً، ثم من الدول ذات السيادة ثانياً، أو الكيانات السياسية ذات الصفة المعنوية المعترف لها بالأهلية القانونية، وهذا لم يتوافر في وعد بلفور.

ثالثاً: إن وعد بلفور باطل لعدم شرعية مضمونه، حيث إن من أسس التعاقد الدولي أن يكون موضوع الاتفاق بين الطرفين جائزاً وتقرّه مبادئ

---

(٣٤) الباش، وسام، «وعد بلفور... الحقائق التاريخية، ٢٠٠٩»، **زمان الوصل**، ٠٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، (تاريخ الدخول: ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):

https://www.zamanalwsl.net/news/article/7543

الأخلاق ويبيحه القانون، وكل تعاقد يتعارض مع أحد هذه الشروط يعتبر في حكم الملغى، ولا يمكن أن يلزم أطرافه، وموضوع وعد بلفور هو التعاقد مع الصهيونية لطرد شعب فلسطين من دياره وإعطائها لغرباء، وبالتالي فهو ملغى.

رابعاً: وعد بلفور اتفاق غير جائز بالمطلق: يرفض القانون الدولي انتهاك حق الشعوب في الحياة والإقامة في بلادها، وتهجيرها قسراً، ووعد بلفور مهّد لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم.

إن هذه النقاط السلبية التي تعتري هذا الوعد وما نجم عنه من مآسٍ تضع بين أيدي الباحثين مادة دسمة لإدانة بريطانيا ونزع الشرعية عن دولة الاحتلال من خلال بذل الجهود المنظمة والممنهجة على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي لتشكيل حالة ضغط لحشر النخبة السياسية البريطانية على الأقل بالزاوية.

وبرزت ذروة التحرك بهذا الاتجاه في مئوية وعد بلفور التي تحولت إلى إدانة واضحة للدور البريطاني وعدم شرعية الوعد والضغط على بريطانيا سياسياً للاعتذار للشعب الفلسطيني وما ينبني على ذلك من تبعات قانونية مستحقة للشعب الفلسطيني وبأثر رجعي.

صك الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢١

امتداداً لما يعتبره الشعب الفلسطيني مؤامرة دولية عليه، فقد كان صكُّ الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم في السادس من تموز (يوليو) ١٩٢١ استناداً إلى المادة ٢٢ من ميثاقها[٣٥] ترجمة عملية ميدانية لوعد بلفور. فصك

(٣٥) المادة الـ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تنص بعض فقراتها على:

١ ـ أن تطبق المبادئ التالية على المستعمرات والأقاليم التي لم تعد بعد الحرب تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل والتي تسكنها شعوب غير قادرة على أن توجه نفسها بنفسها ولا سيما في ظروف مدنية العالم الحديث القاسية. إن رفاهية وتقدم هذه الشعوب يعتبران أمانة مقدسة في عنق المدنية، ويجب أن يحوي العهد الحالي ضمانات للوفاء بهذه الأمانة.

٢ ـ إن الطريقة الفضلى لتحقيق هذا المبدأ هي أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى أمم راقية تمكنها مواردها وتجاربها ومركزها الجغرافي من تحمل تلك المسؤولية وتقبل تحمّلها فوراً. إنها تمارس =

الانتداب على فلسطين الذي صُدِّق عليه بتاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، ووُضع موضع التنفيذ بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، وجاء في ديباجته: «إن دول الحلفاء الكبرى قد أقرت ما جاء في تصريح بلفور... واعتبرت نفسها مسؤولة عن تنفيذ مضمونه لمصلحة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، واشترطت عصبة الأمم على الدولة المنتدبة أن تكون مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي لليهود، وذلك بتجاهل واقع فلسطين التاريخي والقومي والديمغرافي، ولم يأتِ على ذكر حقوق الأغلبية العربية التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان، حيث لم ينص في أية مادة منه على تعامل سلطة الانتداب مع هيئات تمثلها، ولو على غرار اليهود الذين خصص لهم من يمثلهم، وألزم السلطة المنتدبة بالتعامل مع هذا الممثل(٣٦).

يمكن القول بأن صك الانتداب **باطلٌ قانونياً ولا يجوز إقراره، وتُسأل الدولة المنتدبة عن تنفيذه طبقاً لأحكام المسؤولية الدولية**، وهذا ما أكده الفقيه القانوني فوشيل، بقوله: «إن اختيار الدول المتحالفة الكبرى بريطانيا العظمى للانتداب على فلسطين قد جرى خلافاً لأحكام ونص المادة ٢٢ من

= تلك الوصاية منتدبة باسم العصبة.

٣ ـ إن بعض الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية قد بلغت درجة من الرقي والتقدم تجيز الاعتراف بها أمماً مستقلة، بشرط أن تسدي إليها الدولة المنتدبة النصح والمعونة حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها، ويجب أن يكون لرغبات هذه الجماعات الاعتبار الأساسي في اختيار الدولة المنتدبة.

انظر: «الانتداب على فلسطين (صك)»، **الموسوعة الفلسطينية**، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/oradf

(٣٦) المرجع السابق.

نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على ما يأتي:

«يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة».

«ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة كهيئة عمومية ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية، للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي».

ميثاق العصبة. فهو إذن باطل من الوجهة القانونية ولا يقام له وزن»[٣٧].

إن عدم التسليم بالنتائج الكارثية التي حلّت بالشعب الفلسطيني، التي كانت ثمرة من ثمرات التواطؤ الغربي الداعم للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، والتمسك بنصوص القانون الدولي التي تثبت بطلان وعدم مشروعية الكيان الصهيوني على فلسطين، يمنحان القضية الفلسطينية نقاط قوة إضافية من جهة، والمطالبة المستمرة للمجتمع الدولي بالتراجع عنها، وبإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ما يكفل بقاء القضية حية رغم مرور أكثر من مائة عام عليها من جهة أخرى.

قرار التقسيم ١٨١

تلاقت المصالح الغربية مع المشروع الصهيوني فوق الأراضي الفلسطينية، ووجد كل طرف في الآخر مبتغاه. فأوروبا وجدت في إسرائيل أداة لها، وموقعاً متقدماً يحمي مصالحها في واحدة من أهم المناطق في العالم، وعبّر عن ذلك ثيودور هيرتزل بقوله: «سنعمل على أن نظل مرتبطين بكل أوروبا التي ستضمن بقاءنا[٣٨]، وقد وصف الدكتور عبد الوهاب المسيري العلاقة التي نشأت بين الحركة الصهيونية والدول الغربية «بالعقد الصامت»، لافتاً إلى ما أشار إليه ثيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ حول «ضرورة التفاهم التام مع الوحدات السياسية المعنية حتى يتم الحديث عن حقوق الاستعمار وعن المنافع التي سيقدمها الشعب اليهودي برمته مقابل ما يُعطى له». وقال المسيري إن هرتزل بَيَّن شكل هذا العقد، بأنّ «هذا العقد سيأخذ شكل اتفاقية» تتعهد فيها الحركة الصهيونية بإخلاء أوروبا من يهودها وتوطينهم في منطقة خارج العالم الغربي ليتحقق الهدف الأكبر بتأسيس المستوطنين في موقعهم الجديد قاعدة للاستعمار الغربي وتتعهد الصهيونية بتحقيق مطالب الغرب ذات الطابع الاستراتيجي، ومنها الحفاظ على تفتيت المنطقة العربية، مقابل ذلك سيقوم الغرب ككل

(٣٧) «الانتداب على فلسطين (صك)»، مرجع سابق.

(٣٨) **وثائق فلسطين، مئتان وثمانون وثيقة مختارة، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، (دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧)، ط١، ص١٢

برعاية المشروع ودعمه، كما سيساعد الحركة الصهيونية في الهيمنة على يهود العالم الغربي، في حين لم يتوجه العقد بطبيعة الحال لمشكلة السكان الأصليين وكيفية حلها. ومع ذلك، يمكن القول بأن الحل متضمن في تعهُّد الدول الغربية بضمان بقاء الدولة الوظيفية، الأمر الذي يعني استعدادها لاستخدام الآليات المألوفة المختلفة ضد السكان الأصليين من طرد أو إبادة أو محاصرة[٣٩].

بدأ الدعم الأممي للكيان الصهيوني من قبل الأفراد والهيئات والدول، وأخذ أشكالاً متعددة سياسية وقانونية وعسكرية واقتصادية والأهم تغذيتها بمداد بشري من المهاجرين اليهود حول العالم، مهدت لصدور القرار ١٨١ المعروف بقرار التقسيم[٤٠] الذي وفّر المسوغ القانوني الدولي لقيام الدولة اليهودية رغم معارضة الفلسطينيين والعرب له، وأوجد في الوقت نفسه الأرضية السياسية لعمليات التهجير والتطهير العرقي، فاتحاً الطريق واسعاً أمام خلق مشكلة اللاجئين وتفاقمها على نحو خطير[٤١].

لقد وصف فقهاء القانون قرار التقسيم بالبطلان، وبالتالي يمكن الطعن فيه وبمخرجاته لأنه يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يفترض بها «أن تعمل وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي وأن تحترم المبدأ الذي يقضي

---

(٣٩) المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩)، ط ١، ج ٦، ص٣٨ ـ ٣٩.

(٤٠) لم تكن فكرة تقسيم فلسطين وليدة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، إنما طرحت لأول مرة في التقرير الذي وضعته لجنة «بيل» الملكية البريطانية عام ١٩٣٧، ثم عادت الحكومة البريطانية في أيار/ مايو ١٩٣٩ إلى طرح مشروع جديدٍ حمل اسم «الكتاب الأبيض» تعترف فيه بحق العرب في فلسطين بالحكم المستقل، وتقرر أن حل القضية يتحقق بجعل فلسطين دولةً ثنائية القومية، يشترك العرب واليهود في حكومتها. وفي عام ١٩٤٦ عرضت الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن، مشروع «هربرت موريسون» المتضمن فكرة تقسيم فلسطين، ووجود اتحاد بين القسمين العربي واليهودي. وفي شباط ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا مشروعاً جديداً باسم Bevin Plane يقضي بوضع فلسطين تحت وصايةٍ بريطانيةٍ لمدة خمس سنوات، يجري خلالها الإعداد لاستقلال فلسطين، تكون إدارة فلسطين ـ خلال هذه المدة ـ بتقسيمها إدارياً طبقاً لأغلبية السكان. وفي ٢٣/ ٩/ ١٩٤٧ أنشأت الجمعية العامة العادية لجنةً خاصةً بدراسة القضية الفلسطينية في ضوء المشاريع السابقة، وألّفت لذلك لجنة توفيقٍ ولجنتين فرعيتين، فدعت اللجنة الفرعية الأولى إلى تبني مشروع التقسيم.

(٤١) فياض، علي أحمد، **مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١)، ط ١، ص٢٦.

بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير المصير..»[٤٢]، وكذلك خالف عهد عصبة الأمم المتحدة وانتهك مبادئه وأهدافه، وافتقر إلى أي سند قانوني. فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شؤون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، ومنها فلسطين، فقد أنشأت الأمم المتحدة نظام «الوصاية»، وكان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرر إنهاء الانتداب على فلسطين، إذا كان قد حقق أهدافه في تهيئة البلد للاستقلال، كذلك لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أو أي هيئة رئيسية فيه سلطة تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه. أضف إلى ذلك أن هذا القرار يُعدّ في الفقه الدولي ـ السائد في حينه ـ توصية غير ملزمة، صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمسّ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ما سبق، فإن قرار التقسيم ـ جدلاً ـ مخالف للعدل في التوزيع، فلا هو راعى نسبة ملكية الأراضي (اليهود لا يملكون أكثر من ٦,٥٪)، ولا هو راعى نسبة السكان (اليهود ٣١,٧٪)[٤٣].

القرار ١٩٤

وقعت جريمة تشريد الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وأصبح الفلسطينيون لاجئين مشردين بلا مأوى أو غذاء أو مصادر دخل، ما أوجب على المجتمع الدولي ضرورة التحرك لتلافي تداعيات اللجوء على كل الصعد، الإنسانية والسياسية والأمنية، فكُلِّف الكونت السويدي فولك برنادوت، الذي عيّنته المنظمة الدولية في ٢١/ ٥/ ١٩٤٨ مبعوثاً إلى الشرق الأوسط من أجل البحث عن تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين بعد الحرب التي أشعلها قيام «دولة إسرائيل»، والذي رأى أنّ من المستحيل الوصول إلى سلام في المنطقة من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وإعادتهم إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، وقد رفع بذلك مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٤٨.

---

(٤٢) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، منظمة التحرير الفلسطينية، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤)، ط ١، ص٥٥٩.

(٤٣) صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٤٠.

لكن الحركة الصهيونية وجدت في موقف برنادوت انحيازاً للموقف العربي، حسب ادعاءاتها، فدبرت له كميناً في القدس واغتالته عند أحد الحواجز العسكرية اليهودية، لقطع الطريق على تحركاته. وكان ذلك في ١٧/ ١٩٤٨/٩، أي بعد يوم واحد من رفع تقريره إلى المنظمة الدولية.

في ١٩٤٨/١٢/١١، عملاً بتوصية الكونت برنادوت، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤، الذي قضى بتشكيل لجنة توفيق ووضع القدس في نظام دولي، كما قررت حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع، بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. وقد جاء في الفقرة رقم ١١ من القرار ما يأتي:

«تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات والمحافظة على الاتصال الوثيق لهيئة إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والولايات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة»[٤٤].

ومنذ صدوره، تحوّل القرار ١٩٤ إلى الأساس القانوني الذي يدعم حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ويؤكده، خصوصاً أنه يستند بالأساس إلى مبادئ القانون الدولي، كما ورد في نصه.

فالقرار، بموجب تفسيرات خبراء القانون الدولي واللجنة القانونية التابعة

---

(٤٤) تاكنبرغ، لكس، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣)، ط ١، ص٤٥٧.

للأمم المتحدة، شكل صوناً لحق العودة، على المستوى الدولي. فهو يشكل في الواقع:

• اعترافاً من المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، بالظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني وأدى إلى تشريده وهو الذي كان مسوّغاً في تضمين القرار بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجروا منها منذ عام ١٩٤٨. وإلى جانب كون هذا الحق تاريخياً، تثبته وتؤكده الوقائع التاريخية الدامغة وغير القابلة للنقاش أو النقض أو التشكيك، فإن القرار ١٩٤ منح هذا الحق التاريخي، الذي يقره الشعب الفلسطيني لنفسه، بُعداً قانونياً ودولياً غير قابل هو الآخر للنقض أو التشكيك.

• أكد هذا القرار أن حق اللاجئين في العودة، هو حق جماعي، وفردي في الوقت نفسه. هو حق جماعي، أي إنه غير قابل للتجزئة، فلا يصحّ الحديث عن عودة فئات من اللاجئين، وحرمان فئات أخرى هذه العودة، فالعودة يجب أن تكون ـ بالضرورة ـ لكل اللاجئين من دون استثناء. وهو حق فردي، أي إنه لا يحق لأي جهة أن تنصّب نفسها ناطقاً باسم اللاجئين وممثلاً لهم، وأن تنوب عنهم في التفاوض على هذا الحق، أو المساومة عليه، أو التخلي عنه. وبالتالي فإن أي مشروع يدعو لإعادة فئات من اللاجئين، ولا يعيد باقي الفئات، هو مشروع ناقص، ولا يعتبر تنفيذاً ناجحاً للقرار ١٩٤. وإن أية مفاوضات يدعي فيها الجانب الفلسطيني تمثيله للاجئين، يقدم خلالها تنازلات عن حق العودة، مفاوضات غير مشروعة، وباطلة قانوناً، وغير ملزمة إلا لمن وقّع عليها.

• القرار ١٩٤ يمتلك صفة الإلزام لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، رغم أنه صادر عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية، وليس عن مجلس الأمن الدولي. وهو يستمد صفة الإلزام هذه، لكونه يعاد تأكيده في الجمعية العامة في كل عام في الدورة العادية للأمم المتحدة. كذلك يملك صفة الإلزام، لكونه واحداً من القرارات ذات الصلة بقضايا الانتداب. وقد فسرت اللجنة القانونية للأمم المتحدة أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كافة ذات الصلة بقضايا الانتداب، تعتبر ملزمة للدول الأعضاء في

المنظمة الدولية، بذات قوة الإلزام التي تتمتع بها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي[٤٥].

• القرار ١٩٤ لا يخيّر اللاجئ الفلسطيني بين العودة أو التعويض، بل إنّ مَنْحاهُ العام ووجهته الأساسية هما حق العودة. كذلك يربط بين العودة والتعويض باعتبارهما يكملان بعضهما. فالتعويض، عمّا لحق باللاجئ من خسائر مادية ومعنوية، بفعل التهجير واللجوء، هو حق أيضاً من حقوق اللاجئ، ولا يكتمل حق العودة إلا بالتعويض عن هذه الخسائر. فالتعويض لا يشكل بديلاً لحق العودة، ولا يلغيه، ولا يسقطه، بل هو مكمل له.

• يلزم القرار ١٩٤ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد كان من شروط المنظمة الدولية على إسرائيل، لقبولها عضواً فيها، الموافقة المسبقة على القرار ١٩٤. وقد بقي طلب عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية معلقاً إلى أن قدمت مذكرة يشوبها الغموض، فسّرها رجال القانون في المنظمة الدولية على أنها اعتراف من إسرائيل بالقرار المذكور. وإسرائيل، كما هو معلوم، الدولة الوحيدة التي وضعت لها المنظمة الدولية شرطاً مسبقاً لقبولها عضواً في المجتمع الدولي.

لقد أسهم القرار بحيوية في الإبقاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة حية، ونتيجةً له ظل حق العودة بنداً حاضراً دائماً على جدول أعمال المجتمع الدولي واهتماماته القانونية والسياسية والإنسانية. وقد لعب القرار المذكور دوراً كبيراً في حشد التأييد الدولي الرسمي والشعبي والمؤسساتي لقضية اللاجئين وحق العودة، ومساندتهم في مواجهة المزاعم الإسرائيلية المبنية على الخرافات والأساطير والمفاهيم العنصرية. لذا، من الطبيعي القول إن صون القرار ١٩٤ وتأكيده سنوياً يعتبر أمراً بالغ الحيوية وواحداً من الأسس المثبتة للدفاع عن قضية اللاجئين وحق العودة.

كذلك استخدم الشعب الفلسطيني القرار ١٩٤ في حراكه لتغذية الروح الوطنية وإبقاء الأمل في استرجاع الحقوق حيث اعتبر في ثناياه دحضاً دولياً

(٤٥) أفتت بذلك أيضاً محكمة العدل الدولية حين اعتبرت الجمعية العامة مسؤولة عن متابعة القضايا الناشئة عن الانتداب، واعتبار قراراتها ذات الصلة ملزمة لأعضاء المجتمع الدولي... انظر: تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مرجع سابق ص٤٥٧.

للتغول الصهيوني وبعض الإنجاز للقضية الفلسطينية، خصوصاً مع الإيمان بأن النصر المؤزّر واسترجاع كامل الحقوق يأتيان ضمن تراكم انتصارات وإنجازات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية كافة.

لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين UNCCP

تضمّن القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المستند إلى تقرير اللورد برنادوت تأليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين المكونة من ثلاث دول (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، تركيا)، وأوكلت إليها القيام بالمهام التي كانت قد أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين[٤٦]، وتقديم اقتراحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة (أي في خريف ١٩٤٩) بشأن إقامة نظام دولي دائم لمنطقة القدس، وتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود وضرر[٤٧].

استطاعت اللجنة الإفراج عن جزء كبير من أموال اللاجئين المجمدة في مصارف فلسطين المحتلة، وسعت إلى إحصاء أملاك اللاجئين وحصرها، وحصلت من الحكومة البريطانية على ميكروفيلم بصور دفاتر السجل العقاري الفلسطيني، وعُدَّت هذه الوثيقة ضرورية لتوضيح مواقع الأملاك العربية ومساحاتها وأسماء مالكيها وحصة كل مالك فيها وغير ذلك من المعلومات المفيدة، وقد قطعت في هذا المجال شوطاً كبيراً حين ذكرت في تقريرها المؤرخ في ٢١ أيار (مايو) ١٩٥٨ أن برنامج تحديد مواقع أملاك اللاجئين

---

(٤٦) استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل ضمان القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم.
ـ توفير حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين.
ـ إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين.

(٤٧) البابا، جمال، «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين»، **مركز التخطيط الفلسطيني**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣):
http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p4-3.htm

العرب كاد ينتهي، غير أن اللجنة لم تستطع أن تنجز مهمتها على نحو كامل في مجال تحديد أملاك العرب بسبب موقف إسرائيل السلبي منها.

سياسياً، زارت اللجنة تل أبيب عام ١٩٤٩، وتباحثت مع الحكومة الإسرائيلية في طرائق تنفيذ القرار ١٩٤، فردّت حكومة الاحتلال بأن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، وأصرت على رفض تنفيذ القرار ما لم يسبقه عقد صلح نهائي مع العرب.

اعترفت اللجنة بعجزها في تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة بسبب العراقيل التي كانت تضعها حكومة الاحتلال أمام مبادراتها وتنكّرها لوعودها بتطبيق القرارين ١٨١ و١٩٤، فأعلنت الجمعية العامة أسفها لعدم استطاعة اللجنة أن تنجز مهمتها، وطلبت منها أن تواصل جهودها بما يكفل تنفيذ القرارات المتعلقة بفلسطين، وقد ثابرت كل عام منذ ذلك الحين حتى الآن على تخصيص فقرة في أحد قراراتها تعلن فيها أسفها وتحثّ اللجنة على مواصلة عملها، حيث إنها لا تزال قائمة من الناحية القانونية، ومكاتبها موجودة في الأمم المتحدة(٤٨).

يُعَدّ جانب المسح وتوثيق الأملاك الذي قامت به لجنة التوثيق من الوثائق الاستراتيجية الأممية الأهم باتجاه توثيق الحقوق والأملاك للشعب الفلسطيني، ما سيعتبر مرجعاً في المستقبل لاستعادة الحقوق. كذلك إن وجود هذه اللجنة المكلفة من أعلى هيئة أممية يشكل مستنداً قانونياً إضافياً يحظى بالمشروعية والدعم الأممي للضغط على المجتمع الدولي لتمكين هذه اللجنة من القيام بالأعمال المنوطة بها من جهة، ويدين دولة الاحتلال الرافضة لتطبيق القرارات الدولية من جهة أخرى.

القرار ٢٧٣ أيار (مايو) ١٩٤٩: قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة

حدد ميثاق الأمم المتحدة المكون من ديباجة و١١١ مادة المهام الأساسية لعمل هذه المؤسسة الدولية، وقسم العضوية فيها إلى **عضوية أصلية**

(٤٨) عبد ربه، صلاح، **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ الأونروا: بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، (مطبعة البطريركية اللاتينية، القدس، ٢٠٠٥)، ص٣٧ وما بعدها.

تكون للدول التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، والدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٢، **وعضوية بالانضمام** تكون مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، التي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيها، كذلك حدد الإجراءات والخطوات اللازمة لقبول عضوية الدول في الأمم المتحدة، وذلك بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن.

طُرح طلب قبول عضوية إسرائيل أول مرة على جلسة مجلس الأمن المنعقد في قصر شاريو في باريس بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٧ حسب المادة ٢/٤ التي تنص على أنّ «قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن»، إلا أن الطلب رُدَّ لعدم حصوله على التأييد اللازم لذلك[٤٩].

وفي شباط ١٩٤٩، عاود الكيان الصهيوني بعد توقيعه على اتفاق الهدنة مع مصر رفع طلب بذات اليوم لنيل العضوية، مستغلاً خروج سورية من عضوية مجلس الأمن ودخول مصر وتسلّم كوبا لرئاسة المجلس بالتوازي مع اقتراح المندوب الأمريكي لقبول طلب عضوية إسرائيل، فنال الطلب موافقة تسع دول في المجلس، وصدر القرار رقم ٦٩ الذي حمل توصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول عضوية إسرائيل[٥٠] الذي ناقشته بدورها الجمعية العامة للأمم المتحدة ووافقت عليه بأكثرية ٣٧ صوتاً مقابل ١٢ معارضاً وامتناع ٩ دول عن التصويت، وعبّرت عنه بقرارها رقم ٢٧٣ الذي جاء فيه: «**إن الجمعية العامة، إذ تأخذ علماً بالتصريح الذي تقبل به إسرائيل**

---

(٤٩) تنص المادة ٢/٤ على أنّ «قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن»، يذكر أنّ المادة ٢٣ عُدِّلَت بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً. وتنص المادة ٢٧ المعدلة على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق)، وفي المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق) يكون من بينها أصوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة. انظر في ميثاق الأمم المتحدة.

(٥٠) الدول التسع التي أيدت طلب انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة هي: (الأرجنتين، كندا، كوبا، النرويج، أوكرانيا، فرنسا، الصين، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة) ودولة معارضة هي مصر، ودولة ممتنعة عن التصويت هي بريطانيا.

دون أي تحفظ الالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد باحترامها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. وإذ تذكر بقراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨ (قرار إعادة اللاجئين والتعويض عليهم)، وتأخذ علماً بالتصريحات والإيضاحات التي قدمها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية المؤقتة، بشأن تطبيق القرارين المذكورين.. تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام تقبل بالتزامات الميثاق، وأهل للقيام بها ومستعدة لتنفيذها، وتقرر أن تقبل إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة»[٥١].

شكل بروتوكول لوزان[٥٢] الدافع لبعض الدول التي التزمت الحياد أو الرفض لقبول إسرائيل في الأمم المتحدة للقبول بها، خصوصاً بعد الدور الذي لعبه أنصار إسرائيل في نشر خبر توقيعها عليه، فالتوقيع لم يكن أكثر من خديعة إسرائيلية غرضه إيهام الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت تبحث في مسألة قبول عضوية إسرائيل بأنها تقبل بالالتزامات المترتبة عليها من قبول لقرار التقسيم ١٨١ والقرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[٥٣].

كان قبول إسرائيل في الأمم المتحدة حادثة هي الأولى من نوعها، إذ كانت الدولة الأولى التي تحوز العضوية بشكل مشروط، وقد وصف أول أمين عام للأمم المتحدة، تريغفي لي، قبولها بأنه من أحداث التاريخ الملحمية[٥٤].

---

(٥١) المجذوب، محمد، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠)، ط١، مجلد ٦، دراسات القصية الفلسطينية، ص١٥٢

(٥٢) بروتوكول لوزان: اجتمعت لجنة التوفيق الدولية بوفود عربية ووفد إسرائيلي بشأن فلسطين وأصدرت «بروتوكول لوزان» أكدت إسرائيل فيه التزامها القرارين (١٨١ ـ ١٩٤) ومن أهم نقاطه: (اتخاذ الخريطة الملحقة بقرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩/ ١١/ ٤٧ (أي قرار التقسيم) أساساً للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين مع بعض تعديلات إقليمية تقتضيها اعتبارات فنية، ارتداد إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، تدويل القدس، عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأملاكهم وأموالهم وحق التعويض للذين لا يرغبون في العودة).

انظر: المرعشلي، وعبد الهادي، وصايغ، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص١٩ وما بعدها.

(٥٣) المجذوب، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٥٤) المرجع السابق، ص١٥٢.

فقد نجحت إسرائيل في خديعتها، وقبلت عضواً في الأمم المتحدة بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ومن دون التزام المسائل التي كانت واشنطن تطالب بها في بروتوكول لوزان[٥٥]، وتظاهرت بقبول شروط الأمم المتحدة، واعترافها بقرارات الشرعية الدولية لم يكن إلا موقفاً مرحلياً ومناورة لإخماد أصوات المعارضة أمام دخولها المسرح الدولي من أوسع أبوابه، ورغبة في إسباغ الشرعية الدولية على وجودها.

فإسرائيل تراجعت عن التزاماتها المشروطة لقبولها في الأمم المتحدة وتحديداً فيما يتعلق بقضية اللاجئين فقد أكدت في المذكرة التي أرسلتها إلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين «...أن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وأن عودة اللاجئين العرب إلى أماكنهم السابقة شيء مستحيل»[٥٦].

إن الدفع ببطلان عضوية دولة الاحتلال في الجمعية العامة للأمم المتحدة ونزع الشرعية عنها لمخالفتها المادة ٢٧ من الميثاق التي نصّت على أن قرارات الجمعية العامة في المسائل الموضوعية (ومنها مسألة التوصية بقبول عضو جديد) تصدر بموافقة تسعة أعضاء على الأقل بشرط أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن[٥٧]، وهذا الشرط لم يتحقق بشأن إسرائيل لكون بريطانيا امتنعت عن التصويت.

وكذلك لا تجتمع حقيقة في إسرائيل العناصر المكونة للدولة التي أوجبها القانون الدولي للاعتراف بالدول من الشعب ـ الإقليم ـ السيادة، إذ إنها لم تجعل لها حدوداً واضحة حتى الآن. وإن القبول المشروط لإسرائيل في الأمم المتحدة جاء مخالفاً للرأي الاستشاري الأول الذي صدر عن

---

(٥٥) شوفاني، إلياس، **إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس** (دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٢)، ط ١، ج ٣، ص٢١٥.

(٥٦) الكومي، أحمد، «إسرائيل عضو عاق في الأمم المتحدة»، **الرسالة نت**، ٠٣ إبريل/ نيسان ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/pu2n7

(٥٧) تنص **المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة على الآتي**: ١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد. ـ ٢. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه. ـ ٣ ـ تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت. انظر في **ميثاق الأمم المتحدة.**

محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٨ حيث أكد قضاة محكمة العدل الدولية أن الحرية في التصويت يجب أن تمارس في حدود الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من الميثاق[٥٨]، لأن هذه الشروط هي الوحيدة الجديرة بالاعتبار[٥٩]، حيث تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الحجج القانونية التي سيقت ضد أهلية إسرائيل لعضوية المنظمة الدولية، وأصرّت على تفسير المادة الرابعة من الميثاق تفسيراً سياسياً محضاً يخدم هدفها في إدخال إسرائيل إلى الأمم المتحدة بأي ثمن[٦٠].

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن التاريخ الإسرائيلي كُتب بالدم الفلسطيني والعربي عبر ما ارتكبته العصابات الإسرائيلية من مجازر وتدمير للقرى وترحيل للسكان، الذي يُجرّمه القانون الدولي، ما يجعل منها دولة غير محبة للسلام، فضلاً عن عدم التزام إسرائيل تنفيذ التعهدات التي التزمتها أمام الشرعية الدولية من قبول بقرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين وغيرها من الالتزامات، كذلك لم تُبدِ رغبتها في تنفيذ ذلك مستقبلاً.

لذلك، يجب الدفع ببطلان عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، تمهيداً لنزع الشرعية عنها[٦١]، وتشكيل لجان قانونية متخصصة لمقاضاتها على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية، وخلق رأي عام قانوني قادر على الضغط على حكوماته لاسترجاع كرامة المؤسسة الدولية أو الإرادة الدولية أو الشرعية الدولية برفض الرضوخ للابتزاز أو التهديد

---

(٥٨) المادة ٤. العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه. قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن. (https://n9.cl/stz8z)

(٥٩) كتن، هنري، **تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية**، (نقابة المحامين في دمشق سورية، دمشق، ١٩٧٠)، ط١، ص١٧ ـ ١٨.

(٦٠) المرعشلي، وعبد الهادي، وصايغ، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٢٤٠.

(٦١) تنص المادة السادسة من **ميثاق الأمم المتحدة** على أنه «إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناءً على توصية مجلس الأمن».

الصهيوني، والتشبيك مع البرلمانات ومؤسسات الرأي العام العالمية[٦٢]، لفضح الانتهاكات الإسرائيلية وبقاء القضية الفلسطينية حية رغم الصلف والتعدي الأمريكي الرامي إلى تصفيتها.

وبوجود دولة الاحتلال في الأمم المتحدة، أضحى المنبر الدولي ساحة صراع دبلوماسي وسياسي ممتد على مرأى العالم ومسمعه، موازٍ للصراع الميداني، وضمن أن تبقى القضية بين سجال الاحتلال والمقاومة قضية جدل عالمي وتسجيل نقاط بين الطرفين، ما أعطى بعداً إضافياً دائماً للشعب الفلسطيني لتغذية انخراطه في حراك المقاومة، وأسهم في إبقاء القضية حية.

القرار ٣٠٢، المنشئ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) (UNRWA) واللجان ذات الصلة

شرع المجتمع الدولي في أعقاب حرب عام ١٩٤٨ بتطويق التداعيات الإنسانية للنكبة، فبدأت المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين تُقدَّم من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي كانت قد أسست في تشرين الثاني ١٩٤٨، وكانت تهدف إلى توفير عوامل الاستقرار الاجتماعي للاجئين من جهة، والتنسيق في المساعدة الطارئة والإنسانية التي تقدمها وكالات خيرية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الكويكرز الأمريكية للاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى، واستمر الحال كذلك من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ إلى نهاية آب ١٩٤٩.

كذلك شكل الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين الفلسطينيين دافعاً مهماً للدعوة إلى توفير أداة شبه دائمة وذات وظيفة مزدوجة، الأولى العمل على توفير الإغاثة للاجئين، وتوفير عوامل استقرارهم الاجتماعي في أماكن لجوئهم، والثانية العمل على توفير عوامل دمجهم في المجتمع المحلي، تمهيداً لتوطينهم تدريجياً في أماكن إقامتهم الجديدة. فأنشأت الأمم المتحدة، بتوصية من الولايات المتحدة وبريطانيا، واستناداً إلى المادة ٢٢ من ميثاق

(٦٢) عطية، فتيحة، «الانتهاكات الصهيونية للقانون الدولي»، **الجزيرة نت**، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ho3nf

الأمم المتحدة[٦٣] وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٠٢ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ المستند إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (الدورة الثالثة) والقاضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتعمل بصفة وكالة مخصصة ومؤقتة، على أن تُجدّد ولايتها كل ثلاث سنوات لحين إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية[٦٤]. فقد نصت الفقرة (٥) على «أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعترف بأنّ من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في أقرب وقت ممكن بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة». وجاء في الفقرة ٢٠: «توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالتشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة، لما فيه خير أداء مهمات كل منها، وخصوصاً في ما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨»[٦٥].

وتختلف وكالة الأونروا عن غيرها من المنظمات الدولية للأمم المتحدة، من حيث إنها منظمة مؤقتة يُجدَّد تفويضها مرة كل ٣ سنوات، وإن تمويلها يعتمد على الدول المانحة، وموازنتها ليست جزءاً من الموازنة العامة للأمم المتحدة، كما هو حال باقي المنظمات الدولية، كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) واليونيسف والأونيسكو والفاو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها. كذلك فإن الأونروا وإن أُنشئت استناداً إلى المادة ٢٢ من

---

(٦٣) المادة ٢٢ «للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها»... انظر: الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة**، ميثاق، المادة ٢٢، حزيران/ يونيو ١٩٤٥.
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(٦٤) تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٦٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى**، قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢، الدورة ٤، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.
https://www.unrwa.org/ar/who-we-are/advisory-commission/general-assembly-ares302-iv

ميثاق الأمم المتحدة المشار إليها آنفاً كجهاز تابع للأمم المتحدة، إلا أنّ صلاحياتها ومهامها لم تحدد بشكل واضح ودقيق، الأمر الذي منح الجمعية العامة سلطة تعديل مهامها بما يتلاءم مع الحاجات المتغيرة للاجئين الفلسطينيين[٦٦].

بدأت الأونروا عملها في الأول من أيار (مايو) ١٩٥٠، حيث أصبحت توفر خدمات الصحة والتعليم والإغاثة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق عملياتها الخمس (الأردن، سورية، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة). وكانت قد عملت لفترة قصيرة داخل الكيان الصهيوني، إلا أنها أوقفت خدماتها بطلب من الحكومة الإسرائيلية[٦٧]. وأما العراق، فلم يخضع اللاجئون فيه لإشراف الأونروا، وهناك روايتان متناقضتان، تقول الرواية الأولى رفَض العراق وضع اللاجئين الفلسطينيين تحت تصرف وكالة الغوث وتكفل بالإشراف الكامل على شؤونهم مقابل عدم دفع أي تبرعات نقدية للأونروا. أما الرواية الثانية، وهي الرواية الرسمية العراقية، فتقول إن الأونروا رفضت وضع الفلسطينيين اللاجئين إلى العراق تحت إشرافها، نظراً لقلتهم من ناحية، وبعدهم عن مناطق اللجوء من ناحية أخرى[٦٨][٦٩].

---

(٦٦) حساوي، نجوى، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨) ط١، ص١٠٥.

(٦٧) ذكر ذلك شمعون بيريز، مستشهداً في ذلك بقصيدة للشاعر الإسرائيلي ناتان الترمان، المنشورة في صحيفة دافار، ذكر فيها الأونروا وكيف كانت توزع الخبز على الأطفال اليهود داخل إسرائيل.

(٦٨) العلي، إبراهيم، **توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق**، (تجمع العودة الفلسطيني ـ (واجب)، دمشق، ٢٠١٠)، ص١٢.

(٦٩) جاء في الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية العراقية في آذار (مارس) عام ١٩٤٩: «هناك كتاب مرسل من وزارة الخارجية العراقية يتحدث عن اتصال القائم بالأعمال العراقي بمكتب وكيل الوسيط الدولي في بيروت الذي تمت إحالته على المستر ستانتن كرافس رئيس لجنة إسعاف المهجرين الفلسطينيين، وأطلعه على رغبة العراق في عقد اتفاق مماثل للذي عقد بين وزارة الخارجية اللبنانية والكونت برنادوت، فكان جواب المستر كرافس: لا ضرورة لعقد هذه الاتفاقية لأن موادها تختص بمساعدة الحكومة لنقل المواد الغذائية وتأمينها وإيصالها للاجئين، وأن إدارته لا تفكر في المستقبل القريب أو البعيد بإيصال أي مواد غذائية للاجئين في العراق، وذلك لقلة عددهم وأنه لا يرى ما يستدعي عقدها إلا في حالة إصرار الحكومة العراقية».

انظر: محمد، عز الدين، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، (مركز الغد العربي للدراسات، دمشق، ٢٠٠٧)، ط ١، ص١٢.

اللجنة الاستشارية للأونروا[٧٠]

تشكّلت اللجنة الاستشارية للأونروا وفقاً للبند الرابع من قرار تأسيس الوكالة رقم ٣٠٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، وتجتمع اللجنة الاستشارية مرتين سنوياً لمناقشة القضايا التي تهمّ الأونروا، وهي تسعى للتوصل إلى توافق في الآراء وتقديم النصح والمساعدة للمفوض العام للوكالة.

وتؤدي اللجنة الاستشارية للأونروا دوراً محورياً في التأثير بمسار عمل المنظمة الأممية ورسم سياسات واستراتيجيات عملها.

وحدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة اللجنة الاستشارية منذ إنشائها بتقديم النصح ومساعدة المفوض العام للأونروا في تنفيذ مهام ولاية الوكالة، **وبالتالي قرار الأونروا ليس ذاتياً نابعاً من الوكالة نفسها، بل هو خاضع ومستمد مما يقرره الأعضاء بعد أن تكون اللجان الفرعية قد استوفت تقاريرها ونصائحها، إذ تلتقي اللجنة الاستشارية مرة كل ستة أشهر بحضور عدد من الدول كمراقبين!**

وعليه، يقع على الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية مسؤولية الحفاظ على الأونروا أو التفريط فيها، بشرط أن تكون مواقف اللجنة مستقلة عن الموقف الذاتي للدول المشكلة ومستقلة عنها. فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية عضو أساسي في اللجنة الاستشارية، وبالتالي يجب ألّا تمارس أي ضغط على اللجنة لاتخاذ موقف من الأونروا مشابه للموقف الأمريكي الذي يسعى جاهداً لتصفية الأونروا والتخلص من القضية السياسية للاجئين المتعلقة بحق العودة التي تعتبره الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني وحلفاؤهما العقبة الكأداء أمام أي مشروع تسوية قادم.

---

(٧٠) عينت الجمعية العامة خمس دول أعضاء في اللجنة الاستشارية، هي: أمريكا وفرنسا وبريطانيا وتركيا وشمال أيرلندا، انضمت سورية والأردن ومصر في شهر التأسيس نفسه، ثم انضم لبنان وبلجيكا في عام ١٩٥٣، فاليابان عام ١٩٧٣، وانضمت ١١ دولة في عام ٢٠٠٥، هي: أستراليا، كندا، الدنمارك، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النروج، السعودية، إسبانيا، السويد، سويسرا، بالإضافة إلى انضمام كل من فلسطين والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية كأعضاء مراقبين في العام نفسه، ثم عادت وانضمت كل من فنلندا وأيرلندا في عام ٢٠٠٨، والكويت في عام ٢٠١٠، فلوكسمبورغ في عام ٢٠١٢، إلى أن وصل تعدادها الآن إلى ٢٥ دولة، بالإضافة إلى الثلاثة أعضاء المراقبين.

إن الإدارة الرشيدة للعلاقة مع الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية للأونروا وتزويدها بالمعلومات والبيانات الحقيقية حول الأوضاع العامة للاجئين، يجعلان منها سنداً حقيقياً للقضية وجدار صدّ لأي محاولة من شأنها إلغاء أو شطب هذه المؤسسة الدولية قبل أن تتحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

الدول المانحة للأونروا

تمثل مساهمة الدول المانحة في ميزانية الأونروا تأكيداً لالتزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، ورسالة تضامن ودعم لاستمرار البرامج التي تقدمها على مستويات الغذاء والدواء والتعليم والخدمة الاجتماعية، فالعمل على إلزام الدول وتحفيزها على استمرار هذه المساهمة يُبقي القضية الفلسطينية متقدة في ذاكرة تلك الدول للعمل على تطبيق القرارات الدولية التي تصبّ في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين، إلى حين تمكنهم من ممارسة حقوقهم، وعلى رأسها حقهم في العودة وفقاً للقرار ١٩٤ الذي ارتبط به القرار ٣٠٢ المنشئ للأونروا.

إن أهمية القرار (٣٠٢) ودوره في بقاء القضية حية، تنبع من كونه يشكل التزاماً دولياً بقضية اللاجئين[٧١]، واعترافاً وشهادة عملية من المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة عن مسؤوليته تجاه نشوء قضية اللاجئين. فوجود الأونروا والتمسك ببقائها هو عبارة عن التشبث بشاهد دولي رئيسي على جريمة تشريد الشعب الفلسطيني، لا يجوز التخلي عنه، كي لا يتحلل المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه اللاجئين، كذلك فإن ربط الأمم المتحدة قرارها الخاص بإنشاء الوكالة بالفقرة (١١) من القرار ١٩٤ يشير إلى أن مهمة الوكالة ليست إنسانية لتقديم الخدمات فحسب، بل تحمل هدفاً سياسياً، هو تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

لقد أدت الخدمات التي قدمتها الأونروا دوراً إيجابياً في بقاء قضية اللاجئين حية، حيث أسهمت إلى حد كبير في إعادة إنتاج الحالة الفلسطينية

(٧١) فياض، علي أحمد، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص٢٧.

في الشتات، وصقل الهوية السياسية للاجئين، وتعزيز صمودهم في وجه كل مشاريع التوطين التي طرحت على مرّ العقود السابقة، وبقي اللاجئون متمسكين بحقهم في العودة، ويمكن توضيح ذلك الدور الحيوي الاستراتيجي من خلال العوامل الرئيسية الآتية:

- **توريث صفة اللاجئ**

يحسب للأونروا أنها أسهمت في الحفاظ على قضية اللاجئين حية من خلال تعريفها للاجئ الفلسطيني، الذي منحت بموجبه صفة اللجوء لأبناء وأحفاد ومن يتناسل من أبناء اللاجئين، حين عرّفت اللاجئ الفلسطيني بأنه «الشخص الذي كان مكان إقامته العادية في فلسطين لمدة لا تقلّ عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي ـ الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وهو الشخص الذي فقد جرّاء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح لاجئاً ومسجلاً لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها. وقد وُسِّع هذا التعريف لاحقاً ليشمل أبناء اللاجئين وأحفادهم، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة، شرط أن يكونوا مسجلين لديها، وقاطنين في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة»[٧٢].

- **المخيمات**[٧٣]

تَركَّز عمل الأونروا في ٥٨ مخيماً رئيسياً معترفاً به للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، بالإضافة إلى عشرات التجمعات التي تشرف عليها، ولو بشكل أقل، ومثلت المخيمات التي ضمت كل شرائح الشعب الفلسطيني بعد الاقتلاع بيئة خصبة لتطور العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والوطنية بينها، وأصبحت هذه البيئة المتنوعة بمثابة الحاضنة الاجتماعية التي أسهمت إلى حد كبير في صون الشخصية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين. ونشأت داخل المخيم تجمعات العائلة الواحدة، والقرية أو البلدة الواحدة، كذلك تحول المخيم كله إلى الجسر الذي صان

(٧٢) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ـ الأونروا، الموقع الالكتروني الرسمي باللغة العربية https://www.unrwa.org/ar

(٧٣) سنفصّل في الحديث الموسّع عن المخيمات كعامل مستقل لاحقاً.

انتماء الفلسطيني إلى قضيته ووطنه رغم حالة البؤس التي لازمت هذه المخيمات.

- **خدمات الأونروا**

تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بدور مهم حيال اللاجئين الفلسطينيين طوال سنوات النكبة، حتى أصبحت خدمات الإغاثة الإنسانية التي تقدمها الأونروا بمثابة طوق النجاة وشريان الحياة لشريحة واسعة من اللاجئين الفلسطينيين، حيث إن معظم اللاجئين الذين يشكّلون نحو نصف الشعب الفلسطيني يعتمدون عليها بشكل رئيسي في تلبية احتياجاتهم المعيشية، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

فعلى الصعيد التعليمي تشرف الأونروا على تعليم أكثر من ٥٠٠ ألف طالب في ٦٩٢ مدرسة تابعة لها، حيث أسهمت العملية التعليمية في نشر الوعي بين صفوف اللاجئين، وساهمت في ولادة نخب اجتماعية وعلمية وثقافية كان التعليم رأس مالها الوحيد في التعاطي مع العالم.

أما على الصعيد الصحي، فتُشغّل الأونروا ١٤٣ مركزاً لتقديم خدمات الرعاية الصحية للأغلبية العظمى من اللاجئين، إضافة إلى خدمات العيادات والفحوص المخبرية، وخدمات صحة الأمومة وتنظيم الأسرة، الشيء الذي أسهم في صون الحالة الصحية العامة للاجئين.

كذلك توفر الأونروا خدمات التأهيل المجتمعي الهادفة إلى تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات، إضافة إلى عملها على تنفيذ برامج تعمل على تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية.

ونتيجة الحروب والأزمات التي تشهدها مناطق عمل الأونروا، سواء من حروب، كما هو الحال في قطاع غزة، أو نزاعات داخلية، كما في سورية أو لبنان، تجاوبت الأونروا مع الظروف الطارئة عبر تعزيز خدماتها على الصعد كافة، واستحداث خدمات إغاثية طارئة. ففتحت مدارسها لإيواء النازحين، ووفرت لهم متطلباتهم الأساسية، من مواد غذائية ومساعدات نقدية لمئات الآلاف من اللاجئين الذين وقعوا ضحية هذه الحروب.

العوامل غير المباشرة

يُقصَد بالعوامل غير المباشرة، المبادئ العامة أو التجارب الإنسانية التي تنصّ على حقوق الشعوب في الحرية والمساواة والعدالة، والتي تعزز من مشروعية نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المغتصبة.

ميثاق الأمم المتحدة

أكد ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من ديباجته الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية، ونصّ في فقرته الثالثة على «حق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي»، وخصص الفصل الحادي عشر من الميثاق لحقوق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وخصص الفصل الثاني عشر لنظام الوصاية الدولي (عندما قامت الأمم المتحدة كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بمقتضى قرار من عصبة الأمم)[٧٤].

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تضمّن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ الدورة الثالثة بالقرار ٢١٧ في المادة ١٣ فقرة ٢ أنّ «**لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما فيها بلده والحق في العودة إليه**».

وتجدر الإشارة إلى أن إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد سبق زمناً إصدار القرار ١٩٤ بيوم واحد، وفي ذلك إشارة رمزية مهمة لحق اللاجئ الفلسطيني بالعودة استناداً إلى هذا الإعلان.

العهد أو الميثاق أو الإعلان العالمي للحقوق المدنية

تضمّن العهد الدولي للحقوق المدنية الموقع في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ والبروتوكول الملحق به في المادة ١٢ فقرة ٤٢ «**الحق في**

---

(٧٤) كريم، محمود، **أوضاع اللاجئين والنازحين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة**، (مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ٢٠١٠)، ط ١، ص٣٨١.

مغادرة الفرد أي بلد، بما في ذلك بلده وعدم حرمانه بطريقة متعسفة دخول بلده ولا يجوز أن يحرم أحد بالقوة العودة إلى وطنه».

الاتفاقية الأوروبية لحماية الحقوق الأساسية للإنسان

ورد فيها أنّه «من غير المسموح به حرمان أي شخص من الدولة التي كان الفرد أحد مواطنيها من العودة إلى وطنه».

الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان

وقد ورد فيه «**من غير المعقول طرد أي شخص من وطنه وحرمانه من العودة إليه**».

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان

وقد ورد فيه: «**لكل شخص الحق في العودة إلى بلده**».

اتفاقيات جنيف

بالرغم من أن حق العودة للاجئين إلى أوطانهم اعتُبر شيئاً عادياً، بل هو بديهي في الحياة اليومية، وحظي نتيجة لذلك بالقليل من الاهتمام في القانون الدولي، مقارنةً بمبادئ أخرى، فقد أكدت اتفاقية جنيف حق العودة في عدد من المواقع، كما في المادة (٥)، والمادة (٦٣) من اتفاقيه جنيف الأولى والمادة (٦٢) من اتفاقية جينيف الثانية والمادة (١٥٨) من اتفاقية جنيف الرابعة[٧٥]، والمادة (٥) من اتفاقية جنيف الثالثة[٧٦].

---

(٧٥) «اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية»، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠، (تاريخ الدخول: ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/7n54d

المادة (٥): بالنسبة إلى الأشخاص المحميين الذين يقعون في قبضة العدو، تنطبق هذه الاتفاقية إلى أن تتم إعادتهم النهائية إلى أوطانهم.

المادة (٦٣): لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية. ويبلغ الانسحاب كتابةً إلى مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه إلى حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة. ويعتبر الانسحاب سارياً بعد مضيّ عام من تاريخ إبلاغه لمجلس الاتحاد السويسري. على أن الانسحاب الذي يبلغ في وقت تكون فيه الدولة المنسحبة مشتركة في نزاع، لا يعتبر سارياً إلا بعد عقد الصلح، وعلى أي حال بعد انتهاء عمليات الإفراج عن الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية وإعادتهم إلى أوطانهم... انظر في: موسوعة الاتفاقيات الدولية.

(٧٦) المادة (٥): تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المشار إليهم في المادة ٤ ابتداءً من وقوعهم في يد العدو إلى أن يُفرَج عنهم ويُعادون إلى الوطن بصورة نهائية.

كذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ لحماية المواطنين وقت الحرب في المادة ٤٩ الخاصة بإجراءات الترحيل والنقل والإجلاء تحظر على سلطات الاحتلال الإبعاد الفردي والجماعي خارج الأرض المحتلة مهما كان الدافع، وإن أجازت لها بشروط خاصة تتصل باعتبارات أمن السكان أو المقتضيات العسكرية أن تتخذ إجراءات محددة، وقررت الاتفاقية في الوقت نفسه إعادة المبعدين أو الذين أُجْلوا، إلى ديارهم فور وقف الأعمال العدائية.

إذاً، فحق العودة مكفول تحت حق تقرير المصير وحق الملكية الذي لا يسقط بالتقادم ولا بالاحتلال، وليس له مدة زمنية، فهو حق مطلق، حتى ولو قبل المهزوم باتفاقية، فإن ذلك لا يسقط حق الملكية.

بناءً على ما سبق، يمكن الجزم بأن هذه القرارات التي هي تعبير صريح من قبل المجتمع الدولي عن حق اللاجئين في العودة، أعطت القضية الفلسطينية بُعداً دولياً إضافياً، وأسهمت في بقائها حية.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام ١٩٧٧، إلى الاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (القرار ٣٢/ ٤٠ ب) الذي يوافق اعتماد الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين، القرار ١٨١، في ذات اليوم من عام ١٩٤٧.

كذلك أكدت الجمعية العامة في أكثر من مرة بهذه المناسبة التزامها التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، فقد صرّح الأمين العام للجمعية العامة أنطونيو غوتيرش، قائلاً: لن تتوانى الأمم المتحدة في التزامها تجاه الشعب الفلسطيني. فلنقف اليوم، وكل يوم، متضامنين مع تطلّعات الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وبناء مستقبل ينعم فيه الجميع بالسلام والعدل والأمن والكرامة»[٧٧].

(٧٧) رسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني كتبها: أنطونيو غوتيريش في ٢٩/ ١١/ ٢٠٢٣ https://www.un.org/sg/ar/node/268105

وعلى سبيل المثال، طلبت الجمعية العامة بموجب القرار ٣٧/٦٠ بتاريخ ١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥، من لجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة، وتشجيع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم أوسع دعم وتغطية إعلامية للاحتفال بيوم التضامن.

وفي عام ٢٠١٥ رُفع العلم الفلسطيني أمام مقارّ الأمم المتحدة ومكاتبها حول العالم. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً برفع أعلام الدول المشاركة بصفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك علم دولة فلسطين.

وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩، افتُتح معرض بعنوان «فلسطين ـ أكثر قضية وطنية ذات بُعد عالمي»، الذي اشتمل على صور وأقوال من شخصيات عامة شهيرة، في ردهة الزوار بمقر الأمانة العامة للأمم المتحدة، بهدف تأصيل التضامن مع الشعب الفلسطيني(٧٨).

إن الحراك الداعم للقضية الفلسطينية في الأوساط الدولية أوجد حالة من التضامن المؤدي إلى الضغط السياسي على أصحاب التأثير المباشرين وغير المباشرين في القضية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، لم يكن لفلسطين أصوات داخِل البيئات الأوروبية إلّا قليلاً جداً، بينما اليوم المُعادلة انقلبَت بمعنى أنَّ فلسطين حاضرة مُباشرةً وتُعبِّر عن نفسِها، وتكسب حتى مِن المُربعات اليهودية الأوروبية أنصاراً لها، مع حقوقِ الشعبِ الفلسطيني(٧٩).

لقد أسهم الحراك في خلق تيار داعم وممتد للقضية الفلسطينية مثّل تحولاً نوعياً شعبياً مهماً انعكس في البرلمانات والتصويت الرمزي الذي

---

(٧٨) «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)»، **الموقع الالكتروني الرسمي للأمم المتحدة**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/v8vdg

(٧٩) شاكر، حسام، باحث في الشأن الفلسطيني، مقابلة مع الباحث في برنامج الواقع العربي، قناة الجزيرة، ٢٥ إبريل/ مارس ٢٠١٥، برلين، https://n9.cl/du5ohq

اعترف بدولة فلسطين، فالسياسيون الداعمون للحق الفلسطيني وجدوا أنفسهم مضطرين إلى محاكاة الجماهير ودفع الثمن لخروجها في الشوارع.

انهيار النظام العنصري في جنوب أفريقيا

يختلف الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عن أي احتلال آخر بأنه احتلال إحلالي يعمل على انتزاع السكان الأصليين ونفيهم وإبادتهم، ليحل بدلاً منهم المستوطنون القادمون من دول العالم كافة بحجج كاذبة تدعي ملكيتهم لهذه الأرض، وبأنها أرض الميعاد، وغيرها من الخرافات التوراتية.

ويتقاطع سلوك الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين إلى حد كبير مع سلوك الأقلية البيضاء التي استعمرت جنوب أفريقيا ومارست كل أشكال القمع والتفرقة العنصرية بحق أصحاب الأرض الأصليين من ارتكاب المجازر، وتجزئة البلاد إلى مناطق بيضاء وأخرى سوداء، ونفي المواطنين السود من أراضيهم، وعزلهم في «بانتوستانات» خاصة (معازل على أساس عرقي)، وفرض إجراءات تقييدية عليهم؛ لتحقيق تفوّق الأقلية البيضاء، وضمان أمنها، وإرساء نظام الفصل العنصري، وذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي كان يغضّ الطرف عن تلك الممارسات. إلا أن ثمانينيات القرن العشرين شهدت تغيّراً في موقفه، حيث بدأ بفرض عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا، بعد أن صارت ممارسات النظام مصدر حرج وقلق حتى لحلفائه التقليديين، الذين عجزوا عن تبرير ممارسات النظام العنصرية، وقد ألحقت هذه العقوبات أضراراً جسيمة بالاقتصاد، ثم تفاقمت العزلة السياسية التي يعيشها النظام في ظل مقاطعة دولية، وتصاعد للنضال الشعبي، أدى إلى إدراك الحكومة استحالة استمرار هذا الوضع، وعدم قدرتها على تحمّله[٨٠].

(٨٠) سلامة، عبد الغني «أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب أفريقيا، دراسة مقارنة»، **مركز الأبحاث الفلسطيني**، (د.ت)، (تاريخ الدخول كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥) https://n9.cl/er52k

ويمارس الاحتلال سياسة الفصل العنصري الممنهجة (الأبارتايد)[٨١] ضد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وضد السكان الفلسطينيين مناطق الـ٤٨، وخصوصاً بعد قانون القومية الذي صدر في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٨، وصادق عليه الكنيست بغالبية أعضائه[٨٢] الذي يكرس الفصل

---

(٨١) جريمة الأبارتايد تعرف بأنها «الأعمال غير الإنسانية المشابهة للجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكِبَت في سياق نظام مُمأسس للظلم والهيمنة الممنهجين من مجموعة عرقية تجاه أي مجموعة ـ أو مجموعات عرقية أخرى»، على أن يكون ارتكابها بنيّة الإبقاء على هذا النظام.

(٨٢) **قانون القومية**: الذي صوّت عليه الكنيست الإسرائيلي في يوم الخميس ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٨:

قانون أساس: إسرائيل ـ الدولة القومية للشعب اليهودي

١ ـ المبادئ الأساسية

(أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

(ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

(ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

٢ ـ رموز الدولة

(أ) اسم الدولة «دولة إسرائيل».

(ب) علم الدولة أبيض وعليه خطان أزرقان وفي وسطه نجمة داود زرقاء.

(ت) شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جنبيه غصنا زيتون، وكلمة إسرائيل تحته.

(ث) النشيد الوطني للدولة هو نشيد «هتكفا».

(ج) تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

٣ ـ عاصمة الدولة: القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

٤ ـ اللغة

(أ) اللغة العبرية هي لغة الدولة.

(ب) اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة، تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون.

(ت) لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعليا للغة العربية.

٥ ـ لمّ الشتات

تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات.

٦ ـ العلاقة مع الشعب اليهودي

(أ) تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين في الدولة.

(ب) تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

(ت) تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات.

٧ ـ الاستيطان اليهودي

تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته. =

العنصري والفوقية لليهود فقط، ويعلن إسرائيل دولة للشعب اليهودي ووطناً قومياً لهم فقط. وتصنف سياسة الفصل العنصري على أنها جريمة ضد الإنسانية، وجريمة يعتبر القانون العرفي الدولي الإنساني أن حظرها يدخل ضمن القواعد الآمرة. فقطاع غزة يعتبر معسكر اعتقال حقيقياً ومفتوحاً، و«جريمة الفصل العنصري» تعني كل الأفعال اللاإنسانية المماثلة لتلك المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٧ من نظام روما، بحيث ترتكب في سياق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة ممنهجة من جانب جماعة عرقية ضد جماعة عرقية أخرى، أو ضد مجموعات عرقية أخرى، أو بهدف الحفاظ على النظام.

إن أعمال القتل والإبادة والتعذيب والفصل العنصري التي ترتكبها إسرائيل بشكل منهجي ضد الشعب الفلسطيني، كبناء جدار الفصل العنصري، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والتمييز بين اليهود والعرب وعزل المناطق الفلسطينية وتحديد حرية التنقل وإقامة الحواجز.. إلخ، أقل ما يمكن وصفها بأنها جريمة فصل عنصري.

لقد خاض أصحاب الأرض الأصليون في جنوب أفريقيا النضال ضد نظام الفصل العنصري بكل أشكاله وأدواته، حتى تمكنوا من نيل حقوقهم. لذا، حريٌّ بالفلسطينيين الاستفادة من هذه التجربة الحيّة بكل تفاصيلها، والاستثمار في المناخ الدولي الذي بدأ يدين ممارسات إسرائيل التي لا تخرج عن وصفها بجرائم الأبارتايد، وذلك من خلال العمل على عزل دولة الاحتلال ومحاصرتها، ونزع الشرعية والغطاء الدولي الذي يتيح لها ارتكاب الجرائم دورياً، والإذعان للقانون الدولي واحترام الحق الفلسطيني في

= **٨ ـ التقويم الرسمي**

التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويماً رسمياً.

٩ ـ يوم الاستقلال ويوم الذكرى

(أ) يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة.

(ب) يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميان للدولة.

١٠ ـ أيام الراحة والعطل

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العطلة الثابتة في الدولة. لدى غير اليهود الحق في أيام عطلة في أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون.

١١ ـ نفاذ القانون

أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست.

الاستقلال وتقرير المصير، ومواصلة الجهود لاستصدار القرارات الدولية التي تساوي الصهيونية بالعنصرية، كما في القرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي نص على أن الصهيونية هي أيديولوجيا عنصرية.

فالمجتمع الدولي الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية بمعايير مزدوجة، بدأ يدين هذا السلوك ويعبّر عن رفضه له، حيث اتخذت العديد من الحكومات والمؤسسات إجراءات عقابية ضد إسرائيل، كالمقاطعة التي أعادت تعريف الصراع بشكله الأصلي وأنه ليس ـ كما تحاول الدعاية الصهيونية تصويره ـ صراعاً بين «الغربيين المتحضرين»، وتمثلهم إسرائيل، و«الإرهابيين الرجعيين»، ويمثلهم الفلسطينيون العرب، بل هو صراع بين أصحاب الأرض الحقيقيين والمستعمرين الأجانب الذين أتوا وقاموا بحملة تطهير عرقي ضد أصحاب الأرض وشردوهم واستعبدوا من بقي منهم، وأسسوا نظاماً عنصرياً شبيهاً بذلك الذي فرضته الأقلية البيضاء على الأفارقة أصحاب الأرض في جنوب أفريقيا. وتظهر الاحتلال الإسرائيلي بشكله الحقيقي: احتلال عنصري منتهك للقانون الدولي وموغل في التمرد على النظام الدولي، يتصرف كما أنه فوق القانون(٨٣). وقد أُطلقت دعوات لمحاكمة قادة إسرائيليين متورطين بجرائم حرب. حتى إنّ الأوساط الحاكمة في إسرائيل بدأت تعترف بأنها تواجه أسوأ لحظاتها التاريخية، وقد باتت منبوذة ومعزولة ومدانة أكثر من أي وقت سابق، ولم تعد تتمتع بالكذبة التي طالما روجتها وسائل إعلامها بأنها واحة الديمقراطية، وأنها الدولة الضحية، وأنها تسعى للسلام(٨٤).

فتعزيز الموقف الدولي والضغط باتجاه تحمّله لمسؤولياته الأخلاقية والقانونية تجاه القضية الفلسطينية يتطلبان بذل الجهد السياسي والدبلوماسي والإعلامي لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني ومطالبه بالحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال وفضح عنصريته وفرض عقوبات عليه وإلزامه بالخضوع لقرارات الشرعية الدولية، والانصياع للقانون الدولي.

---

(٨٣) الشوبكي، وأبو عواد، وآخرون، «إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها»، مرجع سابق.

(٨٤) سلامة، «أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب أفريقيا، دراسة مقارنة»، مرجع سابق.

ولعلنا نذكر أن حركة التضامن العالمية مع شعب جنوب أفريقيا، في طريقه لإسقاط النظام العنصري، وما نتج عنها من تنسيق عابر للحدود مع النشطاء، واكتسابهم خبرة حقيقية في الضغط على صناع القرار في عزل نظام جنوب أفريقيا العنصري وفضح ممارساته والتصدي الميداني له بوسائل قانونية وإقامة مئات المؤتمرات الداعمة للمؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا وتحقيق النجاح الباهر في إسقاط هذا النظام العنصري قد أنتجت رصيداً وإرثاً من المؤسسات والنشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم، واستفادت فلسطين من انتقال العشرات منهم للدفاع عن القضية الفلسطينية، وما زالوا على حالهم إلى الآن.

الحراك الدبلوماسي الفلسطيني والعربي في الفضاء الدولي ودوره في الحفاظ على القضية

يُعَدّ العمل الدبلوماسي إحدى أهم الأدوات لتحقيق الأهداف الفلسطينية في التحرير والعودة، وتزامن مع نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية وتكوين الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، لكسب شرعية العمل المقاوم للاحتلال ونيل الحقوق المشروعة.

ومرّت الدبلوماسية الفلسطينية بالعديد من المحطات والمراحل، حيث سُجل خروج أول وفد خارجي فلسطيني عام ١٩٢١ برئاسة موسى الحسيني إلى لندن بهدف «العمل الجاد للحفاظ على الأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة»[٨٥]. ومع انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، مارست الحركة الوطنية الفلسطينية العمل الدبلوماسي بإدارة العلاقات الخارجية لكل فصيل، أو حركة فدائية على حدة، وكان أبرز الأجهزة الدبلوماسية الفلسطينية الثورية ما يعرف باسم الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت لاحقاً، وتحديداً في عام ١٩٦٨ الدائرة السياسية هي الإدارة المركزية للعمل الدبلوماسي الخارجي، ونجحت الدبلوماسية الفلسطينية بتثبيت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فأصبح

(٨٥) عزيز دراز، راما، **القضية الفلسطينية بين التعريب والتدويل (١٩١٨ ـ ١٩٤٨)**، (دار النهضة العربية، ٢٠١٧)، ص٩٠.

التعامل معها على أساس أنها كيان سياسي وطني للشعب الفلسطيني، وهي تعبّر عن أهدافه وتطلعاته وطموحاته، فكان التعامل مع المنظمة على أساس أنها الحكومة الثورية المؤقتة للشعب الفلسطيني.

ومع نشوء السلطة الفلسطينية أصبحت وزارة الخارجية الفلسطينية العنوان الرسمي للعمل الدبلوماسي، وأصبحت من خلال السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية حول العالم مسؤولة عن إدارة العمل الدبلوماسي في جميع المحافل الدولية، والعمل على كسب العديد من الدول للتصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة لأي قرار يخص القضية الفلسطينية.

كانت أبرز هذه التحركات حين تقدمت قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية عام ٢٠١٢ بطلب عضوية في الأمم المتحدة ليُرفض في مجلس الأمن، ومن ثم تقدمت برفع مستوى عضويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة من كيان مراقب إلى دولة مراقبة غير عضو، ما أتاح لها الانضمام إلى مجموعة من الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

وكذلك التحركات من أجل الانضمام إلى نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، ما أتاح لها نظرياً إحالة بعض الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني على النائب العام للمحكمة، وهذا أتاح للنائب العام إمكانية رفع قضايا من تلقاء نفسه بناءً على تقارير تبلغه من مكتبه أو من المنظمات الحقوقية الأهلية ضد مرتكبي جرائم الحرب.

كان هذا التحرك ذا أبعاد سياسية وقانونية استراتيجية مهمة، بل وخطيرة على الطرف الإسرائيلي، فقد رفع من المستوى القانوني للفلسطينيين، وحسم الجدال القانوني الطويل حول ما إذا كانت فلسطين دولة أم لا، وأظهر إسرائيل على أنها دولة تحتل دولة أخرى، لا شعباً آخر فحسب. وبالتالي حصلت فلسطين على مكاسب سياسية وقانونية، ما سهّل نيلها اعتراف دول أوروبية، وقاد إلى اعتراف عدد من برلمانات الدول الأوروبية بها ومطالبة السلطات التنفيذية بالاعتراف، كما فعلت برلمانات فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا والمملكة المتحدة وإيرلندا وبلجيكا. كذلك فتح الباب لفلسطين للانضمام إلى سلسلة من المعاهدات والمنظمات الدولية، مثل اليونسكو والمحكمة الجنائية الدولية التي تفتح الأبواب لمقاضاة القادة والجنود

الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان وجرائم الإبادة الجماعية في المحكمة، وبالتالي إصدار مذكرة اعتقال بحق الجاني، عدا الإدانة التي ستتلقاها إسرائيل من أكبر المحاكم الجنائية في العالم[٨٦].

في هذا السياق، لا يمكن إنكار دور دبلوماسية الدول الصديقة للشعب الفلسطيني التي حاولت منذ البداية عزل إسرائيل والضغط عليها لاحترام حقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي، بدءاً بالجهود العربية في الأمم المتحدة كالعراق ولبنان ومصر وغيرها من الدول، قبل تأسيس إسرائيل، والجهود المصرية والجزائرية في فترة الحرب الباردة في دعم الحقوق الفلسطينية على المستوى الرسمي وعلى مستوى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة[٨٧]

ختاماً، إن الانطلاق مما تحمله هذه القوانين والقرارات والمبادئ يربك الاحتلال وينزع عنه الشرعية، وذلك باستخدام أدوات القانون الدولي وحقوق الإنسان من محاكم دولية ووطنية ومجالس حقوق الإنسان وغيرها. فعلى سبيل المثال، ممكن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية التي تسمح للمنظمات بالدفع باتجاه استصدار آراء استشارية من المحكمة عبر إحالة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ بإمكان هذه الآراء الاستشارية تثبيت وضع قانوني معين في قضايا مثل القدس على سبيل المثال. وقد أُصدِر رأي استشاري من المحكمة في تموز(يوليو) من عام ٢٠٠٤ حول الجدار، ثبتت فيه المحكمة

---

(٨٦) الشوبكي، وأبو عواد، وأخرون، «إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها»، مرجع سابق.

(٨٧) المرجع السابق.

تجدر الاشارة هنا إلى دور الدبلوماسية ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ في دعم طلب مركز العودة الفلسطيني، ومقره لندن لنيل عضوية المؤسسات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة، حيث اعتمدت الأمم المتحدة مركز العودة الفلسطيني عضواً ذا صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) عام ٢٠١٥. وحصل المركز على العضوية بعد قرابة ٥ أعوام، عرقلت إسرائيل فيها الطلب، وبثت ادعاءات ليس لها أساس من الصحة بأن المركز يدعم العنف والإرهاب.

هذا وقد حصل المركز على العضوية من خلال التصويت في لجنة المنظمات غير الحكومية، حيث صوتت ١٢ دولة لصالح الطلب، فيما رفضته أمريكا وإسرائيل والأوروغواي.

الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة وأكدت عدم مشروعية بناء الجدار وعدم قانونيته[٨٨].

كذلك، بالإمكان تفعيل دور مجالس حقوق الإنسان لتكون منصات للدفاع عن الحق الفلسطيني ولنقض الدعاية الصهيونية كما حدث في حزيران (يونيو) من عام ٢٠١٨، حيث انسحبت الولايات المتحدة من المجلس احتجاجاً على ما أسمته «الانحياز السافر للمجلس ضد إسرائيل»[٨٩].

منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية كجسم قاري تمثيلي للقارة الأفريقية في عام ١٩٦٣ من ٣٢ دولة في حينه، وذلك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا التي اختيرَت لتكون مقراً للمنظمة. وفي تاريخ ٢٦ أيار (مايو) ٢٠٠١، شهدت القارة الأفريقية ولادة الاتحاد الأفريقي كوريث لمنظمة الوحدة الأفريقية، بعضوية ٥٥ دولة، وفق وثائق الاتحاد. وفي تموز (يوليو) ٢٠٠٢ أُعلن رسمياً انطلاق الاتحاد الأفريقي خلال قمة ديربان في جنوب أفريقيا، هذا الاتحاد الذي يتميز بالشمول والمرونة، ويضم آليات قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات القرن الحادي والعشرين[٩٠].

وتحظى القضية الفلسطينية بالحضور الكبير لدى القارة الأفريقية، ويؤكد الاتحاد رغبته في إيجاد حل سياسي عادل لقضية فلسطين وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يؤدي إلى الإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية داخل حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ارتبطت القضية الفلسطينية بأجندة منظمة الوحدة الأفريقية، وبعد إعلان قيام الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨، أصدر مؤتمر وزراء خارجية المنظمة الذي

---

(٨٨) الشوبكي، وأبو عواد، وأخرون، «إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها»، مرجع سابق.

(٨٩) «الولايات المتحدة الأمريكية تنسحب رسمياً من مجلس حقوق الإنسان الدولي»، **موقع BBCعربي**، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٠٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https:// www.bbc.com/arabic/world-44543116

(٩٠) «فلسطين والاتحاد الافريقي»، **وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين**، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ibg10

عُقد في شباط (فبراير) ١٩٨٩ قراراً بالاعتراف بدولة فلسطين، إلى جانب إسرائيل، ما أتاح لفلسطين إطلاق تمثيل دبلوماسي لها في عدد كبير من الدول الأفريقية، وكرّس من وجودها في القارة، ومكّنها من الانتقال السلس لعرض قضيتها في الاتحاد الأفريقي لاحقاً.

وإثر قيام الاتحاد الأفريقي كوريث شرعي لهذه المنظمة، انتقلت القضية الفلسطينية بمفرداتها إلى طاولة قممه، وشاركت فلسطين في قمم الاتحاد منذ انعقاد مؤتمره الأول، كضيف شرف، ثم عضوا مراقبا، ما شكل فرصة مهمة لتعزيز التواصل وتنسيق المواقف مع الدول الأفريقية لضمان استمرار دعمها للقضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، بالإضافة إلى تعزيز فرص التعاون بين فلسطين والدول الأعضاء. وأصبحت القضية الفلسطينية ماثلة بقوة، فالقمة الأولى للاتحاد التي انعقدت في تموز (يوليو) ٢٠٠٢، حرصت على تأكيد جوهرية القضية في نزاع الشرق الأوسط، وعدم إمكانية إقامة سلام عادل ودائم ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إضافة إلى تأكيد تضامن القادة الأفارقة ودعمهم للكفاح العادل والشرعي للشعب الفلسطيني، من أجل ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة واستعادة ممتلكاته وتقرير مصيره، وإنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وظهر اهتمام الاتحاد الأفريقي بالقضية الفلسطينية من خلال قرارات الاتحاد باستمرار التي وصفت إسرائيل بالقوة المحتلة. ففي القمم الأفريقية في الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥، ركز الاتحاد في قراراته على مؤازرته لأطر حلّ القضية الفلسطينية، بترحيبه بمبادرة السلام العربية التي أعلنتها القمة العربية ببيروت في آذار (مارس) ٢٠٠٢، ودعم خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط التي أطلقت عام ٢٠٠٣، وتحقيق قيام دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن واستقرار، وحثّ إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي مسألة ذات حساسية خاصة لدى الأفارقة، تذكرهم بمسألة الفصل العنصري، ولا سيما في جنوب أفريقيا، ما كرّس صورة إسرائيل دولةً عنصرية في الذهنية الأفريقية.

وطالب الاتحاد في قمته الخامسة في تموز (يوليو) ٢٠٠٤ الدول الأعضاء بالمشاركة في الاجتماع الخاص حول فلسطين، في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤، الذي عقد تحت إشراف الاتحاد وبالاشتراك مع منظمات إقليمية ودولية عديدة. ومثّل هذا نقلة نوعية في دعم الاتحاد للقضية الفلسطينية في المنظمات الدولية الفاعلة، والحثّ غير المباشر للدول الأفريقية على التصويت لها(٩١).

وأدانت القمة التي عقدها مطلع شباط (فبراير) ٢٠٢١ النظام القانوني التمييزي الإسرائيلي وتدابيره التعسفية والأحكام الصادرة بحق المعتقلين والسجناء الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى الذين تحرمهم الحد الأدنى من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. وأقرّت قمة الاتحاد الأفريقي دعوة الدول الأفريقية إلى الامتناع عن أي نشاط أو إجراء من شأنه المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس، وتحديداً الامتناع عن نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس. وجدد القادة الأفارقة تأكيد حقوق اللاجئين الفلسطينيين، التي تضمنتها قرارات الشرعية الدولية، مشددين على ضرورة الحفاظ على وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ودعوا الاحتلال الإسرائيلي إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين والأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية(٩٢).

فلسطين وحركة عدم الانحياز

تعود فكرة حركة عدم الانحياز إلى مؤتمر باندونغ الذي انعقد في إندونيسيا في نيسان (أبريل) ١٩٥٥، لتؤسَّس الحركة عام ١٩٦١ في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد، مكونة من ١٢٠ عضواً يمثلون مصالح وأولويات البلدان

(٩١) عبد القوي، سامي صبري، «فلسطين ومؤسسة الاتحاد الأفريقي»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ٢٨٢، شتاء ٢٠٢٠)، ص٨١.

https://drive.google.com/file/d/17UyjpoHDvO0GtBlkjHXU4hzBKiebgGZD/view

(٩٢) «الخارجية الفلسطينية وحماس ترحبان بموقف الاتحاد الأفريقي الداعم لفلسطين»، **قناة أرتي عربية**، ٧ شباط (فبراير) ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/zi65n

النامية في عدة قارات، إضافة إلى فريق رقابة مكون من ١٧ دولة وعشر منظمات دولية. وتشكل تياراً محايداً وغير منحاز مع السياسة الدولية للقوى العظمى في العالم[٩٣]. وبذلك تكون كتلة عدم الانحياز أكبر الكتل الدولية في العالم، سواء داخل الأمم المتحدة أو من خلال مؤتمراتها التي تنعقد بانتظام في العواصم المهمة لدول الكتلة[٩٤].

واعتمدت حركة عدم الانحياز في هياكلها التنظيمية تشكيل «اللجنة الوزارية الخاصة بفلسطين» للاضطلاع بمسؤولية متابعة التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبحثها وإصدار التوصيات التي ترفع لأعلى هيئة لاتخاذ القرار والمتمثلة بالاجتماعات الوزارية والقمم. حيث تتكون عضوية لجنة فلسطين من ١٢ دولة تمثل القارات الجغرافية الثلاث: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتضم اللجنة كلاً من مصر، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وزيمبابوي، وزامبيا، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا، وبنغلادش، وكوبا، وكولومبيا، إضافة إلى فلسطين.

فيما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بحضور مؤتمرات عدم الانحياز بصفة مراقب اعتباراً من قمة لوساكا عام ١٩٧٠، ثم أصبحت عضواً كاملاً في الحركة اعتباراً من مؤتمر وزراء خارجية دول الحركة المنعقد في ليما عام ١٩٧٥، حيث أدرجت قضية فلسطين على جدول الأعمال تحت بند خاص بها بعنوان «قضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط والأراضي العربية المحتلة»[٩٥].

وبعد عام طرحت قضية القدس بالاسم في قمة كولومبو ـ سريلانكا، حين طالب المؤتمر الدول الأعضاء بالوقوف «صفاً واحداً في صدّ مساعي إسرائيل ـ القوة القائمة بالاحتلال ـ لتهويد الأراضي المحتلة، ولا سيما القدس والخليل، ودعوتها لممارسة الضغط على إسرائيل في الأمم المتحدة

(٩٣) «فلسطين وحركة عدم الانحياز»، **وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين**، ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ipz1x

(٩٤) «القضية الفلسطينية وحركة عدم الانحياز» **البيان**، ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://www.albayan.ae/opinions/2009-07-17-1.454264

(٩٥) «فلسطين وحركة عدم الانحياز»، **وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين** ـ مرجع سابق.

ووكالاتها المتخصصة والوصول إلى إمكانية حرمانها عضوية هذه المنظمات جميعاً».

وأكد أعضاء الحركة دعم فلسطين في العديد من اجتماعات الحركة، حيث أكّد رؤساء الدول والحكومات التزامهم الاتفاق مع جميع الدول والقوى المحبة للسلام، باتخاذ جميع التدابير في إطار الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن لمجابهة تحدي إسرائيل المستمر، وأنه يتعين عليهم بصفة خاصة تطبيق كل العقوبات اللازمة بحق إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وكذلك فرض الحظر الشامل والإلزامي عليها، وإقصاؤها عن المجتمع الدولي، ومن الضروري أيضاً دراسة الإجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي يجب اتخاذها بحق البلدان التي تساند النظام العنصري الصهيوني(٩٦).

كذلك أدانت الدول الأعضاء في قمة هافانا ـ كوبا التي عُقدت في ١٩٧٩، إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وطلبت إيقاف السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإزالة المستعمرات فوراً، وإعادة الطابع العربي إلى القدس طبقاً لقرار مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالقدس والمناطق المقدسة، وانتُخِبَت فلسطين نائباً للرئيس في المؤتمر، وأُعيد انتخاب فلسطين نائباً لرئيس مؤتمر نيودلهي ـ الهند في ١٩٨١.

أما مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عُقد في شرم الشيخ عام ٢٠٠٩، فقد تبنى قرارات داعمة للحقوق المشروعة لشعبنا، وطالب بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي، وإلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

وكانت آخر قمة لحركة عدم الانحياز قد عُقدت في جزيرة **مارغريتا في فنزويلا عام ٢٠١٦، حيث أعلنت** أن ٢٠١٧ سيكون عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. واعتمدت اللجنة الوزارية الخاصة بفلسطين التي انعقدت

(٩٦) المرجع السابق.

على هامش اجتماعات القمة الـ١٧ للحركة في فنزويلا «إعلان فلسطين» الذي أكدت فيه دعم الحركة الثابت للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وهكذا تكون حركة عدم الانحياز قد احتضنت القضية الفلسطينية وقدمت لها الدعم منذ منتصف العقد السادس من القرن الماضي لغاية الآن، مما أسهم في ديمومة القضية وبقائها حية.

وبالإجمال، فإن مكامن القوة في القضية الفلسطينية، التي مكنتها من الصمود والبقاء، تقع في أبعاد عديدة في الشق العالمي، وقد استخدمها الشعب الفلسطيني لطرح قضيته والتذكير بعدالتها، ونرى أنّ بالإمكان تطوير هذه الأبعاد والتعظيم من شأنها من خلال تلك النصوص والقرارات والمؤتمرات والأحداث والوقائع، ويبقى البعد الدولي للقضية من الأساسيات التي يُبنى عليها لاسترجاع الحقوق.

رابعاً: بُعد العدو

تُعتبر سياسة الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني، والممارسات الإجرامية التي قام بها ضمن المشروع الاحتلالي الكولونيالي الذي يريد تهجير السكان والسيطرة المطلقة على الأرض، وما تركته من جروح غائرة لا تندمل في جسم الشعب الفلسطيني، عاملاً مباشراً في بقاء القضية حية، وإدامتها بيد الاحتلال نفسه، وكانت المفارقة أن نتائج هذه السياسة أتت عكسية على الاحتلال، حيث غذّت روح المقاومة والتصدي لهذه السياسات لدى الشعب الفلسطيني، فأصبح في حال كفاح ومقاومة مستمرَّيْن لهذا الاحتلال. وبهذا، كان العدو باستعلائه وغطرسته أحد الأسباب الرئيسية المباشرة في بقاء القضية حية، وسيرد في هذا الجزء من الكتاب تفصيل لهذا العامل.

١ ـ الرؤية الإسرائيلية: الجذور والآفاق

تمثّل الحلم الصهيوني في دولة لليهود فقط، حتى قبل إعلان الدولة وقيامها، وإن لم يُعلَن ذلك بصورة جلية في الفترات الأولى لصياغة المشروع

الصهيوني. ففي القرن التاسع عشر أعرب البارون إدموند روتشيلد، الممول الرئيسي لمشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، عن استعداده لتقديم العون المادي للعرب الذين يقبلون مغادرة فلسطين إلى العراق نهائياً[٩٧]. ولم يُخفِ هرتزل رأيه في هذا الموضوع، حيث رأى أن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالاستيلاء على الأراضي العربية وشنّ حرب إبادة على السكان الأصليين.

ودعا فلاديمير جابوتنسكي إلى ترحيل العرب من فلسطين، مؤكداً أن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالقوة وعبر الترحيل الإجباري للفلسطينيين، وكانت النتيجة التي توصل إليها أنه «يمكن أن تكون غالبية يهودية، وبعدها دولة يهودية، فقط برعاية القوة، ومن وراء جدار حديدي لا يقوى السكان المحليّون على تحطيمه». وفي عام ١٩٣٠ كتب أبراهام شارون مقالاً يمكن اعتباره الأساس الفكري الذي قامت عليه المواقف الإسرائيلية لاحقاً، وهو الأساس أيضاً لمسألة تبادل أملاك السكان العرب باليهود القاطنين في البلاد العربية، حيث جاء في المقال: «الحل الذي نراه إلى هذه الدولة هو تفريغ البلاد لاستيعاب اليهود الجدد القادمين إليها، على أن يتم هذا التفريغ تدريجياً لضمان انتقال العتاد والأموال والأملاك بصورة متفق عليها تسندها خطة تمويل بين الحكومات العربية والحكومات الدولية»[٩٨].

وفي ورقة عمل قدمها الصهيوني فايتسي إلى القيادة الصهيونية بعد شهور من صدور تقرير لجنة بيل في عام ١٩٣٧، قال فيها: «التهجير لا يهدف إلى إنقاص عدد الفلسطينيين فحسب، بل يتطلع إلى إفراغ الأراضي الزراعية من العرب وتحريرها للاستيطان اليهودي». وفي موضوع آخر، قال فايتسي: «الخلاص لن يأتي إلا بخلاص البلد (فلسطين) ليبقى خالصاً لنا، إن السبيل الوحيد هو قطع العرب واقتلاعهم من الجذور. علينا العثور على الآذان المُصغية في أمريكا، ثم في بريطانيا، ثم في البلاد المجاورة، وهناك سيحلّ المال المشكلة»[٩٩].

---

(٩٧) البابا، «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين»، مرجع سابق.
(٩٨) المرجع السابق.
(٩٩) المرجع السابق.

أما ديفيد بن غوريون، الذي ظل يعمل طوال حياته السياسية لإنجاز هدف طرد العرب من فلسطين، فقد اعتبر في جلسة إدارة الوكالة اليهودية التي عقدت في حزيران (يونيو) ١٩٣٨ أن «نقطة الانطلاقة أو المخرج لحل مسألة العرب في الدولة اليهودية تكمن في توقيع اتفاقية مع الدول العربية تمهد الطريق لإخراج العرب من «الدولة اليهودية» إلى الدول العربية. وفي أيار (مايو) عام ١٩٤٩، ولفترة قصيرة، أبدى بن غوريون استعداداً للسماح بعودة ١٠٠ ألف لاجئ، وقد حدث هذا خلال مؤتمر لوزان، غير أن ذلك لم يحدث على الإطلاق، ووفق المؤرخ البريطاني إيلان پاپي Ilan Pappé، وافقت إسرائيل على ذلك لأنه كان شرطاً من شروط العضوية في الأمم المتحدة. وبمجرد قبولها لدى الأمم المتحدة، انسحبت إسرائيل من البروتوكول الذي وقعت عليه، ولم ترَ حاجة لتقديم أية تنازلات في ما يتعلق باللاجئين[١٠٠].

وفي عام ١٩٥٦، في أثناء زيارته للولايات المتحدة، أبدى رئيس وزراء إسرائيل موشيه شاريت استعداد إسرائيل للنظر بجدية إلى مبدأ التعويض، شرط أن يُوطَّن اللاجئون الفلسطينيون في البلاد التي لجأوا إليها. وفي ١٩٦٥ قدّم ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل آنذاك مشروعاً إلى الكنيست الإسرائيلي، اقترح فيه تحويل مبالغ مالية إلى الدول العربية التي تستضيف اللاجئين، وذلك بغية دمجهم في هذه المجتمعات مقابل فتح أبواب التجارة أمام البضائع الإسرائيلية في البلاد العربية[١٠١].

وفي تسعينيات القرن الماضي، قال رئيس الحكومة الأسبق إسحق شامير: «إن تعبير حق العودة فارغ المضمون ولا معنى له ولن يحدث ذلك أبداً بأي طريقة أو صورة أو شكل. هناك فقط حق يهودي في العودة إلى أراضي إسرائيل»[١٠٢].

---

(١٠٠) «اللاجئون الفلسطينيون ـ بعد مرور ستين عاماً على نزوحهم الجماعي، يشكل اللاجئون الفلسطينيون أكبر عدد من اللاجئين في العالم»، **موقع** fanack، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://fanack.com/ar/arab-palestinian-israeli-conflict/palestinian-refugees-updated/

(١٠١) زريق، إيليا، **اللاجئون الفلسطينيون، والعملية السلمية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧) ط ١.

(١٠٢) المرجع السابق.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ نشرت الحكومة الإسرائيلية وثيقة عن مسألة اللاجئين توجز موقفها من هذه المسألة، الذي يعتبر تكراراً لمواقفها السابقة، حيث جاء فيها: «إن مسألة لاجئي ١٩٤٨ كانت من صنع الدول العربية، وإن نحو ٦٠٠ ألف لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينيات إلى الهرب من الدول العربية والحماية في إسرائيل. وإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ أقلّ بكثير من زعم الجانب العربي. وإن تعريف اللاجئ وفق قرار الأمم المتحدة ١٩٤ كان غير دقيق ومختلفاً عن التعريفات الدولية الأخرى لماهية اللاجئ». وشددت الوثيقة الإسرائيلية على النقاط السابقة من خلال طرح فهمها الخاص لهذه القضية حيث جاء: «وفقاً للوثائق الدولية نفسها، فإن حق العودة ملك للمواطنين، أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة بالدولة. ولم يكن اللاجئون الفلسطينيون قطّ مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة بإسرائيل، فقد هربوا إما قبل إنشاء الدولة سنة ١٩٤٧ أو في عام ١٩٦٧»[١٠٣].

وفي مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ عبّر إيهود باراك عن عدم ممانعته في عودة اللاجئين إلى مناطق السلطة الفلسطينية مع التزام إسرائيلي باستيعاب بضعة آلاف من الفلسطينيين في إسرائيل، ولكن ليس بالضرورة في الأماكن التي أبعدوا منها عام ١٩٤٨[١٠٤].

فإسرائيل ترى أن عودة أي عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل يهدد كينونة الدولة العبرية كدولة يهودية. وقد بنت ذلك على أساس العديد من الاعتبارات، منها ما هو برأيها مبدئي، يقوم على زعم أن اعترافها بحق العودة يعني الإقرار بمسؤوليتها عن التسبب بالمشكلة، وبالتالي تحمل تبعاتها، وإسرائيل لا تعتبر نفسها مسؤولة عن حرب عام ١٩٤٨، ومنها عملي يقوم أيضاً على ادعاء بانعدام إمكانية إعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيلي.

---

(١٠٣) البابا، «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين»، مرجع سابق.

(١٠٤) محيسن، تيسير، «إسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي)»، **جريدة حق العودة**، (العدد ٤١، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠):
https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1530-art-06.html

والاعتبار الأخير، زعمها بأن اللاجئين فروا من ديارهم بناءً على أوامر من الجيوش العربية[١٠٥].

وعليه، يكون المشهد الصهيوني كما يراه صانعو دولة الاحتلال يقف على المبادئ الآتية: الاستيلاء على الأرض واقتلاع الشعب وطرده لضمان دوام السيطرة واستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك، سواء بالقوة المفرطة بكل أشكالها، بما فيها المجازر واستخدام النفوذ الدولي لتحقيق الغطاء لسياسته اللاقانونية واللاإنسانية، وهذا يعضده النفوذ المالي حيث لزم.

وعلى الجانب الآخر، وفي ظل وجود شعب هو صاحب الأرض ويسعى لاسترجاعها ويمتلك كل الصفات التي ذكرت في الصفحات السابقة، أصبحنا أمام عقيدتين على تضاد وتصارع لا يمكن أن يحسم معها المحتل المعركة، فأضحت رؤيته وما ينتج منها من وقائع مغذية لديمومة الصراع.

٢ ـ تطبيقات الاحتلال لرؤيته وسياساته

تتعامل دولة الاحتلال مع القضايا المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني باستعلاء، وتضرب عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية، لاعتبارات أيديولوجية مستمدة من مرتكزات «حلمها الصهيوني»، وقدرتها على التنكر والتنصل، مع الإفلات من «العقاب» بالاستناد إلى دعم الدول الغربية عموماً، ودعم الولايات المتحدة خصوصاً، فضلاً عن غموض قرارات الشرعية الدولية[١٠٦] وعن كونها دولة خارج القانون تمارس نظام الفصل العنصري، وتمتلك سجلاً إجرامياً كبيراً.

لقد عمدت إسرائيل إلى اتخاذ خطوات من شأنها إحداث قطيعة بين الوطن وأصحابه، وخلق قناعة مغايرة لإمكانية تطبيق العودة، وإقرار اللاجئين مادياً وروحياً وإلى الأبد في أماكن أخرى، وارتكزت على فلسفة تغيير معالم الوطن الأم، فلسطين التي تعرفها جموع اللاجئين وعاشت في كنفها،

(١٠٥) المرجع السابق.

(١٠٦) محيسن، «إسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي)»، مرجع سابق.

وارتبطت بها، وإحداث تغييرات نوعية في بيئة اللجوء ذاتها في المحيط الإقليمي، بهدف تسهيل استقبالهم واستقرارهم فيها كبديل للوطن، اعتقاداً منها بأن هذا سينزع فكرة العودة من رؤوس اللاجئين ويسكّن عواطفهم تجاهها[١٠٧].

• تعامل الاحتلال مع تقرير الكونت برنادوت وتفنيده للرواية الإسرائيلية واغتياله في١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨

فنَّد التقرير الذي أعده المبعوث الدولي الكونت برنادوت[١٠٨] والذي استندت إليه الأمم المتحدة في إصدار القرار ١٩٤، الادعاء الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، بأن لهم حقاً في احتلال الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم، بحجة أنهم كانوا في وضع الدفاع عن النفس ضد الجيوش العربية. وادعوا أيضاً أن اللاجئين فروا بناءً على أوامر من الجيوش العربية، وليس بفعل القوة والإرهاب الإسرائيلي، حيث جاء في التقرير: «**إن عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم ويهجروا ممتلكاتهم طوعاً أو اختياراً، بل نتيجة لأعمال العنف والإرهاب التي قامت بها السلطات الإسرائيلية ضد العرب الآمنين**». وانتهى في تقريره إلى أن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا إذا أتيح للاجئين العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

وبناءً على تقرير الكونت برنادوت الذي قال فيه: «إنه خرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة أن ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة إلى

---

(١٠٧) أبو عامر، عدنان، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين ـ الرؤية التاريخية والسلوك السياسي** (تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، دمشق، والمنظمة الفلسطينية لحق العودة ثابت، بيروت،٢٠٠٧) ط ١، ص٢٥٦.

(١٠٨) وُلد الدبلوماسي السويدي الكونت فولك برنادوت في شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٨٩٥، فى استوكهولم، وهو ينتمي إلى العائلة الملكية السويدية، وقد اكتسب سمعة طيبة بين دول القارة الأوروبية، الأمر الذي أهله للقيام بمهمة نقل عرض الاستسلام الألماني إلى الحلفاء عام ١٩٤٥، وشارك في عمليات تبادل الأسرى في الحرب العالمية الثانية. وبعد قرار تقسيم فلسطين، اندلعت مواجهات متكررة بين اليهود والعرب في فلسطين، فاختارته منظمة الأمم المتحدة ليكون وسيطاً بينهم في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٤٨، ليصبح أول وسيط دولي في تاريخ المنظمة، وقد استطاع الكونت برنادوت أن يحقق الهدنة الأولى في فلسطين في ١١ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٨.

منازلها في حين يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين، ويشكلون في الواقع خطر استبدال للاجئين العرب الذين لهم جذور في الأرض منذ قرون». أصدرت على إثره الجمعية العامة قراراً أممياً خاصاً لعودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، الذي تضمن تشكيل لجنة ثلاثية تدعى «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين»، وأوكلت الجمعية إلى اللجنة عدة مهام، أهمها:

ـ القيام بالمهام التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية رقم ١٨٦ الصادر في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨.

ـ تقديم اقتراحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة (أي خريف ١٩٤٩) بشأن إقامة نظام دولي دائم لمنطقة القدس.

ـ تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود وضرر.

زارت اللجنة المذكورة تل أبيب سنة ١٩٤٩، وتباحثت مع الحكومة الإسرائيلية في كيفية تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، فردّت الحكومة الإسرائيلية بأن حلّ مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، وأصرت على رفض تنفيذ القرار ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائي مع العرب.

واستجابة للطلب الإسرائيلي، دعت اللجنة الحكومات العربية وحكومة إسرائيل إلى إرسال مندوبين عنها إلى لوزان في سويسرا، وبعد محادثات منفردة بين اللجنة ومندوبي الوفود، وقّعت إسرائيل على بروتوكول لوزان في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩ الذي تضمن عدة مواد أهمها:

١ ـ اتخاذ الخريطة الملحقة بقرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ (قرار التقسيم) أساساً للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين.

٢ ـ ارتداد إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم.

٣ ـ تدويل القدس.

٤ ـ عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم وحق التعويض للذين لا يرغبون في العودة.

لم تحترم إسرائيل توقيعها، فما إن قبلت الجمعية العامة عضويتها في منظمة الأمم المتحدة، حتى بادرت إلى التنكّر لالتزاماتها في بروتوكول لوزان، فرفضت تنفيذ مواده. ولما عجزت لجنة التوفيق عن إقناعها بالإيفاء بما التزمته أمام المنظمة الدولية، أعلنت فشل مؤتمر لوزان وإنهاء أعماله. وفي ردّ لوزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت (شرتوك) على طلب الكونت برنادوت لإعادة اللاجئين الفلسطينيين، رفض شاريت رأي برنادوت، وطالب بأن يوطن اللاجئون في خارج فلسطين المحتلة، وأوصى بمسح القرى والمدن الفلسطينية التي كان يسكنها العرب حتى لا تترك أثراً يربطهم بأرضهم، وأكد أن إعادة العرب إلى إسرائيل يهدد بقاء دولة إسرائيل[١٠٩].

بالمقابل، بدأت رسائل التهديد تنهال على مكتب الكونت برنادوت من أتباع الحركة الصهيونية. فقد اجتمع أعضاء منظمتي «أراغون» التي يرأسها مناحم بيغن و«شتيرن» برئاسة إسحق شامير، وكلاهما أصبح رئيساً لوزراء إسرائيل لاحقاً، واتفقوا على اغتيال الكونت برنادوت، وتلقى رسالة تهديد بالقتل، وهو في مطار بيروت من مكتبه في القدس، فنُصح بعدم التوجه إلى مطار قلنديا في القدس. إلا أنه أصرّ، ووصل إلى القدس في المناطق العربية منها بحراسة القوات الأردنية، التي رافقت القافلة المؤلفة من ثلاث سيارات إلى الحاجز العسكري على حدود القدس العربية، والتي تسيطر عليه «الهاغانا»، القوات اليهودية الرسمية، ولم يبتعد الموكب أكثر من مئة متر، حتى اعترضت الموكبَ سيارةُ جيب عسكرية فيها ٦ أفراد بلباس عسكري إسرائيلي. وتعرف ثلاثة منهم إلى الوسيط الدولي ومساعده، وأفرغوا في صدر كل منهما ستّ رصاصات. وبعد عشر سنوات من حادثة الاغتيال، قال

(١٠٩) صلاحات، محمد فياض، «**الموقف الاسرائيلي من قضيتي اللاجئين الفلسطينيين والقدس**»، السياسة الفلسطينية، (العدد ٢٦، ربيع ٢٠٠٠)، ص١٦٧ ـ ١٨٠.

رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون: «لولا قتل برنادوت لما قامت دولة إسرائيل»[١١٠].

وبهذا، اجتمعت مرة أخرى في اغتيال الكونت برنادوت عوامل القوة والاستعلاء واستخدام النفوذ الدولي في سياسة الصهاينة، وكان ذلك عنصر إضاءة بطريقة عكسية لدى الشعب الفلسطيني، في أن يستخدم هذا الاغتيال والقرار ١٩٤ الذي كان من نتاج الراحل الكونت برنادوت وسبباً في إيجاد عنصر قوة إضافي اصطحبه الشعب الفلسطيني معه طوال السبعة عقود الماضية من عمر الصراع.

مشاريع التوطين الإسرائيلية

لقد شكل موضوع اللاجئين الفلسطينيين منذ البداية مشكلة حقيقية للقادة الإسرائيليين، تطلبت مواجهة سريعة خاصة في السنوات الأولى لبزوغها، حيث وُضعَت تصورات للتعامل معها منذ الوهلة الأولى. ففي ٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٨، عقد يوسف فايتس، مدير الصندوق اليهودي، اجتماعاً مع ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل، حيث عرض فايتس خطة للتعامل مع موضوع اللاجئين، استندت في الأساس إلى الحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم من الناحية الواقعية، وذلك بخطوات عملية، إذ طالب في خطته بمجموعة من الخطوات:

- تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية.
- منع العرب من العمل في مزارعهم بعد هدم بيوتهم.
- تبني خط دعائي هدفه منع اللاجئين من العودة.
- إشغال الفراغ الناشئ بعد النزوح بالتوطين الفوري لليهود في أماكن العرب.
- تبني قوانين لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

---

(١١٠) صبيح، محمد، «اغتيال الكونت برنادوت ١٧/ ٩/ ١٩٤٨»، **دنيا الوطن**، ١٧ أيلو (سبتمبر) ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣):
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/09/17/1275434.html

ـ مساعدة الدول العربية مادياً لاستيعاب اللاجئين الموجودين على أراضيها.

وافق بن غوريون على كل بنود الخطة باستثناء البند الأخير، الذي لم يكن على سلّم أولوياته، وذلك بسبب التكاليف الباهظة التي يمكن أن تتحملها إسرائيل نتيجة لذلك. وفي اجتماع آخر عُقد في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٤٨، نوقشَ خلاله موضوع اللاجئين باستفاضة، حضره بن غوريون، وأعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً، وعلى الدول العربية أن ترعى شؤونهم، في حين إذا مورست ضغوط على إسرائيل من قبل الأسرة الدولية، فإنها ستسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحِرفيين، لكنها لن تسمح أبداً بعودة أيٍّ من القرويين[١١١].

وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وجدت إسرائيل نفسها مسيطرة على مئات الآلاف من اللاجئين، وهو ما يمثل مشكلة ديمغرافية بالمنظور الاستراتيجي، وتصورت أن لديها فرصة لفرض حلول لقضية اللاجئين بصفتها مسيطرة على هذا العدد الكبير منهم. وكان إيغال ألون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير الهجرة والاستيعاب، أول من بادر إلى التعامل مع هذه القضية، حيث توجه فور انتهاء الحرب إلى رئيس الحكومة ليفي أشكول، مطالباً إياه بالشروع فوراً بدراسة وسائل حلّ وتصفية قضية اللاجئين، وخصوصاً الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا الإطار، لم يكن طرح ألون هو الطرح الوحيد الذي يتعامل مع هذه القضية، ولكن هناك العديد من الخطط والمشاريع التي حاول العديد من الإسرائيليين طرحها لمعالجة هذه القضية. وقد اشتملت تلك الخطط والمشاريع على الآتي:

ـ **مشروع آلون**: ينطلق مشروع آلون من إنكار إسرائيل أية مسؤولية لمشكلة اللاجئين، ويتهم الدول العربية بأنها سبب المشكلة وسبب دوامها، وأكد أنه لا توجد لدى إسرائيل القدرة الاستيعابية لإعادة اللاجئين وتوطينهم،

(١١١) زريق، اللاجئون الفلسطينيون، والعملية السلمية، مرجع سابق.

وبخاصة أن إسرائيل استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين اليهود من الدول العربية، واعتبر هذه العملية عملية تبادل سكاني بين البلاد العربية وإسرائيل، ودعا إلى نقل سكان المخيمات إلى مناطق مجاورة بعد تطوير البنية الزراعية والصناعية للأراضي الفلسطينية، وشمل مشروعه أيضاً نقل أعداد من اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في سيناء، سواء قبل المصريون ذلك أو لم يقبلوا. ولكي توضع هذه الاقتراحات موضع التنفيذ، نادى آلون بضرورة إيجاد تمويل دولي لحل المشكلة في البلاد العربية[١١٢].

ـ **اقتراحات رعنان فايتس**: الذي شغل منصب مدير الاستيعاب في الوكالة اليهودية في الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٤، حيث تقدم خلال احتلاله هذا المنصب بعدة اقتراحات لمعالجة قضية اللاجئين، يصبّ معظمها في ضرورة نقل المخيمات الفلسطينية وتفريغها، وبخاصة في قطاع غزة، وترحيل عدد من اللاجئين إلى الضفة الغربية، نظراً لقدرتها الاستيعابية.

ـ **اقتراح أبا إيبان**: كان يشغل منصب وزير خارجية إسرائيل حين قدم مشروعه (اقتراحه) في خطاب أمام الأمم المتحدة عام ١٩٦٨، وهو ينطلق من خطة خماسية في إطار سلام دائم يبدأ بمؤتمر دولي يضمّ دول الشرق الأوسط مع الحكومات التي تُسهم في إغاثة اللاجئين، حيث يجري توطين هؤلاء في أماكن اللجوء التي يعيشون فيها بمساعدة دولية وإقليمية.

ـ **مشروع موشيه ديان**: شغل موشيه ديان منصب وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية في أثناء حرب ١٩٧٣، حيث كانت المخيمات في قطاع غزة تمثل مشكلة أمنية للحكومة الإسرائيلية. قدم ديان مشروعه في إطار التغلب على هذه المشكلة حيث جاء فيه:

١ ـ تصفية المخيمات تحت ستار تخفيف كثافة السكان وبخاصة في قطاع غزة، على أن يحصل ذلك تدريجياً.

٢ ـ توزيع اللاجئين في مناطق جديدة تسهل السيطرة الأمنية عليها.

---

(١١٢) كيالي، ماجد، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: أسبابها، أبعادها، ومقاربات سياسية لحلها»، **صامد الاقتصادي**، (المجلد ١٨، العدد ١٠٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦)، ص١١ ـ ٣٥.

٣ ـ تحقيق هدف سياسي يصبّ في تجريد اللاجئين من صفة اللجوء بعد تركهم المخيمات.

٤ ـ تعيد إسرائيل تأهيل اللاجئين.

ـ **اقتراح أرييل شارون**: شغل شارون في هذه الفترة قيادة القوات العسكرية الإسرائيلية، في قطاع غزة، وقدم اقتراحه عام ١٩٧١، حيث اقتصر اقتراحه على تهدئة الأوضاع الأمنية في القطاع، فاقترح نقل ٤٠ ألف شخص من مخيمات القطاع إلى مكان آخر لتخفيف الازدحام السكاني، وقام شارون بخطوات عملية بهذا الشأن، حيث شقّ الشوارع في المخيمات، ما أدى إلى هدم آلاف البيوت ونقل أصحابها إلى مناطق جديدة خارج المخيمات.

ـ **خطة يسرائيل غاليلي**: تقدم بها عندما كان وزيراً في حكومة العمل عام ١٩٧٣، حيث دعا إلى إعادة تأهيل اللاجئين بتوفير مساكن لهم مجاورة للمخيمات، أو تطوير المخيمات وتحويلها إلى مدن، أو دمج المخيمات في المدن المجاورة.

ـ **خطة لجنة بورات**: في عام ١٩٨٢، شكلت حكومة بيغن لجنة وزارية برئاسة مردخاي بن بورات للنظر في قضية اللاجئين، وقد أعدت اللجنة المذكورة خططاً تفصيلية لدمج اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة في المدن المجاورة من طريق نقل ٢٥٠ ألف لاجئ من مخيماتهم. وقدرت اللجنة تكلفة المشروع في حينه بملياري دولار تقريباً، يجب جمعها من الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وقد اشتملت الخطة على التفصيلات الآتية، على أن يكون تنفيذها على مراحل على مدى خمسة أعوام:

ـ بناء مساكن جديدة لسكان المخيمات على مراحل، بحيث ينتقل إليها في العام الأول ٥٪ من السكان، ثم ١٥٪ في العام الثاني، و٢٥٪ في العام الثالث، و٣٠٪ في كل من العامين الرابع والخامس.

ـ منح الاستيطان السكاني الجديد صفة بلدية مستقلة.

ـ إعطاء الأراضي وتوفير مساعدات تحت شعار «ابنِ بيتك بنفسك».

ـ توحيد الخدمات الصحية والاجتماعية في الضفة الغربية، ودمج

خدمات الأونروا التعليمية على مراحل في المؤسسات التعليمية الحكومية الموجودة حالياً.

ـ ضمان التنسيق الشامل لمشروع مع الأونروا[١١٣].

وخلال زيارته للولايات المتحدة، دعا رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير، إلى عقد مؤتمر دولي لحل مسألة اللاجئين، وأكد أن إسرائيل ستُسهم في هذا الحل بالخبرة والأفكار، وأن على الولايات المتحدة والدول العربية والأسرة الدولية أن تموله.

لقد عالجت المشاريع الإسرائيلية مشكلة اللاجئين في الضفة وغزة كجزء من معالجتها للمشكلة الأمنية.

ويجب الإشارة في هذا المجال، إلى ما طرحه شلومو غازيت، الخبير في الشؤون الاستراتيجية، وإن كان موقفه لا يعتبر موقفاً رسمياً، إلا أنه يعبّر بصورة دقيقة عن الموقف الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي من هذه القضية، حيث قال في ما يتعلق بحق العودة إن الأوساط الإسرائيلية أجمعت على رفض حق العودة من حيث المبدأ، وأضاف: «إن إسرائيل ترفض هذا الحق في الدرجة الأولى على الصعيد المبدئيّ، إذ ينطوي على اعتراف إسرائيل بحق العودة على الإقرار بمسؤوليتها عن التسبب بالمشكلة، وهي تبعات لا يمكن أن تتحملها إسرائيل التي لا تعتبر نفسها بصورة قاطعة مسؤولة عن حرب عام ١٩٤٨، وبالتالي فهي لا تتحمل تبعاتها، ولهذا السبب يرفض الكثير من الإسرائيليين التزام إسرائيل استيعاب عدد محدود من اللاجئين بناءً على معايير لمّ شمل العائلات، كما ترفض الحكومة الإسرائيلية العودة على أساس عملي، حيث لا إمكانية لإعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيلي كله، إذ إن قسماً كبيراً من المستوطنات القائمة في إسرائيل مشيَّد على أماكن كان يسكنها عرب فلسطينيون سابقاً، ولا توجد طريقة أو إمكانية لإعادة هذه الأراضي والأملاك إلى من كان فيها قبل عام ١٩٤٧ من دون اقتلاع مئات الألوف من الإسرائيليين من أماكنهم، وهو ما سيحدث هزّة مدمرة في

(١١٣) زريق، اللاجئون الفلسطينيون، والعملية السلمية، مرجع سابق.

المجتمع الإسرائيلي». ويرى غازيت أنه لو سُمح للاجئين بالعودة إلى إسرائيل حتى من دون عودتهم إلى أراضيهم الأصلية، فسيهدد هذا الصبغة اليهودية بشكل كبير[١١٤].

كان آخر مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ما عرضه بعض النواب الأمريكيين، وبإيعاز من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، حين زار وفد من مجلس العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في عام ١٩٩٧ عدداً من البلاد العربية، وخصوصاً دول الخليج، واقترح الوفد على كل منها توطين ٣٥ ألف فلسطيني سنوياً في كل دولة لمدة عشر سنوات، وبحساب الرقم تراكمياً، يتعدى العدد مليونَي شخص. جدير بالذكر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح جاء مطابقاً لما طرحته المحامية اليهودية الأمريكية دونا آرزت لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين[١١٥].

وفي محاولة من قبل الحزبين الكبيرين في إسرائيل، العمل والليكود، وضع موقف مشترك من قضايا الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني، شُكِّلَت لجنة مشتركة تضم ممثلين عن تكتل الليكود (الليكود ـ تسوميت ـ غيشر) برئاسة ميخائيل إيتان وممثلين عن حزب العمل برئاسة يوسي بيلين، وتوصلت اللجنة إلى ما عُرف بـ«خطة اتفاق وطني حول مفاوضات الوضع الدائم مع الفلسطينيين»، أو وثيقة بيلين ـ إيتان، وقد جاء في الخطة في ما يتعلق بموضوع اللاجئين ما يأتي:

وثيقة بيلين ـ إيتان:

١ ـ الاعتراف بحق دولة إسرائيل في منع دخول لاجئين فلسطينيين إلى داخل مناطق سيادتها.

٢ ـ السلطة الفلسطينية مخوَّلة استيعابَ كل شخص داخل أراضيها حسب اعتباراتها.

---

(١١٤) غازيت، شلومو، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد ٢٢، بيروت، ١٩٩٥)، ص٧٨ وما بعدها: https://n9.cl/aphyr

(١١٥) أبو ستة، سلمان، **اللاجئون الفلسطينيون: الواقع الراهن والحل في إطار حق العودة**، (المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ٢٠٠١).

رأي آخر: إجراءات دخول السكان إلى الكيان الفلسطيني وقيود الدخول تُبحَث في مفاوضات التسوية الدائمة.

ـ تقام منظمة دولية تلعب فيها إسرائيل دوراً مهماً تستهدف تحويل وتطبيق خطط التعويض وتأهيل اللاجئين في أماكن سكناهم. وهذه المنظمة تبحث مطالب إسرائيل بالتعويضات لصالح اللاجئين اليهود في دول عربية.

ـ إسرائيل والكيان الفلسطيني، كل واحد في مجاله، يعمل على تأهيل اللاجئين على قاعدة حل وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، وإلغاء مكانة اللاجئ، وترتيب سكن دائم وخلق فرص عمل بمساعدات دولية.

ـ إسرائيل تواصل سياستها بشأن لمّ شمل العائلات حسب المواصفات الحالية[١١٦].

لقد كونت هذه المشاريع الصهيونية وغيرها من المشاريع التي تدعم الرؤية الإسرائيلية قناعة جمعية ترسخت في الضمير الوطني الفلسطيني في رفضها والعمل على إفشالها، وأضحى مصطلح رفض التوطين مُلازماً للاجئين الفلسطينيين في حراكهم لاسترجاع حقوقهم.

وما كانت هذه المشاريع على خطورتها إلا ملهمة للشعب الفلسطيني ومحفزة له على أن يستمر في طريقه الكفاحية، حتى دخل مصطلح «التوطين» كما هو في الأدبيات الأجنبية ـ لفرط استخدامه من قبل الفلسطينيين ـ التي وثقت لقضية اللاجئين على طرفي الصراع، سواء المشروع الصهيوني برؤيته وسياسته، أو الرفض الفلسطيني المقاوم لها بكل أساليبه، وبهذا أضحت هذه المشاريع عنصراً مهماً بطريقة غير مباشرة لديمومة القضية وبقائها حيّة.

سنّ القوانين والتشريعات الرافضة لحق عودة اللاجئين

علاوة على ما سبق، وبالتوازي مع مشاريع التوطين، شرع الكنيست الإسرائيلي مبكراً بإقرار قوانين تنتهك القوانين الدولية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، كذلك نظّم المستوى الرسمي الإسرائيلي وبعض الشخصيات

(١١٦) البابا، «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين»، مرجع سابق.

الدولية حملات عدة لخدمة هذا الغرض. نورد هنا أبرز هذه القوانين والحملات[١١٧]:

• **قانون «العودة»** اليهودي في تموز (يوليو) ١٩٥٠، وينص على حق أي يهودي في القدوم إلى إسرائيل والإقامة والحصول على الجنسية، حيث قال بن غوريون عند تقديم اقتراح القانون أمام جلسة الكنيست العامة: «**إن هذا القانون جاء ليُحدد هدف الدولة اليهودية وطبيعتها. وهو لم يهدف إلى منح حقوق من قبل الدولة، بل منح الفكرة الصهيونية صبغة قانونية وتقوية الحق الجوهري لكل يهودي بكونه يهودياً أن يهاجر إلى إسرائيل ويقيم فيها**». وأُدخل تعديل على القانون عام ١٩٧٠، وبالتحديد البند (٤ ب) الذي يمنح حقوقاً **لابن كل يهودي وحفيده، ولزوج يهودي، ولزوج ابن أو حفيد يهودي (حتى لو كان اليهودي المُشار إليه قد فارق الحياة أو لم يهاجر إلى إسرائيل)، بمعنى أن حقوق اليهودي محفوظة حتى الحفيد**. واستثنى القانون يهودياً ترك ديانته وتحول إلى ديانة أخرى، فلا حقوق له بموجب القانون المذكور.

• قانون «أملاك الغائبين» في آذار (مارس) ١٩٥٠، «ويتكون من تسع وثلاثين مادة، واعتُبر قانوناً معدلاً لأنظمة الطوارئ (أملاك الغائبين) الصادرة في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ (اليوم التالي لصدور القرار ١٩٤) وبديلاً لها ابتداءً من ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٠. وقد جاء هذا القرار تتويجاً لسلسلة من الإجراءات والقرارات الصادرة منذ سنة ١٩٤٨ لأنه اعتُبر الأساس الذي استندت إليه السلطات الإسرائيلية في مصادرة جزء كبير من الأراضي العربية في فلسطين المحتلة، ويبلور بصورة نهائية الموقف الإسرائيلي المعارض لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، خلافاً لما قضت به قرارات الأمم المتحدة». ومن المعروف أن هذا القانون احتلّ بموجبه أكثر من ثلث المهاجرين اليهود أملاك السكان الفلسطينيين الأصليين ومنازلهم، وما زالت تستخدمه إسرائيل حتى اليوم لتحقيق أهدافها في تهجير ما بقي من فلسطينيين في القدس ومحيطها وباقي أرض فلسطين المحتلة.

---

(١١٧) «المحاولات الإسرائيلية لتصفية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ـ حق العودة نموذجاً»، **دائرة شؤون المقاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية**، ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٧ أيلول (سبتمبر)٢٠٢٣):
https://www.nad.ps/ar/publication-resources/factsheets/

• قانون «لمّ الشمل» في تموز (يوليو) ٢٠٠٣ اعتماداً على أنظمة الطوارئ المعمول بها بفلسطين منذ فترة الاستعمار البريطاني، وسُمي «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل» (أمر مؤقت). ويعتمد «لمّ الشمل» على قانون المواطنة الذي شرّعه الكنيست عام ١٩٥٢، ونصّ على أن كل قادم إلى فلسطين التاريخية يحصل على الجنسية الإسرائيلية، بيد أن البند رقم ٣ للقانون يمنع الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون البلاد حتى النكبة عام ١٩٤٨ من الحصول على الجنسية الإسرائيلية والإقامة المؤقتة، وذلك لمنع تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. «يشار إلى أن مشروع القانون طُرح في حكومة أرييل شارون الأولى عام ٢٠٠٢ من أجل حماية «يهودية الدولة» ومنع عودة لاجئين فلسطينيين من «الباب الخلفي». ويحظر القانون على أي فلسطيني أو مواطن عربي الحصول على إقامة ووضعية قانونية بإسرائيل، ويمنع الحصول على جنسيتها حتى لو كان متزوجاً مواطناً ومواطنة من حملة الجنسية الإسرائيلية الذين تسحب منهم الإقامة بحال انتقالهم للسكن إلى قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة أو بدولة عربية، ولم يثبتوا أن مركز حياتهم بإسرائيل.

• قانون «تعويض يهود الدول العربية وإيران» في شباط (فبراير) ٢٠١٠، وذلك في مناورة مكشوفة لشطب حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ينصّ القانون على وجوب «شمل الحكومة الإسرائيلية قضية منح تعويضات للاجئين اليهود من الدول العربية وإيران، بما في ذلك أملاك عامة كانت تابعة للجاليات اليهودية». ويُعرِّف القانون ما أسماه «اللاجئ اليهودي من الدول العربية وإيران» بأنه «مواطن إسرائيلي كان في الماضي مواطناً في إحدى الدول العربية أو إيران، وتركها بسبب ملاحقته لكونه يهودياً، ولم يحظَ بالحماية في مواجهة ملاحقته»، ويقرّ القانون أن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو المسؤول عن تطبيقه.

• في عام ٢٠١٢ قررت حكومة إسرائيل الشروع في حملة إعلامية دولية واسعة النطاق موضوعها «اللاجئون اليهود من الدول العربية»، تشدّد على أنه من دون الاتفاق بشأن هذه القضية، لن يُتوَصَّل إلى سلام مع الفلسطينيين وإلى نهاية الصراع، وجرت هذه الحملة بموجب قرار سياسي اتُّخِذ في ديوان

رئيس الحكومة ووزارة الخارجية في إسرائيل، وقادها نائب وزير الخارجية داني أيالون. وجاء في وثيقة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الذي طلب منه نتنياهو تقديم توصيات سياسية وقانونية في هذا الشأن «أنه بعد تدقيق قانوني، فإن اليهود الذين غادروا الدول العربية وهاجروا إلى إسرائيل يستحقون مكانة لاجئ بموجب نصوص القانون الدولي. وأوصت الوثيقة أنه «ينبغي أن نغرس في الخطاب الدولي مصطلح اللجوء المزدوج»، وأن «الربط بين القضيتين سيخدم إسرائيل في المفاوضات» وسيردع الفلسطينيين وسيكبح مطالبهم في ما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. واعتبرت أن الدول العربية هي المسؤولة عن نشوء «قضية اللاجئين اليهود» وقضية اللاجئين الفلسطينيين، لأنها في حالة الفلسطينيين، رفضت قرار تقسيم فلسطين وخاضت حرباً مع إسرائيل، وبعد ذلك لم توافق على توطينهم. ووفقاً لهذه الوثيقة، فإن قضية اللجوء، سواء الفلسطيني أو اليهودي، هي نتيجة لحرب عام ١٩٤٨.

• توجت إسرائيل باكورة قوانينها العنصرية بتشريع واحد من أخطر هذه القوانين عرّفته بـ «**قانون يهودية الدولة**» في عام ٢٠١٨، الذي لم يأتِ من فراغ، بل أتى ليكمل عشرات القوانين العنصرية الاحتلالية الاستيطانية تشريعاً للـ«أبارتايد». وقد شكّل أهم إنتاجات هذه الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً في تشكيلتها وتشريعاتها، وفي وجهتها السياسية. إن هذا القانون قانون أساس يكرس واقع التمييز العنصري على أساس الدين الذي قامت عليه الدولة الصهيونية ومارسته لأكثر من سبعة عقود، ويلغي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة إلى ديارهم التي شُرِّدوا منها عام ١٩٤٨، وينفي مسؤولية الاحتلال بالاعتراف بمأساة اللاجئين، ويمحو الحقوق والوجود الفلسطيني واستمراريته على أرض فلسطين التاريخية. ومن جهة رئيسية، ينص القانون على أن «أرض إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي **والديني** والتاريخي لتقرير المصير»، ويعتبر أن «ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي»، ولأول مرة يُستعمَل مصطلح «أرض إسرائيل "Eretz Yisrael" في صياغة قانونية في قانون أساس»، الذي يعني فيها فلسطين التاريخية، حيث عرّف القانون كل مقومات «الدولة» ولم يعرّف حدودها لهذا السبب. ولأول مرة بعد حوالى ١٠٠ عام يلغي القانون المكانة الرسمية للغة العربية لغة أهل البلاد

الأصليين، ويقرر أن «الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات»، و«تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي **والديني** اليهودي لدى يهود الشتات». والقانون بهذه المضامين لا يخرق فقط كل القرارات الدولية التي تنصّ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإنما أيضاً يخرق مبادئ القانون الدولي والأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة، وعلى الأخص مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين. والدولة الإسرائيلية ـ بهذا المعنى وبنص قوانينها ـ دولة خارجة عن القانون لا مكان لها داخل المنظمات والهيئات الدولية. وبذلك فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم اليوم التي تعرّف نفسها وثقافتها وسياساتها على أساس ديني وعرقي، وإن فكرة نقاء الدولة التي تقوم عليها «يهودية الدولة» فكرة عنصرية لا يمكن أن تكون قائمة في دولة حديثة وديمقراطية. ولهذا، لم يذكر القانون كلمة الديمقراطية، لا من قريب أو بعيد.

استهداف الذاتية والهوية الفلسطينية (سرقة التراث)

سخّرت الحركة الصهيونية شتى الوسائل لاستهداف الذاتية والهوية والثقافة والوعي لدى الفلسطينيين للسيطرة عليهم وتشتيت معرفتهم بهويتهم. وقد طاولت هذه السياسة تاريخ هذه الأرض، واستهدفت شواهدها التاريخية الضاربة جذورها في عمق التاريخ لنزع الشرعية التاريخية التي سطّرتها أيدي أجدادنا القدماء عبر فترات الزمن الراحل، والتي تثبت أن أرض فلسطين عربية فلسطينية بلا منازع؛ استهدفت المواقع الأثرية التاريخية التي تنتشر في كل أنحاء الوطن من أقصاه إلى أقصاه؛ فعمدت إلى تزوير الحقائق، واجتهدت في البحث عن آثار توراتية لفقتها أكفّ قياداتها الدينية لإثبات أي صلة تربط اليهود بهذه الأرض؛ فسخّرت حكوماتها المتعاقبة موازنات ضخمة لتنفيذ مخططات تزوّر وجه الأرض، وتلقن باطنها بالأباطيل التوراتية والادعاءات المكذوبة؛ فأخفت الآثار التي تتناقض مع الروايات والأساطير الصهيونية.

وقد اتبعت سلطات الاحتلال صوراً وأشكالاً وأساليبَ عدة في استهدافها المواقع والآثار التاريخية، فهي تسعى جاهدة لبسط سيطرتها

مكانياً وزمانياً على العديد من المواقع الأثرية الدينية والتاريخية في جميع الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمتها القدس المحتلة، من خلال استخدام القوة العسكرية أحياناً، وبالتحايل والتزوير أحياناً، وبالتهويد في أحيانٍ أخرى، وكذلك تعمل بمختلف أذرعها على طمس العديد من المعالم الأثرية الدينية والتاريخية العربية والإسلامية، وتحاول بكل الوسائل إضفاء طابع يهودي تلمودي مكانها. وهذا ينسجم مع ما قاله مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتزل: «إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حيّاً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرّت عليها قرون».

علاوة على ذلك، تقوم سلطات الاحتلال وأذرعها بعمليات سرقة الآثار ونقلها على رؤوس الأشهاد من مواقعها الفلسطينية إلى متاحف إسرائيلية، أو إلى أماكن تقع تحت السيطرة الإسرائيلية في داخل أراضي ١٩٤٨. بالإضافة إلى تهويد الأماكن الأثرية، من خلال نسج القصص وإطلاق الروايات المزيفة حول تاريخ تلك الآثار القديمة بهدف نسبتها إليها وتضمينها لقوائم التراث اليهودي.

وفرضت إسرائيل بشتى الطرق والوسائل واقعاً من العزل ومنع الوصول والضمّ، حيث عزلت المواقع الأثرية الدينية والتاريخية، إحدى الوسائل التي تستخدمها سلطات الاحتلال في بسط سيطرتها على هذه الأماكن. وتُنفَّذ هذه السياسة بواسطة الأحزمة الاستيطانية، والشوارع الالتفافية، ومن خلال جدار الفصل العنصري والمناطق العسكرية المغلقة. وحسب وزارة السياحة الفلسطينية، يقع ٤٥٠ موقعاً أثرياً داخل المستوطنات المبنية في الضفة الغربية. ويقدّر خبراء فلسطينيون عدد المواقع والمعالم الأثرية التي أصبحت تقع خلف الجدار بنحو ١١٨٥ موقعاً، إلى جانب عدد كبير من الخرب والبيوت التاريخية[١١٨].

(١١٨) «السياسة الإسرائيلية تجاه المواقع الأثرية التاريخية الفلسطينية»، **مركز المعلومات الوطني ـ وفا**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8609

وإذا كانت عمليات سرقة الأرض وتهويدها ماضية، فإن عملية استهداف الإنسان الفلسطيني تسير عبر قتله مادياً ومعنوياً من خلال سرقة الموروث والمخزون التراثي، كما في سرقة تصميم «الكوفية الفلسطينية» المعروفة، التي جعلت بألوان «علم إسرائيل»، و«نجمة داوود»، وارتداء زوجة موشيه ديان، وزير الحرب الإسرائيلي في ستينيات القرن المنصرم، في إحدى المناسبات العالمية ثوباً فلسطينياً، زاعمة أنه تراث إسرائيلي، وظهور الفرق «الفولكلورية الإسرائيلية» في الحفلات العالمية بالزي الشعبي الفلسطيني، وهي تؤدي رقصة الدبكة وتعزف «الشبّابة والأرغول» وغيرها من الألحان الفلسطينية والعربية الأصيلة والشهيرة جداً، ولكن بلكنة عبرية، مثل أغنية «الدلعونا»[١١٩].

ولم تسلم المأكولات الشعبية التي توارثتها الأجيال الفلسطينية من محاولات الاحتلال الإسرائيلي لطمس هويتها الفلسطينية ونسبتها إليه. مثل أكلة الفلافل والحمص والمسخن، التي تقدمها إسرائيل في الخارج على أنها أكلات شعبية إسرائيلية، مستخدمة كل الوسائل الإعلامية لترويج ذلك. ووصلت الأمور إلى حصول إحدى الشركات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية على جائزة لإنتاجها الفلافل وتصديره كأكلتها التراثية[١٢٠].

أما في مجال التراث الشفوي، فقد انتحل الإسرائيليون الحكايات الفلسطينية والعربية. ويذكر الدكتور منعم حداد أنه حتى صيف عام ١٩٨٦، كان في أرشيف الحكايات الشعبية الإسرائيلية حوالى ١٨٥٠٠ حكاية، كان قد صُنّف منها ١١٩٤٤ حكاية على أنها حكايات إسرائيلية، ولكن منها ما نسبته ٦٥٪ حكايات من يهود الدول العربية والإسلامية، ومنها ٢١٥ حكاية فلسطينية[١٢١].

---

(١١٩) أبو الغزلان، هيثم محمد، «التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والمحافظة عليه»، **مجلة الوحدة الاسلامية**، (العدد ١٤٩ أيار ٢٠١٤).

https://www.wahdaislamyia.org/issues/149/mhgazlan.htm

(١٢٠) المراغي، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجا، مرجع سابق، ص١٠٢.

(١٢١) أبو الغزلان، «التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والمحافظة عليه»، مرجع سابق.

كذلك مارست إسرائيل التقسيم والتفتّت الجغرافي، حيث قسّمت أماكن وجود الفلسطينيين إلى كانتونات جغرافية مختلفة، وحدّت من التواصل بينهم، مثل أراضي الـ ١٩٤٨ وسُكان القدس وسكان الضفة الغربية وسكان قطاع غزة أو الفلسطينيين في الشتات، وذلك لتكريس الاغتراب عن الذات والوطن والهوية. وتأتي هذه السياسة ضمن منظومة ممهنجة وضعها الكيان الصهيوني، فمن خلال فرض المناهج التعليمية باللغة العبرية في الداخل المحتل عام ١٩٤٨، لا يزال المحتل يسعى بمحاولات حثيثة لطمس هوية الشعب الفلسطيني، ويحاول إبدالها بتاريخ مزور لا أساس له، ويهدف إلى خلق وعي وذاكرة بديلة للشعب الفلسطيني يؤكدان تاريخ اليهود في فلسطين وأحقيتهم فيها بالتزامن مع تغيير أسماء الأماكن العربية إلى أسماء عبرية، سعياً لتغريب الفلسطيني عن المكان، وعن ذاته، وبالتالي شطب هويته وتثبيت الرواية الإسرائيلية بأن الشعب الفلسطيني لم يكن يوماً شعباً، وأن أحقية هذه الأرض تعود لليهود[١٢٢].

إن هذه السياسات التي استهدفت الكيانية الصلبة والهوية الوطنية الفلسطينية بكل أبعادها التي جُبِل عليها الفلسطيني والمتوارثة عبر الأجيال على مرّ مئات السنين، هي من أهم السياسات التي استفزّت الشعب الفلسطيني وأذكت روح المقاومة عنده ضد هذه الممارسات الوحشية التي عزّ نظيرها في التاريخ، وأضحت السياسات الصهيونية العدوانية ضد الهوية الفلسطينية عاملاً أساساً في توريث القضية والحفاظ على الهوية، وكانت الأسباب التي أدت إلى وجود عشرات المؤسسات وإقامة آلاف الأنشطة حفاظاً على الهوية.

استهداف الفلسطيني في العالم سواء الساكن أو المتحرك

لم تكتفِ إسرائيل بإبعاد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني خارج وطنها، واحتلال ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، بل بادرت بحروب جديدة خلال سنوات كيانها، ونجحت في كثير من الأحيان في إيجاد

(١٢٢) عيسى، أسيل، وجيوسي، آثار، وصندوقة، ليندا، «استهداف الاستعمار الاسرائيلي للهوية الفلسطينية»، **جريدة حق العودة**، (العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥) ص١٧:
https://n9.cl/0y5a1

مناخات مناسبة للتشريد واللجوء، سواء في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ واحتلالها لقطاع غزة، أو في حرب عام ١٩٦٧، حيث أدت إلى تهجير ١٦٢ ألفاً من الضفة الغربية، و١٥ ألفاً من قطاع غزة.

وتفيد الإحصائيات إلى لجوء زهاء ١٦ ألف فلسطيني من أصل ١٣٢ ألفاً من سكان هضبة الجولان عند احتلالها، أما في لبنان فقد أدى اندلاع الحرب الأهلية إلى نزوح جماعي لأعداد كثيرة من اللاجئين، بعضهم تهجر داخل لبنان، والآخر إلى خارجه.

ويعيش ثلث اللاجئين المسجلين في ٥٨ مخيماً رسمياً في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويعيش الثلثان الباقيان في المدن والبلدات في الدول المضيفة وفي الضفة والقطاع. ولعبت المخيمات في الوطن والشتات دوراً مركزياً في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، من الاندثار والنسيان، وإبقاء قضية اللجوء في وجدان الفلسطينيين أجيالاً متعاقبة، وإلغاء مقولة أن الأجيال اللاحقة ستنسى. كذلك تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية عبر إطلاق شرارة ثورة التحرر، حيث اعتبرت المخيمات حاضنة للثورة وعنواناً لتضحياتها، وتحمّلت المخيمات العبء الأكبر في الانتفاضتين، انتفاضة الحجارة (١٩٨٧)، انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، بحيث بقيت المخيمات، الرمز الحيّ لقضية اللاجئين وحقهم في العودة، المستهدف الأول في الاجتياح والتدمير والقتل التي مارستها قوات الاحتلال على مدى السنوات السابقة. من هنا كان الدأب الإسرائيلي على طيّ صفحة ما حدث سنة ١٩٤٨، من طريق إزالة المخيمات، ومحو صفة اللاجئ عن الفلسطينيين الذين شُرِّدوا بالقوة، من خلال حرب شاملة شنتها على الوجود الفلسطيني في المخيمات داخل فلسطين وخارجها على حد سواء.

إن ما قامت وتقوم به إسرائيل في المناطق الفلسطينية، وخصوصاً مخيمات اللاجئين والمدن الفلسطينية وتقطيع أوصالها وسياسة العزل المتمثلة بـ«الجدار العنصري» والاستيطان ومصادرة الأرض، يقع كله ضمن سياق الاقتلاع البيولوجي والثقافي، ويتعدى وصفه بـ«الترانسفير الجديد»، أو التطهير العرقي، ويمكن تسميته سياسة اغتيال فلسطينية المكان. فما زالت السلطات الإسرائيلية منذ حرب ١٩٦٧ تمارس سياسة أمنية واقتصادية وثقافية

ضد اللاجئين، أدّت إلى تزايد عملية التفريغ، وتناقص عددهم في الضفة والقطاع، بحيث راوح عددهم الإجمالي ممَّن أُجبروا على الرحيل فعلاً، ما بين ثلثي مليون إلى مليون لاجئ، منذ ١٩٦٧ إلى نهاية ١٩٨٧. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، واصلت الحكومات الإسرائيلية خلال هذه الفترة محاصرة المخيمات في الضفة والقطاع، ووضعت المشاريع الرامية إلى تصفيتها، بوصفها شاهداً على الجريمة الإسرائيلية سنة ١٩٤٨، ومما جاء على لسان شارون وهو يصف حربه على المخيمات إبان انتفاضة الأقصى، «إنها القسم الثاني من حرب ١٩٤٨»، وهو الوصف نفسه الذي استخدمه العسكريون، ما يعني أن التطهير العرقي لم يُنجَز في عام ١٩٤٨ بنحو كامل، ما ترك للفلسطينيين أراضي أكثر مما ينبغي. وعلى الرغم من أن أغلب الإسرائيليين تعبوا من الحروب والاحتلال، فإن القيادة السياسية والعسكرية لا تزال مدفوعة بجشعها للأرض والموارد المائية، ومن هذا المنظور فإن حرب ١٩٤٨ لم تكن سوى الخطوة الأولى في استراتيجية أكثر طموحاً وأبعد مدىً[١٢٣].

ولم تقف الإجراءات الإسرائيلية عند هذا الحد، بل سعت، وهي بصدد إيجاد حلول لأوضاع اللاجئين في الضفة والقطاع للقضاء على صفة المخيم من خلال دمج المخيمات في المدن المجاورة. فإبان اجتياحها للبنان، حاولت تدمير المخيمات، والقضاء على سكانها، ولعل مجزرة صبرا وشاتيلا المثال الأبرز، وإن لم يكن الوحيد على حقيقة النيّات الإسرائيلية تجاه اللاجئين[١٢٤].

ولعل حصار غزة لقرابة العقدين من الزمن وما تخلله من عدوان عسكري متكرر آخره وأوضحه منذ عام ١٩٤٨ عدوان ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٥ الذي استمر ٤٧١ يوماً، والذي بات أوضحَ صورةٍ لحقيقة المشروع الصهيوني من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير والقضاء على كل ما هو فلسطيني، وارتكب فيها الاحتلال ٩٢٦٨ مجزرة ومسح ٢٠٩٢ أسرة بالكامل من السجل

(١٢٣) أبو عامر، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين ـ الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**، مرجع سابق، ص٨٢.

(١٢٤) المرجع سابق، ص٢٥٦.

المدني، حتى وصل العدد إلى ما يقارب ٦١٧٠٩ شهداء ومفقودين و١١١٥٨٨ جريحاً. من بينهم ١٧٨٨١ طفلاً و١٢٣١٦ امرأةً، خلال العدوان الصهيوني على غزة[١٢٥].

إن السلوك العدواني للاحتلال وبرامجه الممنهجة ضد القضية كعنوان والشعب الفلسطيني أدى إلى تحفيز الجانب المعرفي لدى العالم والجانب الوطني والقومي الإنساني لدعم القضية، وأوجد حالة من التضامن العالمي مع الحقوق الفلسطينية، ما أسهم في ديمومتها وبقائها حية.

النفوذ الصهيوني في العالم

إن التحريض الصهيوني وبرامجه الممنهجة ضد القضية كعنوان والشعب الفلسطيني، وحراك التضامن العالمي مع الحقوق الفلسطينية بأشكاله المختلفة، ونجاحه في التأثير بصانعي القرار ومناحي النفوذ في المفاصل المختلفة، أعطى امتداداً للصراع على مساحة العالم المختلفة، وانعكس ذلك على حال التحفز والنهوض الوطني الفلسطيني، حيث كان الحضور في جغرافيات العالم المختلفة، وتطور ذلك إلى عمل مؤسسي مستمر، أدى إلى تحفيز الجانب المعرفي لدى العالم والجانب الوطني والقومي الإنساني لدعم القضية الفلسطينية.

وظهر تأثير هذا النفوذ من خلال عرقلة العديد من دول العالم العمل لفلسطين وتضييقها فرص الدعم، وعلى سبيل المثال استخدمت دولة الاحتلال قوة القانون الصهيوني المحلي في تصنيف مؤسسات وشخصيات فلسطينية ودولية تعمل لفلسطين في الداخل والخارج على قوائم الإرهاب، في سياق ممارسة إسرائيل لإرهاب الدولة المنظم على المجتمع الفلسطيني.

لقد نجحت هذه الشخصيات والمؤسسات إلى حد بعيد في كشف تزييف الرواية الصهيونية، حيث ألحق عمل هذه المنظمات ضربات موجعة بسمعة الاحتلال، من خلال عمليات رصد الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان

(١٢٥) بيان صحفي رقم ٧٣٤، «أهم إحصائيات الإبادة الجماعية على غزة طوال ٤٧١ يوماً»، **المكتب الإعلامي الحكومي**، ٠١ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

الفلسطيني ولأرضه، أو من خلال مشاريع تمكين الفلسطيني من الحفاظ على أرضه وهويته وتراثه[١٢٦].

أما على صعيد المؤسسات الدولية الداعمة للشعب الفلسطني، كالأونروا، فإن إسرائيل تحاربها وتتهمها بأنها السبب في بقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين عالقة دون حلّ منذ سبعة عقود، وتحرّض عليها في الأوساط الدولية، سعياً لتوقيف خدماتها وإلغائها. فالأونروا منذ زمن طويل ـ حسب المزاعم الإسرائيلية ـ لم تعد مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، بل إنها تستخدم منذ سنوات طويلة كأنها «الرحم الذي ينتج الإرهاب الفلسطيني»، ولم تتوانَ لحظة عن تخليد فكرة اللجوء والتهجير وحق العودة في أوساط الفلسطينيين. كذلك فإنها حوَّلت مخيمات اللاجئين التي أقامتها إلى «مفرخ للكراهية» والتحريض على إسرائيل من خلال مناهج التعليم الدراسية التي تعمل على تخليد حق العودة، واعتمادها مصطلح التهجير للاجئين الفلسطينيين، وعملت على رفع قيمة الهوية الوطنية الفلسطينية. كذلك المقررات الدراسية والمناهج التعليمية في المدارس التابعة للأونروا، تثبت أنها ضالعة بالوقوف إلى جانب السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية في معركة الوعي التي يخوضها الجانبان: الفلسطيني والإسرائيلي، حول الهجرة وحق العودة، وبدعمها غير المحدود «للأعمال المسلحة» التي ينفذها الفلسطينيون ضد إسرائيل.

فعلى سبيل المثال، جاء في الكتاب الذي يحمل عنوان «حرب حق العودة: المعركة على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكيفية انتصار إسرائيل فيها»، للمؤلفين عادي شورتس، وعينات ويلف، «أن الأونروا بدأت تفقد سيطرتها على سكان المخيمات، وبدأ فلسطينيون آخرون يسكنون هذه المخيمات، ولم تعد هناك صلة بين الأعداد الحقيقية للاجئين المسجلة في سجلات ووثائق الأونروا، والأعداد الحقيقية على الأرض، بحيث لا يتم الإبلاغ عن المسنّين الذين توفوا أو الأقارب الذين غادروا لدول أخرى،

(١٢٦) مؤسسات داخل فلسطين: «مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان»، و«الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ـ فلسطين»، و«الحق» و«اتحاد لجان العمل الزراعي»، و«اتحاد لجان المرأة العربية»، و«مركز بيسان للبحوث والإنماء». أما المؤسسات المصنفة خارج فلسطين، فنذكر منها المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، ومركز العودة الفلسطيني، التحالف القانوني لأجل فلسطين.

حتى إن سنوات الستينيات والسبعينيات شهدت مغادرة مئات آلاف اللاجئين الشبان من المخيمات لدول الخليج العربي، لكن «الغريب» أن ذلك لم يخفض من قيمة الأعداد التي تصدرها الأونروا سنويّاً عن تواجد اللاجئين»[١٢٧].

وبالنظر إلى السلوك العدواني الاسرائيلي تجاه وكالة الأونروا في ظل الحروب المتكررة على غزة استهدافها لمنشآت الأونروا، فقد قال المفوض العام للأونروا على حسابه الرسمي على منصة إكس (تويتر سابقاً): إن أكثر من ٢٢٠ من أعضاء فريق الأونروا قد قتلوا وهي أعلى حصيلة للقتلى في تاريخ الأمم المتحدة. كما تضرر أكثر من ثلثي مباني الأونروا واعتبرت غير صالحة للاستخدام، الغالبية العظمى منها تضررت أثناء قيامها بإيواء النازحين تحت علم الأمم المتحدة[١٢٨].

(١٢٧) أبو عامر، عدنان، «الحرب حول حق العودة.. هل انتصرت إسرائيل على الفلسطينيين»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١ تموز/ يوليو ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):

https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2018/07/180701090628420.html

معلومات الكتاب: اسم الكتاب: حرب حق العودة: المعركة على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكيفية انتصار إسرائيل فيها. تأليف: عادي شورتس، عينات ويلف، الناشر: زمورا بيتان، التاريخ: ٢٠١٨، عدد الصفحات: ٣٠٤ صفحة لغة الكتاب: العبرية.

(١٢٨) «تقرير الأونروا رقم ١٤٢ حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، **الموقع الرسمي لوكالة الأونروا**، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/j519q

الباب الثالث

العوامل المشتركة (الذاتية والمكتسبة) ودورها في بقاء القضية الفلسطينية حيّة

نظراً للأهمية الاستراتيجية في التقعيد لأسباب بقاء القضية حيّة بشكل شمولي لا يترك أي عامل إلا ويتطرق إليه بشكل معمق، وهذا يخدم فكرة تغذية العوامل الإيجابية والتصدي للعوامل السلبية في طريقة استعادة الحقوق.

لقد وجدنا بعد استعراض العوامل الذاتية والمكتسبة المباشرة وغير المباشرة تصنيفاً ثالثاً من العوامل، يمكن تسميته «العوامل المشتركة»، كما في التمثيل الفلسطيني ومخيمات اللاجئين والانتشار الفلسطيني حول العالم والتعليم والإعلام ومراكز الدراسات والنفوذ الصهيوني، حيث لا يتحكم في حراك هذه العناوين العامل الذاتي الفلسطيني أو العوامل المكتسبة بشكل منفصل، وإنما تختلط بها عوامل التأثير بنسب مختلفة.

أولاً: التمثيل القيادي المؤسساتي الفلسطيني الشامل

كان أول شكل تمثيلي لأبناء فلسطين هو «المؤتمر العربي الفلسطيني» الذي عُقد باسم عرب فلسطين لسبع دورات خلال ١٩١٩ ـ ١٩٢٨. ومع وفاة موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي ١٩٣٤، تلاشى عملياً، وحلّت مكانه الأحزاب السياسية التي شكّلت «اللجنة العربية العليا» برئاسة الحاج أمين الحسيني، في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، وأصبحت الجهة التي تمثل الفلسطينيين وتطلعاتهم. وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية، أعاد الفلسطينيون ترتيب أنفسهم، وشكّلوا «الهيئة العربية العليا»

برئاسة الحاج أمين الحسيني في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، التي انتهى تأثيرها بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤[١].

أما عن التمثيل الفلسطيني داخل جامعة الدول العربية، ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣ بادرت الجامعة بصفتها التنظيمية إلى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين ودعوتها للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة، رغم تحفظ الأردن عليها[٢]، حيث مثَّلها في البداية موسى العلمي، ثم تولى ذلك أحمد حلمي عبد الباقي، رئيس «حكومة عموم فلسطين» إلى حين وفاته سنة ١٩٦٣[٣].

في هذه الأثناء، أقرَّت الجامعة العربية سنة ١٩٥٩ فكرة إنشاء كيان فلسطيني، لكنه ظلَّ عرضة للتسويف والتأجيل، إلى أن أعيد إحياء الفكرة سنة ١٩٦٣ (في دورتها الأربعين)، وعيّنت أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين، وقد أُرفق التعيين بقرار اختياره تكليفه بحث القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط. وعندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، أصدر قراراً بإنشاء كيانٍ فلسطيني يُعبِّر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه، لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره. وبين ٢٨ أيار (مايو) ـ ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤، انعقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس، وأعلن إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وأقرّ الميثاق القومي الفلسطيني[٤].

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد في الإسكندرية عام ١٩٦٥، رفع أحمد الشقيري تقريراً بالجهود التي قام بها لتنظيم الشعب الفلسطيني، والخطوات التي نفذها تمهيداً لإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ضوء ذلك، اتخذ مؤتمر القمة العربي قراراً رحب فيه بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمّل مسؤولية العمل

---

(١) صالح، محسن محمد، «**منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني (تعريف ـ وثائق قرارات)**»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٤، ط ٢، ص١١ ـ ١٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

لقضية فلسطين والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي، والموافقة على مبلغ مليون جنيه إسترليني للعام الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية، على أن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة، وللدول الراغبة أن تساهم بأكثر من المبلغ المعين لها. وأيد الملوك والرؤساء في مؤتمرهم قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني.

لقد احتضنت جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية عقب تأسيسها عام ١٩٦٤، واعترفت بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وساندتها في المنظمات والهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وفي ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ اتخذ مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم ٣٤٦٢ بقبول فلسطين دولة كاملة العضوية في جامعة الدول العربية، وتمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بناءً على مذكرة مصرية بهذا الشأن، وفي تغليب للبعد القومي، في ما يتصل بشروط العضوية. والمؤكد أن ذلك خدم القضية الفلسطينية على امتداد السنوات الماضية، خصوصاً أن الدول العربية كانت تحرص على التزام ما تراه دولة فلسطين مناسباً لها(٥).

إن البعد القيادي التمثيلي الفلسطيني هو من الأهم بين العوامل التي حافظت على الكيانية الفلسطينية وإعلاء شأن أهدافها في الانعتاق من المحتل واسترجاع الحقوق، وكذلك الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني على الصعد المختلفة، ورعاية مصالحه والاهتمام بهمومه وشؤون حياته، ما كان له أثر حيوي نافذ في بقاء القضية حيّة وبقاء الشعب مرتبطاً بأرضه، عاملاً على العودة إليها.

ثانياً: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

أدت نكبة عام ١٩٤٨، ومن ثم نكسة عام ١٩٦٧، إلى تداعيات لا تزال ماثلة للعيان حتى الآن، وكان الأكثر تأثراً بنتائج هذه الحرب الإنسان الفلسطيني، سواء اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في المخيمات التي أُنشئت لإيوائهم إثر النكبة، أو الفلسطينيون الذين هُجِّروا مجدداً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كنتيجة للاحتلال الجديد، والذين يُطلق عليهم «نازحون».

(٥) الرشيدي، «البعد العربي في معادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، مرجع سابق.

وقد أدت من بين ما أدت إليه هاتان الكارثتان، ولا سيما النكبة، إلى تفكيك طبقات المجتمع الفلسطيني وإعادة صياغتها. فالذين هُجِّروا وطُردوا كانوا من مختلف المدن والبلدات والقرى والبادية الفلسطينية، وبسبب الهجرة، أصبح مالك الأرض والفلاح الذي يعمل في أرضه، ومختار القرية وشيخ العشيرة والراعي، يقيمون في المكان ذاته، ويعيشون في ظروف معيشية متشابهة[٦].

وإذا ما عدنا إلى تشكيل هذه المخيمات، نجد أنه أنشئ في الضفة الغربية نحو ٢٦ مخيماً هي على التوالي حسب الأقدمية: الدهيشة، الأمعري، عايدة، عقبة جبر، عين السلطان، النويعمة، بلاطة. وهذه المخيمات أُنشئت عام ١٩٤٨. ومخيمات دير عمار، الجلزون، قلنديا، بيت جبرين، الفارعة، العروب، وقد أنشئت عام ١٩٤٩، ومخيمات عسكر، عين بيت الماء رقم١، طولكرم، الفوار، وقد أنشئت عام ١٩٥٠. ومخيم نور شمس (أنشئ عام ١٩٥٢)، ومخيم جنين (أُنشئ عام ١٩٥٣)، ومخيم شعفاط (أُنشئ عام ١٩٦٦).

إضافة إلى مخيمات: بيرزيت «السقايف»، مخيم قدورة بجانب الأمعري، مخيم عناتا (أُنشئ في عام ١٩٤٨)، ومخيم جنيد ومخيم العوجا (أُنشئا في عام ١٩٤٩)، وأخيراً مخيم سلواد.

أما في قطاع غزة، فقد أُنشئ ٨ مخيمات، هي على التوالي من حيث الإنشاء: النصيرات وخان يونس (أُنشئا عام ١٩٤٨)، والمغازي ودير البلح ورفح (أُنشئت عام ١٩٤٩)، ومخيم البريج (أُنشئ عام ١٩٥٢)، ومخيم جباليا (أُنشئ عام ١٩٥٤)، ومخيم الشاطئ (أُنشئ عام ١٩٥٩).

وفي الأردن أنشئت ٥ مخيمات هي: الزرقاء والكرامة (أُنشئا في عام ١٩٤٩) وإربد (أُنشئ في عام ١٩٥١)، والحسين (أُنشئ في عام ١٩٥٢)، والوحدات (أُنشئ في عام ١٩٥٥).

---

(٦) عوض، أحمد، «**ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن**»، ورقة قُدمت إلى **مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث**، (عمان، مركز الحسين الثقافي، ٨ ـ ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٨).

كذلك أقيمت مخيمات الطوارئ بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧، واستقبلت النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه المخيمات هي على التوالي: مخيم سوف، (أُقيم في عام ١٩٦٧)، والبقعة ومماركا (حطين)، جرش (غزة)، الطالبية، والحصن (مخيم عزمي المفتي)، وجميعها أقيمت في عام ١٩٦٨.

وفي لبنان أُنشئت المخيمات: برج البراجنة، عين الحلوة، المية مية، الرشيدية في عام ١٩٤٨، والمخيمات: تل الزعتر، نهر البارد، صبرا وشاتيلا، الجليل «ويفل»، والبص في عام ١٩٤٩، ومخيم مار الياس (أُنشئ في عام ١٩٥٢)، ومخيما البداوي، والبرج الشمالي (أُنشئا في عام ١٩٥٥)، ومخيما النبطية وضبيّة (أُنشئا في عام ١٩٥٦). إضافة إلى مخيمَي الدكوانة (تل الزعتر)، وجسر الباشا اللذين لم يعودا موجودين الآن، ومخيمات الشبريحا والقاسمية وأبو الأسود التي لم تعترف بها الوكالة كمخيمات حتى الآن.

أما في سورية، فقد أُنشئت ٦ مخيمات، هي: خان الشيح، النيرب، والعائدين في حمص، (أُنشئت عام ١٩٤٨)، ومخيمات: العائدين في حماة، مخيم درعا، ومخيم خان دنون (في عام ١٩٥٠).

ونتيجة لنكسة حزيران، أُنشئت مخيمات جديدة هي: مخيم السيدة زينب، ومخيم جرمانا، ومخيم درعا الطوارئ عام ١٩٦٧، ومخيم سبينة في عام ١٩٦٨. يُضاف إلى ذلك مخيمات أخرى أُنشئت في سورية ولم تعترف بها وكالة الغوث، مثل مخيم اليرموك الذي أُقيم عام ١٩٥٧، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج، ومخيم الحسينية الذي أُقيم عام ١٩٨١، ومخيمات: الرمل، الرمدان، عين التل (حندرات).

بدأت الوكالة منذ عام ١٩٥٠، وفي شهر أيار بالتحديد، بالإشراف الكلي على المخيمات الفلسطينية، وعلى مجمل اللاجئين الفلسطينيين، فأخذت بتنظيم هذه المخيمات، وعيّنت مشرفين وعمال نظافة، ووفّرت الخدمات الضرورية لهم، كالماء ودورات المياه والقنوات العادمة، وغير ذلك من الخدمات السريعة، وافتتحت المدارس ووفرت الجهاز التعليمي لها.

أما المساكن التي آوت اللاجئين، فكانت الخيام، ثم استعيض عنها بغرف مبنية من اللّبِن، سقوفها من القصب والخشب وحصائر القش والتراب. وقد بنت وكالة الغوث الدولية بعض هذه الغرف، وبنى اللاجئون أنفسهم البعض الآخر، وذلك بمساعدة نقدية أو عينية من الوكالة، أو من دون مساعدتها. وفي كثير من الحالات يُعمَل على تحسين الغرف أو الأكواخ القديمة، وإضافة غرفة أو مطبخ أو حمام إليها. أما دورات المياه، فكانت مشتركة وموجودة في الشوارع الرئيسة، إحداها للنساء، والأخرى للرجال. ومع تطور الزمن، أصبح لكل عائلة حمامها الخاص بها، وداخل مسكنها.

أما المياه، فكانت تمدد للمخيمات عبر صنابير تمتد خارج البيوت، ومن ثم ينقلها الأهالي على رؤوسهم. بعد ذلك تطورت وأُقيمت شبكة مياه أوصلتها إلى داخل البيوت. ومثل المياه كانت الكهرباء، حيث قدمت الوكالة بالتعاون مع البلديات المجاورة شبكات الكهرباء التي أوصلتها إلى المنازل كافة. وأنشأت الوكالة من أجل المعونات الغذائية والإعاشات، مركزاً لتوزيع المعونات الأساسية، ومركزاً للتغذية خاصاً بالأطفال (مطعم)، إضافة إلى بعض المراكز الصحية والمدارس. وقد قدمت الوكالة أيضاً الخدمات البيئية، كالتخلص من النفايات وإنشاء الطرق والممرات والمجاري، وغيرها مما يخدم نظافة المخيم وصحته. هذه البدايات كان لها الأثر الكبير في تخفيف وطأة المعاناة ومرارة التشرد(٧).

لقد طرأ خلال العقود الماضية (داخل المخيمات وخارجها) تحسُّن ملموس على العديد من الجوانب الحياتية للاجئين والنازحين الفلسطينيين، نجَمَ أساساً عن اندماجهم اقتصادياً في المجتمعات المضيفة، وارتفاع نسبة المتعلمين بينهم، بسبب الفرص التعليمية التي قدمتها وكالة الغوث الدولية من خلال توفير المدارس لهم منذ بداية عقد الخمسينيات، إلى جانب استيعاب أعداد كبيرة منهم في مدارس الحكومة ومعاهدها وجامعاتها، الأمر الذي

(٧) الباش، أحمد، «المخيمات الفلسطينية بين مشاريع التصفية وحلم العودة»، **قسم الأبحاث والدراسات في تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، وموسوعة المخيمات الفلسطينية**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://palcamps.net/ar/post/34

مكّنهم من الالتحاق بسوق العمل محلياً وخارجياً. إذ التحق عشرات الآلاف منهم بالعمل في دول الخليج العربي، ووفروا فرصاً تعليمية جديدة ومتقدمة في الجامعات لأبنائهم، الأمر الذي أدى إلى تحسُّن مستويات معيشتهم ومعيشة أسرهم، ومن ذلك إعادة بناء الوحدات السكنية التي وفرتها وكالة الغوث الدولية لهم عند تأسيس المخيمات[٨].

الدور النضالي والسياسي لمخيمات اللاجئين

بقيت المخيمات الفلسطينية في مختلف أماكن وجودها تجسد معاناة اللاجئين الذين هُجِّروا من ديارهم وفقدوا ممتلكاتهم. وفي المقابل، ظل المخيم رمزاً للنضال والمقاومة، فقد احتضن الثورة الفلسطينية في الخارج. أما في الداخل، فكان المخيم هو الأرض الخصبة لانطلاق الانتفاضات، وأسهم في بقاء قضية اللاجئين الشاهد الحيّ على سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

ومثَّل المخيم نواةً للعمل النضالي ضد الاحتلال الصهيوني. فقد مهدت الانتفاضات التي شهدتها المخيمات لنشوب انتفاضة عام ١٩٨٧ التي تُعَدّ ردة فعل على سياسات الاحتلال الهادفة إلى القضاء على الوجود الفلسطيني داخل المخيمات. فقد سيطرت التنظيمات بمختلف كوادرها ولجانها التنظيمية والاجتماعية والرياضية والثقافية على شتّى نواحي الحياة داخل المخيمات الفلسطينية، وحافظت على الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث أسهمت الذاكرة الجماعية في الحفاظ عليها، وذلك من خلال العمل على استعادة التاريخ المشترك، وتحوّلت الذاكرة إلى حلقة وصل تربط بين الأجيال والطريق المعزز للانتماء إلى الوطن.

ولما كان التاريخ لفئة اللاجئين هو التشريد، والتهجير، وتدمير الأسس الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لمجتمع ما قبل اللجوء، فقد بدأت الجماعة بتشكيل ذاكرة جماعية خاصة بها تمثل مرحلة ما بعد اللجوء، مع الاستمرار في استحضار الماضي. وتؤكد الدراسات الأنثروبولوجية أن

(٨) عوض، «ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن»، ورقة قُدمت إلى مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث، مرجع سابق.

«العلاقة بين اللاجئين وعملية إعادة الوعي الوطني التاريخي هي أكثر وضوحاً بين اللاجئين القاطنين في مخيمات مما هي بين أولئك الذين يعيشون خارجها». فقد تمكن اللاجئون الفلسطينيون من تجاوز الصعاب الناتجة من عملية التشريد والتهجير التي تعرضوا لها، ليشكلوا عالمهم الخاص بهم، وتمكنوا من تحويل هذه الصعاب إلى عوامل دافعة لهم، لذا نجحوا في تشكيل جماعات متآلفة مترابطة، بالرغم من الظروف الصعبة التي لم يعانوها قبل مرحلة اللجوء، بل استطاعوا أن يظهروا قدراً كبيراً من تنظيم أنفسهم داخل هذه المخيمات(٩).

بالتوازي مع ذلك، بدأت عند اللاجئ عملية تشكيل الذاكرة الجماعية الخاصة به في الوقت الذي غدا فيه الوطن مجرد حلم وليس واقعاً. وقد أسهم أمل اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، باعتباره القاسم المشترك بينهم، في تفعيل النشاطات السياسية، والإنسانية، والثقافية، والتربوية وتجديدها كافة، إضافة إلى إسهامه في إعادة

تشكيل ذهنية اللاجئ التي مكنته من التكيف مع الواقع الجديد الذي وجد نفسه فيه، ما أكسب اللاجئ القدرة على تحمّل كل الظروف والصعاب التي تواجهه. فقد أخذ اللاجئون يتذكرون قراهم ومدنهم التي هُجِّروا منها، ويتحدثون لأبنائهم وأحفادهم أمام خيامهم في مخيمات اللجوء عن ماضيهم وعاداتهم في المناسبات والأعياد. كذلك تذاكروا الثورات التي خاضوها ضد الاحتلال والشهداء والأبطال وغيرها من الذكريات.

ففي دراسة قام بها عماد اشتية بعنوان «دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة»، أشار إلى أن ٩٥,٦٩٪ من عيّنات الدراسة يفكرون كثيراً في القصص التي يرويها الكبار عن البلدات الفلسطينية التي دُمرت في أثناء الهجرة وما بعدها، وهذا يدل على مدى ارتباط أبناء اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم بالمدن والقرى التي هُجِّر منها آباؤهم

(٩) «المخيم وإشكالية الهوية الفلسطينية»، **إسلام أون لاين**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٣):
http://www.islamonline.net/arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article101.shtml

وأجدادهم من خلال هذه القصص والروايات، وأن هذه المدن والقرى أصبحت جزءاً أصيلاً لا يُنسى من ذاكرتهم[١٠].

ومع مرور الوقت، غدت هذه الذكريات جزءاً من عملية معقدة تهدف إلى خلق ذهنية عامة، وغدت مهمة الأجيال اللاحقة أن تخبر أبناءها وأحفادها عن فلسطين، وأصبح الحديث يمتد ليشمل ذكريات المخيم الذي أصبح رمزاً لفلسطين. هذا ما أشار إليه محمد نايف، أحد لاجئي مخيم بلاطة، حين قال: «صحيح إني ما انولدت بيافا، ولا عمري شفتها، بس كأني بعرفها شبر شبر من كثر ما حكالنا عنها أبوي، وسيدي الله يرحمه.. ياما حكالنا سيدي عن أيام يافا وبيارات البرتقال بيافا، حتى صارت صورة واسم يافا محفور بقلبنا ومرسوم على جبينا، يمكن الكبار يرحلوا.. بس إحنا وأولادنا رح نورث عنهم حب أرضنا، قبل ما نورث كواشين الأراضي عنهم، هذا حق آبائنا وأجدادنا اللي ماتوا وهمه بوصونا عليه وإنه ما نفرط فيه ولو على قطع رقابنا». أما اللاجئة آيات جميل، من مخيم عسكر، فقد قالت: «من يعتقد أن الجيل الأول للهجرة سيموت وسيرحل عن هذه الحياة، وأن الجيل الجديد سينسى ولن يطالب بحقه بالعودة، فهو مخطئ. أعتقد أن أبناء اللاجئين الذين عاشوا حياة المخيمات وقسوتها لن ينسوا حقهم بالعودة مهما كلفهم الأمر من تضحيات[١١].

فعلى الرغم من حالة اللجوء الطويل وتغير الأجيال، إلا أن حلم العودة ما زال معلقاً بالوطن الذي طُرد منه آباؤهم أو أجدادهم، أو طردوا هم أنفسهم ممن عايشوا تلك الفترة الزمنية، وما زال العديد منهم يحتفظ بمفتاح «الدار» التي كان يسكنها، أو «كوشان» الأرض لمن كانوا يمتلكون أرضاً. كذلك، ما زال هناك إدمان لسماع الأخبار السياسية المتعلقة بفلسطين، وما زلنا نستمع إلى عبارات التأسّي والتحسر لدى كبار السنّ على «أيام البلاد»،

---

(١٠) اشتية، عماد، «دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة»، **مجلة جامعة القدس المفتوحة**، (العدد ١٥، شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص٩ وما بعدها:
https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/issue/view/91/76

(١١) أبو سمرة، قيس، وذوقان، ولبابا، «تحقيق: لاجئو الضفة يرفضون «الحلول» ويتمسكون بحق العودة»، **مجلة العودة**، (العدد ٨، نيسان/إبريل ٢٠٠٨) https://n9.cl/apo0m

وكذلك ما زال التفاعل حاضراً لحظة بلحظة مع كل ما يحدث في فلسطين من جرائم ومجازر تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني[١٢].

كذلك أدى اللاجئون الفلسطينيون دوراً مهماً في الحفاظ على المخيم، من خلال إسقاطهم لسياسات الطمس كافة، ورفضهم كل مشاريع التوطين التي هددت بقاء المخيمات، الشاهد الحيّ على سياسات الاحتلال الصهيوني، وما لحق بهم من تشريد وتهجير. ودافع اللاجئون الفلسطينيون عن استمرار المخيم وبقائه، فاشتركوا في الأحزاب السياسية، وشكلوا أطراً وهياكل جديدة، كلجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين، والمراكز الثقافية، واللجان الشعبية التي تصدت لمحاولات التفريط بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعملت على تنظيم المؤتمرات، وقامت بمختلف النشاطات الهادفة إلى حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والمحافظة على الهوية الفلسطينية، وذلك من خلال التمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم. حتى إن أسماء هذه المؤسسات الفاعلة سُميت بأسماء مدن وقرى هُجِّروا منها تأكيداً منهم لعمق الارتباط بها. لقد استطاعوا ذلك، والدليل كثرة المؤسسات التي تحمل أسماء المناطق التي هُجِّر منها أهل المخيم، مثل مركز يافا ونهر العوجا ويازور، فاللاجئون الفلسطينيون يدركون أن تصفية المخيم تشكل الخطوة الأولى لتصفية القضية الفلسطينية ككل، وحسم الصراع لصالح الاحتلال الصهيوني.

ولقد بينت دراسة أن ٥٨٪ من اللاجئين يرغبون في البقاء بالمخيمات لأسباب وطنية، حيث يعتبرون البقاء في المخيم واجباً وطنياً، ولأن زوال المخيم زوال لقضيتهم[١٣]. فاللاجئون الفلسطينيون عند شعورهم بأي خطر يتهدد المخيم، من مشاريع تصفية أو توطين، كانوا يتواجدون داخله يدافعون عنه، وقد قدم اللاجئون الشهداء والجرحى والأسرى في سبيل الحفاظ على بقائه.

---

(١٢) عوض، «**ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن**»، ورقة قُدمت إلى مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث، مرجع سابق.

(١٣) تيسير، داود، **واقع المشكلات التي تواجه مراكز نشاطات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية: من وجهة نظر الإداريين**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٦، ص٥

كذلك يرجع بقاء عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين داخل مخيمات اللجوء لأسباب عدة، منها أن بقاء المخيم يُعدّ رمزاً لحق العودة إلى الديار، وأن البنية الاجتماعية داخل حدود المخيم عززت الترابط العائلي، فالعلاقات كانت وما زالت إلى حد ما بين السكان والجيران مترابطة، والجميع يعرف الجميع، في إطار ما يطلق عليه اسم «الحارة»، ما يعكس تماسكاً نسبياً في النسيج الاجتماعي بين الأقارب والجيران، ومشاركة بعضهم بعضاً في مختلف تفاصيل الحياة اليومية، وفي الأفراح والأتراح. ومن الجدير بالذكر هنا، أن هناك أعداداً غير قليلة من سكان المخيمات، وخصوصاً كبار السن، يرفضون السكن خارج المخيم، على الرغم من أن بعضهم قادرون على ذلك مالياً، لكونهم غير قادرين على الحياة خارج بيئة المخيم[١٤].

وفي ما يتعلق بالشق السياسي، تشكل السياسة أهمية كبيرة بالنسبة إلى الفلسطينيين عموماً، واللاجئين الفلسطينيين خصوصاً. فالمخيمات أصبحت المجال الخصب لأنشطة القوى السياسية التي برزت كردّة فعل على النكبة، فانخرط أبناؤها بالمقاومة، وتعددت محاولاتهم لتنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً، وتعددت مشاركتهم في الحياة السياسية بين الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في الانتخابات، وتأسيس الاتحادات الطلابية والعمالية والنسوية وغيرها.

وقد أدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وانطلاق المقاومة الفلسطينية المسلحة، إلى ارتفاع وتيرة حالة التنظيم السياسي والاجتماعي في التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، الأمر الذي دفع الاحتلال الصهيوني إلى اعتبار المخيمات هدفاً لعدوانه ومجازره المستمرة، كمجزرتي صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، وجنين عام ٢٠٠٢[١٥].

كذلك شارك اللاجئون الفلسطينيون في الانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٦، وكذلك عام ٢٠٠٦، وقد انتُخب بعض

---

(١٤) عوض، «ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن»، ورقة قُدمت إلى مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث، مرجع سابق.

(١٥) «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين»، **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/fdrul

منهم، وأصبح لهم لجنة خاصة بهم داخل المجلس التشريعي، إذ كان لهذه المشاركة الأهمية في أن يبقى موضوع اللاجئين داخل المجلس التشريعي حاضراً على سلّم الأولويات، وذلك من خلال ممثلي اللاجئين داخل المجلس التشريعي. ففي دراسة للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام ٢٠٠٧، أشارت إلى أن ٤٨ نائباً هم من اللاجئين الفلسطينيين، وأن ٢٣ نائباً، أي ٤٧٪ من النواب اللاجئين، يسكنون في المخيمات[١٦].

ونعيد ذكر دور الدول المضيفة وبخاصة سورية والأردن ولبنان، في تعضيد الدور الوطني للمخيمات والحفاظ على بنيتها الاجتماعية الفلسطينية المتجانسة والمنسجمة ببعدها الفلسطيني الخالص على صعيد واحد تحت عنوان المخيم، والسماح بالحراك الشعبي الفلسطيني الذي يعمّق الارتباط بفلسطين، وظهور الرمزيات والتسميات الفلسطينية في كل مظاهر الحياة بأدق تفاصيلها وبشكل صارخ في عموم المخيمات، والذي ينشئ ذهنية جماعية مرتبطة بالعودة الحتمية.

وفي ذات السياق، فقد أدّت الأونروا دوراً متميزاً غير مباشر في البيئة الفلسطينية المنسجمة ببنية اجتماعية متراصّة، كما هو الحال في التعليم وبرامجها المختلفة.

ثالثاً: الانتشار الفلسطيني والعربي والإسلامي في العالم

توزّع الفلسطينيون حول العالم نتيجة العوامل المختلفة التي اعترضت حياتهم والتي من أهمها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وما مارسه من وسائل مختلفة، كالقتل والتنكيل والتضييق، وغيرها من الوسائل اللاإنسانية الهادفة إلى اقتلاع أصحاب الأرض وإحلال المستوطنين من يهود العالم بدلاً منهم.

وبناء على التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فهناك حوالى ١٤,٨ مليون فلسطيني في العالم منتصف

---

(١٦) مبيض، هبة خليل سعدي، **اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي ـ دراسة حالة مخيم بلاطة**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، ٢٠١٠.

عام ٢٠٢٤ نصفهم خارج فلسطين التاريخية، إذ بلغ عددهم نحو ٥,٦١ مليون فلسطيني في الضفة وغزة، منهم ٢,٨٥ مليون ذكر و٢,٧٦ مليون أنثى، و١,٨ مليون في الداخل من فلسطينيي ٤٨، كما تشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين في الشتات قد بلغ نحو ٧,٤ مليون منهم ٦,٣ مليون في الدول العربية[١٧].

يُشار إلى أن هذه الإحصائيات غير مجمع عليها عند كل المعنيين بالإحصاء داخل الوسط الفلسطيني، وخصوصاً ما يتعلق بأعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية، إذ ليس هناك تصنيف في تلك الدول يمكن فرز الفلسطيني على أساسه، وهناك وجود في بعض الدول ممتد منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وهنا نشير إلى عمق الاختلاف الحاد بالأرقام الإحصائية، حيث ذهبت دراسة تحليلية ضمن جمعية مبادرة «كم نحن؟» في مؤسسة «كلنا لفلسطين»[١٨] إلى أن عدد المنحدرين من أصل فلسطيني المنتشرين في أنحاء العالم يفوق ٤٠ مليون نسمة، حيث استندت الدراسة إلى عدد سكان فلسطين عام ١٩٤٨ بموجب بيانات حكومة فلسطين الرسمية، وتقرير الأمم المتحدة لسكان العالم عام ٢٠١٢، واعتماداً على النسب التي جاءت فيها معدلات التزايد السنوي في مختلف دول العالم. إلى جانب معدلات التزايد المتحققة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والسودان كنموذج واحتساب المعدل الوسطي للتزايد السكاني فيها واعتماده كمعدل وسطي للتزايد الفلسطيني، البالغ ٤,٧٢٪ سنوياً، وعلى مدى ٧٥ سنة تكون

---

(١٧) «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان»، **موقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ١١ تموز/ يوليو٢٠٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/lb5yop

(١٨) جمعية «كلنا لفلسطين» تأسست في أيلول ٢٠١١ في باريس بحضور شخصيات فلسطينية من مختلف أنحاء العالم، وانتُخب مجلس أمناء من تسعة عشر عضواً برئاسة الدكتور طلال أبو غزالة، والدكتور صبري صيدم نائباً للرئيس. وتنحصر رسالة الجمعية في توفير مرجع شامل يعرض الإبداعات التي صنعها الفلسطينيون وما زالوا يصنعونها للبشرية، وتوفير ملتقى عالمي للمبدعين الفلسطينيين في مجالات متنوعة، مثل العلوم والآداب والحقول الأكاديمية والأعمال والسياسة، وصولاً إلى الرياضة والكوميديا، وتوفير قاعدة معلومات لإسهامات أصحاب الإنجازات في خدمة البشرية، ومصدر لإلهام الأجيال الفلسطينية القادمة.

http://www.all4palestine.com/page.aspx?page_key=number_of_diasporāpalestinians2&lang=en

النتيجة أن عدد المنحدرين من أصل فلسطيني يفوق ٤٠ مليوناً. وأشارت الدراسة إلى أن هذه النسب والأرقام أقل من الواقع، لأن نسبة التزايد لدى الفلسطينيين هي من أعلى نسب التزايد في العالم، وقد اعتبر واضعو الدراسة، بناءً عليه، أن العدد الذي توصلوا إليه يعتبر متحفظاً ومتواضعاً ـ بحسب وصفهم ـ لاعتبارات عديدة، منها صعوبة إجراء أي إحصائيات أو تعداد سكاني بالنسبة إلى الفلسطينيين لأسباب عديدة، أقلها أن الشعب الفلسطيني في الشتات موزع في المخيمات وفي جميع دول العالم وبجنسيات مختلفة، بالإضافة إلى عدم احتساب المولودين لأم فلسطينية من أب غير فلسطيني[١٩].

ويغلب على الوجود الفلسطيني في الخارج صفة اللاجئين من الذين غادروا البلاد إثر نكبة ١٩٤٨، وما تلاها من نكبات وأزمات سياسية في فلسطين ومحيطها أدّت إلى موجات تهجير جديدة، ابتداءً من نكسة عام ١٩٦٧ ووقوع كل الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال، مروراً بالأحداث الدامية التي حلت في بعض الدول التي وُجد فيها الفلسطينيون، كلبنان والكويت والعراق وسورية وغيرها.

ولم يقتصر الوجود الفلسطيني على الدول المحيطة بفلسطين، بل تعداها إلى دول أخرى حول العالم، حتى وصلوا إلى أوروبا والأمريكتين وكندا وأستراليا، حيث وصلت ابتداءً طلائع النخبة التي كانت في الواقع من بعض الأكاديميين وبعض رجال الأعمال ثم مجاميع من الطلاب، وأعقبه وجود لاجئين لأسباب سياسية وإنسانية، ومن ثم أخذ طابع التوطين والاستقرار شيئاً فشيئاً في العقود التالية، حتى أصبحت بعض الجاليات الفلسطينية ذات تأثير كبير في الدول التي وُجدَت فيها كما في تشيلي على سبيل المثال لا الحصر، حيث يسيطر الفلسطينيون فيها على حوالى ٧٠٪ من الاقتصاد، ويُعتبرون الرقم الأصعب في التنمية المستدامة في البلاد، إذ يوجد ستة من أكبر عشرة بنوك في تشيلي مملوكة لفلسطينيين[٢٠].

---

(١٩) «عدد الفلسطينيين في العالم يفوق ٤٠ مليوناً»، **مؤسسة كلنا لفلسطين**، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣):
http://www.all4palestine.com/page.aspx?page_key=number_of_diasporāpalestinians2&lang=en

(٢٠) المالكي، كريم، «فلسطينيو تشيلي.. ثلاثة أجيال وأرواحهم معلقة بجذورهم»، =

ميزات التوزع الديمغرافي الفلسطيني

- **الوجود النوعي**

لا يُشكل الوزن الديمغرافي لأي مجتمع فلسطيني في الخارج في منظور الدراسة التي حملت عنوان «الفلسطينيونَ حول العالم» المعيار الوحيد لتأثيره، فليس عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أو ألمانيا كبيراً جداً، لكن وزنهم مهم جداً على الصعيدين الثقافي والأيديولوجي، في ما عدا دورهم الاقتصادي الفاعل، وكذلك السياسي، من خلال تشكيلهم جماعات ضغط مؤثرة في الدفاع عن القضية الفلسطينية[٢١].

فالفلسطيني الذي وُجد نتيجة عوامل الاحتلال والنكبة وعمليات التهجير المستمرة على مدار أكثر من مئة عام استطاع أن يرتب أوراقه ويهيّئ الأسباب للحفاظ على هويته، ولا سيما أبناء الجيل الثاني والثالث المهددين بضمور هويتهم نتيجة وجودهم في البلدان البعيدة، فتمكن من إعادة بعث القضية في نفوس أبنائه بشكل مختلف ربما عن أبناء مناطق اللجوء القريب، من ناحية امتلاك اللغات والإمكانات المتعلقة بحرية التنقل أو التعبير أو امتلاك قدرات اقتصادية. فاندماج نسبة كبيرة من الجاليات الفلسطينية في المجتمعات الجديدة لا يعني بالضرورة فقدان الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء إلى الثقافة العربية، بل على العكس، فإن الاندماج النسبي في ظل الحريات الواسعة المتاحة في تلك الدول ساعد في خدمة الأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة والمكرّسة في قرارات الأمم المتحدة والمواثيق والقوانين الدولية[٢٢].

ويمكن التمثيل على ذلك في نموذج تشيلي، حيث تجلّى الحراك الاجتماعي المرتفع للمهاجرين الفلسطينيين في تمكين وصول الشباب إلى الجامعة وتخرجهم منها، ما فتح الأبواب في وقت لاحق أمام انخراطهم في

= **صحيفة الراية القطرية**، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، (تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ddwif

(٢١) كرباج، يوسف، ونوفل، حلا، **الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٠)، ط ١، ص١٨.

(٢٢) المرجع السابق، ص٢٠٧.

شؤون الدولة والمجتمع في تشيلي، والأحزاب السياسية وكبار المسؤولين والوزراء والسفراء، إضافة إلى مشاركتهم التي تميزت ببروز شخصيات تشيلية في منظمات فلسطينية مختلفة[٢٣].

كذلك تمايزت المجتمعات الفلسطينية وفقاً لتاريخ وجودها ونشأتها وعوامل ازدهارها، فهناك دول ارتبط وجود الفلسطيني فيها بالعمل، كما في دول الخليج، وهناك دول ارتبط الوجود بالطلاب. فعلى سبيل المثال، اندمج بعض الفلسطينيين على نحو ملحوظ في سوق العمل الفرنسية (أطباء ومهندسون ذوو شهرة كبيرة)، ونجد كتّاباً معروفين وعلماء سياسة ومؤرخين ومؤلفين لأعمال تاريخية، ونجد مخرجة سينمائية، بل ملحن أوبرا، لكن لا عمال عملياً[٢٤]. كذلك أدى ارتفاع المستوى التعليمي والوضع المهني للفلسطينيين الأمريكيين إلى بروز كثير منهم في مجالات مختلفة، فمنهم رؤساء جامعات وأطباء وأصحاب شركات، وأصبح بعضهم من أصحاب رؤوس الأموال، فيما شغل بعضهم الآخر مناصب رفيعة.

وبالنظر إلى المجتمع الفلسطيني في بريطانيا، فإنه لا يتمتع بقوة عددية أيضاً، لكنه يتميز بمشاركة متزايدة في الحياة العامة والسياسية، فضلاً عن بروز عدد لا يستهان به من الفلسطينيين البريطانيين في أوساط عدة، من بينها الأوساط الأكاديمية والقانونية والطبية والإعلامية[٢٥]. فالمجتمعات الفلسطينية في هذه البلدان ليست كبيرة، إلا أنها تكتسب أهمية سياسية ورمزية أكثر من كونها ديمغرافية.

الانتشار الفلسطيني حول العالم الطويل والمستمر منذ قرابة مئة عام، أدى إلى وجود نخب فلسطينية ذات نفوذ علمي وثقافي واقتصادي أعطاها دوراً كبيراً لتكون رافعة للعمل الوطني، وشكل فضاءً ممتداً امتداد هذا الانتشار، وخلق فرصاً داعمة لبقاء القضية حيّة عبر مختلف الوسائل والأدوات التي مارستها تلك النخبة بشكل مباشر أو غير مباشر عبر تأطير الجاليات الفلسطينية وحشدها حول القضية، حتى أضحت القضية الفلسطينية،

(٢٣) المرجع السابق، ص٢٦١.

(٢٤) المرجع السابق، ص١٩٩.

(٢٥) كرباج، ونوفل، الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية، مرجع سابق، ص٢٠٣.

على خلاف ما اعتقده البعض من أنها دفنت بالفعل، تبعث من جديد. فهي في الواقع كانت تمرّ بفترة تحوّل ثقافي وسياسي، بفضل جيل جديد من الفلسطينيين المقيمين على وجه الخصوص في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، وكذلك من هم في الأراضي الفلسطينية. وهو الجيل الذي يتفهم بالتأكيد بشكل متزايد أهمية ربط هذه القضية بقضايا النضال الأخرى في جميع أنحاء العالم، وأعادت وصفها بقضية تحرير وتحرّر لا تختلف عن قضايا النضال ضد العنصرية والاستعمار، وأضفت عليها بعداً عالمياً وإنسانياً.

كذلك أدى هذا الانتشار إلى حيازة القضية الفلسطينية على مساحة في وسائل الإعلام الغربية ليعبّر من خلالها الفلسطينيون عن أنفسهم على أرض الواقع أكثر بكثير من ذي قبل. حيث بدأت شبكات التواصل الاجتماعي والشبكات الأكاديمية تشهد حشداً متزايداً لمصلحة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ولا سيما الحضور المتزايد لمفردات اللغة القانونية التي تستحضر القانون الدولي وقضايا حقوق الإنسان المعتمد خصوصاً على التقارير التي أعدتها منظمات غير حكومية ذات مصداقية لا يرقى إليها الشك، وأحياناً من قبل منظمات إسرائيلية أو فلسطينية تعمل هناك[٢٦].

الحضور والحراك الوطني الفلسطيني حول العالم

كان الشتات الفلسطيني، ولا يزال، يضمُّ في رِحابه شريحة عريضة من النشطاء الذين يدعمون الحركات والحملات التضامنيّة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى دورهم الفعَّال في تنظيم المظاهرات والفاعليّات، رداً على الجرائم الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وكذلك في التعبير عن المطالب السياسيّة الفلسطينية، وخصوصاً المتعلِّقة بحقّ العودة. وهم يَكتبون مقالات رأي ويُدلون بتصريحات صحافيّة ويستخدمون شبكاتِ التواصل الاجتماعيّ بانتظام لإسماع أصواتهم. إلى جانب ذلك، فهم يواظبون على إحياء الذكرى السنويّة لقضاياهم الوطنيّة (النكبة ويوم الأرض على سبيل

(٢٦) ماجد، زياد، «حياة الفلسطينيين مهمة: عودة الروح للقضية الفلسطينية»، **فرانس ٢٤**، ١٩ أيار/ مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/9ywaq

المثال)، وتنظيم البرامج التثقيفيّة، وممارسة العمل الاجتماعي، من أجل المساهَمة في بناء المجتمَع والحفاظ على الإرث الفلسطينيّ.

ويعقدون العديدَ من اللقاءات والمؤتَمرات التي تهدف إلى لمِّ شمل الفلسطينيين، متجاوِزين الحدود الوطنية، لتعزيز مشاركتِهم في عمليّة صنع القرار الوطني جنباً إلى جنبٍ مع إخوانِهم في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة.

كذلك صار الشتات محلَّ منافسةٍ بين شتّى القوى السياسيّة التي تسعى لإكساب تحرُّكاتها وسياساتِها مزيداً من الشرعيّة والدعم. من الأمثلة على ذلك، التجمُّعات السنويّة التي ينظِّمها الفلسطينيون في أوروبا أو الولايات المتحدة، ومحاوَلات إحياء المجلس الوطني الفلسطيني أو تشكيل «حركة الشباب الفلسطيني» عابر القومية[٢٧].

ومارست الجاليات الفلسطينية دوراً أساسياً في مسيرة النضال الوطني، بما في ذلك دورها المساند لصمود الشعب الفلسطيني وبناء مؤسساته الوطنية على أرضه، واستقطاب كل أشكال الدعم والمناصرة، والتأثير في دوائر صنع القرار في بلدان إقامة الجاليات. وينسب إلى فلسطينيي الخارج منحهم القضايا التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بعداً دولياً، والوصول إلى برلمانات الدول المختلفة حول العالم.

لقد نشأت في دول الشتات الفلسطيني العديد من المؤسسات التي عملت على تمتين وتوثيق العلاقة والروابط بين الفلسطينيين حول العالم والوطن الأم وتعزيز الانتماء إليه، وسعت لتطوير مضامين جديدة لهذه العلاقات وإغنائها بخدمات ثقافية وتعليمية واقتصادية وسياحية متنوعة، مع التركيز على استقطاب الأجيال الشابة من الجاليات، وتشجيعها على الانخراط في الحياة السياسية للقيام بدور فاعل لدعم القضية الفلسطينية.

كذلك تقوم هذه الأجسام بدور مهم ومحوري في برنامج النضال الوطني، وفضح الرواية الصهيونية وإبراز الرواية الفلسطينية، وفعاليات

---

(٢٧) اللبدي، طاهر، «دور الشتات الفلسطيني في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية ـ ورقة بحثية»، **مبادرة الإصلاح العربي**، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٤ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣): https://n9.cl/x7z2n

التضامن والمناصرة لفلسطين في عواصم العالم كافة، بما في ذلك تطوير العلاقات مع القوى المناهضة للاحتلال والقوى المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية[٢٨].

ففي ظل حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بحق الفلسطينيين في غزة منذ ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، فقد شهدت القارة الأوروبية ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ أكثر من ٢٦ ألف مظاهرة وفعالية في ٦١٩ مدينة توزعت على عشرين دولة أوروبية خلال عام[٢٩].

التنوع الفكري والثقافي العالمي

قدَّم الكُتّاب والشعراء والموسيقيّون والفنانون الفلسطينيّون إسهاماتٍ كبرى في نشر وإثراء الثقافة الفلسطينيّة، ويَشغل بعضُ الأكاديميّين الفلسطينيّين مكانة مرموقة في مجالاتهم، ذلك أنّهم لم يكتفوا بصياغة حقلِ دراسات فلسطينيّة، ولكنَّهم أصبحوا أيضاً مُتحدثين باسم القضية الفلسطينية، وهم يشاركون بقوّة في صياغة حدودِها وتوسيع نطاقها. ويلعبُ المثقَّفون والفنّانون الفلسطينيّون الدور نفسه في أوساطهم. وقد ساعد في ذلك وطوّره ما اكتسبوه من مهارات وخبرات من ثقافات العالم ومنصاته كل في تخصصه وإبداعه حول العالم.

البزوغ والإبداع العلمي

شكلت الأجسام والمؤسسات الفلسطينية التي نشأت خارج فلسطين رافداً مهماً لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني المرابط على أرض فلسطين، من خلال المساهمة الفعلية في تطوير قدراته العلمية في شتى مجالات الطب والهندسة والتكنولوجيا، من خلال تزويده بالاختصاصيين والخبراء.

---

(٢٨) ردايدة، كفاح، «دورالجاليات الفلسطينية في المقاومة الشعبية»، **دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية**، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://www.pead.ps/article/9305/

(٢٩) تقرير مرئي صادر عن المركز الأوربي الفلسطيني للإعلام (EPAL) ـ روما/ روتردام، ٠٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤): https:// www.youtube.com/watch?v=qC71VFnoCWE

فقد أسهم تجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا بإطلاق حملات إغاثية طبية تهدف إلى المساهمة في توفير الأدوية والمعدات الطبية، وإرسال الوفود التخصصية إلى مستشفيات قطاع غزة المحاصر، وقد وصلت عشرات الوفود الطبية بمختلف الاختصاصات للقيام بعمليات جراحية بعد الاعتداءات التي يشنّها الاحتلال الصهيوني على القطاع.

الامكانات المالية والاقتصادية

تشكَّلت في دول الخليج العربي، وبخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، مجتمعاتٌ جديدة من الفلسطينيين من أبناء الطبقتَين ذات الإمكانات المادية متوسطة الحال والثرية، نتجت منها نخبةٌ وليدة من رجال الأعمال والسياسة والثقافة. ورغم أنَّ عددَهم لم يكن يتجاوز مئات الآلاف، إلا أنّ تأثيرهم امتدَّ في أوساط الفلسطينيّين خارج الأراضي المحتلَّة وداخلها. وقد شكَّلت تحويلات العاملين في دول الخليج مصدراً هاماً للدخل لذويهم في المهجر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت دوراً محورياً في الحفاظ على تماسك النسيج الاجتِماعي والاقتِصادي الفلسطيني، ولا سيَّما في أثناء الانتفاضة الثانية؛ إذ أسهمت بشدّة في تخفيف وطأة الأوضاع الاقتصاديّة القاسية الناجمة عن سياسات الحصار الإسرائيلي.

كذلك شكَّلت دول الخليج بيئةً مواتية لتراكم رؤوس الأموال الفلسطينيّة، التي مكنت الجاليات الفلسطينية من المشاركة بمسيرة البناء والتنمية، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة، أو المساعدة في فتح أسواق للمنتج الوطني الفلسطيني(٣٠).

رابعاً: التعليم وأثره في بقاء القضية حيّة

التعليم جزء من الحياة الممتدة للشعب الفلسطيني عبر العصور، وهذا ما أسهم في تشكيل حضارة منوعة في مجالات الحياة كافة، ما بين عمران وتجارة وصناعة وثقافة وإعلام، وما ينظم بينها من مجالات سياسية، بكل ما فيها من تفرعات داخلية وإقليمية ودولية، وعلى كل ما سبق شواهد ميدانية

(٣٠) المرجع السابق.

ملموسة موسوعية نوعاً وكمّاً. ولنأخذ كمثال مُؤلَّف «الموسوعة الفلسطينية» للدلالة على ذلك. وهذا مما يفسر التنبّه الباكر للشعب الفلسطيني لضخامة المؤامرة عليه، والدافع القوي للتصدي لها بشكل جماعي على مستوى الشعب كله.

وفي ذات السياق، فقد كوّن العلم والاستثمار به والإنتاج المعرفي لَبِنات أساسية في نهضة الشعب الفلسطيني وتأثيره في محيطه الذي لجأ إليه، ليُسهم بعد ذلك في نهضة العديد من البلدان العربية، مع الإحساس العميق الذي يربطه بأرضه وشعبه والولاء لقضيته[٣١].

لقد أدرك الفلسطينيون حقيقة أهمية التعليم مبكراً، فتوجهوا نحوه ليتمكنوا من العمل والحياة، وعملوا في مجالات التدريس والطب والهندسة والمحاماة والتمريض والإدارة، حتى إن بعض اللاجئين أصبحوا أصحاب شركات اقتصادية كبيرة وأصحاب رؤوس أموال[٣٢].

ولاحظوا أهمية التعليم في التنشئة الاجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية والفوائد المترتبة عنه، فهو يسهم في بناء الشخصية الوطنية لدى الطلاب، ويشكل عاداتهم واتجاهاتهم وقِيَمهم، وينمّي ميولهم واستعداداتهم ويحدد مسار نموهم العقلي والنفسي والاجتماعي والوجداني[٣٣]. فالتعليم بمثابة السلاح الاستراتيجي للنهوض في المجتمع وتوجيهه نحو مواجهة الاحتلال لاسترداد ما اغتصب من أرضهم بعد نكباتهم المتتالية، فبِهِ خطّ الفلسطيني طريق العودة، ورسم ملامحه، وتمكن من الحفاظ على قضيته حية تتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل، يقيناً منه بأن الاستثمار بالعلم والمعرفة ورفع الوعي من أهم السبل الكفيلة لتحصين أي شعب تجاه ما يعتري قضيته من محاولات الطمس أو التذويب أو الشطب، ولذلك تشبث الفلسطينيون بالتعليم، حتى إن السجون والأَسر والظروف الاقتصادية الصعبة ومنع السفر

(٣١) يوسف، «الهوية الوطنية الفلسطينية... تراكمات التاريخ والاستعمار»، مرجع سابق.

(٣٢) القلقيلي، وأبوغوش، «الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم»، مرجع سابق، ص٢٥.

(٣٣) عبد الرحمن، «دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، جامعة النجاح أنموذجاً»، مرجع سابق.

والإغلاقات المتكررة والمعاناة التي سبّبها جدار الفصل العنصري، وهدم المدارس، واعتقال الطلاب والمعلمين، رغم كل ذلك، كان العلم وما زال الأولوية الأولى لدى الشعب الفلسطيني كله في الداخل والخارج. وقد عبّرت الكاتبة دنيا الأمل إسماعيل عن هذا المعنى بقولها: «التعليم ليس هو الهوية الوطنية، لكنه المصنع الأهم في تشكيلها وصناعتها وإخراجها إخراجاً حسناً، كما أنّ الهوية الوطنية لا تموت في غياب التعليم، لكنها تنقص كثيراً»[٣٤].

ومما أسهم فيه قطاع التعليم في ديمومة القضية، المحاضن والصروح الأكاديمية التي جمعت الفلسطينيين على صعيد واحد في دول اللجوء، منها سورية والأردن ولبنان والكويت، وأسهمت منظمة التحرير الفلسطينية ووكالة الأونروا والدول العربية المستضيفة في تعزيز هذا الجانب.

وهنا نتوقف عند الدور الاستراتيجي والعميق للتعليم العالي والصروح الجامعية، وخصوصاً بالداخل، كتجمعات طلابية فلسطينية خالصة، أو في الخارج في التكتلات الطلابية الفلسطينية في الجامعات العربية والعالمية، التي أسهمت إسهامات حيوية في حفظ الهوية الوطنية ونضجها، بل وانخراط مجاميع الشباب بالعمل المقاوم لمشروع الاحتلال، وأوجدت قيادات واعية بأهمية دورها، ولديها أفق واسع في ديمومة العمل، وأصبحت مصنعاً لرجالات الوطن، خصوصاً مع وجود مجتمع فلسطيني متجانس في هذه التجمعات، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، الذي انسحب على التكتلات الطلابية الفلسطينية في الخارج.

ونضيف الى ما سبق بعداً استراتيجياً حيوياً في مجال التعليم العالي كان له الأثر البالغ في ديمومة القضية وهي عشرات آلاف المنح الدراسية التي قدمت خلال أكثر من سبعة عقود في التخصصات المختلفة من الدول العربية أو الإسلامية ودول العالم الصديقة، وخصوصاً الدول الاشتراكية، التي وفرت مناخاً ثورياً وطنياً للطلاب الفلسطينيين، إلى جانب التحصيل العلمي. ولعل العديد من قيادات الشعب الفلسطيني كانوا من نتاج هذا العامل، وما زالوا متأثرين في مسيرتهم بتلك الفترة، وما زالت هذه المنح تقدم إلى الآن للسلطة

(٣٤) إسماعيل، دنيا الأمل، «دور التعليم في تعزيز الهوية الوطنية»، **أوراق فلسطينية**، (العدد ١٢، ربيع ٢٠١٦)، ص١٠٧: https://yaf.ps/file/files/13

الفلسطينية ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية بعلاقاتها الدولية المختلفة، بل وتنشط بعض المؤسسات الفلسطينية الخاصة في تحصيل هذه المنح.

ولعلم العدو الصهيوني بقيمة العلم وأثره في إفشال مشروعه، عمل على استهداف المنظومة التعليمية، وركز في هجومه على محورها ولبّها وجوهرها، وهو المناهج، في محاولة منه للتأثير في العقل الفلسطيني الوطني وحرف مساره وتدجينه، وتمظهر ذلك جلياً بعد اتفاق أوسلو.

كذلك عمل الاحتلال الإسرائيلي بكل قوة للحد من الوصول الحقيقي للفلسطينيين إلى المراتب العلمية التي يطمحون إليها، مستخدماً في ذلك كل أدواته، كتزييف الحقائق من خلال أسرَلة التعليم كما في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، أو تقييد المناهج ومنع تعليم بعض المواد المتعلقة بتاريخ أو جغرافيا فلسطين داخل أراضي السلطة الفلسطينية، بعد إخضاع المناهج للاتفاقيات السياسية، وخصوصاً بعد اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ التي ألزمت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بالمحتل والتعامل معه كطرف لا كعدو من خلال المفاوضات[٣٥]، أو الضغط على الأونروا، المؤسسة الدولية التي تقوم على قطاع تعليم اللاجئين لنشر مبادئ تساوي بين الجلاد والضحية من خلال تجيير مبادئ حقوق الإنسان ومفهوم قبول الآخر لخدمة أجندة الاحتلال. فقد كشفت دراسة لمضمون بعض كتب المنهاج الفلسطيني الذي يدرس في مدارس اللاجئين التابعة لوكالة هيئة الأمم المتحدة في غزة أن «هذه الكتب تحتوي على مغالطات وتحريفات لا تفيد إلا العدو الإسرائيلي، وأنها لا تلبي طموحات وآمال الشعب الفلسطيني ولا تحفظ لأجيالنا حقوقهم المسلوبة، كما لا تكشف ما قام الاحتلال الإسرائيلي بهدمه ومحاولة تغيير الهوية الفلسطينية وتراثنا الحضاري. وأنها لا تعزز الانتماء الوطني والقومي ولا تعكس التاريخ والواقع والتراث الفلسطيني ولا ترتبط بشكل وثيق بواقع ومجتمع الطالب الفلسطيني وتراثه، ولا تلبي طموحاته وآماله، كما لم تأتِ

(٣٥) الجعبري، طارق عبد الفتاح، «واقع المنهاج الفلسطيني في تعزيز الصورة الذهنية للوطن: دراسة استقصائية تحليلية في منهاج التربية الوطنية في المرحلة الأساسية»، **المركز الديمقراطي العربي**، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):
https://democraticac.de/?p=56940

على ذكر حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لا تصريحاً ولا تلميحاً، إلا في كتاب التربية الوطنية للصف التاسع الذي لم يصدر عن الوزارة، بل قام بإعداده مجموعة من المعلمين»[٣٦].

بالرغم من اختلاف أنظمة التعليم والمناهج التي يتلقاها الفلسطينيون، سواء بالداخل ـ كما أسلفنا ـ أو في الخارج الذين يخضعون لمناهج الدول المضيفة حيث يتلقى اللاجئون الفلسطينيون تعليمهم عبر مناهج تعليمية متعددة ويخضعون للنظام التعليمي بحسب الدول التي لجأوا إليها عام ١٩٤٨. أما داخل فلسطين، فقد تلقوا التعليم على مراحل، فمن مرحلة المناهج الأردنية والمصرية في فترة ما قبل النكسة عام ١٩٦٧ بعدما ضُمَّت الضفة الغربية إلى الأردن وقطاع غزة إلى مصر، إلى مرحلة ما بعد احتلال الضفة الغربية التي استمر النظام التعليمي فيها يتبع النظام التعليمي الأردني حتى فكّ الارتباط بين الضفتين الغربية والشرقية في عام ١٩٨٨. أما في قطاع غزة، فقد تولت الإدارة المدنية الإسرائيلية الإشراف على التعليم الحكومي، بينما استمرت وكالة الغوث بالإشراف على مدارس الوكالة في مخيمات اللاجئين. وفي آب ١٩٩٤ انتقلت الصلاحيات الخاصة بالنظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية من أيدي إسرائيل، السلطة المحتلة، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية[٣٧].

إلا أن الفلسطينيين انتبهوا لهذه التحديات والصعوبات، وآمنوا بأن لا قيمة ولا أهمية لتعليم دون هوية[٣٨]. فعملوا على عدة مستويات لاستكمال النقص الذي تعاني منه تلك المناهج ومواجهة المخاطر المحتملة. فعلى الصعيد الفردي عملت الأسرة الفلسطينية على تصحيح المفاهيم المتعلقة بالهوية الوطنية وغرسها، خصوصاً ما يتعلق منها بالتاريخ والجغرافية والتراث، وتقديم المعلومات حيّة ومفصلة للأبناء عن فلسطين، ومعلومات

---

(٣٦) دياب، سهيل رزق، «**حق العودة للاجئين الفلسطينيين في المنهاج الفلسطيني**» دراسة قُدمت إلى **المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة**، تحت عنوان «**تعزيز ثقافة حق العودة في المناهج الدراسية والأدب والإعلام**» (غزة، ١٦و١٧ أيار/ مايو٢٠٠٧):
https://n9.cl/906ru

(٣٧) أبو دحو، ابتسام، «**التعليم في فلسطين ـ لمحة استراتيجية**»، ورقة بحثية قُدمت إلى **ورشة عمل من ورشات مشروع التنمية البشرية المستدامة ـ جامعة بير زيت**، (رام الله، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧): https://n9.cl/b0ug9

(٣٨) إسماعيل، «دور التعليم في تعزيز الهوية الوطنية»، مرجع سابق، ص١٠٧

غير رسمية عن تاريخ القرية وتاريخ فلسطين والصدام مع الاستعمار الصهيوني، رداً على الأسئلة التي يطرحها الأبناء، وفي حالات كثيرة تنقل الحكايات الشعبية والروايات التي تمرر من جيل إلى آخر معلومات عن الجغرافيا والزراعة والمناظر الطبيعية والبلدات والمدن في الوطن[٣٩].

أما على مستوى تعزيز الانتماء الجمعي، وانطلاقاً من المسؤولية تجاه الأجيال المتتالية، فقد نجحت بعض المؤسسات الفلسطينية في تطوير أنظمة التعليم الشعبي والأكاديمي المتعلق بالقضية الفلسطينية بكل مفرداتها والاستثمار في الفضاء المفتوح لإتمام النقص الذي أحدثته المناهج التعليمية في أكثر من دولة مضيفة للاجئين، لاعتبارات خاصة تتعلق بعلاقة هذه الدول بالكيان الصهيوني، أو الشروط والضغوط التي تمارس على الأونروا من قبل الدول المانحة لالتزام مناهج معينة.

فعلى سبيل المثال، لا الحصر، استطاعت أكاديمية دراسات اللاجئين أن تشكل قفزة نوعية في التعاطي مع القضية الفلسطينية بكل مفرداتها، وخصوصاً حق العودة وكل ما يتعلق باللاجئين، وفي إعادة طرحها بإطار أكاديمي، يخدم حق الشعب الفلسطيني بأرضه، وذلك من خلال ما تقدمه من الدورات والمحاضرات المباشرة في أي مكان أو قطر، حسب حاجة القطر، وامتد تأثيرها إلى الداخل الفلسطيني[٤٠].

كذلك يمكن الأفراد والمؤسسات الخاصة الاضطلاع بهذا الدور التكميلي من باب المسؤولية الوطنية والمجتمعية، حيث يمكن الأغنياءَ من أبناء الشعب الفلسطيني تبنّي ودعم وتوجيه طلاب الثانويّات والجامعات وطلاب الماجستير والدكتوراه والباحثين من الراغبين في دراسة العلوم الإنسانيّة، لأن ينكبّوا على البحث في القضايا الوطنية، لتأهيل كوادر متخصّصين يسهمون في إتمام القصور المعلوماتي، وإظهار الحقائق والحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني، ما يرفع من معنويات الأجيال المقبلة، ويسهم في رسم شخصيّتها الوطنيّة وانتمائها إلى فلسطين، ويخرج منها

(٣٩) الغبرا، ذاكرة فلسطين ـ النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٤٠) الموقع الالكتروني الرسمي لـ **أكاديمية دراسات اللاجئين**: http://refugeeacademy.org

قيادات قادرة وصالحة لكي تنقل أفكار الشعب الفلسطيني وآراءه بأمانة ودقّة.

إلى جانب ذلك، أنشأت الجامعات الفلسطينية مراكز مهمة لتغذي بلورة الهوية الفلسطينية، وللحفاظ على الحقوق، من قبيل الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، التي أنشأت قسماً خاصاً بدراسة التاريخ الشفوي، بالإضافة إلى مساقات القضية الفلسطينية في معظم الجامعات العربية.

خامساً: الإعلام ودوره في بقاء القضية حيّة

١ ـ مقدمة في دور الإعلام

تنبع أهمية الإعلام من الدور الذي يؤديه، فهو إحدى النوافذ التي يطل منها العقل البشري على قضايا العالم ويتعرف بها إلى محيطه. ويعمل الإعلام على تكوين الرأي العام، ونقل المعرفة والثقافة من جيل إلى جيل ومن مكان إلى آخر، وتوفير الحقائق اللازمة لتوضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة، وتوفير الأدلة الملائمة والمطلوبة لدعم الاهتمام والمشاركة الشعبيين على نحو أفضل، كذلك يؤدي الإعلام دوراً مهماً في تثبيت الذاكرة الجماعية والهوية الخصوصية وترسيخ التاريخ المشترك، والربط بين الموروث الثقافي والإبداعات الحديثة لبناء المستقبل[٤١].

شهدت فلسطين في مرحلة ما قبل النكبة حركة إعلامية نشطة، وعدّد الباحثون ما بين ٤٥ إلى ٥٠ صحيفة فلسطينية كانت تصدر قبل النكبة، فضلاً عن المجلات المتخصصة، بالإضافة إلى إذاعة كانت تبثّ من مدينة القدس قبل أن تدمرها سلطات الانتداب البريطاني. وعكست الصحافة حينئذ ما كان يحدث في البلاد من أحداث، غير أنه لم تكن هناك وحدة في النص أو الرواية، بسبب الرقابة التي مارسها الانتداب البريطاني ومحاولاته لشراء ذمم أصحاب هذه الصحف أو تهديدها لتمرير المشروع الصهيوني في فلسطين[٤٢].

---

(٤١) عبد الرزاق، انتصار إبراهيم، والساموك، صفد حسام، «**الإعلام الجديد.. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة: المبادرة العلمية لتطوير أداء الإعلام الجامعي**» (جامعة بغداد، كتاب الكتروني، ٢٠١١)، ص٥٧ https://n9.cl/pv5kd

(٤٢) العصا، فادي، «الإعلام الفلسطيني قبل النكبة.. صحف ومجلات وإذاعات ومسارح»، =

لذلك، كان لا بد من إعلام «غير رسمي» يفضح جرائم العصابات الصهيونية المدعومة من قبل الانتداب البريطاني، أخذ شكل الإعلام الشعبي الذي عبّر عن هموم الشعب الفلسطيني ومشكلاته من خلال الشعر والزجل والأمثال والخطابة والمؤتمرات الشعبية والهتافات والبيانات والكتابة على الجدران.. بأسلوب سلس، ولغة سهلة تقترب من الكلام العادي، وتحمل في ثناياها حب الوطن، وتدعو إلى الدفاع عنه، وتعبئ الشارع الفلسطيني ضد ما يدور في فلكه من محاولات سرقة للأراضي وتمكين اليهود من إقامة وطن قومي لهم، بحسب ما نص عليه وعد بلفور، وعملت على تحقيقه حكومة الانتداب البريطاني، وممن اشتهر في هذا اللون الإعلامي: نوح إبراهيم، وفرحان سلام، وأبو سعيد الحطيني، ويوسف حسون، وأحمد عزيز (الجفرا)، وسعود الأسدي وغيرهم.

أما في مرحلة ما بعد النكبة، فقد أخذ الإعلام الفلسطيني شكلاً جديداً نتج من حالة الشتات واللجوء والتبعثر التي أصابت المجتمع الفلسطيني، تميزت بانتشار العمل الصحافي بأشكاله المختلفة الجادة للتعبير عن الوعي بأهمية الإعلام للقضية الفلسطينية، فاعتمدت الحركة الإعلامية في بداية هذه المرحلة على الاتصالات الشخصية والجماعية والمؤتمرات الشعبية والندوات الجماهيرية والخطابات التعبوية، والانتماءات الحزبية والسياسية، وما ينتج منها من نشرات وبيانات وكتب وصحف، عبّرت عن آمال العودة إلى الوطن، كمجلة **العودة** غير الدورية التي اهتمت بقضية اللاجئين وحق العودة، الصادرة عن الاتحاد القومي عام ١٩٥٦، ومجلة **نداء العودة** الصادرة عام ١٩٥٩. وتميّز الإعلام في ذلك الوقت بكونه إعلاماً ملتزماً الثورة الفلسطينية، فالمعالجة الإعلامية كانت تؤدى في إطار فلسطيني عربي، إلا أنه غلبت عليه صفة عدم الاستقرار لعدم وجوده على أرض فلسطينية، ما عرّض العديد من الصحف والمجلات والنشرات للتوقف والإبعاد[٤٣].

= **الجزيرة نت**، ١٥ آذار/ مارس ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/zcbr4

(٤٣) سلطان، أسماء محمود السيد، **الإعلام الحزبي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني ـ دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على النخبة الفلسطينية**، (رسالة الماجستير)، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١١.

ومع نشوء الحركة الإعلامية الفلسطينية في الخارج في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ عملت الحركة الإعلامية على التعبئة الوطنية على صعيد القضية من خلال إعلام الفصائل الفلسطينية، فكان إعلام مقاومة شكل فكراً ثورياً مقاوماً عبّر عن آمال العودة إلى الوطن، وهدف إلى مقاومة الاحتلال وفضح ممارساته المتعلقة بالتهجير والاستيطان، وأسهم في تمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية، ووفّق بين الاختلافات الفكرية والأيديولوجية داخل المجتمع، ووفّر أسس التنمية السياسية ومرتكزاتها داخل المجتمع الفلسطيني. وميز هذه المرحلة بروز العمل الإذاعي بجانب العمل الصحافي، حيث تأسست إذاعات فلسطينية فصائلية، مثل **صوت العاصفة** التابعة لحركة فتح، و**إذاعة القدس** التابعة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وغيرها[٤٤].

الخلاصة: لقد تناول الإعلام الفلسطيني مجموع القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية منذ مرحلة مبكرة من مراحل نشوء الصراع مع الكيان الصهيوني، ومن قبل ذلك مع الدولة المنتدبة، بريطانيا، التي كان لها الباع الطويل في نشوء هذا الكيان على أرض فلسطين. وتنوعت الأشكال الإعلامية التي جرى فيها تناول المواضيع المتعلقة بكل مفردات القضية الفلسطينية عبر التقارير المقروءة في الصحف والمجلات والتقارير المرئية والمسموعة، من خلال التلفزيونات والإذاعات، وأُلفت الكتب والدراسات والأبحاث وغيرها من الصنوف الإعلامية المتنوعة، حيث إن تشكُّل الوعي بالقضايا الوطنية عمل تكاملي يحتاج إلى تعاضد كل الوسائل المتاحة على كل الصُّعد، البيت والمدرسة والجامعة والإعلام الهادف، لرفع مستوى الوعي وتعميق الفهم والإدراك بالواقع الفلسطيني ومجمل التغيرات التي أسهمت في نشوء القضية.

---

(٤٤) المرجع السابق.

صدرت مجلة **النضال** عن جبهة النضال الشعبي عام ١٩٦٧، ومجلة **الهدف** عن الجبهة الشعبية عام ١٩٦٩، ومجلة **الحرية** للجبهة الديمقراطية عام ١٩٦٩، و**الثائر العربي** للجبهة العربية عام ١٩٦٩، و**الأفق** لجبهة التحرير الفلسطينية، و**الصاعقة** لمنظمة الصاعقة عام ١٩٦٩، و**إلى الأمام** للقيادة العامة عام ١٩٧٠، وبالطبع عادت نشرة فتح المركزية عام ١٩٧٠، وإصدار نشرة **الصخرة** عن مكتب الإعلام الفلسطيني بالكويت ١٩٨٤، وصدرت مجلات **القدس** عام ١٩٧٩، و**الاستقلال**، و**الحصاد** عام ١٩٨٤، وغير ذلك من النشرات والدوريات.

سنلقي الضوء في هذا الشق من الكتاب على كيفية تناول الإعلام الفلسطيني لمفردة من مفردات القضية الفلسطينية، على سبيل المثال، وهي قضية اللاجئين وحق العودة، وبالتحديد في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وما نجم عنه من تهديد لحق عودة اللاجئين، وكيف أسهم هذا الإعلام في حماية هذا الحق من خلال ترسيخه في وجدان الأجيال المتعاقبة من اللاجئين وتطوير قدراتهم على تصوّره واستيعابه وتحفيزهم على المشاركة في بلورة اتجاهات وطنية وسياسية عززت حقيقة الولاء والانتماء إلى فلسطين التاريخية، وأدى إلى بقاء القضية حية لأكثر من سبعة عقود ونيف، وحال دون نسيانها وانطماسها، رغم كل ما تعرّض له اللاجئ من انتهاكات وظلم من ناحية، ومغريات للتنازل عن حقه في العودة من ناحية أخرى، ومراهنة الكيان الصهيوني على عامل الزمن ووفاة الغالبية العظمى من الجيل الذي شهد النكبة، ومجيء أجيال جديدة ولدت بعيدة عن فلسطين.

٢ ـ حق العودة في الإعلام الفلسطيني (نموذجاً في الحفاظ على القضية)

لقد خدم التطور التقني على صعيد الإعلام والتواصل والفضاء المفتوح وانسياب المعلومات ووصول الخبر في سرعة البرق، الرواية الفلسطينية. فهذه الرواية باتت بكل نقائها حاضرة في الذهن العالمي. بل أكثر من هذا، فإن الإعلام باللغة الإنكليزية الذي يبثّ من الدول العربية، كقناة الجزيرة الإنكليزية، قد أوجد مساحة مهمّة تفوّقت على الإعلام الغربي المنحاز إلى الرواية الإسرائيلية في الغالب، ما يدفع إلى القول على سبيل الافتراض «إنه لو توافرت إبّان نكبة ١٩٤٨ تغطية إعلامية قريبة، كالتي توافرت في أثناء الحرب على غزة، لكانت أثّرت في تغيير مجريات الأحداث التي أفرزت المأساة الفلسطينية بشكل دراماتيكي، كما أثرت عدسات الكاميرات بالفعل في إحداث ضغط حقيقي على القرار الإسرائيلي بوقف الحرب على غزة أكثر من مرة دون تحقيق الأهداف المعلنة».

ويمكن تقسيم التعامل الإعلامي الفلسطيني مع قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى قسمين رئيسيين: الإعلام الرسمي الحكومي، والإعلام غير الرسمي (الشعبي).

أ ـ الإعلام الحكومي الرسمي وقضية اللاجئين:

يمكن التأريخ للإعلام الرسمي الفلسطيني الحديث مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية التي هي نتاج اتفاق أوسلو ١٩٩٣، ونشوء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية.

تناول الإعلام الرسمي الحكومي الفلسطيني قضية اللاجئين عبر وسائل الإعلام المختلفة، إلا أن هذه التغطية غالباً ما تكون موسمية[٤٥]، وتنسجم مع جهات ذات مشروع سياسي لا يضع اللاجئين وقضاياهم على رأس أولوياته واهتماماته[٤٦]، فالإعلام الرسمي بكل أنواعه وأدواته ومصطلحاته، بحسب ما يراه الباحث المتوكل طه، هو ترجمة أو تفسير أو تبرير أو تغطية أو شرعنة للخطاب السياسي[٤٧].

فمركز الثقل الخاص بمنظومة الإعلام الفلسطيني الرسمية انتقل من خانة الثورة والمقاومة، إلى مربع التفاوض والسلطة، وتجلّت لتلك الانعطافة تأثيرات واضحة على صعيد المضامين، كما على مستوى بعض الأدوات، وأدّت تلك الانعطافة إلى إرباكات واضحة في طريقة التناول الإعلامي لمفاصل القضية الفلسطينية، ومن بين ذلك مسألة حق العودة»[٤٨].

وخلصت دراسة قام بها الباحث توفيق أبو شومر، بعنوان **الإعلام الفلسطيني وحق العودة** إلى أن الموضوعات التي عالجتها الصحف الفلسطينية البارزة (الأيام ـ القدس ـ الحياة) «اشتركت في تغطية الأنشطة الفردية وتوجهت إلى الجمهور الفلسطيني، وأن نسبة الدراسات والأبحاث قليلة بالقياس إلى أهمية الموضوع، كما أن معظم المقالات الفلسطينية التي تتضمن حق العودة مقالات إنشائية خطابية»، بينما كانت التغطية الإعلامية

---

(٤٥) أبو سمرة، قيس، «الإعلام الفلسطيني يتعامل مع قضايا العودة بموسمية»، **مجلة العودة**، (العدد ٥٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص٢٢ ـ ٢٣.

(٤٦) المرجع السابق، ص٢٣.

(٤٧) طه، المتوكل، «الإعلام.. والقضية الفلسطينية»، **مجلة القدس**، (العدد ٣٤٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

http://www.falestinona.com/flst/Art/85674.

(٤٨) شاكر، حسام، «**تفاعل الإعلام الفلسطيني مع قضية حق العودة**»، ورقة قُدمت إلى **مؤتمر آفاق في قضية اللاجئين وحق العودة**، (مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، ٢١ آب/أغسطس، ٢٠٠٨).

المسموعة تزدهر في المناسبات الوطنية بشكل تقليدي وموجه بحسب سياسة الحزب الذي تتبع له وتنقصها الإمكانات وتفتقر إلى الارتباط بينها وبين فلسطينيي الداخل ١٩٤٨ وفلسطينيي الشتات. أما التغطية الإعلامية للفضائية الفلسطينية، فقد سجلت الدراسة عجز أكثر القنوات عن إحداث برنامج سنوي أو نصف سنوي يأخذ في اعتباره قضية حق العودة كقضية مركزية يجب أن تظل ماثلة للجميع في كل أوقات السنة، ويجب ألا يكون حق العودة موضوعاً (موسمياً) فقط[٤٩].

كذلك، إن تكرار استخدام الإعلام الرسمي للمصطلحات التي تتوافق مع المسارات السياسية لمشاريع التسوية السلمية، يلعب دوراً كبيراً في كيّ الوعي عند الجمهور الفلسطيني، كما عند غيره من الشعوب. فالإعلام ومصطلحاته يشكلان بُعداً محوريّاً في الصراع العربي الصهيوني، وهدفاً استراتيجيّاً[٥٠]. والمصطلح جزء من العملية التربوية والتكوين الثقافي والنفسي والحضاري، وهو جزء من الهوية وعملية التربية والتوجيه والتعبئة. فمن المصطلحات الإشكالية التي تُتداوَل على سبيل المثال لا الحصر، مصطلح «شطري الوطن»، الذي يقتصر على فلسطين بالضفة الغربية وقطاع غزة اللذين يشكلان ٢٣٪ فقط من فلسطين التاريخية، وهو ما يشكل اعترافاً ضمنياً بالكيان الصهيوني، ويعطي دلالة سلبية معاكسة لمفهوم حق العودة الفلسطيني إلى «الوطن»، لأن حق العودة في جوهره هو للأرض المحتلة سنة ١٩٤٨[٥١].

كذلك إن حالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني داخل فلسطين، جعلت الإعلام ينقسم أيضاً، حتى وصل إلى إشكالية تعريف ما هي القضايا

---

(٤٩) أبو شومر، توفيق، «**الإعلام الفلسطيني وحق العودة**»، ورقة قدمت إلى أعمال **ندوة الإعلام الفلسطيني وحق العودة إلى ضرورة إعداد وسائل اعلامية وفضائيات خاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين لتعزيز هذا الحق**، (غزة، تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٧): https://n9.cl/rrrgs

(٥٠) أحمد، حسام رمضان، «**حق العودة في الإعلام**»، ورقة بحثية قُدمت إلى **مؤتمر الإعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة ـ ضرورة تواجد الساسة على مواقع التواصل**، (غزة، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣).

(٥١) صالح، محسن، «مصطلحات إشكالية في التعامل مع قضية فلسطين»، **الجزيرة نت**، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/bq5gt

المحورية، وما هي الثوابت. فقد اختلفت البرامج السياسية والرؤى، وصار الفلسطينيون منقسمين على أنفسهم وثوابتهم، وبالتالي انقسم الإعلام، الذي هو انعكاس للواقع، ولم تعد وسائل الإعلام في غزة تتفق، مثلاً، مع وسائل الإعلام في الضفة[٥٢]. في حين أن الثوابت الفلسطينية التي أجمع عليها الفلسطينيون وقياداتهم لسنوات طويلة، مبنية أساساً على أن كل أرض فلسطين التاريخية ملك للشعب الفلسطيني، وله حق حكمها والسيادة عليها، وبالتالي لا اعتراف بالكيان الصهيوني، ولا بأي حق له على الأرض التي احتلها والتعامل مع حق عودة اللاجئين إلى بيوتهم وقراهم ومدنهم التي أُخرجوا منها، باعتباره ثابتاً وطنياً وحقاً لا يقبل التنازل والمساومة[٥٣].

وفي دراسة تحليلية وصفية شملت ثلاثة عناصر إعلامية رئيسية (الصحف، والقضايا، والقائم بالاتصال)، وتمثلت عيّنة الدراسة التحليلية بتحميل مواد الرأي في صحيفتي **الرسالة** و**الحياة الجديدة** خلال الفترة الواقعة ما بين ١٤ يونيو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠، توصلت الدراسة إلى وجود تباين بين صحيفتي **الرسالة** و**الحياة الجديدة** نحو قضية اللاجئين الفلسطينيين بسبب المرجعية الفكرية، حيث أثرت الأطر المرجعية لصحيفتي الدراسة بتوجهات القائم بالاتصال في كل منهما، وتوافقت صحيفة **الحياة الجديدة** مع توجيهات حركة فتح، وصحيفة **الرسالة** مع توجيهات حركة حماس نحو قضية اللاجئين الفلسطينيين[٥٤].

ب ـ الإعلام غير الرسمي وقضية اللاجئين

مع توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، نشأ تياران سياسيان متناقضان على الساحة الفلسطينية، أحدهما عُرف بمعسكر التسوية، والآخر بمعسكر المقاومة، وانعكست مواقفهما على الأداء الإعلامي كلٌّ

---

(٥٢) أبو ضهير، فريد، «الإعلام الفلسطيني مقصِّر في قضية اللاجئين»، **مجلة العودة**، (العدد ٥٠، نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠١١)، ص٢٠ ـ ٢١ https://n9.cl/8dc25

(٥٣) صالح، «مصطلحات إشكالية في التعامل مع قضية فلسطين»، مرجع سابق.

(٥٤) المناعمة، وائل، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين: دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية والحزبية بعد الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠**، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٢.

بحسب الزاوية التي ينظر منها إلى القضية. إلا أنهما يلتقيان في نقاط عديدة على طريق مواجهة الاحتلال ومعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالثوابت الفلسطينية، كالقدس وحق عودة اللاجئين.

وتميزت هذه المرحلة بتطور إعلام المؤسسات واللجان العاملة في مجال حق العودة الذي أبدع في تناوله لقضية اللاجئين، لتبقى حيّة قوية، بعد ما تعرضت له من تهميش وتقزيم بفعل اتفاق أوسلو. فظهرت عشرات، وربما مئات اللجان والروابط المعنية بالعودة في مختلف مناطق وجود اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وفي دول الشتات. وأصبح لغالبية هذه اللجان إعلامها الخاص، فصدرت عشرات الكتب، ونُشرَت مئات الدراسات والأبحاث والمقالات عن اللاجئين وحق العودة، وأُنشئت مراكز دراسات وأبحاث كثيرة خاصة باللاجئين، وشهدت المرحلة، ولا تزال، حركة آخذة بالازدياد لإنشاء مواقع على الشبكة العنكبوتية ومنصات الإعلام الجديد من فيسبوك وإنستغرام وتويتر وغيرها(٥٥).

لقد استطاعت هذه اللجان أن تعيد الزخم لحق العودة والتذكير بأن حقوق اللاجئين خط أحمر يمنع الاقتراب منه، وجعلت منه حدثاً يومياً لا موسمياً طارئاً، وسعت لاستكمال القصور الموجود في الإعلام الرسمي، واتخذت في سبيل ذلك مجموعة من الخطوات ذات الأبعاد الإعلامية، نذكر منها:

المؤتمرات والملتقيات الدولية

عقدت اللجان والمؤسسات العاملة في مجال اللاجئين وحق العودة العديد من المؤتمرات النخبوية والشعبية الهادفة إلى مناقشة التطورات والمستجدات المتعلقة بقضايا اللاجئين، وتحديد الموقف منها، والتعبير عن رفض أي مشاريع تنتقص من حقوق اللاجئين، ومنع المساومات السياسية عليها، ووضع التصورات المستقبلية للنهوض بأوضاع اللاجئين في مناطق

(٥٥) لمعرفة المزيد... انظر: فقرة العمل الشعبي.

اللجوء، ولإظهار طبيعة حق العودة وتأسيس سياج جماهيري شعبي وسياسي حول هذا الحق لمنع التفريط به من قبل بعض النخب السياسية التي تستهين بهذا الحق الطبيعي.

فعلى سبيل المثال، انتظم تحت اسم «مؤتمر فلسطينيي أوروبا» عمل جماهيري تعبوي فلسطيني في القارّة الأوروبية، ربط نفسه بمبدأ التمسك بحق العودة. وبدأت فكرة المؤتمر بمبادرة من مركز العودة الفلسطيني في لندن. كان ذلك في صيف عام ٢٠٠٣، بعد توقيع شخصيات فلسطينية رسمية وغير رسمية «وثيقة جنيف»، وجاءت تلك الوثيقة متزامنة مع المبادرة العربية التي تبناها مؤتمر القمة المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢، والتي اعتبرتها شريحة واسعة من اللاجئين تنازلاً عن حقها في العودة، ولم تتعامل كذلك بجدية مع حق العودة الفلسطيني لصالح تطبيقه. فعقد في لندن ـ بريطانيا في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ مؤتمر فلسطينيي أوروبا الأول بشعار «لن نتنازل عن حق العودة»، واستمرت هذه المؤتمرات حتى بلغت ٢٠ مؤتمراً بمختلف مدن القارة الأوروبية وعواصمها، رفعت فيها الشعارات التي تعبّر عن تطلعات اللاجئين وآمالهم بالعودة إلى ديارهم، حتى أصبحت مناسبة سنوية دائمة تعقد بالتعاون مع الجمعيات الفلسطينية الموجودة في الدول الأوروبية.

وعقد تجمّع العودة الفلسطيني (واجب) مؤتمره الأول تحت عنوان «آفاق في قضية اللاجئين وحق العودة في الذكرى الستين» للنكبة، في ٢١ آب (أغسطس) ٢٠٠٨، في دمشق، برعاية الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، وحضور قادة العمل الوطني الفلسطيني وممثلي المؤسسات الفلسطينية الشعبية وبخاصة العاملة في مجال حق العودة، وبمشاركة وفود ومشاركين من الشتات الفلسطيني في العالم العربي وأوروبا، من بينهم ممثلون عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق ولبنان.

كذلك شهدت مدينة دمشق ملتقىً عربياً ودولياً تحت شعار «العودة حق» يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، شارك فيه أكثر من ٢٠ مؤسسة وجمعية ونقابة عربية، وأكثر من ٣ آلاف شخصية، عربية وعالمية، وهدف

الملتقى إلى «المساهمة في ترسيخ حقّ العودة»، كأحد الثوابت في فلسطين والأمّة، ورفض أي مساومة أو مقايَضة عليه، بما في ذلك رفض مشاريع توطين الفلسطينيين أو الوطن البديل، واعتبار تطبيق حق العودة الردّ الطبيعي على هذه الفكرة بحشد كل الجهات والفعاليات والقِوى الفلسطينية والعربية، الإسلامية والمسيحية، الإقليمية والدولية، العاملة من أجل حقّ العودة أو المتعاطفة معه في تظاهرة عالمية، وتوفير المؤسسات والآليات والوسائل اللازمة لذلك، وتحقيق إجماع عالمي على ضرورة تطبيق هذا الحق، في إطار تحقيق العدالة والقانون الدولي. بالإضافة إلى مقاومة السياسات والبرامج الصهيونية، الدّاعية إلى تهجير وترحيل الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني، بما فيها التركيز على جرائم التطهير العرقي التي ارتُكبت على مدى عقود ضدّ الشعب الفلسطيني وتأييد حقِّه في اتخاذ الإجراءات والخُطوات كافة لاستعادة حقوقهم المكرّسة دولياً، ومنها حقّ العودة واستنباط خطاب عالمي مستنير، قادر على توسيع دائرة المتعاطفين مع القضية الفلسطينية ومحاصرة المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري العنصري التوسعي، بإبراز الجوانب الأخلاقية والقانونية والاجتماعية والإنسانية المرتبطة بحقّ العودة.

لقد أوجدت هذه المؤتمرات نموذجاً داخل الساحة الفلسطينية لما يمكن أن يكون عليه العمل المؤسسي بأبعاده الإعلامية التعبوية، وأشاع معه جواً تنافسياً محموداً انعكس إيجابياً على الأداء العام ووتيرة النشاط.

الحملات الإعلامية

هي سلسلة من الأنشطة والفعاليات التواصلية التي يكون هدفها الأدنى إحداث تغيير في أذهان الناس، وقد يكون هدفها الأعلى تشجيع الناس على فعل أو أداء محدد، أو كذلك التمكن من فرض أمر ما خلافاً لتوجهات عامة أو لإرادة صانعي القرار[٥٦].

(٥٦) «إدارة الحملات الإعلامية: دورة إعلامية تنظمها مؤسسة القدس الدولية في بيروت»، مدينة القدس، ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://qii.media/index.php?s=news&cat=7&id=1428

وشهدت ساحات العمل الإعلامي والجماهيري الفلسطيني عشرات الحملات ذات المواضيع المختلفة، ومن الحملات التي عُنيت بحق العودة، نذكر الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية ـ انتماء، التي انطلقت منذ عام ٢٠١٠، وتستمر طوال شهر أيار (مايو) من كل عام، وتشترك فيها عشرات المؤسسات واللجان العاملة والداعمة للحق الفلسطيني في مختلف مناطق الانتشار الفلسطيني، وتهدف إلى الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتعزيز الشعور الوطني وتعميق الانتماء إلى فلسطين والتمسك بحق العودة[٥٧] وحملة العودة حقي وقراري التي عرّفت نفسها بأنها مبادرة شعبية تطوعية أطلقها مركز العودة الفلسطيني في لندن، في شباط (فبراير) ٢٠٢٠ بالشراكة مع لجنة فلسطين في البرلمان الأردني، إضافةً إلى داعمين من عشرات المؤسسات والفعاليات في جميع أنحاء العالم[٥٨]، وحملة مطالبة بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور وغيرها.

الندوات

شكّلت الندوات بأبعادها الإعلامية رافداً إضافياً من الروافد الهادفة إلى الحفاظ على حق العودة وقضية اللاجئين. فقد أقيمت عشرات الندوات لمناقشة المستجدات أو الأزمات الطارئة. فعلى سبيل المثال، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط والنقابات المهنية الأردنية ندوة بعنوان «حق العودة بين النظرية والتطبيق خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧»، في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧ في عمان، بحضور عدد من الشخصيات والفعاليات الشعبية الأردنية والفلسطينية، أكدوا فيها حق اللاجئ الفلسطيني في العودة، وأن هذا الحق بالنسبة إلى اللاجئ الفلسطيني حق مقدس غير قابل للتفاوض أو التنازل[٥٩]. ثم عقد ندوة أخرى عقب إعلان صفقة القرن في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠.

---

(٥٧) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي لـ الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية ـ انتماء: https://intimaa-pal.com/

(٥٨) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي لـ حملة العودة حقي وقراري: https://myreturn.net/ar

(٥٩) «خلال ندوة نظمت في النقابات المهنية الأردنية: حق العودة دَين في رقبة الأنظمة العربية والسلطة الفلسطينية»، **مجلة العودة**، (العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٧)، ص٣٦: https://n9.cl/fr0v3

كذلك، أقام مركز العودة الفلسطيني في لندن بالتعاون مع مركز دراسات الجزيرة يومي ١٤ و١٥ نيسان (أبريل) ٢٠١٢ في العاصمة القطرية الدوحة ندوة بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي، الواقع والآفاق»، طرح فيها موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم ومدنهم التي هُجِّروا منها عُنوة عام ١٩٤٨[٦٠]. كذلك نُظمَت يوم ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ بمشاركة عدد من البعثات الدبلوماسية وممثلي الدول ندوة تحت عنوان «مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط»، وذلك داخل مقرّ الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، على هامش الدورة الـ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، سُلِّط خلالها الضوء على سياسات القمع التي تنتهجها إسرائيل تجاه الاحتجاجات السلمية الفلسطينية في غزة للمطالبة بحق العودة، وإنهاء الحصار غير القانوني على قطاع غزة، بالإضافة إلى إبراز التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين بعد أزمة تمويل الأونروا.

وفي لبنان أقامت منظمة ثابت لحق العودة ندوةً حواريةً بعنوان «قضية حق العمل.. تداعيات الأزمة وآفاق التحركات»، يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩، في بلدية مدينة صيدا اللبنانية، رفضاً لقرار وزير العمل اللبناني في ما يتعلق بفرض إجازة عمل على اللاجئ الفلسطيني، ودعماً لإقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين[٦١].

وفي ٩ تشرين الثاني (أكتوبر) ٢٠١٩ عُقدت ندوة بعنوان «الأونروا.. إلى أين؟»، بدعوة من اللقاء التشاوري للجمعيات والمؤسسات الأهليّة العاملة في الوسط الفلسطيني في مدينة صيدا جنوبيّ لبنان، بهدف تحليل واقع وكالة «الأونروا»، في ظل الأزمة الماديّة التي تعاني منها بعد إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب عدم دفع بلاده التزاماتها المالية للوكالة، وانعكاس

---

(٦٠) «كلمة ماجد الزير فى مؤتمر العودة ومركز دراسات الجزيرة حول اللاجئين الفلسطينيين فى الوطن العربي»، **مركز العودة الفلسطيني**، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://prc.org.uk/ar/post/2394

(٦١) «ثابت» تُقيم ندوةً حواريةً في صيدا حول قرار «إجازة العمل» وآفاق التحركات الرافضة له»، **منظمة ثابت لحق العودة**،(د.ت)، (تاريخ الدخول: ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣):
https://thabit-lb.org/ar/Default.asp?ContentID=2620&menuID=7

هذه الأزمة على واقع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الأونروا الخمس، إضافة إلى الخطر الذي تشكله على حق العودة.

حلقات النقاش

وهي طريقة يجري فيها تبادل المعلومات والأفكار والخبرات وعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين. فقد عقد تجمع العودة الفلسطيني (واجب) في ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠١٠ حلقة نقاش موسّعة في مدينة دمشق بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون في سورية»، بمشاركة عدد من الشخصيات الفلسطينية والسورية البحثية والأكاديمية في سورية. بحثت الأوراق المقدمة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وأبعاد العلاقة الفلسطينية السورية من الناحية المدنية، وطبيعة النشاط الفلسطيني في مخيمات اللاجئين، وواقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية على مختلف الصعد.

كذلك عقد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥ في بيروت، حلقة نقاش حول «مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان»، شاركت فيها نخبة من الباحثين والمتخصصين بالشأن الفلسطيني، استُعرِضَت خلالها أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وما يعانونه من منع إعطائهم حقوقهم المدنية والإنسانية، ومدى انعكاس الأوضاع والتطورات الواقعة في البيئة المحلية، والإقليمية، والدولية، على الوجود الفلسطيني في لبنان.

ورش العمل

تُعَدّ ورش العمل ببعدها الإعلامي إحدى الوسائل التي يجري فيها تبادل الخبرات بين النشطاء والعاملين في المؤسسات واللجان الأهلية والشعبية مع المتخصصين في مجال اللاجئين وحق العودة، يجري فيها استكمال المعلومات عن الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين، وزيادة المعارف والخبرات وتحليل المشاكل التي يتعرضون لها، ووضع الخطط للوصول إلى آليات عمل بطريقة جماعية لحلها أو التخفيف منها.

وفي هذا السياق، سُجِّل عقدُ عشرات ورش العمل في مختلف مناطق توزع اللاجئين خلال السنوات الماضية.

المعارض

أسهم الفن التشكيلي في نشر الوعي عبر الصورة واللوحة أو المجسم أو الرسم الكاريكاتوري، وذلك من خلال تنظيم المعارض في مختلف الأماكن التي يوجد فيها فلسطينيون، سواء داخل المخيمات أو التجمعات أو المدن لاستهداف الجمهور الفلسطيني والعربي والدولي، لكشف ممارسات العدو الصهيوني بحق الفلسطينيين لطمس هويتهم وتزييف الحقائق.

فقد أقيمت مئات المعارض المستقلة أو على هامش المؤتمرات والملتقيات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين التي تحاكي الحياة اليومية في فلسطين قبل النكبة وبعدها وأثر الاحتلال على ذلك.

ومن أهم المعارض التي نُفذت خلال السنوات السابقة، وفي أكثر من مكان، معرض القرية الفلسطينية الذي يعرض فيه مقتنيات فلسطينية حملها اللاجئون معهم من فلسطين، بالإضافة إلى صور للكواشين والأوراق الرسمية التي كانت بحوزتهم، وغيرها من الأشياء التي تنفي مقولة أن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب.

البرامج التدريبية

عقدت العديد من المؤسسات الأهلية واللجان العاملة في مجال حق العودة مجموعة من الدورات التدريبية النوعية، بهدف تمكين قدرات اللاجئين الفلسطينيين الإعلامية وتأهيلها. فعلى سبيل المثال، عقد مركز العودة الفلسطيني بالشراكة مع معهد الجزيرة للإعلام، ضمن برنامج «سفراء العودة» الذي نُفِّذ في كل من لبنان والأردن وغزة والضفة وتركيا بضع دورات بعناوين مختلفة، مثل صحافة الجوال والمراسل التلفزيوني وإنتاج الأفلام الوثائقية، إلخ. كذلك نفذت مجموعة عائدون في لبنان دورات تثقيفية حول اللاجئين في القانون الدولي.

وساهمت أكاديمية دراسات اللاجئين في إعداد وتدريب وتوجيه الطلاب المنتسبين إلى برامجها، إلى البحث والكتابة في موضوع اللاجئين، وقدمت إليهم خيرة المدربين والمشرفين والمحاضرين لإيجاد جيل فلسطيني واعٍ بحقوقه.

الأفلام التسجيلية والتوثيقية

أنتجت العديد من المؤسسات واللجان مجموعة من الأفلام التسجيلية والتوثيقية الموجهة لتحقيق ديمومة نقاء الفكر، وبخاصّة حقّ العودة لدى الأجيال الجديدة، وضمان انتشار ثقافة الارتباط بالوطن، فكانت هناك أفلام عن المجازر الصهيونية، مثل دير ياسين وكفرقاسم، وأفلام عن المخيمات الفلسطينية في سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك وُثِّقَت شهادات كبار السن الذين تراوح نسبتهم من ٢ ـ ٣٪ من إجماليّ التعداد العام للشعب الفلسطيني ممن شهدوا النكبة عام ١٩٤٨ لإحياء الذاكرة وحفظ التاريخ الفلسطيني الشفوي منه والمكتوب، وأُنتِجَت أفلام عن المدن والقرى الفلسطينية قبل الاحتلال، وعُرِّف بها وأُبرِز تاريخها وتراثها الذي يحاول الاحتلال طمسه وسرقته، كما في فيلم «عودة» لمركز العودة عام ٢٠٠٠، وسلسلة أفلام النكبة للمخرجة روان الضامن، وفيلم «شتات الشتات»، وفيلم «رحلتي في المخيم»، وفيلم «فلسطينيو أوروبا»، وغيرها العشرات.

الشعارات

الشعارات شكل إعلامي ووسيلة من أشهر وسائل المقاومة للتعبير عن الغضب ورفض سياسات الاحتلال وممارساته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني والتمسك بالحقوق الفلسطينية والحفاظ على الهوية. وتعتبر هذه الوسيلة نهجاً يسير عليه الفلسطينيون منذ عقود، لكونها جزءاً من منظومة النضال الفلسطيني، ظهرت بشكل متفرق منذ بدء الاحتلال.

ويلجأ الفلسطينيون إلى هذه الوسيلة لأغراض متعددة، تبدأ بالإعلام ثم الحشد والتعبئة، وليس انتهاءً بإثبات الوجود والسيطرة والدفاع والحماية وغيرها.

وتتعدد أشكال الشعارات، فمنها ما هو **مكتوب** على جدران الشوارع في المدن والمخيمات الفلسطينية، حتى غدت تلك الجدران بمثابة الوسيلة الثانية للمقاومة بعد بيانات القوى السياسية. ومنها ما هو **مرسوم** بألوان العلم الفلسطيني التي تخلد الشهداء والأسرى، خصوصاً بعد إدخال الفن الغرافيتي

على هذه الوسيلة النضالية[٦٢]. ومنها ما هو **منطوق**، كما في الشعارات التي تطلقها الفصائل، مثل: ثورة حتى النصر، النصر أو الشهادة، فلسطين تجمعنا والعودة موعدنا، وغيرها.

وتبرز أهمية الشعارات التضامنية المتعلقة بفلسطين عندما تُربَط بقضايا عالمية شبيهة، كالظلم والعنصرية التي يتعرض لها الأمريكيون من أصول أفريقية، على سبيل المثال. ففي أثناء الحرب على غزة ربيع عام ٢٠٢١، استخدم السيناتور اليهودي التقدمي الشهير بيرني ساندرز شعار «حياة الفلسطينيين مهمة» خلال خطابات داخل قاعات مجلس الشيوخ، وفي مشاركاته الإعلامية وتغريداته على منصة تويتر، حيث يتابعه ١٢,١ مليون شخص على تطبيق تويتر، إضافة إلى ٦,٧ ملايين آخرين على تطبيق إنستغرام، و٥,٥ ملايين على فيسبوك. فظهرت على إثرها أعلام وشعارات حركة «حياة السود مهمة» ضمن ما يحمله المتظاهرون المحتجون داخل الولايات المتحدة الأمريكية على ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في القدس وقطاع غزة، واستخدم قادة حركة «حياة السود مهمة» في التلفزيونات الأمريكية، شعار «حياة الفلسطينيين مهمة» للتشبيه والربط بين معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال وكفاح السود من أجل المساواة داخل الولايات المتحدة[٦٣].هذه المقاربة أعادت تعريف القضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرير وتحرر لا تختلف عن قضايا النضال ضد العنصرية وضد الاستعمار، وتضفي عليها بعداً عالمياً وإنسانياً يسمح لها بالابتعاد عن الاعتبارات الإقليمية، أو الدينية والسياسية التي لا تنفك تذكرها وسائل الإعلام والخطب التي تختزل المعادلة الفلسطينية في صواريخ حماس أو حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها[٦٤].

---

(٦٢) جندي، أسيل، «شعارات الجدران.. وجه آخر للمعركة بالقدس»، **الجزيرة نت**، ٢٦ نيسان/ إبريل ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣): https://n9.cl/gigpj

(٦٣) المنشاوي، محمد، «السياسة والإعلام والتواصل الاجتماعي.. تفاعل غير مسبوق مع فلسطين في أميركا»، **الجزيرة نت**، ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣): https://n9.cl/gyu98

(٦٤) ماجد، «حياة الفلسطينيين مهمة: عودة الروح للقضية الفلسطينية»، مرجع سابق.

الهتاف

الهتاف أحد الأشكال الإعلامية الأكثر مباشرة، والأوسع مشاركة، والأصرح تعبيراً عن مطلب الجماهير الثائرة، فهو يقوم بدور بارز في كسر حاجز الخوف، وتشجيع الجماهير على روح المبادرة إلى التعبير عن أحاسيسها وانفعالاتها الداخلية وهواجسها وهمومها الوطنية، وصوغ تعبيرات مواقفها من مختلف تفاعلات الساحة والمستجدات بشأنها: موقف سياسي، مبادرة تحرك سياسي، الاعتزاز بموقف، إعلان التضامن، التأييد، الرفض، الإدانة، الإكبار، الإشادة، التوجيه، التحذير، تجسيد وحدة الصف ووحدة الهدف ووحدة الموقف، تأكيد الصمود والاستمرارية، إلخ.

وإن من الهتافات ما يكتسب شمولية وطنية في الاستعمال في مختلف المناطق الفلسطينية، وبعضها الآخر يقتصر تداوله على قطاع غزة من دون باقي المناطق الأخرى في فلسطين. وهناك هتافات متداولة في خارج فلسطين.

والهتاف كأسلوب اتصال جماهيري مباشر كان متداولاً في مختلف مراحل الكفاح في فلسطين. وكوسيلة إعلامية بمشاركة جماهيرية واسعة، يكمن الإبداع فيه بمقدار استجابته للمطالب التي تدعو إليها الثورة. فقد حرص مبتكرو الهتافات على ضرورة إحياء الموروث الشعبي الذي تحفل الذاكرة الفلسطينية به، وتطويع هذا الموروث بما يمنح هذا الأداء قدرة على تحريك الأحاسيس، وتهييج الوجدان، وتأجيج المشاعر.

لقد ابتُكرت الهتافات استجابة لمستلزمات توفير شروط الاستقطاب الشعبي وحثّ الجماهير على الانخراط في الفعاليات الميدانية من مختلف الاتجاهات الفكرية، فقد صيغَت هتافات ذات صفة تكاملية وشاملة تمثل الكل الفلسطيني، كما هو الحال في هتافات تكريم الشهداء وهتافات المواجهة والهتافات التعبوية وهتافات تأكيد الانتماء. علاوة على أنها جزء من العملية الإعلامية التي تعكس الديمقراطية الفلسطينية، وتؤكد التعددية السياسية في العمل الفلسطيني وتبرهن على شموليتها لمختلف المطالب الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يجري النضال لتحقيقها، رغم أنها تصطبغ أحياناً بالصبغة الفصائلية أو المهنية أو العقائدية، إلا أنها تتخذ صفة وحدوية في أكثر الأحيان، إذ تمتزج في التظاهرات

الشعبية الحاشدة الهتافات الدينية بالهتافات الوطنية، من دون بروز أية حساسيات تنظيمية، أو شعور بالتناقض، وخصوصاً في أثناء مسيرات وتظاهرات تشييع جنائز الشهداء.

إن الهتاف يشكل إضافة نوعية إلى وسائل إعلام الثورة، ويوفّر للعملية الإعلامية مقومات تأثير ملموسة، وطنياً وسياسياً وتعبوياً واجتماعياً، فاكتسب الهتاف بسبب هذا الدور الحيوي سمة أن يكون «بلاغاً» و«إبلاغاً» في آن واحد. فبقدر ما يبدو الهتاف «بلاغ» القيادة إلى الجماهير، إعلاماً، فهو «إبلاغ» الجماهير للقيادة، التزاماً باستمرار الكفاح حتى جلاء المحتل[٦٥].

الرموز

إلى جانب الشعارات والهتافات، حرص الفلسطينيون على إبراز الرموز التي ترمز إلى هويتهم الوطنية وتحفظها من الطمس والذوبان، كالعَلم الفلسطيني والكوفية التي ترمز إلى نضال الشعب الفلسطيني وارتداء الثوب المطرّز للنساء والبنات بتنوع ألوانه وزخارفه، والدبكة الفلسطينية، والأهازيج الشعبية، حتى غدت هذه الرموز أدوات فاعلة في تعزيز الهوية، بل تعدّت الفلسطينيين إلى العرب والمسلمين والمتضامنين الدوليين.

إن تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لهذه الشعارات والهتافات والرموز، عقيدةً وعملاً، والتمسك بها وتوريثها للأجيال المتعاقبة تحفظ الحق الفلسطيني، وتسبغ عليه من صفات القوة ما تمنع تراجعه، وتبقي شعلة النضال متقدة لحين تحقيق آماله بالتحرير والعودة.

ج ـ الإعلام الجديد ودور مواقع التواصل الاجتماعي في الحفاظ على القضية

ساعد انتشار الإنترنت والثورة الاتصالية العالمية وظهور ما عُرف بالإعلام الجديد بمنصاته المختلفة (الفايسبوك، الإنستغرام، تويتر/ منصة x، الواتس آب، التيليغرام، السناب شات والتكتوك...) على منح القوة للقضية الفلسطينية، حيث مكّنت هذه المنصات الفلسطينيين باختلاف أعمارهم وتوجهاتهم من التعبير عن مواقفهم من قضايا معينة وصناعة الرأي العام

(٦٥) سليمان، محمد، «الهتاف قَسَم الاستمرار في الانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد ٢، العدد ٧، صيف ١٩٩١)، ص١٠٢ https://n9.cl/dq2gy .

وتوجيهه عبر مواقع الصحف الافتراضية الجديدة والمواقع الإخبارية والمنتديات والقوائم البريدية والصفحات الشخصية، للناشطين عموماً وللأفراد العاديين، وجعلت منهم كتّاباً وصحافيين ومنتجين للمعلومات، وليسوا مستهلكين لها فقط. فالإعلام الجديد أعطى القوة للأفراد والجماعات بعد أن كان الإعلام التقليدي حِكراً على الجانب الرسمي، فكان من نتاج ذلك توسيع دائرة المشاركة وتبادل الأفكار والحوار والمشاركة في صناعة القرارات الوطنية والتوجهات العامة(٦٦).

مع فقدان الأجيال الجديدة للثقة والاهتمام بمصادر الإعلام التقليدي، كالتلفزيونات والإذاعات والصحف، تحوّلت منصات التواصل الاجتماعي إلى جبهة رديفة للنضالات الفلسطينية على الأرض، لنقل الاحتجاجات الحيّة على نحو يستحيل توافره في قنوات أخرى، حيث أتاحت هذه المنصات التواصل من دون حواجز، وربطت العالم بفضائها الواسع، وأسست لإنتاج خطاب إعلامي تعبيراً عن الذات وقضايا الشعوب، حتى غدت قوة متصاعدة للأفراد والمؤسسات في نشر أفكار ورؤى، وفي كشف حقائق ودحض الأكاذيب، واستثارة همم وعقول لرفع ظلم ومنع قهر وإيقاف قمع، ولمقارعة محتل وتصويب البوصلة، وأوصلت حقائق عن فلسطين المحتلة إلى بقع في العالم بكل لغاته لم تكن قد سمعت بها من قبل.

ولعبت ساحات الفضاء المفتوح والإعلام الجديد من مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتيك توك ومواقع الألعاب الرقميّة والبودكاست.. وغيرها)، دوراً في تأجيج الشارع الفلسطيني والعربي والدولي ورفع مستوى التضامن مع القضية الفلسطينية من خلال ضخ آلاف الصفحات للصور والمقاطع التي تتحدث عن معاناة فلسطين وتاريخها وفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة بحق الفلسطينيين.

وأتاحت صفحات التواصل الاجتماعي الفرصة لإطلاق دعوات وحملات الحشد والتأييد والمناصرة للقضية الفلسطينية، وكانت هذه

(٦٦) عبد الرزاق، والساموك، «الإعلام الجديد.. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة: المبادرة العلمية لتطوير أداء الإعلام الجامعي»، مرجع سابق، ص٥٧.

الحملات والدعوات رسالة قوية للشعوب العربية عموماً وللشعب الفلسطيني خصوصاً لتغيير واقع الاحتلال الصهيوني وتحرير المقدسات الإسلامية من دنس المحتل الغاصب ودعم مطالب الشعب الفلسطيني في مقاومة هذا المحتل وتحرير الأرض[٦٧].

وظهر التأثير الكبير لمنصات التواصل الاجتماعي خلال انتفاضة القدس في نيسان (أبريل) ٢٠٢١ وعملية سيف القدس في أيار (مايو) ٢٠٢١، حيث روّج مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة من الوسوم (الهاشتاغات) مثل #فلسطين_تنتصر، #القدس_تنتفض، #أنقذوا_حي_الشيخ_جراح، #أوقفوا_الاعتداء_على_غزة، وذلك بعدة لغات، إلى جانب صور من الاشتباكات مع قوات الاحتلال الإسرائيلية، فضلاً عن فيديوهات تظهر شراسة العدوان الإسرائيلي على غزة، أدّت في نهاية المطاف إلى حضور الرواية الفلسطينية في الرأي العام، حيث قالت مديرة السياسات والعلاقات الحكومية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا في شركة تيك توك TikTok، فرح طوقان، إن ٥٥٪ من سكان العالم شاهدوا فيديوهات تحت هاشتاغ #Free_Palestine[٦٨].

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يعتبر التفاعل الواسع في أميركا مع عدوان أيار (مايو) ٢٠٢١ في فلسطين بمثابة انتصار فلسطيني في معركة «الرأي العام الأميركي». فقد شهدت مدن عدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة مظاهرات احتشد فيها آلاف المؤيدين للفلسطينيين، تعبيراً عن دعمهم كفاح الشعب الفلسطيني، وإعلاناً لرفضهم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومطالبةً بوقفه. ودفع انتشار مشاهد العدوان الإسرائيلي وسهولة عرض صور القتل والدمار داخل قطاع غزة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى بدء تغيير ـ وإن كان بطيئاً ـ في صورة إسرائيل التي ينظر لها على أنها أقوى حليف لواشنطن. كذلك أسهم بتأسيس وعي عام بحضور شخصيات عالمية حول

---

(٦٧) «شاهد كيف أثرت مواقع التواصل في خدمة القضية الفلسطينية»، **قناة العالم**، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩، (تاريخ الدخول/ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://www.alalam.ir/news/4079891/

(٦٨) «تيك توك: أكثر من نصف سكان العالم شاهدوا المحتوى الفلسطيني خلال الحرب في غزة»، **وكالة شهاب**، ٢٣ أيار/ مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://shehabnews.com/p/82937

العالم، مثل غريتا تونبرغ، ونعومي كلاين، وبيلا حديد، وروجر ووترز، الذين تحدثوا على وسائل التواصل الاجتماعي ضد الرواية الإسرائيلية، وأدانوا العدوان الإسرائيلي بقوة، وأعادوا نشر الكثير من الصور والفيديوهات التي توثق العدوان الإسرائيلي والمعاناة الفلسطينية[٦٩].

جانب ذلك، نجح الكثير من العرب والمسلمين والفلسطينيين في اختراق حواجز الإعلام الأمريكي والوصول إلى ملايين الأمريكيين والتأثير فيهم. فقد ظهر محمد الكرد (الشاب الفلسطيني الذي تحدث عن إخلاء منزل عائلته في حيّ الشيخ جراح في القدس) على أهم الشبكات الإخبارية الأمريكية عدة مرات، كذلك تظهر الناشطة الأكاديمية الأمريكية ذات الأصول الفلسطينية، نورا عريقات، والباحث الأمريكي ذو الخلفية المصرية خالد الجندي (من معهد الشرق الأوسط) بصورة متكررة في الإعلام الأمريكي، ما دفع إلى وجود خطاب نقدي جديد وقوي يفند مقولات حتمية التحالف الأمريكي والدعم الكامل غير المشروط لإسرائيل. ولم تعد شعارات «حق إسرائيل في الوجود»، و«ضرب الإرهابيين»، و«معاداة السامية» تسيطر على المشهد الأميركي الذي عرف في هذا العدوان كلمات وعبارات جديدة يفهمها الأمريكيون، مثل «الفصل العنصري»، و«سرقة الأراضي»، و«التطهير العرقي»[٧٠].

لقد احتلّ المجال الرقمي مركز الصدارة في التغطية الإعلامية خلال انتفاضة القدس والعدوان على قطاع غزة ربيع عام ٢٠٢١، وأعطى مساحة لتوثيق الحقائق على الأرض مباشرة وبحذافيرها، وسبيلاً لنشر المعلومات في العديد من الأشكال والصيغ المختلفة، حسبما ورد في تقرير لموقع Middle East Eye البريطاني[٧١]. وفي ما يأتي نعرض لمنصتين كان لهما دور كبير في التأثير بالرأي العام:

---

(٦٩) كتبت عارضة الأزياء من أصول فلسطينية، بيلا حديد، على صفحتها التي يتابعها (٤٢) مليون متابع: «لا يمكن للمرء أن يدافع عن المساواة العرقية والحقوق المدنية للجميع، ويدين الأنظمة المنتهكة لحقوق الإنسان والمسيئة وغيرها من المظالم، ومع ذلك يختار تجاهل القمع الذي يتعرض له الفلسطيني».

(٧٠) المنشاوي، «الساسة والإعلام والتواصل الاجتماعي.. تفاعل غير مسبوق مع فلسطين في أميركا»، مرجع سابق.

(٧١) «أحضروا سكاكين وبنزيناً.. كيف حذفت الشبكات الاجتماعية توثيق جرائم حرب غزة =

تطبيق «تيك توك»[٧٢]

تحوّل هذا التطبيق إلى منصة للتنفيس عن التوترات مع تصاعد حدة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وقال كريس ستوكلي ووكر، مؤلف كتاب «TikTok Boom» إن «سهولة استخدام شبكة تيك توك وشعبيتها الهائلة سمحت بالانتشار السريع لمحتواها، فالحقيقة أن إنشاء أدوات للفيديو من خلال التطبيقات على هذه الشبكة يُعَدّ بسيطاً للغاية، بحيث يمكن أيّ شخص، بدءاً من سنّ ١٢ عاماً إلى ٩٠ عاماً أن يفعل ذلك بنفسه دون أن يتمتع بالكثير من الذكاء التقني، والقضية هي حجم الجمهور لأن شبكة «تيك توك» لديها ما يقرب من ٧٣٢ مليون مستخدم نشط شهرياً في جميع أنحاء العالم، لذلك إذا كنت تنشر شيئاً ما، فمن المحتمل أن يراه الكثير من الناس».

وقال تقرير لشبكة «بي بي سي» الإخبارية البريطانية، إن «خدمة تيك توك باتت منصة رئيسة لمشاركة أخبار المعارك الدائرة في غزة»، موضحاً أن «معظم مرتادي الخدمة من الشباب، حيث يقدَّر عددهم بنحو ٧٠٠ مليون مستخدم نشط شهرياً في جميع أنحاء العالم». وأضاف التقرير: «إن الموقع نقل الصراع إلى شاشات هواتف الناس في جميع أنحاء العالم»، وبيّن التقرير أن «مستخدمي «تيك توك» ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى يستعملون هاشتاغ #SaveSheikhJarrah، إلى جانب لقطات من الاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية، والوضع على الأرض في غزة». وأشار إلى أن «مقطع فيديو يُظهر أشخاصاً يفرون من الضربات الإسرائيلية في غزة حصد أكثر من ٤٤ مليون مشاهدة على «تيك توك»، فيما أظهر فيديو آخر، مع أكثر من ١,٥ مليون مشاهدة، أطفالاً فلسطينيين يبكون، وتدمير مبنى شاهق في غزة».

= وسهلت ارتكابها أحياناً؟»، **عربي بوست**، ٢٣ أيار/ مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/wy9xc

(٧٢) رمان، رائد، «من التسلية إلى الحرب.. «تيك توك» يتحول إلى منصة لمشاركة فيديوهات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي»، **إرم نيوز**، ١٥ أيار/ مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):

https://www.eremnews.com/sciences-technology/internet/2323251

ألعاب الفيديو[٧٣]

أشعلت جولة العدوان الإسرائيليّ جبهة افتراضيّة جديدة: حيث تضامن مطوّرو ألعاب فيديو ومنصات لعب على الإنترنت ـ بما فيها موقع IGN ـ مع الفلسطينيين، وانتقدوا إسرائيل بشدة.

وبعد أيام قليلة من بدء العملية الإسرائيلية في غزة، بدأت مواقع الألعاب في التعبير عن دعمها للفلسطينيين، ودعت إلى تقديم مساعدات فورية ووقف الأعمال العدائية.

أضاف موقع الألعاب IGN علماً فلسطينياً صغيراً إلى شعاره يأخذ عند النقر عليه إلى مقال يصف الأزمة الإنسانيّة في قطاع غزّة والضفة الغربيّة، ويقترح طرقاً لمساعدة الفلسطينيين وعناوين جهات يمكن التبرّع لها لتلك الغاية.

ولم تكن IGN وحدها في محاولة إظهار التعاطف مع الفلسطينيين، إذ نشرت مجلة «غيم إنفورمر» المتخصصة بألعاب الفيديو، مقالاً يقترح تقديم المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة. وبينما أزيل المقال نتيجة ضغوط إسرائيليّة، فإن موقع Kotaku لألعاب الفيديو، أعلن دعمه للفلسطينيين، وانتقد رضوخ IGN للضغوط الإسرائيليّة.

لقد أدت منصات التواصل الاجتماعي دوراً إيجابياً ضمن العديد من العوامل الأخرى التي أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة من جديد، لما أتاحته من إمكانية نقل الحدث وما يترافق معه من انتهاكات بشكل مباشر ولحظة بلحظة، على إنستغرام وفيسبوك، وزوم وتليغرام وتيكتوك، إلخ، كذلك ساهم الناشطون من خلال هذه البوابات في نشر التوعية بمفردات القضية الفلسطينية بين الأجيال.

---

(٧٣) حطيط، ندى، «عن جبهات الحرب الموازية: في فلسطين لن تستمر الهيمنة على السرديّة طويلاً»، **القدس العربي**، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/1y6wg

سادساً: مراكز الدراسات والبحوث الفلسطينية

تُعَدّ مراكز الدراسات والأبحاث إحدى أهم اللافتات المعنية بالصراع العربي الصهيوني، نظراً إلى ما تقدمه لصانعي القرار من معلومات وبيانات تساعد على رسم الاستراتيجيات الضرورية لإدارة الصراع بطريقة تقوم على الموضوعية. فهذه المراكز مصدر مهم يُعتمَد عليه في توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة للتصدي لظاهرة ما، أو للقيام بمشروع أو عمل من شأنه أن يساهم في معركة التحرير.

وفي هذا السياق، يقول الدكتور محسن صالح، مدير مركز الزيتونة: «إن مراكز الدراسات والتفكير توفر بشكل عام مواد في غاية الأهمية وذات طبيعة علمية وأكاديمية حول قضية فلسطين، وما يتعلق بالعدو الصهيوني، والوضع الداخلي للفلسطينيين، إلى جانب مجمل العلاقات العربية والدولية ذات الشأن الفلسطيني»[٧٤].

أبرز مراكز الأبحاث والدراسات الفلسطينية[٧٥]

أولاً: مركز الأبحاث

تأسس بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ في لبنان، وركز على تغطية الصراع العربي ـ الصهيوني من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض، وتزامن مع إنشاء المنظمة عام ١٩٦٤، وحاجة القضية الفلسطينية في ذلك الوقت إلى تكثيف العمل لتحليل المواقف ومتابعة المستجدات.

كانت تغذي أجهزة منظمة التحرير ومؤسساتها المختلفة بالآراء والمعلومات التي تفيدها في مختلف أنواع نشاطها السياسي والإعلامي وتساعد في تحليل المواقف، ووضع الخطط والبرامج، واستكمال المعلومات وتدقيقها، إلى جانب جمع الوثائق القديمة والمعاصرة المتصلة بالصراع العربي ـ الصهيوني.

---

(٧٤) «مراكز البحوث والدراسات الفلسطينية..عين على القضية واستشراف لمستقبلها»، **إنسان أون لاين**، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://insanonline.net/?p=120701

(٧٥) المرجع السابق.

وبالتالي، استطاع المركز في بداية تأسيسه إنشاء العديد من الأقسام التي تشرح تفاصيل القضية وزوايا الاعتداء الإسرائيلي التي تمحورت حول «شؤون فلسطينية، المكتبة، الأرشيف، وقسم اليوميات، ونشرة رصد إذاعة إسرائيل»، ما جعله هدفاً لهجوم إسرائيلي عام ١٩٨٢ حينما نهبت وحدة إسرائيلية محتوياته، إلى جانب تفجيره مرة أخرى بعد عام، فضلاً عن محاولة الموساد اغتيال مديره العام الدكتور أنيس صايغ عام ١٩٧٢ بإرسال مغلف مختوم ومفخخ أدى إلى إصابته إصابة خطيرة في يديه وعينيه.

ثانياً: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية

تأسست مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية عام ١٩٧٢، وهي تعتمد المصادر العبرية أساساً؛ فقد احتلت الدراسات والتقارير والترجمات الخاصة بقضية اللاجئين حيّزاً مهماً من اهتمامات المؤسسة، بحثاً وتوثيقاً، فأصدرت مجلة «الأرض» (الفكرية ـ السياسية الشهرية) المتضمنة دراسات وأبحاثاً وتقارير من إعداد باحثين متخصصين وملفاً (تقريراً شهرياً) عن تطورات الأوضاع في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتقديراً استراتيجياً مترجماً، ومقالات مترجمة عن العبرية، ورسوماً كاريكاتيرية من الصحف العبرية، بالإضافة إلى نشرة أسبوعية مترجمة عن الصحافة الإسرائيلية (أخبار وتقارير) وترجمات يومية عن الصحف العبرية (مقالات مختارة) ودراسات وأبحاثاً وتقارير متفرقة في مجال عملها، للجهات التي تطلبها.

ثالثاً: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

وهي أول هيئة عربية علمية مستقلة خاصة أنشئت عام ١٩٦٣ للعناية حصراً بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومتابعة تطوراته، وإطلاع الرأي العام العربي والدولي على حقائق تلك القضية وأبعاد هذا الصراع، حيث أنشئت المؤسسة رسمياً في بيروت كجمعية لبنانية بموجب «علم وخبر» صادر عن السلطات اللبنانية، وبطلب من مؤسسي المؤسسة، حيث إنها مؤسّسة علمية مستقلّة تجاوزت في نشاطها البحثيّ نطاق التخصّصات الضيّقة والمغلوطة والمنحازة في ما يتعلق بحيثيات القضية وتاريخ صراعها.

رابعاً: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

وهو مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسس في بيروت، في منتصف عام ٢٠٠٤، وهو مرخّص كشركة مساهمة محدودة تُعنى بالدراسات الاستراتيجية والأكاديمية واستشراف المستقبل، ويغطي مجال عمله العالمين العربي والإسلامي، حيث يولي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، وبدراسات الصراع مع المشروع الإسرائيلي، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية، فضلاً عن بثّ الوعي حول واقع وتفاعلات الأحداث في المنطقة، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ويسعى مركز الزيتونة لبناء قاعدة معلومات واسعة، وتصنيفها وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية، والتعاون مع العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة، إلى جانب عقد الدورات التدريبية والتأهيلية للمهتمين، وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة في مجالات عمله، والندوات والمحاضرات والمؤتمرات.

- **خامساً: المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ـ مسارات**

وهو مركز فلسطيني مستقل متخصص في بلورة السياسات والدراسات الاستراتيجية، ويركز على تطوير بدائل موضوعية وديمقراطية، عبر تضييق الفجوة بين المعرفة وصناعة القرار في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتقديم تحليلات ودراسات استراتيجية تتميز بالعمق والمهنية عبر مجموعة من أصحاب الفكر والرأي، واتخاذها قراراً بإنشاء مركز يسعى لإنتاج أوراق الموقف السريعة وأبحاث السياسات والدراسات والبدائل الاستراتيجية الملائمة لتساهم في تعزيز نضال الشعب الفلسطيني وتطلعاته التحررية في مواقعه المختلفة.

- **سادساً: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية**

وهو مؤسسة بحثية مستقلة، تأسس في غزة منتصف عام ٢٠١٢ بمبادرة من بعض الأسرى المحررين ذوي الخبرة في الشأن الإسرائيلي بهدف خدمة القضية الفلسطينية، ونشر الوعي العلمي بالمشروع الصهيوني والكيان

الإسرائيلي، وبدراسة هذا الكيان بالقدر الذي يفيد جمهور الباحثين والرأي العام وصناع القرار.

ويختص المركز بمتابعة التطورات السياسية الإسرائيلية الداخلية والخارجية، والإحاطة بأبعاد السياسة الإسرائيلية على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والأمنية، والعسكرية، إلى جانب متابعة العلاقات الإسرائيلية بدول العالم، وآثارها على القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي.

- **سابعاً: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»**

وهو مركز بحثي مستقل متخصص بالشأن الإسرائيلي، مقره في مدينة رام الله، وتأسس في ربيع عام ٢٠٠٠، بمبادرة مجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين، من بينهم الشاعر الراحل محمود درويش، حيث انطلقت فكرة إنشائه من إدراك الحاجة الماسّة على مستوى فلسطين والوطن العربي لإنشاء مركز بحثي متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، بحيث يوفر معرفة رصينة ونقدية عن مختلف مكوناته، والإسهام بشكل ريادي في إتاحة الفرصة أمام صانع القرار والمواطن الفلسطيني والعربي للإطلال على تفاصيل الصراع.

- **ثامناً: مركز رؤية للتنمية السياسية**[٧٦]

يعمل على تنمية القدرات والإمكانات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير، والحرية، والمساواة، والكرامة الإنسانية، وتعميق معاني الوسطية والتعددية والاعتدال والتسامح، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، وبالذات الشعب الفلسطيني.

لم تقتصر مراكز الدراسات على الجانب الفلسطيني، بل شهدت المنطقة العربية وجود العديد من مراكز الأبحاث والدراسات العربية والدولية، كما

---

(٧٦) انظر: «**عن المركز**»، الموقع الالكتروني الرسمي لـ مركز رؤية للتنمية السياسية: https://n9.cl/vaid11

في مركز دراسات الوحدة العربية، ومركز دراسات الشرق الأوسط، ومركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وغيرها ممن عملت على دراسة وفهم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي.

التوصيات

نرى لزاماً بعد الاستعراض المستفيض لعوامل بقاء القضية حيّة أن نسرد ما نراه تحصيناً لها لإذكاء ديمومتها، وبالضرورة وضع مسارات عمل وأفكار ومشاريع للتصدي للمخاطر التي تتهددها، وخصوصاً حق عودة اللاجئين، حيث يمكن تناول النقاط المحصنة لتلك العوامل على الصُّعد المختلفة (الداخلي والإقليمي والدولي وصعيد العدو).

وهذه التوصيات معنيّ فيها كل من لديه نفاذية ودالة ويؤمن بأحقية الشعب الفلسطيني بأرضه واسترجاع حقوقه، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي في الأبعاد الوطنية والقومية والأممية.

١ ـ عمل خطة فلسطينية شاملة مدعومة عربياً وإسلامياً لتجذير الوجود الفلسطيني في الداخل والحيلولة دون تهجيره، بما يتطلب ذلك من تدعيم البنية الاقتصادية وتماسك البنية الاجتماعية والتصدي لمشاريع الاحتلال التوسُّعية الرامية إلى تصفية الوجود التاريخي.

٢ ـ الاهتمام التوثيقي والبحثي لتدعيم الرواية الفلسطينية بأحقية الشعب الفلسطيني ودحض كل الروايات الصهيونية التي تحاول أن تثبت حقاً مزعوماً باطلاً في فلسطين، والحفاظ على أوراق الملكية للشعب الفلسطيني ودعم كل الجهود المؤسساتية المهتمة بهذا الجانب كهيئة أرض فلسطين على سبيل المثال لا الحصر.

٣ ـ إيلاء الاهتمام لإصدار الأبحاث وإقامة المؤتمرات المتخصصة التي تبرز المكانة الدينية لفلسطين لدى المسلمين والمسيحيين وانعكاس ذلك على أتباعهما وبناء المؤسسات العاملة من أجل القدس ودعمها.

٤ ـ إبراز الحضور المسيحي في فلسطين، وانتهاك دولة الاحتلال للمقدسات المسيحية أمام عدسات الإعلام العالمي وتجييش العالم المسيحي للوقوف بوجه هذه الممارسات.

٥ ـ تقوية أواصر العلاقة مع العالم الاسلامي تأسيساً على حضور فلسطين والقدس والمسجد الأقصى، القبلة الأولى لدى المسلمين.

٦ ـ ضرورة العمل السريع لإحصاء فلسطيني دقيق يعطي رقماً لعدد الفلسطينيين في العالم، خصوصاً مع تباين الأرقام الصادرة عن المؤسسات ذات الصلة الرسمية والشعبية.

٧ ـ إن وحدة الشعب الفلسطيني لا تتحقق إلا بوحدة التمثيل الفلسطيني، وهذا يضمنه الكيان الفلسطيني الواحد الذي يجتمع فيه الكُلُّ الفلسطيني، وهو في ما نراه منظمة التحرير الفلسطينية، بشرط إعادة هيكلتها على أسس ديمقراطية تعتمد الانتخابات في كل أماكن وجود الشعب الفلسطيني، حيث أمكن، لفرز مجلس وطني جديد ينتخب لجنة تنفيذية معبّرة عن الإرادة الجمعية الشاملة للشعب الفلسطيني حيثما كان.

٨ ـ إنشاء مؤسسات تهتم بشؤون العائلة الفلسطينية، ودعم القائم منها لتعزيز الأواصر الاجتماعية وإذكاء روح التكافل، على غِرار المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية «هوية»، على سبيل المثال لا الحصر.

٩ ـ العمل الجاد والاهتمام العميق بحضور الهوية الوطنية والتراث والعادات والتقاليد لدى الأجيال الجديدة بمختلف أماكن وجودها حول العالم، والتشبيك العابر للحدود والقارات بين المؤسسات المهتمة بذلك، واستخدام وسائل التكنولوجيا.

١٠ ـ التأكيد في التنظير للقضية الفلسطينية العادلة بالبعد القومي والامتداد الاستراتيجي، وإظهار أهمية الامتداد العربي الطبيعي لفلسطين بعناوينه الجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية واللغوية في تقوية وتعضيد القضية الفلسطينية، واستدعاء مخزون القوة للرصيد العربي لصالح استعادة الحق الفلسطيني.

١١ ـ احتضان كل المواقف الرسمية والشعبية العربية الداعمة للقضية والإعلاء من شأنها والتنسيق معها لترسيخ مواقفها واستمرارها.

١٢ ـ الحرص على عدم تغييب البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، نظراً لعمق ارتباطه بفلسطين عقائدياً ووجدانياً.

١٣ ـ استدعاء المخزون الدبلوماسي والعلاقات الدولية التي تتمتع بها بعض الدول الإسلامية، مما له الأثر الكبير في معركة تهويد القدس.

١٤ ـ العمل على مقاومة كل أشكال التطبيع بالبعد العربي وتبيان مخاطره الاستراتيجية على صعيد الأمن الوطني لكل قطر، وعلى الأمن القومي لكل الدول العربية، مع وضع محددات تراعي الخصوصية الداخلية.

١٥ ـ التنسيق والتشبيك مع المجموعات العربية في المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز وضمان تنفيذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

١٦ ـ ضرورة الاهتمام بالعمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني العاملة للقضية بالبعد الوطني والقومي والدولي، لما لها من مساحات حركة ومجالات بالبعد الرسمي والشعبي على حد سواء.

١٧ ـ استثمار الفرص المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني عبر المنظمات الدولية، وخصوصاً الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، لما لها من نفاذية في طرح القضية والدفاع عن عدالتها.

١٨ ـ ضرورة الإسراع بالاستفادة من جيل النكبة والجيل الذي عاش إرهاصاتها خلال سنوات ما بعد النكبة في مراحلها الأولى من المعاناة والبؤس لناحية التوثيق بعد التوريث، وكذلك حفظ الحقوق والوثائق.

١٩ ـ إيلاء عناية لطرح القضية بلغات العالم عبر الوسائل المتاحة، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي.

٢٠ ـ عمل برنامج للاهتمام بالأجيال الجديدة، التي نشأت في الدول المختلفة حول العالم، وخصوصاً التي تتمكن من عدة لغات وإبراز رموز عالمية تتصدر للدفاع عن القضية.

٢١ ـ تطوير ودعم الحراك الشعبي العربي المناصر للقضية الفلسطينية والرافض للتطبيع مع الاحتلال.

٢٢ ـ فضح الرؤية الإسرائيلية الرافضة لحق عودة اللاجئين والانتهاكات والممارسات غير الإنسانية بحق البشر والشجر والحجر.

٢٣ ـ العمل على نزع الشرعية الدولية عن كيان الاحتلال لمخالفته للميثاق الناظم لعضوية الدول في الأمم المتحدة.

٢٤ ـ الحفاظ على الأونروا، إحدى الشواهد الدولية الحيّة على نشوء قضية اللاجئين والوقوف بوجه كل المحاولات الرامية إلى إعادة تعريف اللاجئ أو تصفيتها، وحثّ الدول المانحة للإيفاء بالتزاماتها المالية لحين تطبيق حق اللاجئين في العودة.

٢٥ ـ الاستفادة من الانتشار الفلسطيني في العالم والإمكانات الشعبية والنخبوية العلمية والاقتصادية والثقافية والسياسية واستثمارها لإيصال الرواية الفلسطينية الصحيحة والعمل على كسب الرأي العام العالمي إلى جانب القضية.

٢٦ ـ دعم المؤسسات التعليمية وتطويرها واستكمال النقص في المناهج، خصوصاً ما يتعلق بجغرافية فلسطين وتاريخها، واستنساخ المزيد من منصات التعليم الشعبي الافتراضية العابرة للحدود.

٢٧ ـ توحيد الخطاب الإعلامي الفلسطيني الرسمي والشعبي الحافظ للثوابت الوطنية الذي يضمن ويرسخ الهوية.

٢٨ ـ دعم مراكز الدراسات والبحوث الفلسطينية لدورها الأساسي في الكشف عن زيف ادعاءات الاحتلال وتقديم الرواية الفلسطينية وتوجيه أصحاب القرار.

خاتمة

توضّح من خلال البحث المستفيض الذي قام به مولفا الكتاب: «الديمومة: عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة»، واطّلاعهما على عشرات المراجع المنوعة، ودراستهما بشكل دقيق لمسار وحراك الشعب الفلسطيني وما طرأ عليه من أحداث في كافة أماكن تواجده في الداخل والخارج خلال ما يقرب من ثمانية عقود من نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وكذلك من خلال تجربتيهما الشخصية ومعايشتهما للأحداث وانخراطهما فيها، وأخيراً إجراء مئات ساعات الحوار فيما بينهما لاستخلاص النتائج والوصول لقناعة مشتركة في الخلاصات.

كل ذلك كان في سبيل البحث عن حقيقة أسباب أن تبقى القضية الفلسطينية حية بل ومتجددة في حضورها، رغم وجود كثير من العوامل المباشرة التي يُفترض أن تطوي الصراع حول فلسطين، وأن يخلّى بين المحتل وتمكُّنه على أرض فلسطين وأن يغيّب الشعب الفلسطيني مع مرور الزمن وتشتته في الأرض.

وتبيّن حسب رأي المؤلفين وتصنيفهما، أن عوامل ذاتية كامنة في القضية الفلسطينية وشعبها لها علاقة في جغرافيا الأرض وتاريخ الشعب الفلسطيني وما يؤمن به وعاداته وتقاليده وترابطه الأسري وتماسكه الإجتماعي والوحدة فيما بينه للحد الذي يجعل كل ذلك عناصر قوة تغذي الامتداد والديمومة.

ومن جانب أخر فإن عوامل خارجية مكتسبة ساهمت عبر القرون في دوام حضور القضية لناحية المطالبة بالحقوق وعدم التنازل عنها. وهذه على المستوى الإقليمي والدولي والعدو على حد سواء.

ووجد المؤلفان أن هناك عوامل مشتركة بين ما هو ذاتي ومكتسب في آن معاً، من قبيل وجود المخيمات ودورها والجانب التعليمي وأثره والبعد الإعلامي للقضية.

وقد جاء العدوان الصهيوني على قطاع غزة في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، وما زال مستمراً لغاية كتابة هذه السطور ليؤكد على رؤية هذا الكتاب وما يحوي من عوامل مهمة اعتبرها المؤلفان غذت بقاء القضية الفلسطينية حية، وحافظت على زخمها وحيويتها، وصعّبت مهمة طمسها وتغييبها لناحية ضياع الحقوق وإنهاء الصراع كما كان يخطط المعتدي على حساب الضحية.

وقد أعطت الأحداث خلال الحروب التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني نماذج واضحة وأدلة ميدانية ملموسة على ما يمكن اعتباره مصداقية لمذهب المؤلفَين مما سطّراه في الإجابة على السؤال المحوري: كيف بقيت القضية الفلسطينية حية خلال ٧٧ سنة من عمر النكبة، رغم تشتت الشعب الفلسطيني في بقاع الأرض ورغم قوة مشروع الاحتلال ومداد الدعم العالمي المستمر وغير المنقطع له من القوى الدولية؟

ففي جانب العوامل الذاتية، برزت من خلال أداء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عناوين استراتيجية مثل عمق تجذره في أرضه ورفضه التهجير والاقتلاع من الأرض.

وتجلّت أيضاً روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني وعدم الركون للاحتلال وجبروته والاستسلام له، بالعمل بكل الوسائل التي تشرعها القوانين الدولية للشعوب تحت الاحتلال في مواجهة المحتل لدحره وتحرير الأرض.

ولعل حجم تضحيات الشعب الفلسطيني والتي عزّ نظيرها في العصر الحديث، فبحسب الحكومة الفلسطينية التي تدير شؤون قطاع غزة، فقد ارتقى ارتقاء أكثر من ستين ألف شهيد ومائة وعشرة آلاف جريح خلال ٤٧١ يوماً من الحرب، وهي تشكل نسبة ٨٪ من سكان غزة، أي إذا أسقطنا هذا الرقم ونسبته على سكان الكوكب، لتبيّن أن هذه النسبة تساوي ٦٤٠

مليون نسمة. فضلاً عن التدمير المنهجي للبنية التحتية بنسبة تزيد على ٨٠٪، وكذا تهجير الأغلبية العظمى من سكان غزة، فلا يمكن إلا أن تكون كل هذه عوامل جوهرية لأن تبقى حية وممتدة وعابرة للزمان.

ثم ما حصل من ممارسات لسلطات الاحتلال ـ وبإجراءات كيدية ـ من مضاعفة عدد الأسرى الفلسطينيين وزجهم في سجون الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، بما يورث هذا من أن تكون ألاف العوائل الفلسطينية في حال تضحية بين فقدان شهيد أو تغييب أسير أو وجود جرحى بإصاباتهم المنوعة التي يُصنف بعضها إعاقات دائمة، مما يجعل الصراع حول الأرض والحقوق متقّداً في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني ويساهم في انخراطه الدائم في مقاومة المحتل.

كما تجلّت، بما رصده العالم، وحدة الشعب الفلسطيني في البعد الشعبي خلف المقاومة الفلسطينية وحول دعم صمود أهل قطاع غزة. مع وجود قلة قليلة من أصوات فُرقة أو اختلاف على فترة العدوان الممتدة.

وتبيّن مدى قوة الإيمان بالقدر والتسليم بالمشيئة الإلهية والالتزام بمبادئ الدين ورسوخ العقيدة من العناوين التي أعطى فيه الفلسطينيون من أهل غزة أمثلة رصدها العالم أجمع، وكانت علامة فارقة في الصمود والتحدي والصبر أمام ألة الحرب التدميرية للاحتلال الإسرائيلي.

وكان للمسجد الأقصى والقدس والمقدسات حضورٌ واضح في نفوس الغزيين كأحد الأسباب الرئيسية للتضحية كما عبّروا عنها ووثّقتها كاميرات الصحفيين، مما ساهم في المزيد من الارتباط بفلسطين لكل من يؤمن بها حقاً للفلسطينيين، وأعطى ذلك زخماً للقضية وامتداداً في الحضور العالمي في أمثلة رسخت في الضمير الإنساني، مما يصعب معه تغييب القضية من الحضور.

وكان قوة الأواصر الاجتماعية وروح التكافل ومبادئ التعاضد الأُسري أثناء الاعتداءات الصهيونية على غزة في خريف ٢٠٢٣ وما تلاه، عوامل مهمة في الصمود بل والتحدي أمام الاحتلال مما يعطي زخماً للقضية وديمومتها، لعل عدم ظهور الآفات والعادات الإنسانية السيئة التي عادة ما

تظهر في زمن الحروب والكوارث من قبيل الأنانية والسرقات والتنازع والشحناء بين الغزيين خاصة مع حملات التجويع وانعدام الحد الأدنى للخدمات، بل حلّ محلها سلوك الإيثار والتضحية والرحمة والمزيد من الترابط والتآخي بين أبناء الشعب الفلسطيني من أهل غزة المنكوبين.

وظهر جلياً الدعم العربي بشقه الشعبي برسائل الإسناد للشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال الأشهر الماضية من العدوان بخروج المظاهرات الجماهيرية الحاشدة في عدد من الدول العربية وبشكل مستمر وخاصة في الأردن. وقد تحدث الكُتّاب عن أثر البُعد القومي بشقَّيه الرسمي والشعبي في بقاء القضية حية طوال العقود الماضية.

وهذا ينسحب على الدعم الشعبي في الدول الإسلامية من قبيل أندونسيا وماليزيا، الذي لم يتوقف طوال فترة العدوان على القطاع الممتدة. والأمثلة عديدة وقوية خلال العدوان على غزة في الحضور الدولي في القضية وأثره. فقد كان للدعم الغربي الرسمي اللامحدود بالعموم لدولة الاحتلال على جانبَي الأطلسي من دون حسابات بُعيد السابع من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣ الأثر في أن يشعر الشعب الفلسطيني بالظلم والقهر، وهذا بحد ذاته يرفد ديمومة بقاء القضية حية، بل يزيد أوارها.

بالمقابل، وعلى النقيض من هذا، فإن الحضور الجماهيري في الشوارع الغربية بشكل لافت خلق شيئاً من الصراع داخل الدول بين تأييد رسمي للعدوان ومعارضة شعبية. ومع عوامل أخرى موازية كالدعم اللوجستي والنفوذ اليهودي في أوروبا أفرز ما يمكن اعتباره انتقالاً للصراع بشكل سلمي وقانوني للشوارع الغربية، فأضحت القضية الفلسطينية شأناً محلياً أوروبياً بامتياز. وهذا ما تحدثت عنه سطور الكتاب في توصيف ديمومة القضية ببعدها الدولي خلال العقود الماضية.

وكان حضور القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة، والتصويت المتكرر في مجلس الأمن والجمعية العامة المصحوب بالفيتو الأمريكي الذي رفض المطالبة بوقف العدوان على القطاع وإدخال المساعدات دون شروط.

ويدخل في دلائل التأكيد على رؤية الكتاب في مشاهد البعد الدولي كعامل في التأثير على ديمومة القضية، رفع دعوى دولة جنوب إفريقيا ضد دولة الاحتلال الاسرائيلي باتهامها بارتكاب جرائم حرب، مما يصعّب تغييب القضية لعقود قادمة ويبقى المطالبة بالحقوق الفلسطينية حاضرة.

وفي جانب بُعد العدو وأثر سياسته ضد الشعب الفلسطيني فقد أعطت الأحداث الأخيرة زخماً في سَوق الأدلة في فعل الاحتلال الممنوع وتأثير ذلك المباشر على استمرار القضية، سواء بارتكاب المجازر وسياسة الاعتقال والعنصرية والوحشية كلها أصبحت واضحة ودخلت قناعة في الوعي الجمعي لكل مهتم بالشأن الفلسطيني أو مطلع عليه حول العالم.

وفي جانب العوامل المشتركة في تصنيف الكتاب، فقد ساهمت الأحداث الأخيرة في إبراز عامل تشتت الشعب الفلسطيني وانتشاره في العالم كبعد واضح في بقاء القضية حية وإعلاء شأن المطالب الفلسطينية، وهذا ما تم رصده وتسجيله في حراك الفلسطينيين حول العالم حيث وُجدوا دعماً لصمود غزة وفي تنسيقهم مع الحراك التضامني العالمي.

ولعل من القضايا الأهم والأبرز التي ظهرت كدليل على قوة تأثيرها في ديمومة القضية هو الإعلام وخاصة الإعلام الجديد والدور الحيوي للأجيال الجديدة.

نخلص إلى أنه طالما لم يسترجع الشعب الفلسطيني حقوقه، فإنه ولعوامل متعددة ومنوّعة ساقها المؤلفان في كتابهما، فإنه من المستحيل أن تغيب القضية، بل هي حاضرة بأبعادها الوطنية والقومية والدولية وستظل هذه العوامل تغذي ديمومتها طالما ظلت الحقوق سليبة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١ ـ أحمد المرعشلي، وهاشم عبد الهادي، وأنيس صايغ، **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع**، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤).

٢ ـ إدريس جرادات، **دراسة: الصلح العشائري وحلّ النزاعات في فلسطين**، (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٤)

٣ ـ إلياس شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس** (دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٢).

٤ ـ **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول**،(هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤).

٥ ـ انتصار إبراهيم عبد الرزاق، وصفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد.. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة: المبادرة العلمية لتطوير أداء الإعلام الجامعي** (جامعة بغداد، كتاب الكتروني، ٢٠١١).

٦ ـ إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون، والعملية السلمية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧).

٧ ـ بلال الشوبكي، وعماد أبو عواد، وآخرون، و(تحرير) مهند مصطفى، **إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها**، (مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، ٢٠٢٠).

٨ ـ جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ـ دراسة تحليلية نقدية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٨).

٩ ـ جورج نصر الله، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧١).

١٠ ـ حسني البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢).

١١ ـ حسين أبو النمل، **السياسيات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ـ حين كان الزمن الفلسطيني اللبناني جميلاً ـ تقرير بحثي، ٢٠١٣**، (معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، والجامعة الأميركية، بيروت، ٢٠١٣).

١٢ ـ دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين ـ الكتلة الإسلامية نموذجاً**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢).

١٣ ـ راما عزيز دراز، **القضية الفلسطينية بين التعريب والتدويل (١٩١٨ ـ ١٩٤٨)**، (دار النهضة العربية، ٢٠١٧)

١٤ ـ سلمان أبو ستة، **اللاجئون الفلسطينيون: الواقع الراهن والحلّ في إطار حق العودة**، (المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ٢٠٠١).

١٥ ـ سلمان أبو ستة، **طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين بالعربية والإنكليزية والعبرية**، (هيئة أرض فلسطين، لندن، ٢٠٠٧).

١٦ ـ سليم تماري، وعصام نصار، **دراسات في التاريخ الاجتماعي لبلاد الشام: قراءات في السير والسير الذاتية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧).

١٧ ـ شريف كناعنة، **دراسات في الثقافة والتراث والهوية** (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠١١).

١٨ ـ شفيق الغبرا، **ذاكرة فلسطين ـ النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، بيروت، ٢٠١٨).

١٩ ـ زئيف شيف، إيهود يعاري، **الانتفاضة**، (ترجمة ونشر دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١)

٢٠ ـ عبد الفتاح القلقيلي، وأحمد أبوغوش، **الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم** (بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ٢٠١٢).

٢١ ـ عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩).

٢٢ ـ عدنان أبو عامر، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين ـ الرؤية التاريخية والسلوك السياسي** (تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، دمشق، والمنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، بيروت، ٢٠٠٧).

٢٣ ـ عز الدين محمد، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، (مركز الغد العربي للدراسات، دمشق، ٢٠٠٧).

٢٤ ـ علي أحمد فياض، **مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١).

٢٥ ـ صلاح عبد ربه، **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ الأونروا: بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، (مطبعة البطريركية اللاتينية، القدس، ٢٠٠٥).

٢٦ ـ طارق حمود، **دليل فلسطين العام**، (أكاديمية دراسات اللاجئين، دار النفائس، الأردن، ٢٠١٤).

٢٧ ـ لكس تاكنبرغ، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣).

٢٨ ـ لوري أ. براند، **الفلسطينيون في العالم العربي ـ بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١).

٢٩ ـ ماهر الشريف، وخالد فرّاج، **فلسطين في قرارات القمم العربية والإسلامية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٠).

٣٠ ـ مجموعة مؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، في الهوية والمقاومة والقانون الدولي**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥).

٣١ ـ محسن صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣).

٣٢ ـ محسن صالح، **سلسلة دراسات فلسطينية (١)، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (مركز الإعلام العربي، بيروت، ٢٠٠٣).

٣٣ ـ محسن صالح، **التقريرالاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢).

٣٤ ـ محسن صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني (تعريف ـ وثائق قرارات)**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٤).

٣٥ ـ محسن صالح، **الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني ـ قطاع غزة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢٠).

٣٦ ـ محسن صالح، وبلال القاسم، **معركة «سيف القدس» وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً ـ ١٠ ـ ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢١).

٣٧ ـ محمد المجذوب، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠).

٣٨ ـ محمود زايد، **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث، القسم الثاني، دراسات خاصة**، (هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠).

٣٩ ـ محمود كريم، **أوضاع اللاجئين والنازحين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة**، (مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ٢٠١٠).

٤٠ ـ نادي أبو زاهر، **دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣).

٤١ ـ نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨).

٤٢ ـ نور الدين المصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢).

٤٣ ـ هنري كتن، **تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية**، (نقابة المحامين في دمشق سورية، دمشق، ١٩٧٠).

٤٤ ـ **وثائق فلسطين، مئتان وثمانون وثيقة مختارة، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، (دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧).

٤٥ ـ يوسف القرضاوي، **القدس قضية كل مسلم** (مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٢).

٤٦ ـ يوسف كرباج، وحلا نوفل، **الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٠).

ثانياً: الدوريات والمجلات والصحف

١ ـ إبراهيم العلي، **توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق**، (تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، دمشق، ٢٠١٠).

٢ ـ أحمد خليفة، «المؤتمر الثاني لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين: تونس ٤ ـ ٩ آذار/مارس ١٩٧٧ ـ تقرير»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ٦٦، أيار/مايو ١٩٧٧).

٣ ـ أحمد الهون، «دور المؤسسات القاعدية في تعزيز ثقافة العودة ورفع صوت اللاجئين الفلسطينيين»، **مجلة حق العودة**، (العدد ٦٢، أيار/مايو ٢٠١٥).

٤ ـ أسيل عيسى، وآثار جيوسي، ، ولیندا صندوقة، «استهداف الاستعمار الاسرائيلي للهوية الفلسطينية»، **جريدة حق العودة**، (العدد ٦٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

٥ ـ المتوكل طه، «الإعلام.. والقضية الفلسطينية»، **مجلة القدس**، (العدد ٣٤٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

٦ ـ أمين عبد الله محمود، «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى»، **سلسلة عالم المعرفة**، (العدد ٧٤ شباط/فبراير ١٩٨٧).

٧ ـ بلال الحسن، «إعادة نظر: الزحف على بساط الريح»، **مجلة العودة**، (العدد ٤٥، أيار/مايو ٢٠١١).

٨ ـ بهجت أبو غربية، «مقابلات: الأردن وفلسطين بلد واحد، ولا بد من حركة شعبية أردنية ـ فلسطينية ضد التسلط الصهيوني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد ٦، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥).

٩ ـ توفيق فرح، «التنشئة الوطنية للأطفال الفلسطينيين في قطر»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (العدد ١٩، تموز/يوليو ١٩٧٩).

١٠ ـ تيسير الزبري، «الحركة العمالية في الأردن»، **مجلة دراسات عربية**، (العدد ١، بيروت ١٩٦٩).

١١ ـ جابر سليمان، «دور فلسطينيي الشتات في العمل الوطني والعلاقة بين الداخل والخارج»، **جريدة حق العودة**، (العدد ٦٢، أيار/مايو ٢٠١٥).

١٢ ـ خالد عايد، «العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد ٦، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥).

١٣ ـ «خلال ندوة نظمت في النقابات المهنية الأردنية: حق العودة دَين في رقبة الأنظمة العربية والسلطة الفلسطينية»، **مجلة العودة**، (العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

١٤ ـ دنيا الأمل إسماعيل، «دور التعليم في تعزيز الهوية الوطنية»، **أوراق فلسطينية**، (العدد ١٢، ربيع ٢٠١٦).

١٥ ـ سامي صبري عبد القوي، «فلسطين ومؤسسة الاتحاد الأفريقي»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ٢٨٢، شتاء ٢٠٢٠)، ص٨١، https://n9.cl/6ye21

١٦ ـ شحادة موسى، «ملاحظات تجربة الاتحاد للمعلمين الفلسطينيين»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢).

١٧ ـ شلومو غازيت، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد ٢٢، بيروت، ١٩٩٥)، ص٧٨ وما بعدها: https://n9.cl/aphyr

١٨ ـ عبد الغني التميمي، «حتى نعود: حلقات المؤامرة تستهدف القدس وحق العودة»، **مجلة العودة** (العدد ٤١، كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

١٩ ـ عماد اشتية، «دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة»، **مجلة جامعة القدس المفتوحة**، (العدد ١٥، شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص٩ وما بعدها.

٢٠ ـ فريد أبو ضهير، «الإعلام الفلسطيني مقصِّر في قضية اللاجئين»، **مجلة العودة**، (العدد ٥٠، نوفمبر/تشرين الأول ٢٠١١).

٢١ ـ فيشباخ، مايكل، «أملاك اللاجئين الفلسطينيين في سجلات لجنة التوفيق الدولية: نظرة نقدية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد ٤٥ ـ ٤٦، ربيع ٢٠٠١).

٢٢ ـ قيس أبو سمرة، «الإعلام الفلسطيني يتعامل مع قضايا العودة بموسمية»، **مجلة العودة**، (العدد ٥٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

٢٣ ـ قيس أبو سمرة، ، ولبابة ذوقان، «تحقيق: لاجئو الضفة يرفضون «الحلول» ويتمسكون بحق العودة»، **مجلة العودة**، (العدد ٨، إبريل/نيسان ٢٠٠٨).

٢٤ ـ كلوفيس مقصود، «معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، (العدد ١٠، حزيران/يونيو ١٩٧٢).

٢٥ ـ ماجد كيالي، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: أسبابها، أبعادها، ومقاربات سياسية لحلها»، **صامد الاقتصادي**، (المجلد ١٨، العدد ١٠٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص١١ ـ ٣٥.

٢٦ ـ محمد سليمان، «الهتاف قَسَم الاستمرار في الانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد ٢، العدد ٧، صيف ١٩٩١).

٢٧ ـ محمد فياض صلاحات، «الموقف الاسرائيلي من قضيتي اللاجئين الفلسطينيين والقدس»، **السياسة الفلسطينية**، (العدد ٢٦، ربيع ٢٠٠٠).

٢٨ ـ مصطفى الصواف، «حتى نعود: بداية العودة»، **مجلة العودة**، (العدد ٤٥، أيار/مايو ٢٠١١).

٢٩ ـ نافذ أبو حسنة، «الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وحق العودة»، **مجلة العودة**، (العدد ٣، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

٣٠ ـ نضال العز، «مسيرات العودة والحراكات الشعبية/مسيرات العودة: الواقع والدروس المبكرة»، **مجلة حق العودة**، (العدد٧١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

٣١ ـ نظمي الجعبة، «حيّ الشيخ جرّاح ومعركة البقاء»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد ١٢٧، صيف ٢٠٢١)، ص٣٤ ـ ٦٦.

٣٢ ـ هيثم محمد أبو الغزلان، «التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والمحافظة عليه»، **مجلة الوحدة الاسلامية**، (العدد ١٤٩ أيار ٢٠١٤).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١ ـ أسماء محمود السيد سلطان، **الإعلام الحزبي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني ـ دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على النخبة الفلسطينية**، (رسالة الماجستير)، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١١.

٢ ـ برهان عبد الرحمن، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، جامعة النجاح أنموذجاً**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٠.

٣ ـ تيسير محيسن «إسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي)»، جريدة حق العودة، (العدد ٤١، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠): https://n9.cl/5ldl7

٤ ـ داود تيسير، **واقع المشكلات التي تواجه مراكز نشاطات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية: من وجهة نظر الإداريين**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٦.

٥ ـ عبير المراغي، **تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الهوية الفلسطينية ـ التراث الشعبي أنموذجاً**، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية للدراسات العليا، ٢٠١٣.

٦ ـ محمود أبو هلال، **تطورالعلاقات اللبنانية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥**، دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية ـ غزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠٠٦.

٧ ـ هبة خليل سعدي مبيض، **اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي ـ دراسة حالة مخيم بلاطة**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، ٢٠١٠.

٨ ـ وائل المناعمة، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين: دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية والحزبية بعد الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠**، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٢.

رابعاً: الوثائق الرسمية

١ ـ الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة**، ميثاق، المادة ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٤٥.

٢ ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى**، قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢، الدورة ٤، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩.

خامساً: المؤتمرات والندوات

١ ـ ابتسام أبو دحو، «**التعليم في فلسطين ـ لمحة استراتيجية**»، ورقة بحثية قُدمت إلى **ورشة عمل من ورشات مشروع التنمية البشرية المستدامة ـ جامعة بير زيت**، (رام الله، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٢ ـ إبراهيم دراجي، «**اللاجئون الفلسطينيون في سورية ـ دراسة قانونية**» دراسة قُدمت إلى **أعمال ندوة اتفاقية ١٩٥١ للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، (دمشق، من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥).

٣ ـ أحمد الباش، «**واقع ومستقبل اللجان الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال حق العودة في سورية**»، ورقة قُدمت إلى **حلقة نقاش اللاجئون الفلسطينيون في سورية**، (دمشق ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠).

٤ ـ أحمد عوض، «**ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن**»، ورقة قُدمت إلى **مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث**، (عمان، مركز الحسين الثقافي، ٨ ـ ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٨).

٥ ـ توفيق أبو شومر، «**الإعلام الفلسطيني وحق العودة**»، ورقة قدمت إلى أعمال **ندوة الإعلام الفلسطيني وحق العودة إلى ضرورة إعداد وسائل إعلامية وفضائيات خاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين لتعزيز هذا الحق**، (غزة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧).

٦ ـ حسام رمضان أحمد، «**حق العودة في الإعلام**»، ورقة بحثية قُدمت إلى **مؤتمر الإعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة ـ ضرورة تواجد الساسة على مواقع التواصل**، (غزة، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣).

٧ ـ حسام شاكر، «**تفاعل الإعلام الفلسطيني مع قضية حق العودة**»، ورقة قُدمت إلى **مؤتمر آفاق في قضية اللاجئين وحق العودة**، (مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨).

٨ ـ سهيل رزق دياب، «**حق العودة للاجئين الفلسطينيين في المنهاج الفلسطيني**» دراسة قُدمت إلى **المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة**، بعنوان «**تعزيز ثقافة حق العودة في المناهج الدراسية والأدب والإعلام**» (غزة، ١٦ و١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧).

٩ ـ ياسر علي، «**الشباب الفلسطيني والثورات العربية: مسيرات العودة نموذجاً**»، ورقة قُدمت إلى **أعمال ندوة اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق**، (الدوحة ١٤ ـ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

١٠ ـ ياسر قدورة، «**تفعيل دور العائلة الفلسطينية في الدفاع عن حق العودة**»، ورقة قدمت إلى **ندوة قضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة في ظل التحديات الدولية والإقليمية، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج**، (بيروت، ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩).

سادساً: مواقع وصفحات الأنترنت

١ ـ إبراهيم أبو زينه، «الوصاية الهاشمية على المقدسات في فلسطين منذ ١٠٠ عام وحتى يرث الله الأرض ومن عليها»، **الدستورالاردنية**، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥):

https://www.addustour.com/articles/1189897

٢ ـ «إبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية: دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام»، **الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٥):

https://n9.cl/ubwk2

٣ ـ «اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية»، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، (تاريخ الدخول: ٠٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/7n54d

٤ ـ إحصائية صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في غزة: https://cutt.us/bsvpw.

٥ ـ «أحضروا سكاكين وبنزيناً.. كيف حذفت الشبكات الاجتماعية توثيق جرائم حرب غزة وسهلت ارتكابها أحياناً؟»، **عربي بوست**، ٢٣ أيار/ مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/wy9xc

٦ ـ أحمد الكومي، «إسرائيل عضو عاق في الأمم المتحدة»، الرسالة نت، ٠٣ إبريل/ نيسان ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/pu2n7

٧ ـ أحمد الباش،«المخيمات الفلسطينية بين مشاريع التصفية وحلم العودة»، **قسم الأبحاث والدراسات في تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، وموسوعة المخيمات الفلسطينية**، د.ت،(تاريخ الدخول: ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://palcamps.net/ar/post/34

٨ ـ أحمد زكريا، «الأب الفلسطيني مانويل مسلم: أردوغان رفع قدر وكرامة آيا صوفيا إلى مسجد»، **وكالة أنباء تركيا**، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣): https://tr.agency/news-105420

٩ ـ أحمد الرشيدي، «البعد العربي في معادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، **الجزيرة نت**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/4z9xt

١٠ ـ أحمد الحيلة، «دور المقاومة الفلسطينية في حماية الهوية الوطنية»، **عرب ٤٨**، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، (تاريخ الدخول: ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/ntj2l

١١ ـ ازدهار معتوق، «هواجس الرعب الديمغرافي في الكيان الصهيوني»، **الوحدة الإسلامية**، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣):

https://www.wahdaislamyia.org/issues/141/izdiharm.htm

١٢ ـ «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان»، **موقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ١١ تموز/يوليو٢٠٢٣، (تاريخ الدخول: ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/lb5yop

١٣ ـ أسامة يوسف، «الهوية الوطنية الفلسطينية.. تراكمات التاريخ والاستعمار»، **العربي الجديد**، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٠٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/ccuspl

١٤ ـ أسيل جندي، «شعارات الجدران.. وجه آخر للمعركة بالقدس»، **الجزيرة نت**، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٣): https://n9.cl/gigpj

١٥ ـ أسيل جندي، «قبور الجنود الأردنيين بالقدس.. بطولات يستذكرها المقدسيون»، **الجزيرة نت**، ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/jvufo

١٦ ـ إلزا غروجون، «حجُّ المسلمين إلى مدينة القدس: التداعيات الدينية ـ السياسية للاحتلال الإسرائيلي»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينة**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/psvi8

١٧ ـ «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين»، **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/fdrul

١٨ ـ «انتفاضة الأقصى ـ أيلول ٢٠٠٠»، **وفا وكالة اللأنباء والمعلومات الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3483

١٩ ـ «الانتداب على فلسطين (صك)»، **الموسوعة الفلسطينية**، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/oradf

٢٠ ـ «الخارجية الفلسطينية و«حماس» ترحبان بموقف الاتحاد الأفريقي الداعم لفلسطين»، **قناة أرتي عربية**، ٧ شباط/فبراير ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/zi65n

٢١ ـ «القضية الفلسطينية وحركة عدم الانحياز» **البيان**، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://www.albayan.ae/opinions/2009-07-17-1.454264

٢٢ ـ «الوصاية على مقدسات القدس.. دور أردني ممتد منذ ٩٨ عاما»، **وكالة الأناضول للأنباء**، ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ٠٥ آذار/مارس ٢٠٢٣)، https://shorturl.at/bhmpC

٢٣ ـ «السياسة الإسرائيلية تجاه المواقع الأثرية التاريخية الفلسطينية»، **مركز المعلومات الوطني ـ وفا**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8609

٢٤ ـ «المحاولات الإسرائيلية لتصفية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ـ حق العودة نموذجاً»، **دائرة شؤون المقاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية**، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):
https://www.nad.ps/ar/publication-resources/factsheets/

٢٥ ـ «المخيم وإشكالية الهوية الفلسطينية»، **إسلام أون لاين**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٣): https://n9.cl/bm0s9

٢٦ ـ «اللاجئون الفلسطينيون ـ بعد مرور ستين عاماً على نزوحهم الجماعي، يشكل اللاجئون الفلسطينيون أكبر عدد من اللاجئين في العالم»، **موقع** fanack، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/r2sbh

٢٧ ـ الموقع الالكتروني الرسمي لـ «الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية ـ انتماء»: https://intimaa-pal.com/

٢٨ ـ الموقع الالكتروني الرسمي لـ حملة العودة حقي وقراري: https://myreturn.net/ar

٢٩ ـ الموقع اللالكتروني الرسمي لـ **أكاديمية دراسات اللاجئين**: http://refugeeacademy.org

٣٠ ـ الموقع الالكتروني الرسمي «**جمعية النجدة الاجتماعية**»: https://association-najdeh.org/

٣١ ـ الموقع الالكتروني الرسمي: مؤسسة هوية «**المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية**»: http://www.howiyya.com/Home

٣٢ ـ الموقع الالكتروني المركز الفلسطيني لمصادر حق المواطنة واللاجئين ـ بديل: https://www.badil.org/ar

٣٣ ـ «الميثاق القومي الفلسطيني ٢٨ ـ ٥ ـ ١٩٦٤»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/kc7rcr

٣٤ ـ «المتطوعون العرب والمسلمون»، **الموسوعة الفلسطينية**، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/hf4jc

٣٥ ـ «الألكسو: تدعو المجتمع الدولي إلى التصدي للمخطط الإسرائيلي الجديد لضمّ الأراضي الفلسطينية»، **صدى الإعلام**، ٢١ أيار/مايو ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https:// www.sadaa.ps/?p=206243

٣٦ ـ «القضاء العشائري في فلسطين»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ـ وفا**، د.ت،(تاريخ الدخول: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9238

٣٧ ـ «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر»**الموقع الالكتروني الرسمي للأمم المتحدة**، (تاريخ الدخول: ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/v8vdg

٣٨ ـ الولايات المتحدة الأمريكية تنسحب رسمياً من مجلس حقوق الإنسان الدولي»، **موقع** BBC عربي، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٠٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥): https://www.bbc.com/arabic/world-44543116

٣٩ ـ «بروتوكول الإسكندرية وجامعة الدول العربية»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/1anpi

٤٠ ـ «بيت أطفال الصمود»، **موسوعة ويكيبيديا**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/dqu9c

٤١ ـ بيان صحفي رقم ٧٣٤، «أهم إحصائيات الإبادة الجماعية على غزة طوال ٤٧١ يوماً»، **المكتب الإعلامي الحكومي**، ٠١ شباط/فبراير ٢٠٢٥.

٤٢ ـ «تعداد الفلسطينيين في الوطن والشتات»، **وكالة سند للأنباء**، ٠٧ تموز/يوليو ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://snd.ps/p/82719

٤٣ ـ تقرير مرئي صادر عن المركز الأوربي الفلسطيني للإعلام (EPAL) ـ روما/روتردام، ٠٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤):
https://www.youtube.com/watch?v=qC71VFnoCWE

٤٤ ـ «تقرير الأونروا رقم ١٤٢ حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، **الموقع الرسمي لوكالة الأونروا**، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥): https://n9.cl/j519q

٤٥ ـ «تيك توك: أكثر من نصف سكان العالم شاهدوا المحتوى الفلسطيني خلال الحرب في غزة»، **وكالة شهاب**، ٢٣ أيار/مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://shehabnews.com/p/82937

٤٦ ـ «ثابت» تُقيم ندوةً حواريةً في صيدا حول قرار «إجازة العمل» وآفاق التحركات الرافضة له»، **منظمة ثابت لحق العودة**، د. ت، (تاريخ الدخول: ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٣):

٤٧ ـ جاسم الشمري، «دور العراق التأريخي في دعم القضية الفلسطينية (١٩٢٠ ـ ٢٠٠٣م)»، **مركز الأمة للدراسات والتطوير**، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://alummacenter.com/?p=3372

٤٨ ـ جمال البابا، «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين»، **مركز التخطيط الفلسطيني**، د. ت، (تاريخ الدخول: ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣):

http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p4-3.htm

٤٩ ـ «حرب ١٩٤٨»، **الجزيرة نت**، ١٤ أيار/مايو٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/xvpys

٥٠ ـ خولة الفرشيشي، «بين فلسطين وتونس: ضريح ودم مشترك وأكثر»، **رصيف٢٢**، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://raseef22.net/article/98418

٥١ ـ ذياب مخادمة، مجلس التعاون العربي.. تجربة لم تكتمل، **الجزيرة نت**، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥): https://n9.cl/m6lj3g

٥٢ ـ رائد رمان، «من التسلية إلى الحرب.. «تيك توك» يتحول إلى منصة لمشاركة فيديوهات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي»، **إرم نيوز**، ١٥ أيار/مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣):
https://www.eremnews.com/sciences-technology/internet/2323251

٥٣ ـ روان الضامن، «النكبة ـ الجزء الأول ـ خيوط المؤامرة على فلسطين»، **قناة الجزيرة على اليوتيوب**، ٠٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، (تاريخ الدخول 10 شباط/فبراير ٢٠٢٣):
https://www.youtube.com/watch?v=rFYmRX7A_Fc

٥٤ ـ زياد ماجد، «حياة الفلسطينيين مهمة: عودة الروح للقضية الفلسطينية»، **فرانس٢٤**، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/9ywaq

٥٥ ـ سلمان أبو ستة، «اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة»، **الجزيرة نت**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/xzkp0

٥٦ ـ «شاهد كيف أثرت مواقع التواصل في خدمة القضية الفلسطينية»، **قناة العالم**، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://www.alalam.ir/news/4079891

٥٧ ـ صالح النعامي، «قلق إسرائيلي من الهجرة العكسية وزيادة نسبة الحريديم»، **العربي الجديد**، ٢٣ اغسطس/آب ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/bf3n1

٥٨ ـ طارق عبد الفتاح الجعبري، «واقع المنهاج الفلسطيني في تعزيز الصورة الذهنية للوطن: دراسة استقصائية تحليلية في منهاج التربية الوطنية في المرحلة الأساسية»، **المركز الديمقراطي العربي**، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://democraticac.de/?p=56940

٥٩ ـ طاهر اللبدي، «دور الشتات الفلسطيني في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية ـ ورقة بحثية»، **مبادرة الإصلاح العربي**، ٥ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٤ أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣): https://n9.cl/x7z2n

٦٠ ـ عبد القادر طافش، «إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212137395846961O.html

٦١ ـ عبد العزيز أبو هدبا، «دور المؤسسات التراثية في الحفاظ على تراثنا الشعبي»، **المجموعة ١٩٤**، ١٩ إبريل/نيسان ٢٠٠٨، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): http://group194.net/article/18298

٦٢ ـ عبد العزيز أبو هدبا، «دور المراكز والمؤسسات الفلسطينية في الحفاظ على التراث الشعبي وتطويره»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ـ وفا**، ٢٠٠٩، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3724

٦٣ ـ عبد الغني سلامة، «أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب أفريقيا، دراسة مقارنة»، **مركز الأبحاث الفلسطيني**، (د.ت)، (تاريخ الدخول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥) https://n9.cl/er52k

٦٤ ـ عبد الوهاب المسيري، «اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية»، **موقع قناة الجزيرة**، ٠٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/8lqzq

٦٥ ـ عدد الفلسطينيين في العالم يفوق ٤٠ مليوناً»، **مؤسسة كلنا لفلسطين**، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/eo31w

٦٦ ـ «عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال عام ٢٠٢١»، **وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/7q47w

٦٧ ـ عدلي صادق، «المؤرّخ حين يكذّب نفسه: بيني موريس.. نموذجاً»، **العربي الجديد**، ٣ أيار/مايو ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/gml6a

٦٨ ـ عدنان أبو عامر، «الحرب حول حق العودة.. هل انتصرت إسرائيل على الفلسطينيين»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١ تموز/يوليو ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/zkd35

٦٩ ـ علاء عبد الرحمن، «القدس.. تاريخ من الهبّات والمواجهات مع الاحتلال (تسلسل زمني)»، **عربي٢١**، ٤ أيار/مايو٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣):

https://arabi21.com/story/1355799/

٧٠ ـ علا عوض، «رئيسة مركز الإحصاء الفلسطيني، ستعرض الذكرى السنوية ٤٥ ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني**، ٣٠ آذار/مارس٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣):

http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3955

٧١ ـ علي سعادة، «٢٠ عاماً على «الانتفاضة الثانية».. ما الذي تحقق؟»، **عربي ٢١**، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://arabi21.com/story/1303519/

٧٢ ـ «**عن المركز**»، الموقع الالكتروني الرسمي مركز رؤية للتنمية السياسية: https://n9.cl/vaid11

٧٣ ـ فادي العصا، «الإعلام الفلسطيني قبل النكبة.. صحف ومجلات وإذاعات ومسارح»، **الجزيرة نت**، ١٥ آذار/ مارس ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/zcbr4

٧٤ ـ فتيحة عطية، «الانتهاكات الصهيونية للقانون الدولي»، **الجزيرة نت**، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ho3nf

٧٥ ـ «فلسطين والاتحاد الافريقي»، **وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين**، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ibg10

٧٦ ـ «فلسطين وحركة عدم الانحياز»، **وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين**، ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ipz1x

٧٧ ـ فلسطين عبد الكريم، «رابطة العائلات.. مبادرات اجتماعية جديدة تلغي «عشوائية» الشباب»، **وكالة الرأي الفلسطينية**، ٠٦ آب/ أغسطس ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): http://alray.ps/ar/post/170701

٧٨ ـ «فلسطينيو٤٨.. تاريخ من النضال لم يتوقف»، **الجرمق الإخباري**، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://aljarmaq.net/post/15906

٧٩ ـ «في ذكرى النكبة.. هل انحرفت البوصلة عن القضية الفلسطينية؟»، **المرصاد**، ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://cutt.us/wOVlW

٨٠ ـ «قراءة مختصرة في انتفاضة الفلسطينيين الأولى...«انتفاضة الحجارة»، **شفقنا**، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://ar.shafaqna.com/AR/230457/

٨١ ـ قيس أبو سمرة، «الأسير الفلسطيني.. حقائق وأرقام، **وكالة الأناضول**، ١٦ إبريل/نيسان ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/c9brm

٨٢ ـ كريم المالكي، «فلسطينيو تشيلي.. ثلاثة أجيال وأرواحهم معلقة بجذورهم»، **صحيفة الراية القطرية**، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، (تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/ddwif

٨٣ ـ كريم قرط، «القدس.. مُشْعِلَة الهبات الشعبية»، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣): https://n9.cl/40zyr

٨٤ ـ «كلمة ماجد الزير فى مؤتمر العودة ومركز دراسات الجزيرة حول اللاجئين الفلسطينيين فى الوطن العربي»، **مركز العودة الفلسطيني**، ١٧ نيسان/أبريل٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://prc.org.uk/ar/post/2394

٨٥ ـ ماهر الشريف، «مكانة فلسطين وقضيتها في الوعي العربي»، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، د.ت، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://oldwebsite.palestine-studies.org/node/237309

٨٦ ـ «مذبحة الأقصى الأولى»، **موسوعة ويكيبيديا**، ديسمبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/qnhyg

٨٧ ـ «مرج الزهور.. ٢٩ عاماً على انتصار إرادة المبعدين»، **المركز الفلسطيني للإعلام** 17 ,كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣):

https://palinfo.com/news/2021/12/17/94803/

٨٨ ـ «مسيرات العودة.. شوق إلى الأرض وتشبث بالحق»، **الجزيرة نت**، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤):

https://n9.cl/czjip2

٨٩ ـ محسن صالح، «أوهام في العمل الفلسطيني (٧)»، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣):

https://www.alzaytouna.net/2021/10/30/

٩٠ ـ محسن صالح، «فتح بين الرصاصة الأولى والتسوية الأولى»، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، (تاريخ الدخول: ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣):

https://www.alzaytouna.net/2011/01/03/

٩١ ـ محسن صالح، «قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية»، **الجزيرة نت**، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/96d3q

٩٢ ـ محسن صالح، «قراءة في الإشكالية الديمغرافية الإسرائيلية»، **الجزيرة نت**، ٢١ يونيو/جزيران ٢٠٠٧، (تاريخ الدخول: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/21/

٩٣ ـ محسن صالح، «مصطلحات إشكالية في التعامل مع قضية فلسطين»، **الجزيرة نت**، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/bq5gt

٩٤ ـ محمد وتد، «فلسطينيو ٤٨ من انتفاضة الأقصى إلى هبّة الكرامة.. تمرّد يؤرّق إسرائيل»، **الجزيرة نت**، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/4to5b

٩٥ ـ محمد عبد العاطي، «المقاومة الفلسطينية... ثورة الإنسان والحجر»، **موقع الجزيرة**، ٣ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٤، (تاريخ الدخول: ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/vwp7

٩٦ ـ محمد المنشاوي، «الساسة والإعلام والتواصل الاجتماعي.. تفاعل غير مسبوق مع فلسطين في أميركا»، **الجزيرة نت**، ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣): https://n9.cl/gyu98

٩٧ ـ محمد صبيح، «اغتيال الكونت برنادوت ١٧/ ٩/ ١٩٤٨»، **دنيا الوطن**، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩،(تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣):

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/09/17/1275434.html

٩٨ ـ «مراكز البحوث والدراسات الفلسطينية..عين على القضية واستشراف لمستقبلها»، **إنسان أون لاين**، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣):

https://insanonline.net/?p=120701

٩٩ ـ المقاومة الفلسطينية، **موسوعة المعرفة**، د.ت، (تاريخ الدخول: ١٠ سبتمبر٢٠٢٣): https://n9.cl/jn1qj

١٠٠ ـ مصطفى المغاري، «إيران والقضية الفلسطينية خلال العهد الملكي والجمهوري»، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣): https://democraticac.de/?p=47001

١٠١ ـ منظمة التعاون الإسلامي، **مؤتمر القمة الإسلامي الثاني ١٩٧٤**، البيان الختامي، قرار، رقم ١/ ٢ ـ ق أ، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٧٤:

https://ww1.oic-oci.org/arabic/conf/is/2/2nd-SUMMIT.htm

١٠٢ ـ منير تايه، «وعد بلفور.. بيت العنكبوت الذي صار حصناً»، **الحوار المتمدن**، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣):
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535365

١٠٣ ـ ناجي علوش، «المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (١٨٩٧ ـ ٢٠٠٠)»، **مركز الناطور للدراسات والأبحاث**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/ij201

١٠٤ ـ نادر الصفدي، «الصراع الديمغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. من سينتصر؟»، **نون بوست**، ٢٣ آذار/مارس٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://www.noonpost.com/content/17206/

١٠٥ ـ نبيل السهلي، «المفكرون الصهاينة وفوبيا ديموغرافيا الدولة الواحدة»، **موقع عربي ٢١**، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://arabi21.com/story/1157390/

١٠٦ ـ نجلاء الخضراء، «التراث الشعبي الفلسطيني»، **الكاتب اليساري**، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/letij

١٠٧ ـ ندى حطيط، «عن جبهات الحرب الموازية: في فلسطين لن تستمر الهيمنة على السرديّة طويلاً»، **القدس العربي**، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/1y6wg

١٠٨ ـ نواف الزرو، «مسيرات العودة نقطة تحول استراتيجي»، **الجزيرة نت**، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، (تاريخ الدخول: ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣):
https://n9.cl/batdr

١٠٩ ـ نهاد أبو غوش، «هبّة القدس.. انتصار صغير ودلالات كبيرة»، **العربي الجديد**، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٠٩ أكتوبر/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/drdff

١١٠ ـ «نهاية العام ٢٠١٨: عدد سكان إسرائيل قرابة ٨,٥ مليون نسمة»، **عرب ٤٨**، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/xge3m

١١١ ـ «هَبَّة القدس: الصراع على معادلة ردع جديدة»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١، (تاريخ الدخول: ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣):

https://studies.aljazeera.net/en/node/4994

١١٢ ـ هيثم مزاحم، «بفعل الضغوط الإسرائيلية.. المسيحيون في فلسطين بين الهجرة والتهجير»، موقع اليوم الثامن، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣):

https://alyoum8.net/posts/60791

١١٣ ـ وائل علي، «فلسطين ستبقى في قلب أهل السودان»، **الجزيرة نت**، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/pji75

١١٤ ـ «وثائق وأحداث فلسطين ـ الانتفاضة الفلسطينية الثانية»، **الجزيرة نت**، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣):

https://n9.cl/70h0w

١١٥ ـ «وثيقة جنيف حول فلسطين»، **الجزيرة نت**، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤): https://n9.cl/jhaxr

١١٦ ـ وزارة الخارجية والمغتربين ـ دولة فلسطين، «**فلسطين في الجامعة العربية**»، البيان السياسي، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣): https://n9.cl/dg96g

١١٧ ـ وسام الباش، «وعد بلفور... الحقائق التاريخية، ٢٠٠٩»، **زمان الوصل**، ٠٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، (تاريخ الدخول: ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣):

https://www.zamanalwsl.net/news/article/7543

١١٨ ـ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ـ الأونروا، الموقع الالكتروني الرسمي باللغة العربية:
https://www.unrwa.org/ar

١١٩ ـ وليد بدران، «ما أهمية مدينة القدس لدى أتباع الديانات الثلاث؟»، **موقع بي بي سي الإخباري**، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول(١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣):
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42253903

سابعاً: المقابلات

١ ـ ياسر قدورة، باحث فلسطيني والمدير العام لمؤسسة هوية، مقابلة مع الباحث، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، بيروت.

٢ ـ حسام شاكر، باحث في الشأن الفلسطيني، مقابلة مع الباحث في برنامج الواقع العربي، قناة الجزيرة، ٢٥ إبريل/مارس ٢٠١٥، برلين،
https://n9.cl/du5ohq

السيرة الذاتية للمؤلفين

ماجد الزير Majed Al-Zeer

ـ مواليد فلسطين عام ١٩٦٢.

ـ من عرب التعامرة قرية حرملة، قضاء بيت لحم.

ـ مقيم في برلين، ألمانيا.

ـ حاصل على بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت عام ١٩٨٨.

ـ حاصل على ماجستير في دراسات اللاجئين من جامعة شرق لندن عام ٢٠٠٢.

ـ رئيس المجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية في بروكسل.

ـ النائب الأول لرئيس الهيئة العامة في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

ـ عضو المكتب التنسيقي لمبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني (منسق عام سابق).

ـ عضو الاتحاد الوطني للصحافيين البريطانيين.

ـ عضو الاتحاد الدولي للصحافيين.

ـ كاتب وباحث ومؤلف ومحاضر في شؤون القضية الفلسطينية وخصوصاً قضية اللاجئين وحق العودة.

ـ الرئيس السابق لمؤتمر فلسطينيي أوروبا ٢٠٠٣ ـ ٢٠٢٠.

ـ الرئيس السابق لمركز العودة الفلسطيني ١٩٩٦ ـ ٢٠٢١.

ـ صدر له كتابان:

ـ كتاب «للعودة أقرب» ٢٠٢٠.

ـ كتاب العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا ٢٠٢٤ ـ الانجازات التحديات ـ الآفاق. مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا نموذجاً تأليف مشترك مع ماهر حجازي.

إبراهيم العلي IBRAHEM AL ALI

ـ الموطن الأصلي فلسطين ـ صفد ـ القباعة.

ـ مكان وتاريخ الولادة: دمشق ـ ١٧ ـ ٠٣ ـ ١٩٦٩.

ـ بكالوريوس في الشريعة والقانون.

ـ دبلوم دراسات عليا اقتصاد اسلامي.

ـ دبلوم في الشؤون الدولية والدراسات الدبلوماسية من أكاديمية لندن الدولية

ـ رئيس مجلس إدارة جمعية إحياء الثقافة الفلسطينية ـ اسطنبول

ـ عضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين / سورية.

ـ ترأس قسم الدراسات في عدة مؤسسات بحثية فلسطينية.

ـ مؤلف ومحاضر وباحث وكاتب متخصص في القضية الفلسطينية وخبير في الشأن الفلسطيني السوري.

ـ صدر له:

- كتاب اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع حتى العودة.
- كتاب الواقع الصحي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية.
- كتاب مخيم اليرموك رباعية التلاشي.

ـ أعد عشرات الدراسات والابحاث المنشورة.

ـ شارك في عشرات الندوات والمؤتمرات الفلسطينية والعربية والدولية.

يبحث كتاب «الدّيمومة: عوامل بقاء القضية الفلسطينية حيّة» في العوامل التي أسهمت في حفظ القضية الفلسطينية وبقائها حيّة رغم مرور قرابة الثمانية عقود على النكبة بما فيها من مؤامرات ومحاولات لشطب القضية والقفز على حقوق الشعب الفلسطيني.

يتناول الكتاب هذه العوامل من خلال تقسيمها إلى ما هو ذاتي كامن في ميزات الشعب الفلسطيني التلقائية المتوارثة التي يصعب الانفكاك عنها وتنعكس على واقعه وأدائه وردود أفعاله على الأحداث، وما هو مكتسَب (خارجي) أثّر تأثيراً إيجابياً مباشراً لصالح إنجاز ديمومة القضية مصحوبة بالمطالبة بالحقوق، إلى جانب ما يمكن أن يكون ما بين الذاتي والمكتسب.

ويوثق الكتاب كل ما هو إسهام إيجابي مهما قلّ في بقاء القضية حيّة، مع عدم إغفاله الإشارة إلى المخاطر والتحديات التي جابهت القضية وشعبها، وأثرت تأثيراً سلبياً في أن يحقق الشعب الفلسطيني نصره المرجو في دحر المحتل وتحرير أرضه وتحقيق العودة الفعلية بعد قرابة الثمانية عقود. وينتهي الكتاب إلى تسليط الضوء على ما من شأنه المساهمة في تغذية وتقوية العوامل الإيجابية والوسائل والسبل التي تساعد في التصدي للمخاطر التي تهدد بقاء القضية.

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-623-8
9 786144 316238

جسور للترجمة والنشر